

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة العلوم الإسلامية العالمية
كلية الدراسات العليا
قسم أصول الدين

القولُ المُسَدَّدُ

في الذَّبِّ عن المُسَنَدِ للإمامِ أحمد

للإمام الحافظ

أبي الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ

(ت ٨٥٢هـ)

اعداد

الطالب عبدالله موفق عبدالله المنتفقي

إشراف

الدكتور بديع السيد اللحام

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
الحديث النبوي وعلومه

الأردن - عمّان

العام الدراسي

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

The World Islamic Science and Education University
The Faculty of Graduate Studies
Department of Osol Aldeen

Authentic Statement to Defend Imam
Ahmad's Musnnad

By

Imam Al Hafeth Abi Al Fadhl Ahmad
Ben Ali Ben Hajer Al Asqalani
(d. 852 H)

prepared by:

Abdullah Mowaffq Abdullah Al-Muntafqi

Supervised by

Dr. Badie Alsayed Allaham

**Thesis Submitted in Partial Fulfilment of the
Requirements for the Degree of Master in Prophetic
Hadieth at The World Islamic Science and Education
University**

Amman 1433 H / 2012 AD

نوقشت هذه الرسالة

القولُ المُسَدَّدُ في الذَّبِّ عن المُسَنِّدِ للإمام أحمد
للإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن عليّ بن حَجَرِ العَسْقلانيّ (ت ٨٥٢هـ)
اجيزت في ٨/ شعبان ١٤٣٣هـ الموافق ٢٨/٦/٢٠١٢م

إعداد الطالب

عبدالله موفق عبدالله المنتفقي
ماجستير الحديث الشريف

.....
الدكتور: بديع السيد اللحام، مشرفاً
أستاذ مشارك في الحديث الشريف، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
.....
الدكتور: حمدي محمد مراد، عضواً
أستاذ مساعد في الحديث الشريف، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
.....
الدكتور: زياد سليم العبادي، عضواً
أستاذ مساعد في الحديث الشريف، الجامعة الأردنية.



مُلخَصُ الرِّسَالَةِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فهذه الرسالة رسالة حديثة جمعت بين الطارف والتلديد. إنها أحاديث نبوية أوردها الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، في كتابه «المسند»، وعلق على بعضها الإمام عبدالرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٢هـ) في كتابه «الموضوعات»، حيث أورد فيه أحاديث من «صحيح مسلم»، وأحاديث في «السنن» و«المسند»، باعتقاد منه أنها أحاديث موضوعة مكذوبة على النبي صلى الله عليه وسلم. ولهذا قام العلماء النقاد من بعد الإمام ابن الجوزي بتأليف الرسائل والمؤلفات لنقد كتابه، منهم الحافظ ابن حجر العسقلاني... على الرغم من أن «الموضوعات» كتاب يرجع إليه في بيان الصحيح من السقيم، ولكن تأبى العصمة أن تكون لبشر إلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

جاء خاتمة الحافظ الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ورد على رسالة شيخه الحافظ العراقي (ت ٨٠٦هـ) التي اعتمدها أصلاً لكتابه «القول المسدد» المسمى «جزء فيما وقع في مسند الإمام أحمد من الأحاديث التي قيل إنها موضوعة» وقام بالدفاع عن «مسند الإمام أحمد» لما لمسده من عظيم المنزلة وجيل القدر، وسماه «القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد».

ولأجل بسط موضوعات الرسالة وتفصيلها، فقد جعلتها مشتملة على مقدمة، وتمهيد، ودراسة مقسمة إلى قسمين، ثم تحقيق النص، وخاتمة. أما المقدمة، فقد ضمنها أسباب اختيار الموضوع، أهمية الموضوع، أهداف البحث ومشكلته، حدود البحث، الدراسات السابقة، خطة البحث والدراسة والتحقيق، والدراسات السابقة، ومنهجية البحث، وخطة البحث. وقد قسّمت الدراسة إلى قسمين، اشتمل القسم الأول على: تمهيد، ذكرت فيه ترجمة موجزة للإمام أحمد، والتعريف بكتابه «المسند».

وقد جعلت التمهيد في ثلاثة مطالب: ذكرت في المطلب الأول ترجمة الإمام أحمد: (١٦٤-٢٤١هـ). وتطرقت في المطلب الثاني إلى التعريف بمسند الإمام أحمد. وأما المطلب الثالث فذكرت فيه أقوال العلماء في مسند الإمام أحمد. ثم انتقلت إلى الفصل الأول، وفيه تحدثت عن استدراقات العلماء على ابن الجوزي في كتابه الموضوعات، جاعلاً ذلك في ثلاثة مباحث، ذكرت في الأول منهما ترجمة موجزة للإمام عبدالرحمن بن علي الجوزي وكتابه «الموضوعات»، وبيان أثره على كتاب «القول المسدد».

ثم أفردت المبحث الثاني للكلام عن الانتقادات الموجهة إلى ابن الجوزي في كتابه الموضوعات، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: الانتقادات الموجهة إلى منهجيته في كتابه «الموضوعات». المطلب الثاني: اعتراض الأئمة النقاد على ابن الجوزي في كتابه. المطلب الثالث: تعقب الحافظ ابن حجر لابن الجوزي، في كتاب «القول المسدد». ثم اتجهت في المبحث الثالث إلى انتقادات العلماء على ابن الجوزي في خصوص «المسند».

وأما القسم الثاني، فقد خصصته لدراسة كتاب «القول المسدد». وقد تبين لي من خلال دراسة كتاب «القول المسدد» أن الكتاب ينقسم إلى قسمين في دراسته، الأول: التعريف بالحافظ ابن حجر، والثاني: دراسة منهجية الحافظ ابن حجر في الكتاب وقد تنحصر هذه الدراسة - إجمالاً - في ستة مباحث. من أجل ذلك جعلت هذا القسم في ستة مباحث يتخللها بعض المطالب، وهي كالاتي:

المبحث الأول: الوصف العام للكتاب.

المبحث الثاني: منهج الحافظ ابن حجر في الكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: علوم الإسناد عند الحافظ ابن حجر.

المطلب الثاني: منهج الحافظ ابن حجر في علوم المتن.

المبحث الثالث: آراء الحافظ ابن حجر في الرواة ومناقشتها، وفيه مطالب:

المطلب الأول: تمييز الحافظ ابن حجر بين اختلاط الراوي وتخليطه.

المطلب الثاني: دفاعه عن الرواة من خلال استقراءه لأقوال الأئمة.

المطلب الثالث: بيان الحافظ ابن حجر روايات الثقة، والصدوق، ومن ثقب روايته.

المطلب الرابع: بيانه وهم الرواة وبعض النقاد.

المطلب الخامس: نفي تهمة الكذب عن بعض الرواة.
المطلب السادس: عناية الحافظ ابن حجر بتحديد البلد، والإقليم، ومواطن الرواة.
المطلب السابع: نفي التهمة عمّن لم يذكر بجرح.
المبحث الرابع: أحكام الحافظ ابن حجر على الأحاديث ومناقشتها.
المبحث الخامس: مصادر الحافظ ابن حجر في النقد.
المبحث السادس: أثر كتاب «القول المسدد» فيمن جاء بعده.
وبهذا تنتهي دراستي لكتاب «القول المسدد»، بعد ذلك اتجهت إلى تحقيق كتاب «القول المسدد في الدّب عن المسند للإمام أحمد» للحافظ ابن حجر العسقلاني.
وبه تنتهي دراستي لهذا الكتاب، من دراسة وتحقيق وتعليق، لخصت ما توصلت إليه من خلال الخاتمة، إذ بينت فيها أهم نتائج البحث التي توصلت إليها.
ولم أخل الرسالة من الفهارس العلمية التي تقرب المادة العلمية المنثورة في البحث، وهي تتضمن:

١. فهرس الآيات القرآنية.
٢. فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
٣. فهرس الرواة المترجم لهم.
٤. فهرس المصادر والمراجع مرتبة على أسماء المصنفين.
٥. فهرس الموضوعات.

لَمْسَةٌ وَفَاءٌ

لوالديَّ الجليلين؛ باقاتٌ ورودٌ؛ معطرةٌ بأطيبِ عُودٍ، فَلَكُمْ يَخْجَلُ الْحَبْرُ أَنْ يُسْطَرَ كَلِمَاتُ شُكْرٍ وَتِنَاءٍ، لَمَنْ قَدَّمَ لِي الْغَالِي وَالنَّفِيسَ؛ حَتَّى أَصِلَ إِلَى مَا وَصَلْتُ إِلَيْهِ، لَكِنْ يَبْقَى لِهَمَّا مِنِّي جَمِيلُ الذِّكْرِ وَالِدَعَاءِ؛ وَمَنْ اللَّهُ حُسْنُ الْجَزَاءِ، ﴿رَبِّ ارْحَمَهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾، وَرَعِيَانِي كَبِيرًا، وَلَا أَنْسَى دَعَوَاتِهِمَا مَا حَبِيبْتُ، سَائِلًا اللَّهَ بِرَّهْمَا مَا يَقْبِيتُ.

وأكرر جزيل الشكر لوالدي فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور موفق بن عبدالله، الذي أمدني بعطفِ الأباء، وفوائد العلماء، وأدب النبلاء، وسَمَتِ الحُكَمَاءِ، فَلَقَدْ عَامَلَنِي بِحَزْمٍ مِنْ غَيْرِ عُنْفٍ، وَعَطَفٍ مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ؛ فَلَهُ أَقُولُ:

أَوْفَى مِنَ الشُّكْرِ عِنْدَ اللَّهِ فِي
أَخْلَصْنَهَا لَكَ مِنْ قَلْبِي مُطَهَّرَةً
لَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ غَيْرَ الشُّكْرِ مَنْزِلَةً
شُكْرًا عَلَى مَا أَوْفَيْتَ مِنْ حَسَنٍ

وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْمَعَنِي بِهِ فِي الدُّنْيَا عَلَى طَاعَتِهِ، وَفِي الْآخِرَةِ فِي مَسْتَقَرِّ رَحْمَتِهِ. والشكر موصولٌ للدكتور/ بديع السيد اللحام، المشرف على رسالتي هذه، كما أشكر أساتذتي ومشايخي الذين نهلتُ من علمهم، وغرقتُ من معيهم. ولا أنسى كلَّ مَنْ أَعَانَنِي وَأَرْشَدَنِي إِلَى أَمْرٍ يُسَاعِدُنِي فِي عَمَلِي، وَأَخْصُ مِنْهُمْ الْأَخَ الْفَاضِلَ الشَّيْخَ/ رِيَاضَ بْنَ حَسِينِ الطَّائِي، الَّذِي قَرَأْتُ عَلَيْهِ وَأَفَدْتُ مِنْ خُلُقِهِ وَعِلْمِهِ. والدُّعَاءُ مَوْصُولٌ بِحُسْنِ التَّنَائِ لِلشَّيْخِينَ الْحَبِيبِينَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ النَّحَّالِ، وَالشَّيْخِ نَاصِرِ بْنِ يَاسِينَ الْخَطِيبِ الَّذِي قَامَا بِقِرَاءَةِ نَصِّ الْكِتَابِ مَعِي، وَمَقَابِلَةَ النُّسخِ الْخَطِيئَةِ، فَجَزَاهُمَا اللَّهُ عَنِّي خَيْرَ الْجَزَاءِ.

وأشكرُ سائرَ إِخْوَتِي؛ وَأَخْصُ مِنْهُمْ: أَصْغَرَهُمْ أَخِي الْأَسْتَاذَ مُحَمَّدَ بْنَ مَوْفِقٍ، الَّذِي أَهْتَمَّ بِشُؤُونِ الْبَيْتِ فِي أَثْنَاءِ غِيَابِي، وَلَمْ يَأَلْ جُهْدًا فِي خِدْمَتِي وَكَانَ هَمَّهُ الْأَوَّلُ مَوَاصِلَةَ دِرَاسَتِي وَطَلْبِي لِلْعِلْمِ.

والشُّكْرُ مَوْصُولٌ لِجَامِعَةِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَالَمِيَّةِ فِي عَمَّانِ الَّتِي أَتَاخْتُ لِي وَلِغَيْرِي مِنْ طُلَّابِ الْعِلْمِ فَرِصَةَ إِتِمَامِ دِرَاسَتِي الْعَلِيَا فِي مَرَّحَلَةِ الْمَاجِسْتِيرِ، وَلَقَدْ لَقِيتُ مِنْ عَطَوفَةِ رَئِيسِهَا الْأَسْتَاذِ الدُّكْتُورِ عَبْدِ النَّاصِرِ بْنِ مُوسَى أَبِي الْبَصْلِ وَفَقَّهِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَسَاتِذَتِهَا كُلِّ تَرْحِيبٍ وَعَوْنٍ وَتَذَلِيلٍ لِلْعَقَبَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ، وَالَّتِي أَمَدَّتْ طَلِبَةَ الْعِلْمِ بِمَنْهَلٍ يَقْتَرِفُونَ مِنْهُ جَيِّلاً بَعْدَ جَيِّلٍ؛ فَلَهَا مِنِّي التَّنَائِ الْعَاطِرُ، وَالذِّكْرُ الْجَمِيلُ.

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله الذي رفع بعض خلقه على بعض درجات، وميَّز الخبيث من الطيب بالدلائل الواضحات، وتفرد بالملك فإليه منتهى الطلبات، أحمده حمداً كثيراً على أن حفظ شريعة سيد أنبيائه من التغيير والتبديل، وبعث في أمته فضلاء ونقادة، وكملاء وزهاداً، اهتموا بحفظ آثار نبيهم، واقتدوا بأخبار شفيعهم، وتكلموا في مراتب الجرح والتعديل، وألهمهم كيفية رواية الأحاديث وحملها، والبحث عن وصلها وفصلها، وعن نقد أسانيدنا بحسن التأصيل، فصارت الأحاديث النبوية، والآثار الشرعية منقاة من كل مفسدة، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ذو الأسماء الحسنى والصفات، العالم المطلع على أخفى الخفيات.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المبعوث بالآيات البينات، الأمر بتنزيل الناس ما يليق بهم من المنازل والمقامات، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه السادة الأنجاء الثقات.

وبعد:

فإن من أفضل ما قَنِيَت فيه الأعمار هو تدارس كتاب الله تعالى، وسنة نبيه المصطفى ^٨، وكان من عظيم مئة الله عليّ أن هيا لي أسباب التوجه إلى هذا العلم الشريف، وإلى ساحته العطرة، فتخصصت فيه، إذ التحقت بالدراسة لمرحلة الماجستير، وكنت أطلع بعدها للموضوع الذي سأتناوله في رسالتي، إذ كنت أتمنى أن يكون موضوعاً مفيداً لي، وللباحثين في علم الحديث، وفي هذه الأثناء اقترح عليّ سيدي الوالد يحفظه الله تعالى تحقيق كتاب «القول المسدّد في الذب عن المسند للإمام أحمد» للحافظ أحمد بن عليّ بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، ودراسته، ولما قرأته، أدركت أهمية هذا الموضوع، وأن الحافظ ابن حجر كان بحرّاً من بحور العلم وناقداً بارعاً ومُحقّقاً فذاً، إضافة إلى ما تميز به هذا الموضوع من كونه يتعلّق بعلم مهم، ودقيق، وهو معرفة أحوال الروايات وطرقها، إضافة إلى معرفة الرجال، وأحوالهم، فإنه من أهم علوم السنة النبوية، فبه يعرف الصحيح من الضعيف، والمحفوظ من المعلول، والقوي من السقيم، وتعلمه من فروض الكفايات التي تجب على الأمة.

قال الإمام علي بن المديني: «التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم»^(١).

كما أن الكتاب يتعلّق بموضوعه بكتاب يُعدُّ من أشهر كُتُب الحديث عند أهل السُنَّة والجماعة.

ثم استشرت عدداً من أساتذتي، ومشايخي الكرام -حفظهم الله-، فأثنوا على الموضوع خيراً، وأكدوا لي أهميته.

وبعدها استخرت الله عز وجل، فانشرح صدري للولوج فيه، فتقدمت به للقسم وهو بعنوان:

«القول المسدّد في الذب عن المسند للإمام أحمد» للإمام الحافظ أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق.

(١) ينظر: الحسن الرامهر مزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص ٣٢٠) تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر/بيروت، ط ٣ - ١٤٠٤هـ، والخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢١١/٢، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف/الرياض، ١٤٠٣هـ، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٤٨/١١، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة/بيروت، ط ٩ - ١٤١٣هـ).

❖ أسباب اختيار موضوع البحث:

١. وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع عدة أسباب أهمها ما يلي:
١. المنزللة المرموقة التي يحتلها الإمام أحمد، وكتابه «المسند».
٢. إن موضوع الكتاب يندرج ضمن المؤلفات الحديثية التي تتضمن علومًا متنوعة في الحديث وعلومه، ولاسيما في العلوم التي تتعلق بالتخريج وطرقه.
٣. تضمن الكتاب قواعد علم الجرح والتعديل، وهو من أهم علوم الحديث وأصعبها.
٤. تضمن الكتاب بيان مناهج المحدثين في نقد المتن، والإسناد... وهو منهج عملي يعتمد المعارضة وبيان الحقائق دون الاكتفاء بالأسلوب النظري.
٥. مكانة الحافظ ابن حجر الرفيعة عند العلماء، ومنزلته العالية في نفوس المسلمين، مما جعل لمعظم أحكامه القبول عند أهل العلم وطلابه.
٦. مكانة كتاب «القول المسدّد في الذب عن المسند للإمام أحمد» للحافظ أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ) عند الباحثين إذ أصبح عليه المعول عند كثير منهم خاصة فيما يتعلق بموضوعه.

٧. معرفة الأسباب التي أدت إلى دفاع الحافظ ابن حجر عن «مسند الإمام أحمد».
٨. الدفاع عن بعض الرواة الذين تُكلم فيهم بغير حق، وهم منها براء.
٩. التعرف على الرواة الذين نفى عنهم الحافظ ابن حجر وصف الكذب، وهذا لا يقل أهمية عن معرفة الرواة الموصوفين بالتوثيق، فهو من باب: «وبضدها تعرف الأشياء» ومن قبيل التعديل الذي لا بدّ أن يتقدم على الجرح.

❖ أهمية موضوع البحث:

تكمُن أهمية موضوع البحث في النقاط التالية:

١. بيان حال الرواة الذين تعارض فيهم الجرح والتعديل من رجال مسند الإمام أحمد ممن ورد ذكرهم في الكتاب.
٢. بيان منهج ابن جوزي في نقد المتن لأسباب لا تتعلّق بالسند، وإنّما تتعلّق بطريقة فهم المتن، الأمر الذي تختلف فيه نظرات الناقدين وأراؤهم.
٣. إنّ الكتاب له نُسخ خطية عديدة وبعضها قديم، في حين أنّ الكتاب المنشور لم يعتمد سوى على نُسختين، ولا تُرى أيُّ مُعارضة واضحة بين هذه النُسخ الأمر الذي يدلُّ على عدم العناية الكافية بمنهج التّحقيق.
٤. إنّ الكتاب المطبوع لم يعتنِ مُحققوه بتخريج الأحاديث، أو توثيق النُصوص، أو ترجيح الأقوال، وإنّما اكتفوا بنشر النّص، من غير تعليق ولا تدقيق.

❖ أهداف البحث ومُشكلاته:

في ضوء ما تقدم فإن أهداف البحث هي:

١. تتبع الرواة الذين وصفهم بعض النّقّاد بأوصاف قد لا تنطبق عليهم، وجمعهم، وبيان حقيقة حالهم.
٢. التركيز على الجانب التطبيقي من خلال روايات من طُعنوا، وعدم الاكتفاء على الجانب النظري فقط.
٣. الإسهام في إثراء المكتبة الإسلامية عامة، والحديثية خاصة بكتاب يجب على بعض تساؤلات طلبة العلم ويشفي صدورهم، بحيث يصبح هذا البحث - إن شاء الله تعالى - مرجعًا للمشغلين بمسند الإمام أحمد كافةً.

❖ مُشكلات البحث:

يُمكنني أن أجمل مُشكلات البحث بالنقاط الآتية:

١. كثرة النُسخ الخطية، لكتاب «القول المُسدّد»، وهذا يقتضي دراستها، واختيار نسخة تُؤخذ أمّا في التّحقيق ومعارضتها ببقية النُسخ الهامة.
٢. تعدد الأقوال واختلافها في الرجل الواحد.

٣. كثرة المصادر الحديثية، وكتب الرجال، وغير ذلك من المصادر التي رجع إليها الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب.

٤. اختلاف الاجتهاد في الحكم على الرواية الواحدة، وذلك لاختلاف المشارب والمدارس في منهج النقد.

✽ حدود البحث:

جمع الروايات ودراستها التي وصفها بعض المحدثين بالوضع، أو نفاه عنهم الآخرون، في كتاب «مسند الإمام أحمد»، وقد شارك غير الإمام أحمد بروايتها في مصنفاتهم، والاطلاع على منهج الإمام ابن حجر في كيفية تحقيق النصوص، وبيان توثيقها، من خلال هذا الكتاب.

✽ الدراسات السابقة:

• نُشر هذا الكتاب، نشرة قديمة في الهند، وأعيد تصويره من قبل عدد من دور النشر، وكلها طبعات تجارية اعتمد أصحابها على الطبعة الهندية، سواء بتصويرها، أو بإعادة صفها، لذا فإن بعض الطبعات لم تخل من التصحيف والتحرير.

• قام الشيخ العلامة أحمد شاكر رحمه الله بالحكم على الأحاديث في كتاب المسند، ولكن هذه الأحكام تحتاج إلى المزيد من العناية بسبب قلة كتب الجرح والتعديل التي اعتمد عليها الشيخ أو عدم توافرها في زمانه، وقد استدرك عليه الشيخ شعيب الأرنؤوط في كثير من الأحكام.

• تطرق الشيخ العلامة شعيب الأرنؤوط مع جماعة من المحققين الكرام إلى ذكر آراء الحافظ ابن حجر؛ وبإيجاز شديد في بعض الأحيان، وبقي الكثير مما يستدرك عليهم.

• لم تُقدّم دراسات علمية حول كتاب «القول المسدد»، ولم يُسجّل كرسالة علمية، كما تبيّن لي من خلال مراجعة دليل الرسائل العلمية.

✽ خطة البحث والدراسة والتحقيق:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة، ودراسة مقسمة إلى قسمين، والتحقيق، وخاتمة وفق الآتي:

المقدمة: وتتضمن ما يأتي:

١. أسباب اختيار موضوع البحث.

٢. أهمية موضوع البحث.

٣. أهداف البحث ومشكلاته.

٤. حدود البحث.

٥. الدراسات السابقة.

٦. خطة البحث.

٨. منهج الدراسة.

القسم الأول: الدراسة، وتنقسم إلى تمهيد وفصلين.

التمهيد، وفيه ترجمة موجزة للإمام أحمد، والتعريف بكتابه «المسدد». وفيه مطالب:

المطلب الأول: ترجمة الإمام أحمد: (١٦٤-٢٤١هـ).

المطلب الثاني: التعريف بمسند الإمام أحمد.

المطلب الثالث: أقوال العلماء في مسند الإمام أحمد.

الفصل الأول: استدركات العلماء على ابن الجوزي في كتابه الموضوعات، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام عبدالرحمن بن علي الجوزي وكتابه

«الموضوعات»، وبيان أثره على كتاب «القول المسدد».

المبحث الثاني: الانتقادات الموجهة إلى ابن الجوزي في كتابه الموضوعات، وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: الانتقادات الموجهة إلى منهجيته في كتابه «الموضوعات».
المطلب الثاني: اعتراض الأئمة النقاد على ابن الجوزي في كتابه.
المطلب الثالث: تعقب الحافظ ابن حجر لابن الجوزي، في كتاب «القول المسدد».
المبحث الثالث: انتقادات العلماء على ابن الجوزي في خصوص «المسدد».
القسم الثاني لدراسة كتاب «القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد».
القسم الأول: التعريف بالحافظ ابن حجر.
القسم الثاني: دراسة كتاب «القول المسدد» وفيه ستة مباحث:
المبحث الأول: الوصف العام للكتاب:
المبحث الثاني: منهج الحافظ ابن حجر في الكتاب، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: علوم الإسناد عند الحافظ ابن حجر.
المطلب الثاني: منهج الحافظ ابن حجر في علوم المتن.
المبحث الثالث: آراء الحافظ ابن حجر في الرواة ومناقشتها، وفي مطلب.
المطلب الأول: تمييز الحافظ ابن حجر بين اختلاط الراوي وتخليطه.
المطلب الثاني: دفاعه عن الرواة من خلال استقراءه لأقوال الأئمة.
المطلب الثالث: بيان الحافظ ابن حجر روايات الثقة، والصدوق، ومن تُقبل روايته.
المطلب الرابع: بيانه وهم الرواة وبعض التُّقَاد.
المطلب الخامس: نفي تهمة الكذب عن بعض الرواة.
المطلب السادس: عناية الحافظ ابن حجر بتحديد البلد، والإقليم، ومواطن الرواة.
المطلب السابع: نفي التهمة عمّن لم يذكر بجرح.
المبحث الرابع: أحكام الحافظ ابن حجر على الأحاديث ومناقشتها.
المبحث الخامس: مصادر الحافظ ابن حجر في التُّقَاد.
المبحث السادس: أثر كتاب «القول المسدد» فيمن جاء بعده.
تحقيق كتاب «القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد» للحافظ ابن حجر

العسقلاني

الخاتمة وأذكر فيها:

(١) أهم النتائج التي توصلت إليها.

(٢) التوصيات.

• الفهارس العامة. وهي مرتبة كالتالي:

١. فهرس الآيات القرآنية.

٢. فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

٣. فهرس الرواة المترجم لهم.

٤. فهرس المصادر والمراجع.

٥. فهرس الموضوعات.

وفي الختام: أسأل الله تعالى الإخلاص في القول والعمل، وأن يجعل أعمالي خالصة لوجهه الكريم.

ومنه أستمد العون والتوفيق، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

﴿وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من
الدلّ وكبره تكبيراً﴾^(١).
ثم الصلاة على حبيبنا وإمامنا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم، وسلم تسليماً
كثيراً.

* * * * *

(١) سورة الإسراء، الآية: ١١١.

دراسة الكتاب

القسم الأول: الدراسة، وتنقسم إلى تمهيد وفصلين.
التمهيد، وفيه ترجمة موجزة للإمام أحمد، والتعريف بكتابه «المسند». وفيه مطالب:

المطلب الأول: ترجمة الإمام أحمد: (١٦٤-٢٤١هـ):

المطلب الثاني: التعريف بمسند الإمام أحمد.

المطلب الثالث: أقوال العلماء في مسند الإمام أحمد.

الفصل الأول: استدراكات العلماء على ابن الجوزي في كتابه الموضوعات، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام عبدالرحمن بن علي الجوزي وكتابه «الموضوعات»، وبيان أثره على كتاب «القول المسدد».

المبحث الثاني: الانتقادات الموجهة إلى ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات»، وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: الانتقادات الموجهة إلى منهجيته في كتابه «الموضوعات».

المطلب الثاني: اعتراض الأئمة النقاد على ابن الجوزي في كتابه.

المطلب الثالث: تعقب الحافظ ابن حجر لابن الجوزي، في كتاب «القول المسدد».

المبحث الثالث: انتقادات العلماء على ابن الجوزي في خصوص «المسند».

مَهَيِّدٌ

يحتل مُسند الإمام أحمد مكانة عالية بين المسانيد، فهو من أشهر كتب الحديث وأوسعها، وقد اهتم العلماء بالمسند بالغ الاهتمام، فصنفوا فيه الكتب، وخرجوا له أحاديثه، ومنهم من رتبته كترتيب كتب الأطراف، ومنهم من رتبته على الأبواب الفقهية... وها أنا أمهد لدراسة كتابي هذا بتمهيدٍ عن الإمام أحمد ومسنده في مطالب:

المطلب الأول: ترجمة الإمام أحمد: (١٦٤-٢٤١هـ)^(١):

هو إمامُ المحدثين، وأميرُ المؤمنين في الحديث، شيخُ الإسلام، أبو عبدالله، أحمد بن محمد ابن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المروزي، ثمَّ البغدادي، إمامُ المذهب الحنبلي، وأحد الأئمة الأربعة.

ولد في بغداد سنة أربع وستين ومائة، وبها نشأ وترعرع، ومات.

وقال أبو زرعة: إنَّ أحمد أصله بصري وخطُّه^(٢) بمرور^(٣).

رحل في السَّماع إلى الكوفة، والبصرة، ومكة، والمدينة، واليمن، والشَّام، والثَّغور، وطاف البلاد والأفاق^(٤).

وقال وكيع وجعفر بن غياث: ما قدم الكوفة مثله^(٥).

وقال أبو زرعة الرازي: كان أحمد يحفظ ألفَ ألفِ حديث. قيل: وما يدريك؟ قال: ذاكرته فأخذت عليه الأبواب^(٦).

وقال الهيثم بن جميل الحافظ: إن عاش أحمد سيكون حجة على أهل زمانه^(٧).

قال المزي: قال لي الشافعي: رأيت ببغداد شاباً إذا قال: حدثنا، قال الناسُ كلهم: صدق. قلت: ومن هو؟ قال: أحمد بن حنبل.

وقال حرَّملة: سمعتُ الشافعي يقول: خرجت من بغداد فما خلفتُ بها رجلاً أفضل، ولا أعلم، ولا أفقه، ولا أتقى من أحمد بن حنبل^(٨).

مات رحمه الله ببغداد سنة إحدى وأربعين ومائتين، وصلى عليه ما يقارب ألفَ ألفٍ وثمانين ألفاً^(٩).

المطلب الثاني: التعريف بمسند الإمام أحمد:

(١) ترجمته ومصادرُها: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ٤١٢/٤، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، وابن عساكر، تاريخ دمشق: ٢٥٢/٥، برقم: (١٣٦)، دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، محمد بن أبي يعلى الفراء، طبقات الحنابلة: ٨/١-٤٣، برقم: (١)، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٩م). ابن خلكان، وفيات الأعيان: ٦٣/١، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م)، المزي، تهذيب الكمال: ٤٣٧/١-٤٧٠، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الثانية (١٤٠٠-١٤١٢هـ) (١٨٨٠-١٩٩٢م)، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١١/١٧٧-٣٥٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٦٢/١، الطبعة الهندية، وغير ذلك من المصادر والمراجع. وقد كتب عن الإمام أحمد العشرات من المصنفات والرسائل الجامعية.

(٢) الخِطَّة بالكسر، الأرضُ والدار يَخْتَطُّها الرجل في أرض غير مملوكة لِيَتَحَجَّرَها ويبني فيها وذلك إذا أذن السلطان لجماعة من المسلمين أن يَخْتَطُّوا الدورَ في موضع بعينه ويتخذوا فيه مساكنَ لهم كما فعلوا بالكوفة والبصرة وبغداد. ومن المعروف أن الإمام أحمد بصري الأصل، وإن كانت خطته ومقام أبيه بمرور. ينظر ابن منظور، لسان العرب: ٢٨٧/٧.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١١/١٨٣.

(٤) ينظر: ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد (ص ٣٦)، تحقيق الدكتور عبدالله التركي، مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الأولى، (١٣٩٩هـ)، المزي، تهذيب الكمال: ٤٤٥/١-٤٥٠، ابن كثير، البداية والنهاية: ١/٣٢٦، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر.

(٥) السيوطي، طبقات الحفاظ: ٢/٤٣٢، تحقيق محمد علي عمر، مكتبة وهبة بالقاهرة الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م).

(٦) السيوطي، طبقات الحفاظ: ٢/٤٣٢.

(٧) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١١/١٩٦.

(٨) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١١/١٩٥.

(٩) ينظر المزي، تهذيب الكمال: ١/٤٦٨.

قبل أن أتحدّث عن مسند الإمام أحمد، ها أنا أبين ما هو المسند، وكيف صنف الأئمة المسانيد، وهي:

تعريف المسند:

المسند لغة: كل ما يستند إليه^(١).

اصطلاحاً: له ثلاثة معان.

(١) قال الخطيب البغدادي: هو عند أهل الحديث: ما اتصل سنده إلى منتهاه، وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ دون غيره. وقال ابن عبد البر: هو ما جاء عن النبي ﷺ خاصة متصلاً كان أو منقطعاً. وقال الحاكم وغيره: لا يُستعمل إلا في المرفوع المتصل^(٢).

(٢) الكتاب الذي جُمع فيه ما أسنده الصحابة، أي: روه، فهو اسم مفعول. وهو المراد منها في هذا البحث^(٣).

(٣) أن يطلق ويراد به الإسناد، فيكون مصدرًا، كمسند الشهاب ومسند الفردوس: أي أسانيد أحاديثهما^(٤).

تصنيف المسانيد وترتيبها: من المسانيد ما يرتب على حروف الهجاء في أسماء الصحابة، كما فعله غير واحد، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشرافة النسبية، أو غير ذلك^(٥). وقد يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد كـ«مسند أبي بكر»^(٦) أو أحاديث جماعة منهم كـ(مسند الأربعة، أو العشرة)، أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد كـ(مسند المقلين من الصحابة)^(٧) و(مسند الصحابة الذين نزلوا مصر) إلى غير ذلك^(٨).

وقد يطلق المسند عندهم على كتاب مرتب على الأبواب، أو الحروف، أو الكلمات، لا على الصحابة، لكون أحاديثه مسندة ومرفوعة، أو أسندت ورفعت إلى النبي ﷺ «كصحيح البخاري» فإنه يُسمى بـ«المسند الصحيح» وكذا «صحيح مسلم» و«كسند الدرامي» فإنها تسمى «مسند الدرامي» على ما فيها من الأحاديث المرسلة والمنقطة والمعضلة على أن له مسندًا على الصحابة^(٩).

وعندما تفرد كلمة «المسند» فالمقصود بها مسند الإمام أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ). وهو أعلاها فهو المراد عند الإطلاق، وإذا أريد غيره فُيِّدَ.

أولاً: رواية مسند الإمام أحمد:

(أ) انفرد الإمام عبدالله بن أحمد (ت ٢٩٠ هـ)^(١٠)، برواية (المسند) عن أبيه.

١. قال حنبل بن إسحاق: جمعنا عمي لي ولصالح ولعبدالله وقرأ علينا «المسند»، وما سمعنا منه يعني تمامًا غيرنا^(١١).

٢. قال أبو الحسين بن المنادي: لم يكن في الدنيا أحد أروى عن أبيه منه-يعني عبدالله بن أحمد بن حنبل- لأنه سمع «المسند» وهو ثلاثون ألفاً^(١٢).

٣. قال أبو أحمد بن عدي: نبّل عبدالله بن أحمد بأبيه، وله في نفسه محل في العلم، أحيا علم أبيه من «مسنده» الذي قرأ عليه أبوه خصوصاً قبل أن يقرأه على غيره، ومما سأل أباه

(١) ينظر ابن منظور، لسان العرب: ٢٣٨/٢، دار صادر، بيروت.

(٢) السيوطي، تدريب الراوي، (ص ١٣٦).

(٣) السيوطي، تدريب الراوي، (ص ١١).

(٤) السيوطي، تدريب الراوي، (ص ١١).

(٥) كمسانيد عبد بن حميد، وابن أبي شيبة، وأبي يعلى، وغير ذلك.

(٦) المروزي، مسند أبي بكر للمروزي، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت.

(٧) للحافظ دعلج بن أحمد السجزي (٣٥١ هـ)، مسند المقلين طبع منه المنقّى، بتحقيق عبدالله بن يوسف الجديع، دار الأقصى، الكويت (١٤٠٥ هـ).

(٨) الكتاني، الرسالة المستطرفة: (ص ٦١).

(٩) الكتاني، الرسالة المستطرفة: (ص ٧٣).

(١٠) ينظر ترجمته في: الفراء، طبقات الحنابلة: ٢/٥٠-٢٠، رقم: (٢٤٩)، المزي، تهذيب الكمال:

٢٨٥/١٤، الذهبى، سير أعلام النبلاء: ١٣/١٦٦.

(١١) المديني، خصائص المسند (ص ١٣)، مكتبة التوبة، الرياض، ١٤١٠ هـ.

(١٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ١١/١٣، المزي، تهذيب الكمال: ٢٩٠/١٤.

عن رواة الحديث، فأخبره به ما لم يسأله غيره، ولم يكتب عن أحد، إلا من أمره أبوه أن يكتب عنه^(١)

٤. قال الذهبي: كان يرويه لولده نسخًا وأجزاءً، ويأمره: أن ضع هذا في مسند فلان، وهذا في مسند فلان^(٢).

(ب) ورواه عن الإمام عبدالله بن أحمد بن حنبل، أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي (ت ٣٦٠هـ)^(٣).

١. قال محمد بن الحسين بن بكير: سمعته - أي القطيعي - يقول: كان عبدالله بن أحمد يجيئنا فيقرأ عليه أبو عبدالله بن الجصاص، عم أمي فيقعدني في حجره، حتى يقال له: يؤلمك؟ فيقول: إني أحبه.

٢. قال السلمي: سألت الدارقطني عنه، فقال: ثقة زاهد قديم، سمعت أنه مجاب الدعوة.

٣. قال البرقائي: كان صالحًا، ولأبيه اتصال بالدولة، فقرأ لابن ذلك السلطان علي عبدالله بن أحمد «المسند»، فحضر القطيعي، ثم غرقت قطعة من كتبه بعد ذلك، فنسخها من كتاب ذكروا أنه لم يكن فيه سماعه، فغمزوه وثبت عندي أنه صدوق، وإنما كان فيه بله.

٤. قال الحاكم: كان شيعي.

٥. قال الخطيب: لم نر أحدًا ترك الاحتجاج به.

(ج) ورواه عنه أبو علي الحسن بن علي بن محمد بن علي بن أحمد بن وهب، التميمي، البغدادي الواعظ، ابن المذهب (ت ٤٤٤هـ)^(٤).

١. قال الخطيب البغدادي: ((كتبت عنه، وكان يروي عن القطيعي «مسند أحمد» بأسره، وكان سماعه صحيحًا إلا في أجزاء منه، فإنه ألحق اسمه...)).

٢. قال الإمام الذهبي: (سمع من أبي بكر القطيعي: «المسند»، و«الزهد»، و«فضائل الصحابة»، وغير ذلك).

ثانيًا: ترتيب مسند الإمام أحمد، وعدد أحاديثه:

لم يكن مرّمى الإمام أحمد أن يرتب كتابه على أبواب الفقه، وإنما غايته جمع ما اشتهر من الحديث^(٥)، عن رسول الله ﷺ حسب رواته من الصحابة رضوان الله عليهم، وهو ما أراده الإمام أحمد.

فقد رتب الإمام أحمد مسنده حسب اعتبارات عدة، منها الأفضلية، والسابقة في الإسلام، والشرافة النسبية، وكثرة الرواية، إذ بدأ ترتيب مسنده بمسانيد الخلفاء الأربعة، ثم مسانيد بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم مسند أهل البيت، ثم مسانيد المكثرين من الرواية كالعبادلة: ابن عباس، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عمرو، ثم مسند المكيين، ثم مسند المدنيين، ثم مسند الشاميين، ثم مسند الكوفيين، ثم مسند البصريين، ثم مسند الأنصار، ثم مسند النساء^(٦).

وقد نبه العلماء من المحدثين إلى وقوع اختلاط في ترتيب كتاب «مسند» الإمام أحمد.

قال الإمام ثقة الدين أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي (ت ٥٧١هـ): (خلط فيه بين أحاديث الشاميين والمدنيين... بل قد امتزج في بعضه أحاديث الرجال بأحاديث النسوان... وكثر فيه تكرار الحديث المعاد المروي بعينه بالمتن والإسناد... ولست أظن

(١) ابن عدي، الكامل في الضعفاء: ١/١٣٦، تحقيق لجنة من المختصين، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٥٢٣/١٣.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٥٢٣/١٣.

(٣) ينظر ترجمته في: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ٧٣/٤، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢١٠/١٦.

(٤) ينظر ترجمته في: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ٣٩٠/٧، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٦٤٠/١٧.

(٥) المدني، خصائص المسند (ص ٢٧).

(٦) ينظر ابن حجر، المجمع المؤسس: ٣٢/٢، تحقيق الدكتور يوسف عبدالرحمن المرعشلي، دار

المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى (عام ١٩٩٢م).

ذلك إن شاء الله وقع من جهة أبي عبدالله رحمه الله، فإن محله في هذا العلم أوفى، ومثل هذا على مثله لا يخفى، وقد نراه توفي قبل تهذيبه، ونزلَ به أجله قبل تليفه وترتيبه، وإنما قرأه لأهل بيته قبل بذل مجهوده فيه خوفاً من حلول عائق بموته دون بلوغ مقصوده فيما يرتضيه^(١).

وقال الذهبي: (ثم الإمام أحمد كان لا يرى التصنيف، وهذا كتاب «المسند» له لم يصنفه هو، ولا رتبته، ولا اعتنى بتهذيبه، بل كان يرويه لولده نُسَخًا وأجزاء، ويأمره: أن ضع هذا في مسند فلان، وهذا في مسند فلان^(٢)). وقال: فأما الحافظ أبو موسى: فروى منه الكثير في تأليفه، ولم يقدم على ترتيبه ولا تحريره.

وأما ابن عساكر: فألف كتاباً في «أسماء الصحابة» الذين فيه على المعجم، ونبه على الخلط في ترتيب الكتاب - أي المسند -.

وأما ابن الجوزي: فطالع الكتاب مرات عدة، وملاً تأليفه منه، ثم صنف «جامع المسانيد»، وأودع فيه أكثر متون «المسند»، ورتب وهذب، ولكن ما استوعب^(٣).

وقد ذكر الإمام محمد بن جابر الوادي أشي (ت ٧٤٩ هـ) في «برنامج»^(٤)، فقال: (مسند الإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل المشتمل على ستة عشر مسنداً، الأول: مسند العباس وبنيه ويعرف بمسند بني هاشم، الثاني: مسند أهل البيت، وهم العشرة، الثالث: مسند ابن عباس وحده، الرابع: مسند أبي هريرة، الخامس: مسند ابن مسعود، السادس: مسند ابن عمر، السابع: لجابر بن عبدالله، الثامن: لأنس بن مالك، التاسع: لعمر بن العاص وأبي سعيد الخدري معاً، العاشر: لعائشة، الحادي عشر: للمدنيين والمكيين، الثاني عشر: للشاميين، الثالث عشر: للبصريين، الرابع عشر: للكوفيين، الخامس عشر: للأنصار، السادس عشر: للنساء)^(٥).

قال ابن خير الأشبيلي: (مسند أبي عبدالله، أحمد بن محمد بن حنبل، في مائة جزء وسبعة وعشرين جزءاً)^(٥).

وقال الحافظ ابن حجر: و«مسند أحمد» يشتمل على ثمانية عشر مسنداً، وربما أضيف بعضها إلى بعض^(٦).

قال الكتاني: و«مسنده» هذا يشتمل على ثمانية عشر مسنداً، أولها مسند العشرة وما معه، وفيه من زيادات ولده عبدالله، ويسير من زيادات أبي بكر القطيعي الراوي عن عبدالله، وقد اشتهر عند كثير من الناس أنه أربعون ألف حديث، قال أبو موسى المدني: لم أزل أسمع ذلك من الناس حتى قرأته على أبي منصور بن زريق أه.

وكذا صرح بذلك الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني في «التذكرة»، فقال: عدة أحاديثه أربعون ألفاً بالمكرر، وقال ابن المنادي: إنه ثلاثون ألفاً، والاعتماد على قوله دون غيره، وقد انتقاه من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألف حديث، ولم يدخل فيه إلا ما يحتج به عنده... وقد رتبته على الأبواب بعض الحفاظ الأصهبانيين، وكذا الحافظ ناصر

(١) ابن عساكر، ترتيب أسماء الصحابة (ص ٣٣)، تحقيق الدكتور عامر حسن صبري، بيروت، دار البشائر.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٥٢٢/١٣.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٥٢٦/١٣.

(٤) محمد بن جابر الوادي أشي، برنامج الوادي أشي: (ص ١٩٩-٢٠٠)، تحقيق: محمد محفوظ، دار المغرب الإسلامي - أثينا - بيروت - ١٤٠٠-١٩٨٠، الطبعة: الأولى.

(٥) ابن خير، فهرسة ابن خير الأشبيلي (ص ١٧٩). تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي - تونس -

٢٠٠٩م. والجزء في اصطلاح المحدثين: تأليف صغير يشتمل على مطلب معين من المطالب، وتختلف عدد

أوراقه فمنهم من جعله ١٠ أوراق ومنهم ١٢ ورقة. انظر الدكتور موفق بن عبدالله، توثيق النصوص وضبطها

عند المحدثين (ص: ٢٢٨-٢٢٩)، المكتبة المكية، والمكتبة البغدادية، الطبعة الأولى (١٤١٤ هـ-١٩٩٣ م).

(٦) ابن حجر، المجمع المؤسس: ٣٢/٢.

الدين ابن زُرَيْقٍ، وكذا بعض من تأخر عنه^(١)، ورتبه على حروف المعجم في أسماء المقلين الحافظ أبو بكر ابن المحب.

ولولده الإمام الحافظ عبدالله المتوفى سنة تسعين ومائتين زوائد على المسند^(٢)، جعلها في «المسند» لأبيه الإمام أحمد.

قال الشيخ أحمد بن الصديق الغماري، (ت ١٣٨٢هـ): الواقع أن زوائد عبدالله بن أحمد لمسند أبيه ليس كتاباً مفرداً مستقلاً وإنما هي أحاديث يرويها عن شيوخه، ويذكرها داخل مسند أبيه مفرقة وغالبها طرق للحديث الذي يذكره والده، وكثير منها مما لم يذكره والده أيضاً وكون تلك الزوائد نحو ربع «المسند» باطل بل لعلها لا تبلغ عشرة^(٣). وبعد التدقيق في كلام العلماء على «المسند»، يظهر لنا أن ترتيبه تنقصه الدقة في التنظيم والترتيب.

فإن عملية الخلط في التوثيق في «مسند الإمام أحمد» واضحة للقارئ في بعض المواضع، ولعل وفرة الأسانيد والروايات في «المسند» والمادة العلمية الضخمة التي احتواها، والأحوال السياسية التي أحاطت بالخلافة الإسلامية، وبالإمام أحمد، وبولده الإمام عبدالله -رحمهما الله تعالى- جعلت من الصعوبة بمكان أن يرقى في تنظيمه للكتاب إلى المستوى المطلوب أو أن يلتزم منهجاً ثابتاً لا يحيد عنه في بعض المواضع من الكتاب.

المطلب الثالث: أقوال العلماء في مسند الإمام أحمد:

أ) ثناء العلماء على المسند:

للعلماء ثناء كبير على مسند الإمام أحمد، كيف لا؟ وقد قال الإمام لابنه عبدالله: احتفظ بهذا «المسند»، فإنه سيكون للناس إماماً^(٤). وهذه بعض أقوال العلماء في المسند:

١. قال أبو موسى المدني (ت ٥٨١هـ): وهذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث انثقي من حديث كثير ومسموعات وافرة، فجعله إماماً ومعتمداً وعند التنازع ملجأً ومستنداً^(٥).

٢. قال ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): وكذلك يوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيراً من أحاديث مسلم، بل والخاري أيضاً، وليست عندهما ولا عند أحدهما، بل ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الأربعة، وهم أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(٦).

٣. قال الهيثمي (ت ٨٠٧هـ): أفراد «المسند» غالباً أصح من أفراد هذه الكتب^(٧)، يعني مسندي البزار وأبي يعلى، ومعجم الطبراني.

٤. قال ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): وهو كتاب لم يُروَ على وجه الأرض كتاب في الحديث أعلى منه^(٨).

٥. قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): لا يشك منصف أن مسنده -يعني الإمام أحمد- أنقى أحاديث وأتقن رجالاً من غيره، وهذا يدل على انتخابه، ويؤيد هذا ما يحكيه ابنه عنه

(١) قال الحافظ في المجمع المؤسس، (ص ١٢٩): رتبه من أهل عصرنا الحافظ (ناصر الدين بن زُرَيْقٍ) على الأبواب أيضاً وأظنه عدم في الكائنة العظمى بدمشق ورتبه بعض من تأخر عنه أيضاً فيما بلغني. اهـ

(٢) وقد جمع الدكتور عامر حسين صبري، زوائده التي رواها ضمن «المسند» في كتاب مفرد دار البشائر الإسلامية ٢٠٠٠م، وقد بلغت أحاديثه (٢٢٩) حديثاً، ثم استدرك في آخره (٤) آثار أخرى فاتته، فالمجموع (٢٣٣) حديثاً.

(٣) الغماري، الأمالي المستظرفة على الرسالة المستظرفة (ص ٥٤).

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٣٢٧/١١.

(٥) المدني، خصائص المسند: (ص ١١).

(٦) ابن كثير، الباعث الحثيث: (ص ٢٧)، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٧) الهيثمي، غاية المقصد في زوائد المسند: ٢/١، مكتبة صيد الفوائد.

(٨) ابن الجزري، المصعد الأحمد: (ص ١٨)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث، الطبعة الأولى

أنه كان يضرب على بعض الأحاديث التي يستنكرها^(١).
٦. قال السيوطي (ت ٩١١ هـ): وكل ما كان في «مُسند» أحمد فهو مقبول، فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن^(٢).

ب) موقف العلماء من أحاديث المسند:

إن في «مُسند» الإمام أحمد أحاديث منها ما هو صحيح لذاته ولغيره، ومنها ما هو حسن لذاته ولغيره، ومنها ما هو ضعيف، ومنها ما هو شديد الضعف.
أما قضية: هل يوجد في «المسند» أحاديث ضعيفة أو معلولة؟ فهذا مما يُسَلَّمُ به من له معرفة في هذا الشأن، حيث ذكر الإمام أحمد منهجه في «المسند» لابنه عبد الله فقال: قَصَدْتُ في «المسند» الحديثَ المشهور، وتركتُ الناسَ تحت ستر الله تعالى، ولو أردتُ أن أقصدَ ما صحَّ عندي، لم أرو من هذا «المسند» إلا الشيءَ بعد الشيء، ولكنك يا بني تعرفُ طريقتي في الحديث، لستُ أخالفُ ما ضَعَفَ إذا لم يكن في الباب ما يدْفَعُه^(٣).

وللائمة النقاد آراء في هذا الشأن، منها:

١. يرى أبو موسى المدني (ت ٥٨١ هـ)^(٤): إنَّ ما خرَّجه الإمام أحمد في مسنده، فهو صحيحٌ عنده، قال عبدالله لأبيه: (ما تقول في حديث رباعي عن حذيفة؟ قال: الذي يرويه عبدالعزيز بن أبي رواد؟ قلت: يصح؟ قال: لا، الأحاديثُ خلافه، وقد رواه الحافظ عن رباعي عن رجلٍ لم يسمه، قال: فقلت له: قد ذكرته في «المسند»؟ فقال: قصدت في المسند الحديثَ المشهورَ وتركتُ الناسَ تحت ستر الله تعالى ولو أردتُ أن أقصد ما صحَّ عندي لم أرو من هذا «المسند» إلا الشيءَ بعد الشيء ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضعف إذا لم يكن في الباب ما يدفعه).

وقد اعترض الحافظ أبو موسى حيث قال: وهذا ما أظنه يصح، لأنه كلام متناقض، لأنه يقول لست أخالف ما فيه ضعف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو يقول في هذا الحديث بخلافه وإن صح فلعله كان أولاً، ثم أخرج منه ما ضعف لأنني طلبته في المسند فلم أجده^(٥). وقد اعترض عليه عدد من النقاد وبينوا خلاف هذا الرأي.

٢. قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ): وقد يروي الإمام أحمد وإسحاق^(٦) وغيرهما أحاديث تكون ضعيفة عندهم لاتهم روايتها بسوء الحفظ، ونحو ذلك، ليعتبرها ويستشهد بها، فإنه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد أنه محفوظ، وقد يكون له ما يشهد بأنه خطأ، وقد يكون صاحبها كذاباً في الباطن ليس مشهوراً بالكذب، بل يروي كثيراً من الصدق، فيروي حديثه، وليس كل ما رواه الفاسق يكون كذباً، بل يجب التبيين في خبره كما قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا)^(٧)، فيروي لتُنظَر سائر الشواهد هل تدلُّ على الصدق أو الكذب^(٨).

(١) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح: ٤٧٧/١، تحقيق الدكتور ربيع بن هادي عمير، المجلس العلمي الجامعي الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١، (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م).

(٢) السيوطي، الجامع الكبير: ٤٤/١، تحقيق الهيئة المصرية للكتاب. قلت: وفي هذا الإطلاق نظر لا يخفى، فإن في «المسند» الصحيح، والحسن، والضعيف، وبعض الموضوعات، كما نص عليه أهل العلم، وسيأتي بعد عرض كلامهم.

(٣) المدني، خصائص المسند (ص ٢٧).

(٤) المدني، خصائص المسند (ص ٢٤).

(٥) المدني، خصائص المسند (ص ٢٤).

(٦) هو إسحاق بن راهويه، صاحب المسند.

(٧) سورة الحجرات: (آية: ٦).

(٨) ابن تيمية، منهاج السنة: ١٥/٤، مؤسسة قرطبة - ١٤٠٦ هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: د. محمد رشاد

٣. قال الإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) عن «المسند»: فيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها، ولا يجب الاحتجاج بها، وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة، ولكنها قطرة في بحر^(١).

٤. قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): و«مسند أحمد» ادعى قوم فيه الصحة، وكذا في شيوخه، وصنف الحافظ أبو موسى المدني في ذلك تصنيفاً، والحق أن أحاديثه غالبها جيد، والضعاف منها إنما يُوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد، أخرجها، ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً، وبقي منها بعده بقية^(٢).

٥. قال الحافظ السخاوي (ت ٩٠٢هـ): والحق أن في «مسند أحمد» أحاديث كثيرة ضعيفة، وبعضها أشد في الضعف من بعض، حتى إن ابن الجوزي أدخل كثيراً منها في موضوعاته، ولكن قد تعقبه في بعضها الحافظ العراقي في «جزء» له، وفي سائرها الحافظ ابن حجر، وحقق نفي الوضع عن جميع أحاديثه، وأنه أحسن انتقاءً وتحريراً من الكتب التي لم تلتزم الصحة في جمعها^(٣).

ومن مجموع هذه الأحكام الإجمالية على درجة أحاديث «المسند» يستفاد أنه ليس كل ما رواه الإمام أحمد في «المسند» وغيره يكون حجة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم كما تحمله، وشرطه في «المسند» أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف^(٤).

رابعاً: وصف الطبقات:

غني كثير من دور النشر بطباعة المسند، وإخراجه، وقد تفاوتت طبقات الكتاب من حيث الجودة وحسن الإخراج، فمن ذلك:

أ) الطبعة الأولى بمصر في المطبعة الميمنية سنة ١٣١٣هـ، وهي التي صورتها بعد ذلك دار الفكر والمكتب الإسلامي وكلاهما في بيروت، وهي في ستة مجلدات، وطبع معه في حاشيته كتاب «منتخب كنز العمال» لعلي بن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥هـ)، وهي أشهر طبقاته التي عليها المعول والتي يُعزى إليها في أكثر كتب المعاجم والفهارس ونحوها، وفيها سقط يظهر في عدة مواضع بمقارنتها بما في المصادر الفرعية، ويبين ذلك بوضوح كتاب: «إطراف المسند المعتلي بإطراف المسند الحنبلي» للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور زهير بن ناصر الناصر، حيث يوجد فيه مجموعة من الأحاديث التي سقطت من «المسند» المطبوع، كما نبه إلى ذلك المحقق، ولأبي عبد الله محمود بن محمد الحداد سلسلة من الاستدراكات على الطبعة السابقة، منها كتابه: «صلة المسند الساقط من نشرة مسند الإمام أحمد»، واستدرك فيه الجزء الخامس عشر من مسند الأنصار وغيره، حيث سقط من المطبوع، كما استدرك أيضاً قطعة من مسند أبي سعيد الخدري، سقطت من «مسند الإمام أحمد» المطبوع.

كما لا تسلم هذه الطبعة من التصحيف والتداخل.

ب) الطبعة المحققة لأبي الأشبال أحمد محمد شاكر (ت ١٣٧٧هـ) فحقق النص، وقابله على نسخ خطية، ورقم الأحاديث، وخرج بعضها، وتكلم على أحوال روايتها، ووضع فهارس علمية دقيقة في آخر كل مجلد، ومات - يرحمه الله - قبل أن يتمه، والمطبوع منه إلى مسند أبي هريرة رضي الله عنه في سبعة عشر مجلداً، ثم أتمه حمزة

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٣٢٩/١١.

(٢) ابن حجر، تعجيل المنفعة (ص ٦)، حيدر أباد الهند، الطبعة الأولى (١٣٢٤هـ-١٩٠٦م).

(٣) السخاوي، فتح المغيب: ٨٩/١، تحقيق د. عبدالكريم بن عبدالله بن عبدالرحمن الحضير، ومحمد بن

عبدالله بن فهد آل فهد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة ١٤٣٢هـ.

(٤) ابن تيمية، منهاج السنة: ٢٧/٤.

الزين في دار الحديث بالقاهرة.

وكلاهما لم يشترط التنبيه على السقط والخلط الواقعين في النسخة اليمينية.
ج) طبعة مؤسسة الرسالة في بيروت ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، وهي أفضل الطبعات إلى الآن، وقد أشرف على إصدارها معالي الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وأشرف على تحقيقها وتخريج نصوصها والتعليق عليها الشيخ شعيب الأرنؤوط، مع مجموعة من العلماء.

وتميزت هذه الطبعة بالعناية الفائقة في تحقيق النص على عدة نسخ خطية، وتجنبت كثيراً من التصحيحات التي وقعت في الطبعات السابقة، كما تُمّم كثير من المواضع الساقطة من المسانيد في الكتاب، مع تخريج الأحاديث تخريجاً شاملاً، وإعداد فهرس متنوع، وقد ظهرت في المكتبات هذه الطبعة كاملة.
وقد جاءت هذه الطبعة بخمسة وأربعين مجلداً، إضافة إلى سبعة مجلدات فهرس متنوع، فأصبح عدد مجلداته اثنين وخمسين مجلداً، وقد بلغ عدد الأحاديث (٢٧٦٤٧) حديثاً.

د) طبعة المكنز الإسلامي، وهي آخر طبعة للمسند، وقد حصل الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبدالكريم على نُسخ فيها زيادات لم تُذكر في طبعة مؤسسة الرسالة، وقد بلغ عدد أحاديثها (٢٨٢٩٥)، وأثبتوا فيها زيادات القطيعي على المسند وهي أحد عشر حديثاً.
وهناك عدة طبعات لمسند الإمام أحمد غير المذكور سابقاً، لم أذكرها وذلك لاعتمادهم على من قبلهم من الطبعات، فاكتفيتُ بذكر الطبعات المهمة.
فهناك اختلاف في أعداد أرقام الأحاديث في مسند الإمام أحمد باختلاف الطبعات، ولعلّ مرَدّ ذلك إلى الزيادات في النسخ الخطية، وطريقة المحققين في ترقيم الأحاديث وطرقها.

فجزى الله من حقق هذا السّفَر الضخم، ومن ساهم في طبعه ونشره.

**الفصل الأول: استدراقات العلماء على ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات»
وفيه ثلاثة مباحث:**

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام ابن الجوزي، والتعريف بكتابه «الموضوعات»، وبيان أثره في كتاب «القول المسدد».

المبحث الثاني: الانتقادات الموجهة إلى ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات».

المبحث الثالث: انتقادات العلماء على ابن الجوزي في خصوص «المسند».

المبحث الأول

ترجمة موجزة للإمام ابن الجوزي، والتعريف بكتابه «الموضوعات»، وبيان أثره في كتاب «القول المسدد».

أولاً: اسمه ولقبه ونسبه: هو جمال الدين، أبو الفرج^(١)، عبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي ابن عبيدالله بن عبدالله بن حمّاد بن أحمد بن محمد بن جعفر بن عبدالله بن القاسم بن النضر بن القاسم بن محمد بن عبدالمعروف بن بكر الصديق رضي الله عنه، القرشي، التميمي، البكري، البغدادي. المعروف بابن الجوزي^(٢).

واختلف في هذه النسبة، فقيل: إنَّ جده جعفر نسب إلى فرضة^(٣) من فرّض البصرة، يقال لها: جوزة.

وقال المنذري: هو نسبة إلى موضع يقال له: فرضة الجوز. وذكر الشيخ عبدالصمد بن أبي الجيش: أنه منسوب إلى محلة بالبصرة تسمى محلة الجوز.

وقيل: بل كانت بداره في واسط^(٤) جوزة، لم يكن بواسط جوزة سواها^(٥).

ثانياً: مولد الإمام ابن الجوزي ونشأته:

مولد ابن الجوزي:

ولد ابن الجوزي في بغداد بدرب حبيب^(٦).

(١) ترجمته في: ابن نقطة، التقييد (ص ٣٤٣)، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)، ابن النباطي، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، برقم: (١١٠)، دار الكتب العلمية، بيروت، ابن رجب، ذيل طبقات الحنابلة: ٤٥٨/٢، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، المنذري، التكملة، الترجمة: (٦٠٨)، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٣٦٦/٢١، برقم: (١٩٢)، الأتابكي، النجوم الزاهرة: ١٧٤/٦، طبعة دار الكتب المصرية (١٣٤٩هـ-١٩٣٠م)، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ٣٧٥/٤، مكتبة القدسي بالقاهرة، الزركلي، الأعلام: ٣١٦/٣، قاموس تراجم، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة (١٩٨٦م).

(٢) ابن رجب، ذيل طبقات الحنابلة: ٤٦١/٢.

(٣) فرضة النهر: تلمته التي يستقي منها، وقيل: فرضة البحر: محط السفن. ذكر هذا غير واحد. ينظر مختار الصحاح، (ص: ٤٩٨)، (فرض).

(٤) واسط: إحدى المحافظات العراقية، وسميت بهذا الاسم لأنها متوسطة بين البصرة والكوفة. ينظر ياقوت الحموي في معجم البلدان: ٣٤٧/٥، دار صادر، بيروت (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).

(٥) ابن رجب، ذيل طبقات الحنابلة: ٤٦١/١-٤٦٢.

(٦) درب حبيب، ببغداد من نهر معلّى، وهي درب من دروب بغداد. ينظر معجم البلدان: ٢١٦/٢، ابن

واختلف المؤرخون في تاريخ ولادته، فبعضهم قال: إنه ولد في سنة ثمان وخمسمائة، وقيل: سنة تسع، وقيل: سنة عشر^(١).

قال الدِّمِيَّاطِيُّ: نقلًا من خط ابن الجوزي قال: لا أحقق مولدي، غير أنه مات والدي في سنة أربع عشرة، وقالت الوالدة: كان لك من العمر نحو ثلاث سنين.

فعلى هذا: يكون مولده سنة إحدى عشرة، أو اثنتي عشرة^(٢).
نشأته:

نشأ ابن الجوزي رحمه الله يتيمًا حيث توفي والده وله من العمر نحو ثلاث سنين. ولما بلغ ابن الجوزي سن التمييز مضت به عمته إلى مسجد الشيخ أبي الفضل محمد بن ناصر الفقيه اللغوي الذي تولى تعليمه، فحفظ على يديه القرآن، وسمع منه الحديث، كما كان يحمله إلى الشيوخ ويستمع الكُتُبَ الكبار، وفي الجملة كان له فضل كبير بعد الله عز وجل في أن يسلك ابن الجوزي طريق العلم الشرعي^(٣).

ثالثًا: طلبه للعلم وأشهر شيوخه:

(أ) طلبه للعلم:

لم يرحل ابن الجوزي رحمه الله في طلب الحديث، وإنما أخذ العلم من أهل واسط. قال ابن الجوزي في (مشيخته): (حملني شيخنا ابن ناصر إلى الأشياخ في الصغر، وأسمعني العوالي، وأثبت سماعاتي كلها بخطه، وأخذ لي إجازات منهم، فلما فهمتُ الطلب كنت أأزم من الشيوخ أعلمهم...)^(٤).

قال الذهبي: لم يرحل في الحديث، لكنه عنده «مسند الإمام أحمد» و«الطبقات» لابن سعد، و«تاريخ بغداد» وأشياء عالية، و«الصحيحان»، و«السنن الأربعة»، و«حلية الأولياء»، و«عدة تواليف وأجزاء يُخرَجُ منها»^(٥). وكان آخر من حدّث عن الدِّينوري، والمتوكلي.

(ب) من أشهر شيوخه الذين أخذ عنهم العلم:

١. الشيخ، المعمر، الصدوق، أبو الحسن، علي بن عبد الواحد بن أحمد الدِّينوري، ثم البغدادي، (ت ٥٢١هـ)^(٦).

سمع منه ابن الجوزي الفقه والحديث، وهو من أقدم شيوخه وكان يسكن باب البصرة من غربي بغداد.

٢. الشيخ الجليل، المسنّد، الصّدوق، مُسنّد الآفاق، أبو القاسم، هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن العباس بن الحُصَيْنِ الشيباني، الهمداني الأصل، البغدادي، الكاتب، المتوفى سنة خمس وعشرين وخمس مائة^(٧).

قال ابن الجوزي: بكر به أبوه وبأخيه عبد الواحد، فأسمعهما، سمعت منه «المسند».

٣. الإمام، العلامة، شيخ الحنابلة، ذو الفنون، أبو الحسن، علي بن عبيد الله بن نصر بن عبيد الله ابن سهل بن الزاغوني البغدادي صاحب التصانيف (ت ٥٢٧هـ)^(٨).

قال ابن الجوزي: صحبتته زمانًا فسمعت منه الحديث، وعَلَّقْتُ عنه في الفقه والوعظ.

٤. العلامة، الإمام، اللغوي، النحوي، أبو منصور، موهوب بن أحمد بن محمد بن

اثير، اللباب في تهذيب الأنساب: ٣٣٩/١، دار صادر بيروت.

(١) ينظر ابن نقطه، التقييد: (ص ٣٤٣)، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٣٦٦/٢١.

(٢) ابن الدميّاطي، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، برقم: (١١٠).

(٣) ينظر ابن رجب، ذيل طبقات الحنابلة: ٤٣٦/٢.

(٤) ابن رجب، ذيل طبقات الحنابلة: ٤٣٦/٢، مشيخة ابن الجوزي، (ص ٥٩).

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٣٦٦/٢١.

(٦) ابن الجوزي، مشيخة ابن الجوزي (ص ٧٠-٧٢)، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٥٢٧/١٩.

(٧) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٥٣٨/١٩.

(٨) ابن الجوزي، المنتظم: ١٩/١٧، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٦٠٧/١٩.

الخضر بن الحسن بن الجواليقي، إمام الخليفة المقتفي، (ت ٥٤٠هـ)^(١) قال ابن الجوزي: سمعت منه كثيراً من الحديث وقرأت عليه كتابه «المعرب» وغيره من تصانيفه، وقطعة من اللغة.

٥. الشيخ، الإمام، العلامة، مقرئ العراق، شيخ النحاة، أبو محمد، عبدالله بن علي بن أحمد، سبط الإمام الزاهد العابد أبي منصور الخياط (ت ٥٤١هـ)^(٢). قال ابن الجوزي: قرأت عليه القراءات والحديث الكثير ولم أسمع قارئاً قط أطيّب صوتاً منه، ولا أحسن أداء على كبر سنه، وكان لطيف الأخلاق، ظاهر الكياسة والظرافة، حسن المعاشرة للعوام والخواص.

٦. الإمام، المحدث، الحافظ، مفيد العراق، أبو الفضل، محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر السلامي، البغدادي، (ت ٥٥٠هـ)^(٣). قال ابن الجوزي: وهو الذي جعله الله سبباً لإرشادي إلى العلم فإنه كان يجتهد معي ويحملني إلى المشايخ، وأسمعتني «مسند الإمام أحمد» بقراءته على ابن الحصين، والأجزاء العوالي، وأنا في الصغر إذ ذاك لا أدري ما العلم من الصغر وكان يثبت لي ما أسمعته وقرأت عليه ثلاثين سنة ولم أستفد من أحد كاستفادتي منه.

٧. الشيخ، المسند الكبير، الصدوق، أبو بكر، محمد بن عبيدالله بن نصر بن السري البغدادي، ابن الزاغوني المجلد (ت ٥٥٢هـ)^(٤).

قال ابن الجوزي: وقرأت عليه كثيراً من مسموعاته.
وظائفة كبيرة من العلماء أخذ عنهم بلغ مجموعهم نيفاً وثمانين شيخاً، قد خرّج عنهم ابن الجوزي «مشيخة» في جزئين^(٥).
(ج) أشهر تلاميذه الذين أخذوا عنه:

حدث عن ابن الجوزي خلقٌ من العلماء، نذكر منهم:
١. الشيخ، العالم، عبدالرحمن بن عيسى البزورّي، الباصري، البغدادي، وهو من أشهر تلاميذ ابن الجوزي، صاحب «التاريخ»، (ت ٦٠٤هـ)^(٦). قال ابن العماد: قرأ الوعظ والفقه والحديث على الشيخ أبي الفرج ابن الجوزي... قال ابن النجار: تفقه على مذهب أحمد ووعظ، وكان صالحاً حسن الطريقة خشن العيش عزيز الدمعة عند الذكر.

٢. الشيخ، الإمام، القدوة، العلامة، المجتهد، شيخ الإسلام، موقّق الدّين، أبو محمد، عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدّام بن نصر المقدسي، الجماعيلي، ثم الدمشقي، الصالحي، الحنبلي، صاحب «المغني»، (ت ٦٢٠هـ)^(٧).

قال ابن العماد: قال الضياء كان رحمه الله تعالى إماماً في القرآن، إماماً في التفسير، إماماً في علم الحديث ومشكلاته، إماماً في الفقه بل أوجد زمانه فيه، إماماً في علم الخلاف، أوجد زمانه في الفرائض، إماماً في أصول الفقه، إماماً في النحو، إماماً في الحساب، إماماً في النجوم السيارة والمنازل...

(١) ابن الجوزي، المنتظم: ٤٦/١٨، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٩٠/٢٠.
(٢) ابن الجوزي، المنتظم: ٥١/١٨، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٣٢/٢٠.
(٣) ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد (ص ٥٣٦)، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢٦٦/٢٠.
(٤) ابن الجوزي، المنتظم: ١٢٢/١٨، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢٧٩/٢٠.
(٥) طبعت بتحقيق محمد محفوظ، دار الغرب عام (١٤٠٠هـ) الطبعة الثانية.
(٦) ابن نقطة، تكملة الإكمال: ٤٠١/١. تحقيق الدكتور عبدالقيوم عبدرب النبي، جامعة أم القرى، عام (١٤١٠هـ) الطبعة الأولى، ابن العماد، شذرات الذهب: ١٢/٥.
(٧) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٦٧/٢٢، ابن العماد، شذرات الذهب: ٨٧/٥.

٣. الشيخ، العالم، المتفنن، الواعظ، البليغ، المؤرخ، الأخباري، واعظ الشام، شمس الدين، أبو المظفر، يوسف بن فرغلي بن عبدالله التركي، العوني، الهبيري، البغدادي، الحنفي، سبط الإمام أبي الفرج ابن الجوزي، صاحب «مرآة الزمان»، (ت ٦٥٤هـ)^(١).
- قال الذهبي: سمع من جده... انتهت إليه رئاسة الوعظ، وحسن التذكير، ومعرفة التاريخ.
٤. الإمام، العالم، الثقة، الحافظ، شيخ القراء، حجة المحدثين، أبو عبدالله، محمد بن سعيد ابن يحيى بن علي بن حجاج الدبيني، ثم الواسطي، الشافعي، المعدل، صاحب التصانيف، (ت ٦٣٧هـ)^(٢).
٥. الإمام، الحافظ، البارع، محدث العراق، مؤرخ العصر، مُحب الدين، أبو عبدالله، محمد بن محمود بن حسن بن هبة الله بن محاسن البغدادي، ابن النجار، (ت ٦٤٣هـ)^(٣).
- سمع من أبي الفرج ابن الجوزي... قال ابن الساعي: اشتملت مشيخته على ثلاثة آلاف شيخ وأربع مائة امرأة.
٦. صاحب، العلامة، أستاذ دار الخلافة، محيي الدين، يوسف بن عبدالرحمن ابن الجوزي، القرشي، البكري، الحنبلي، (ت ٦٥٦هـ)^(٤).
- عني به والده فأسمعه الحديث ودربه في الوعظ... وكان صدرًا كبيرًا، وافر الجلالة، ذا سمت وهيبة وعبارة فصيحة، رُوِّسَ به إلى الملوك، وبلغ أعلى المراتب، وكان محمود الطريقة، محببًا إلى الرعية، بقي في الأستاذ دارية سائر أيام المستعصم.
- (د) أقوال العلماء في ابن الجوزي:
١. قال ابن الدبيني (ت ٦٣٧هـ): (إليه انتهت معرفة الحديث وعلومه والوقوف على صحيحه وسقيمه، وفهم معانيه وفقهه، وله فيه المصنفات المفيدة من المسانيد والأبواب ومعرفة ما يحتج به...)^(٥).
٢. قال ابن النجار (ت ٦٤٣هـ): (من تأمل ما جمعه بان له حفظه وإتقانه، ومقداره في العلم. وكان رحمه الله مع هذه الفضائل والعلوم الواسعة ذا أوراد وتآله، وله نصيب من الأذواق الصحيحة، وحظ من شرب حلوة المناجاة)^(٦).
٣. قال ابن الساعي (ت ٦٧٤هـ): (روى الحديث عن خلق كثير، وسمع الناس منه وانتفعوا به، وكُتِبَ بخطه ما لا يدخل تحت الحصر، وخرَجَ التَّخَارِيجُ، وجمع شيوخه، وأفرد المسانيد، وبَيَّنَّ الأحاديث الواهية والضعيفة)^(٧).
٤. قال ابن خلكان (ت ٦٨١هـ): (علامة عصره وإمام وقته في الحديث وصناعة الوعظ، صنف في فنون عديدة، وكُتِبَ أكثر من أن تُعدَّ)^(٨).
٥. قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ): (الواعظ المتفنن، صاحب التصانيف الكثيرة الشهيرة في أنواع العلم من التفسير والحديث والفقه والوعظ والأخبار والتاريخ وغير ذلك، وعظ من صيغره وفاق فيه الأقران، ونظم الشعر المليح، وكتب بخطه ما لا يوصف، ورأى من القبول والاحترام ما لا مزيد عليه)^(٩).
- (هـ) مصنفاته^(١٠):

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢٣/٢٩٨.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢٣/٦٩.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢٣/١٣٢.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢٣/٣٧٤، ابن العماد، شذرات الذهب: ٥/٢٨٦.

(٥) الدبيني، ذيل تاريخ بغداد: ٤/٤٣. تحقيق الدكتور بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

(٦) ابن رجب، ذيل طبقات الحنابلة: ٢/٤٨٦.

(٧) ابن الساعي، الجامع المختصر: ٩/٦٦، تحقيق الدكتور مصطفى جواد، المطبعة السريانية الكاثوليكية، بغداد، الطبعة الأولى (١٣٥٣هـ-١٩٣٤م).

(٨) ابن خلكان، وفيات الأعيان: ١/١٨٨.

(٩) الذهبي، العبر في خبر من غير: ٤/٢٩٧-٢٩٨، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسبوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

(١٠) ألف الأستاذ عبدالحميد العلوجي، كتابًا أسماه «مؤلفات ابن الجوزي»، طبع في منشورات مركز

تميز ابن الجوزي بغزارة إنتاجه وكثرة مصنّفاته التي بلغت نحو ثلاثمائة مُصنّف حيث تعددت تأليفه في كثير من العلوم والفنون، كالتاريخ، والتراجم، والحديث، والتفسير، والوعظ وغيرها، فهو من أغزر العلماء المكثرين في التصنيف. قال الإمام الذهبي: (ما علمت أن أحداً من العلماء، صنف ما صنف هذا الرجل)^(١). ومن تولى به بالحديث:

١. كتاب «التحقيق في أحاديث الخلاف»^(٢)، مجلدان.
٢. كتاب «أخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث»^(٣).
٣. كتاب «جامع المسانيد»^(٤)، ثمانية مجلدات.
٤. كتاب «الضعفاء والمتروكين»^(٥)، ثلاثة أجزاء.
٥. كتاب «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»^(٦)، مجلدان.
٦. كتاب «غريب الحديث»^(٧)، مجلدان.
٧. كتاب «الكشف لمشكل الصحيحين»^(٨)، أربعة أجزاء.
٨. كتاب «الموضوعات من الأحاديث المرفوعات»^(٩).

(و) وفاته:

مات ابن الجوزي رحمه الله ببغداد، في ليلة الجمعة بين العشاءين، في داره ببغداد، في الثاني عشر من رمضان سنة (٥٩٧هـ)، وحُملت جنازته على رؤوس الناس وكان يوماً مشهوداً بكثرة الخلائق وشدة الزحام، ودُفن بمقبرة باب حرب^(١٠) في الجانب الغربي من بغداد عند أبيه بالقرب من الإمام أحمد^(١١).

رابعاً: كتاب «الموضوعات»، وبيان أثره في كتاب «القول المسدد»:

اعتنى العلماء بجمع الأحاديث الموضوعية للتحذير من روايتها إعاداً للكذب على رسول الله ﷺ، فهو حرام - حتى من غير قصدٍ -، إذ الواجب قبل نسبة الحديث إليه التوثق والتأكد من صحة الأحاديث.

ومن أهم هذه الكتب كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي.

كتاب «الموضوعات» ومنهجه فيه:

جعل ابن الجوزي مقدمة مفصلة لكتابه باثني عشر فصلاً، وهذه الفصول تعتبر أصولاً لمعرفة الحديث الضعيف والموضوع، وقد جمع ابن الجوزي في كتابه الأحاديث تحت أبواب بحسب موضوعاتها، ذاكراً سبب كونها موضوعية، ومن حكم عليها من العلماء النقاد.

المخطوطات والتراث والوثائق، (عام ١٩٩٢م) الطبعة الأولى.

- (١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢١/٢٦٨، ابن رجب، ديل طبقات الحنابلة: ٥٠٧/٢.
- (٢) تحقيق مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- (٣) تحقيق محمود الجزائري، مكتبة ابن حجر، مكة المكرمة.
- (٤) تحقيق علي حسين النواب، دار الرشد، الرياض، (عام ٢٠٠٥م).
- (٥) تحقيق أبي الفداء، عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٦) تحقيق إرساد الحق الأثري، طبعت إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الثانية، ١٩٨١م.
- (٧) تحقيق الدكتور عبدالمعطي أمين قلججي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٨) تحقيق علي حسين النواب، دار الوطن، الرياض (عام ١٩٩٧م).
- (٩) تحقيق الدكتور نور الدين بن شكري بويبا جيلار، طبع في أضواء السلف، المكتبة التدمرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- (١٠) مقبرة باب حرب ببغداد، محلة تجاور قبر الامام أحمد بن حنبل رضي الله عنه: تنسب إلى حرب بن عبدالله البلخي، ويعرف بالراوندي، أحد قواد أبي جعفر المنصور. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ٤٤٣/١، ياقوت الحموي، معجم البلدان: ٢٣٢/٢.
- (١١) ينظر يوسف بن قز علي البغدادي، مرآة الزمان: ٢٨١/٨، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٣٧٩/٢١، ابن رجب، ديل طبقات الحنابلة: ٥٠٧/٢-٥١٢.

• منهج ابن الجوزي في نقد السند:

- يحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع من جهة الإسناد بعدة أمور:
١. ينفرد برواية الحديث كذاب معروف بالكذب، ولذلك عُني الأئمة النقاد بمعرفة الكذابين وتواريخهم، أمثال وهب بن وهب القاضي^(١)، ومحمد بن السائب الكلبي^(٢)، ومحمد بن سعيد الشامي المصلوب^(٣)، وغيرهم^(٤).
 ٢. أن يعترف واضعه بالوضع أو يقرّ بذلك، كاعتراف عبدالكريم بن أبي العوجاء بوضع أربعة آلاف حديث، حيث قال: والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام، ولقد فطرتكم في يوم صومكم وصومتمكم في يوم فطركم^(٥).
 ٣. ما ينتزل منزلة الإقرار بالوضع، كأن يروي عن شيخ لم يثبت لقياء له، ويجزم بالسماع عنه، أو ولد بعد وفاته، أو لم يدخل المكان الذي ادعى سماعه منه، كتحديث محمد بن حاتم الكشي عن عبد بن حميد، فقال أبو عبدالله الحاكم^(٦): هذا الشيخ سمع من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة.
 ٤. أن يكون هناك قرينة في الراوي تدل على الوضع، كحديث الهريسة^(٧)، فإن واضعه محمد بن الحجاج النخعي^(٨)، كان يبيع الهريسة.

منهج ابن الجوزي في نقد المتن:

١. عرض الحديث على القرآن الكريم، فإن كان متن الحديث يخالف القطعي من القرآن الكريم مخالفة لا يمكن الجمع بينهما، ولا معرفة المتقدم والمتأخر منهما، يردُّ الحديث ويحكم عليه بالضَّعْفِ الشَّدِيدِ أو بالوضع، ومن هذا الباب أحاديث مدح من اسمه أحمد أو محمد وأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار، وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه أن النار لا يجار منها بالأسماء والألقاب وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة^(٩).
٢. عرض الحديث على السنة الصحيحة الثابتة، كرواية من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له، قال ابن الجوزي: وما أبله من وضع هذه الأحاديث الباطلة ليقاوم بها الأحاديث الصحيحة، ففي الصحيحين من حديث ابن عمر: (أن النبي ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يُحَادِي مَكْبِيَّهُ، وإذا أراد أن يركع، وبعدهما يرفع رأسه من الركوع)^(١٠). قال ابن المديني: حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم لهذا الحديث^(١١).

(١) أبو اليختر، وهب بن وهب القاضي، كذاب. انظر: البخاري، التاريخ الكبير: ١٧٠/٨، الذهبي، الميزان: ٣٥٣/٤.

(٢) أبو النصر، محمد بن السائب الكلبي، كذاب. انظر: البخاري، التاريخ الكبير: ١٠١/١، الذهبي، الميزان: ٥٥٦/٣.

(٣) محمد بن سعيد بن أبي قيس المصلوب الشامي، قتل في الزندقة. انظر: العقيلي، الضعفاء: ٧٠/٤، ابن حبان، المجروحين: ٢٤٧/٢.

(٤) ابن الجوزي، الموضوعات: ٣٥/١، تحقيق الدكتور نور الدين بن شكري بن علي بوياجيلار، مكتبة أضواء السلف، ومكتبة التدمرية، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

(٥) ابن الجوزي، الموضوعات: ١٨/١.

(٦) الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص ٣٨٢)، تحقيق الأستاذ معظم حسين، المكتب التجاري، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٧م، ابن الجوزي، الموضوعات: ١٧/١.

(٧) ينظر ابن الجوزي، الموضوعات: ١٥٧/٣، باب فضل الهريسة.

(٨) محمد بن الحجاج اللخمي، الواسطي، كان صاحب هريسة كذاب. ترجمته في ابن عدي، الكامل، الضعفاء: ١٤٤/٦، ابن معين، تاريخ ابن معين-رواية الدارمي، برقم: (٧٩٨).

(٩) ابن الجوزي، الموضوعات: ٢٣٦/١. باب التسمية بمحمد عليه الصلاة والسلام.

(١٠) البخاري، صحيح البخاري، برقم: (٧٣٦). باب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع. ومسلم، صحيح مسلم، برقم: (٣٩٠).

(١١) ابن الجوزي، الموضوعات: ٣٨٨-٣٨٦/٢. باب النهي عن رفع اليدين في الصلاة إلا عند الافتتاح.

٣. عرض الحديث على ضروريات العقل والحس، فإذا اشتمل الحديث على أمر منكر رده.

قال ابن الجوزي^(١): الحديث المنكر يقشع^(٢) له جلد الطالب للعلم^(٣)، ويَنقُر منه قلبه في الغالب^(٣).

٤. عرض مثن الحديث على الحقائق التاريخية، فالتاريخ عنده مقياس لصحة الحديث من وَضْعِهِ، مثاله باب فضل العَمَل باليد، قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع، وما أجهل واضعه بالتاريخ، فإن سعد بن معاذ لم يكن حياً في غَزَاة تبوك، لأنه مات بعد غَزَاة بنى قريظة من السهم الذي رُمي به يوم الخندق، وكانت غَزَاة بنى قريظة في سنة خمس من الهجرة، فأما غَزَاة تبوك فإنها كانت في سنة تسع^(٤).

٥. مخالفة الحديث للأصول الشرعية والقواعد المقررة المعلومة من الدين بالضرورة، ولصريح العقل، قال ابن الجوزي^(٥): كل حديث رأيت يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فأعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره، ومثاله: ما روى أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً، وصلت عند المقام ركعتين^(٦).

٦. مخالفة الحديث للإجماع، كرواية جعل المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثاً فريضة. قال ابن الجوزي: ثم هذا الحديث على خلاف إجماع الفقهاء، فإن منهم من يوجب المضمضة والاستنشاق، ومنهم من يوجب الاستنشاق وحده، ومنهم من يراهما سنة، ومنهم من أوجب مرة لا ثلاثاً^(٧).

٧. فساد المعنى، كالروايات التي يكذبها الحس، ومثاله: (إنما الباذنجان شفاء من كل داء، ولا داء فيه) قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع على رسول الله^٨، فلا سقى الغيث قبر من وضعه لأنه قصد شين الشريعة بنسبة رسول الله^٨ إلى غير مقتضى الحكمة والطب، ثم نسبه إلى ترك الأدب في أكل باذنجانة في لقمة، والباذنجان من أرداد المأكولات خلطة يستحيل مرة سوداء ويفسد اللون ويكلف الوجه ويورث البهق والسدد والبواسير وداء السرطان^(٨).

٨. ركاكة اللفظ وبُعد معناه عن كونه صادراً عن رسول الله^٨، بحيث يدرك من له إلمام باللغة أن هذا ليس من فصاحة النبي^٨، ومثال الركة في المعنى: عن عائشة: (أربع لا يشيعن من أربع: أرض من مطر، وعين من نظر، وأنثى من ذكر، وطالب علم من علم). قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله^٨... وأما حديث عائشة ففيه عباس بن الوليد، قال ابن حبان: يروي العجائب، لا يجوز الاحتجاج به بحال ولا كتب حديثه إلا للاعتبار. قال: وعبد السلام يروي الموضوعات، لا يجوز الاحتجاج به. قال: والحديث موضوع. وقال ابن عدى: لا يروي عن هشام هذا إلا عبد السلام. وقال العقيلي: لا يروي هذا الكلام عن رسول الله^٨ من جهة تثبت^(٩).

(١) ابن كثير، الباعث الحثيث، (ص: ٩٠).

(٢) قال السخاوي: وعني بذلك الممارس لألفاظ الشارع الخبير بها وبرونقها وبهجتها. السخاوي، فتح المغيب: ٢٦٨/١.

(٣) قلت: ومثاله الحديث الذي ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»: ١٤٩/١، بسنده عن أبي هريرة قال: «قيل يا رسول الله، مم ربيأ؟ فقال: «من ماء مرور، لا من الأرض ولا من سماء، خلق خيلاً فأجراها، فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق»، وقد رواه عبدالعزيز بن محمد بن أحمد بن منده عن محمد بن شجاع فقال فيه: «إن الله عز وجل خلق الفرس فأجراها - فبرقت - فعرقت ثم خلق نفسه منها»، هذا حديث لا يشك في وضعه وما وضع مثل هذا مسلم، وإنه لمن أرك الموضوعات وأدبرها إذ هو مستحيل لأن الخالق لا يخلق نفسه.

(٤) ابن الجوزي، الموضوعات: ٣١/٣.

(٥) ابن الجوزي، الموضوعات: ١٥٠/١.

(٦) ابن الجوزي، الموضوعات: ١٤٣/١، الذهبي، الميزان: ٥٦٤-٥٦٦.

(٧) ابن الجوزي، الموضوعات: ٣٦٠-٣٦٢.

(٨) ابن الجوزي، الموضوعات: ١٢٤/٣. باب فضل الباذنجان.

(٩) ابن الجوزي، الموضوعات: ٣٨٣/١. باب أن العلم لا يشيع منه.

٩. موافقة الحديث لمذهب الراوي، وهو متعصب غالٍ في التعصب، مثل أن يروي شيعي حديثاً في فضائل أهل البيت^(١).

(١) ابن الجوزي، الموضوعات: ٢/٢٣٠. باب فضل أهل البيت ومحبتهم.

المبحث الثاني: الانتقادات الموجهة إلى ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات».
المطلب الأول: الانتقادات الموجهة إلى منهجيته في كتابه «الموضوعات».

١. مما لا شك فيه أن الأحاديث المذكورة في كتابه «الموضوعات» تعتبر من الأحاديث الموضوعية عنده، حيث قال في أول مقدمة كتابه: (فإن بعض طلاب الحديث أَلْحَ عَلَيَّ أَنْ أَجْمَعَ لَهُ الْأَحَادِيثَ الْمَوْضُوعَةَ، وَأَعْرِفُهُ مِنْ أَيِّ طَرِيقٍ تُعْلَمُ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ) (١)، وقال في فصل (أسماء الكذابين والوضاعين): (وسترى عند كل حديث نذكره في هذا الكتاب اسم واضعه والمثمه به) (٢).

٢. تقليد ابن الجوزي لغيره من المتقدمين في الحكم على الأحاديث، كالعُقيلي، وابن حبان، وابن عدي، (٣) حيث ينقل عنهم آراءهم في الأحاديث التي يذكرونها دون أن يناقش الأمر، كحكمه بالوضع على حديث في «صحيح مسلم»: «إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ أَوْ شَكَّتَ أَنْ تَرَى قَوْمًا يَغْدُونَ فِي سَخَطِ اللَّهِ وَيُرْوَحُونَ فِي لَعْنَتِهِ فِي أَيِّدِهِمْ مِثْلُ أَدْنَابِ الْبَقْرِ» (٤).

٣. تحكيمة للواقع لرد الأحاديث، حيث يُضَعَّفُ الأحاديثُ لأُمُورِ اجتهادية في فهم المعنى، وهذا منهج لا يليق في تضعيف الأحاديث الصحيحة، والأمثلة على ذلك كثيرة منها، حديث بُرَيْدَةَ، قال رسول الله ﷺ: «عِنْدَ رَأْسِ الْمِائَةِ سَنَةٍ يَبْعَثُ اللَّهُ رِيحًا بَارِدَةً طَيِّبَةً يَقْبِضُ فِيهَا رُوحَ كُلِّ مُؤْمِنٍ». قال ابن الجوزي: هذا حديث باطل يكذبه الوجود، وفيه بشير بن المهاجر (٥).

المطلب الثاني: اعتراض الأئمة النقاد على ابن الجوزي في كتابه.

اعتراض الأئمة النقاد على كتاب ابن الجوزي «الموضوعات»، وإدخاله لأحاديث كثيرة لا تصل إلى حد الوضع. ومن هذه الأقوال:

(أ) قال ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ): ولقد أكثر الذي جمع في هذا العصر الموضوعات في نحو مجلدين فأودع فيها كثيراً مما لا دليل على وضعه، وإنما حقه أن يذكر في مطلق الأحاديث الضعيفة (١).

(ب) قال الإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ): وربما ذكر في الموضوعات أحاديث حسناً قوية، ونقلت من خط السيف أحمد بن المجدد، قال: صنف ابن الجوزي كتاب «الموضوعات»، فأصاب في ذكره أحاديث شنيعة مخالفة للنقل والعقل.

ومما لم يصب فيه إطلاق الوضع على أحاديث بكلام بعض الناس في أحد روايتها، كقوله: فلان ضعيف، أو ليس بالقوي، أو لين، وليس ذلك الحديث مما يشهد القلب ببطلانه، ولا فيه مخالفة ولا معارضة لكتاب ولا سنة ولا إجماع، ولا حجة بأنه موضوع، سوى كلام ذلك الرجل في رواية، وهذا عدوان ومجازفة (٢).

(ج) قال العلائي (ت ٧٦١هـ): انتقد العلماء على الإمام أبي الفرج ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» توسعه بالحكم بذلك على كثير من الأحاديث ليست بهذه المثابة، بل فيها

(١) ابن الجوزي، الموضوعات، مقدمة المؤلف: ٣/١.

(٢) ابن الجوزي، الموضوعات: ٣٥/١.

(٣) قال الحافظ ابن حجر: (وقد يعتمد على غيره من الأئمة في الحكم على بعض الأحاديث...). ابن حجر، النكت على ابن الصلاح: ٨٤٨/٢.

(٤) ابن الجوزي، الموضوعات: ٣٠٩/٣-٣١٠.

(٥) ابن الجوزي، الموضوعات: ٤٦٥/٣. باب هلاك الناس بعد المائة.

قال السيوطي، في النكت البديعات (ص ٢٥٧): ظن ابن الجوزي أن المراد رأس المائة الأولى، وإنما الحديث رأس المائة بالتكثير، وبشير وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما وأخرج له مسلم والأربعة.

(٦) ابن الصلاح، علوم الحديث (ص ٩١)، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت (١٤٠١هـ-١٩٨١م).

(٧) الذهبي، تاريخ الإسلام: ٣٠٠/٤٢، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرنؤوط، والدكتور صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

ما فيه ضعف يحتمل ويمكن التمسك به في الترغيب والترهيب، وفيها ما هو حديث حسن، أو قد صححه بعض الأئمة....

وقال: دخلت الأفة على ابن الجوزي من التوسع في الحكم بالوضع، لأن مستنده في غالب ذلك ضعف راويه^(١).

(د) قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): ويعتمد على غيره من الأئمة في الحكم على بعض الأحاديث بتفرد بعض الرواة الساقطين بها، ويكون كلامهم محمول على قيد أن تقرده إنما هو من ذلك الوجه، ويكون المتن قد روي من وجه آخر لم يطلع هو عليه أو لم يستحضره حالة التصنيف، فدخل عليه الدخيل من هذه الجهة وغيرها.

فذكر في كتابه الحديث المنكر والضعيف الذي يحتمل فيه الترغيب والترهيب وقليلًا من الأحاديث الحسان، كحديث صلاة التسبيح^(٢) وكحديث قراءة آية الكرسي^(٣) دبر الصلاة فهو صحيح.

وليس في كتاب ابن الجوزي من هذا الضرب سوى أحاديث قليلة جدًا وأما مطلق الضعف ففيه أحاديث كثيرة^(٤).

وقال - أيضًا -: ولم أقف في كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي على شيء حكم عليه بالوضع، وهو في أحد «الصحيحين» غير هذا الحديث، وإنها لغفلة شديدة منه^(٥).

(هـ) قال الحافظ السخاوي (ت ٩٠٢): في «شرح التقريب» عن سيف الدين، أحمد بن أبي المجد أنه قال: أطلق [أي ابن الجوزي] الوضع على أحاديث، لكلام بعض الناس في راويها، كقوله: فلان ضعيف، أو: ليس بالقوي ونحوهما، وليس ذلك الحديث مما يشهد القلب ببطلانه، ولا فيه مخالفة، ولا معارضة لكتاب ولا سنة ولا إجماع، ولا ينكره عقل ولا نقل، ولا حجة معه لوضعه سوى كلام ذاك الرجل في راويه، وهذا عدوان ومجازفة^(٦).

(و) قال السيوطي (ت ٩١١): وقد جمع في ذلك الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي كتابًا فأكثر فيه من إخراج الضعيف الذي لم ينحط إلى رتبة الوضع بل ومن الحسن ومن الصحيح كما نبه على ذلك الأئمة الحفاظ^(٧).

كما أفرد السيوطي ما تعقب به ابن الجوزي في «النكت البديعات» ويبلغ ما تعقبه ثلاثمائة حديث ونيقًا، كما ذكر هو ذلك في آخر النكت.

(١) العلائي، النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصاييح، (ص: ٢٥-٢٦)، تحقيق الدكتور عبدالرحيم ابن محمد القشقر، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

(٢) أخرجه أبو داود في السنن: ٢٩/٢، وابن ماجه في السنن: ٤٤٢/١، والترمذي في السنن: ٢٢٩/٢، والحاكم في المستدرک: ٣١٧/١. وأورده ابن الجوزي في الموضوعات: ١٤٦/٢. ينظر تخريج الحديث في البدر المنير: ٢٣٥/٤.

(٣) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة، برقم: (١٠٠)، من حديث أبي أمامة، دار ابن حزم للنشر والتوزيع بيروت لبنان عام ١٤٢٥هـ. انظر المزي، تحفة الأشراف: ١٨٠/٤، تحقيق عبدالصمد شرف الدين، دار القيمة، الهند، الطبعة الأولى (١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م).

(٤) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ١٢٦/١.

(٥) القول المسدد (ص ١٩٣).

(٦) السخاوي، شرح التقريب (ص ١٦٨). تحقيق علي بن أحمد الكندري المرر، دار الأثرية، الطبعة الثانية (عام ١٤٢٩هـ).

(٧) السيوطي، اللئلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعية: ٩/١، دار الكتب العلمية.

المطلب الثالث: تعقب الحافظ ابن حجر لابن الجوزي، في كتاب «القول المسدد»:
أورد ابن الجوزي طائفة من الأحاديث التي أخرجها الإمام أحمد بن حنبل في كتابه «المسند» الأمر الذي أثار حفيظة الحافظ ابن حجر، فقام رحمه الله بمناقشة الإمام ابن الجوزي في هذا الصدد مناقشة علمية تتسم بالدقة والموضوعية. ويقوم أساس هذه المناقشة على المفهوم الاصطلاحي للحديث الموضوع وهو: **الحديث المختلق المصنوع**^(١). فوصف الحديث الضعيف بسبب من الأسباب المختلفة لا يعني أنه موضوع بالمعنى الاصطلاحي.

وقد بنى الحافظ ابن حجر كتابه «القول المسدد» على رسالة شيخه الحافظ العراقي، حيث قال^(٢): وقد قرأت في ذلك جزءاً جمعه شيخنا الإمام، العلامة، حافظ عصره، زين الدين، عبدالرحيم بن الحسين العراقي، تغمده الله بالرحمة والرضوان، كتبه عنه، ثم قرأته عليه، وهو مشتمل على تسعة أحاديث، هي في التحقيق سبعة، وفاته شيء آخر على شرطه كنت علقتة على ذلك الجزء، فرأيت الآن جمعه هنا. أهـ وسيظهر هذا الأمر جلياً للقارئ الكريم في أثناء مطالعته لتحقيقي الكتاب.

(١) ابن الصلاح، علوم الحديث (ص ٨٩).
(٢) القول المسدد (ص ١٠٦-١٠٧).

المبحث الثالث: انتقادات العلماء على ابن الجوزي في خصوص المسند.

١. انتقد الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه «القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد» في أنه أدخل أربعة وعشرين حديثاً من مسند أحمد بن حنبل مع أنه في اعتقاده لا يوجد حديث موضوع واحد في المسند.

حيث قال: (فقد رأيتُ أن أذكر في هذه الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة، وهي في «المسند» الشهير للإمام الكبير أبي عبد الله أحمد ابن محمد بن حنبل إمام أهل الحديث في القديم والحديث، والمطلع على خفاياه المثير لخباياه، عصبية مني لا تُخلّ بدين، ولا مروءة، وحمية للسنة لا تعدّ بحمد الله من حمية الجاهلية، بل هي ذب عن هذا المصنّف العظيم، الذي تلقته الأمة بالقبول والتكريم، وجعله إمامهم حجة يرجع إليه ويعول عند الاختلاف عليه)^(١).

٢. ذيل السيوطي على «القول المسدد»، واستدرك فيه أربعة عشر حديثاً غيرهم مما ذكره ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» وهي في «المسند»^(٢).

٣. ذيل الشيخ صبيغة الله المدراسي، الهندي^(٣) على كتاب «القول المسدد» وسماه «ذيل القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد»^(٤)، واستدرك فيه اثنين وعشرين حديثاً غيرها، مما ذكره ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» وهي في «المسند».

دراسة كتاب «القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد»:

القسم الأول: التعريف بالحافظ ابن حجر:

١. اسمه ولقبه ونسبه:

هو: شهاب الدين، أبو الفضل،^(٥) أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الكِنَاني^(٦) العسقلاني^(٧) الأصل، المصري، الشافعي، قاضي القضاة، شيخ

(١) ينظر القول المسدد (ص ١٠٦).

(٢) الكتاب مفقود لم يصل إلينا، ولعله أدخله ضمن كتبه كالألئ المصنوعة، والنكت البديعات، وغيرها، والله أعلم.

(٣) القاضي العالم المحدث صبيغة الله بن محمد غوث بن ناصر الدين الشافعي، بدر الدولة قاضي الملك، توفي سنة ١٢٨٠ هـ. له ترجمة في كتاب الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، لمؤرخ الهند العلامة عبدالحى بن فخر الدين الحسني ٩٩١/٧-٩٩٢ (٤٠٢). طبع دار ابن حزم ١٤٢٠ هـ.

(٤) الكتاب مطبوع مع كتاب «القول المسدد» الطبعة الهندية.

(٥) ابن حجر، إنباء الغمر: ٣/١، برقم: (١١٦)، تحقيق الدكتور محمد عبدالمعيد خان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية (عام ١٤٠٦ هـ)، ابن حجر، الدرر الكامنة: ٦٤/٣، تصحيح الدكتور سالم الكرنكوي الألماني، تصوير دار الجيل، بيروت، الأتابكي، النجوم الزاهرة: ٣٨٢/١٥، السخاوي، الجواهر والدرر: ٦٥/١، تحقيق الدكتور حامد عبدالمجيد، والدكتور طه زيني، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م)، السيوطي، طبقات الحفاظ (ص ٥٥٢)، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ٢٧٠/٧، الشوكاني، البدر الطالع: ٨٧/١، دار المعرفة بيروت. ولأستاذ الدكتور شاكراً محمود عبد المنعم كتاب «ابن حجر العسقلاني، مصنّفاته ودراسة منهجه وموارده في كتابه الإصابة» مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٧ هـ، وهي دراسة إضافية لحياة الحافظ ابن حجر.

(٦) الكِنَاني: بكسر الكاف وفتح النون وبعد الألف نون ثانية نسبة إلى قبيلة كنانة. السخاوي، الجواهر والدرر: ١٠٣/١.

(٧) عسقلان: بفتح العين المهملة، وسكون السين المهملة، وفتح القاف، وبعدها لام ألف، وفي آخرها النون، بلدة من بلاد فلسطين، تقع على ساحل البحر المتوسط، تقع إلى الشمال من غزة وتبعد عنها (٢٥ كم)، احتلها اليهود المعتدون أثناء احتلالهم لأرض فلسطين، وسميت عروسة لحسنها، والمراد بالعروسين غزّة وعسقلان، قال عبدالله بن عمر رضي الله عنهما: لكل شيء ذروة، وذروة الشام عسقلان. أعادها الله تعالى وكافة فلسطين للمسلمين.

ينظر: السمعاني، الأنساب: ٤٤٩/٨، معجم البلدان: ١٢٢/٤، وينظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

الإسلام، حافظ المشرق والمغرب، أمير المؤمنين في الحديث، المعروف بابن حجر وهو لقبٌ لبعض آبائه^(١).

٢. مولد الحافظ ابن حجر ونشأته:

ولد ابن حجر على شاطئ النيل بمصر، في شعبان سنة (٧٧٣هـ)^(٢). وقد نشأ الحافظ ابن حجر يتيمًا حيث توفي والده في رجب سنة (٧٧٧هـ)، وماتت أمه قبل ذلك وهو طفل^(٣)، فنشأ رحمه الله يتيمًا في غاية العفة والصيانة عند أحد أوصيائه زكي الدين الخروبى^(٤) إلى أن مات، وقد أحسن رعايته والعناية بتعليمه، فحفظ القرآن الكريم، وله تسع سنين^(٥).

٣. رحلاته وطلبه للعلم وأشهر شيوخه:

جدَّ الحافظ ابن حجر في طلب العلم، ورحل فيه، حيث كان ينتقل من بلد إلى بلد، ليلتقي بالعلماء والشيوخ، لسماع الكتب والأجزاء بالأسانيد المتصلة، وتحصيل الأسانيد العالية، والعلوم النافعة، فضلًا عن نقل الكتب الكبار والأجزاء، وغيرها. فارتحل الحافظ إلى عدة بلدان داخل مصر؛ كرحلته إلى قوص والإسكندرية، وخارجها؛ كرحلته إلى الحجاز، واليمن، وبلاد الشام^(٦). وما من شك أن الحافظ ابن حجر أخذ عن شيوخ هم من الكثرة بحيث لا يستطيع الإنسان أن يحيط بهم في هذه الدراسة الموجزة، وقد ألف الحافظ ابن حجر كتابًا ذكر فيه مشايخه الذين أخذ عنهم وسَمَّاه: «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس»^(٧). ومن هؤلاء العلماء الذين أخذ عنهم في الحديث وعلومه: (أ) الإمام، العلامة، شيخ الإسلام، عمدة المحدثين، وقُدوة المصنفين، سراج الدين، أبو حفص، ابن النحوي، عمر بن علي بن أحمد الانصاري، الشافعي، المعروف بابن الملحق^(٨).

صحابه الحافظ ابن حجر، وسمع منه وقرأ عليه، يقول الحافظ: (قرأتُ على الشيخ قطعة كبيرة من شرحه الكبير على المنهاج، وأجاز لي، وقرأت عليه السادس والسابع من أمالي المخلص، والمسلسل بالأولية بسماعه من أحمد بن كشتغدي، والجزء الخامس من مشيخة النجيب).

(ب) الإمام، المجتهد، الحافظ، سراج الدين، أبو حفص، عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكنانى، العسقلاني الاصل، ثم البلقيني، المصري، الشافعي، توفي سنة (٨٠٥هـ)، بالقاهرة^(٩).

قال ابن حجر: (لازمت الشيخ مدة، وقرأت عليه عدة أجزاء حديثية، وسمعت عليه أشياء، وحضرت دروسه الفقهية، وقرأت عليه الكتب: من «الروضة»، ومن كلامه في حواشيه، و«دلائل النبوة» للبيهقي، وقرأت عليه «المسلسل بالأولية». كما قرأ عليه جزءًا من «الحلية»، والجزء التاسع والعشرين من «أمالي الضبي»، وسمع عليه الكثير من

(١) السخاوي، الجواهر والدرر: ١٠٥/١، الشوكاني، البدر الطالع: ٨٨/١.
(٢) السخاوي، الجواهر والدرر: ١٠٤/١، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ٢٧٠/٧.
(٣) السخاوي، الجواهر والدرر: ١٠٤/١.
(٤) ابن حجر، الدرر الكامنة: ٤٥٠/١.
(٥) السخاوي، الجواهر والدرر: ١٢١/١.
(٦) ينظر: السخاوي، الجواهر والدرر: ١٤٢/١.
(٧) ابن حجر، المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، تحقيق الدكتور يوسف عبدالرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى (عام ١٩٩٢م).
(٨) ابن حجر، إنباء الغمر: ٤٦-٤١/٥، السيوطي، طبقات الحفاظ (ص ٥٤٢)، الشوكاني، البدر الطالع: ٥٠٨/١.
(٩) ابن حجر، إنباء الغمر: ١٠٧/٥-١٠٩، السيوطي، طبقات الحفاظ (ص ٥٤٢)، الشوكاني، البدر الطالع: ٥٠٦/١.

«صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، والكثير من «سنن أبي داود»، و«مختصر المُرْتَبِي».

ج) الإمام، الحافظ المعتمد، أبو الفضل، زين الدين، عبدالرحيم بن الحسين الرازياني، المعروف بابن العراقي، توفي بالقاهرة في الثامن من شعبان سنة (٨٠٦هـ)^(١). قال الحافظ: (لازمت شيخنا عشر سنين، تخلل في أثنائها رحلاتي إلى الشام وغيرها، وقرأت عليه كثيراً من المسانيد والأجزاء، وبحثت عليه شرحه على منظومته، وغير ذلك).

وقال: (أول ما اجتمعت به - أي الحافظ العراقي - في سنة ست وثمانين، فقرأت عليه، ثم فتر العزم إلى رمضان سنة ست وتسعين).

وقد حمل الحافظ ابن حجر من أمالي شيخه الحافظ العراقي جملة نافعة من علم الحديث سنداً ومنتأً، وعللاً واصطلاحاً.

د) الإمام، الحافظ، نور الدين، علي بن أبي بكر بن سليمان الهيتمي، توفي في التاسع والعشرين من رمضان سنة (٨٠٧هـ)، بالقاهرة^(٢).

استفاد الحافظ ابن حجر رحمه الله من شيخه الحافظ الهيتمي، وذلك لقربه من الحافظ العراقي وملازمة الهيتمي للحافظ العراقي، فكان يقرأ عليه كثيراً قريباً لشيخه العراقي ومنفرداً. قال الحافظ ابن حجر: (قرأت عليه كثيراً قريباً للشيخ، ومما قرأت عليه بانفراد: نحو النصف من «مجمع الزوائد» له، ونحو الربع من «زوائد مسند أحمد»، و«مسند جابر»، من «مسند أحمد»، وغير ذلك. و«سمعت من لفظه المسلسل».

وله من الشيوخ في سائر العلوم والفنون ما بلغ مجموعهم نحو أربعمائة وخمسين شيخاً^(٣).

٤. أشهر تلاميذه الذين أخذوا عنه:

كان الحافظ ابن حجر محط الرحال لطلاب العلم، كيف لا وهو حافظ العصر، ومدقق المصر، بلا منازع، حتى كان رؤوس العلماء من كل مذهب من تلامذته، وتخرج به علماء أصبحوا أعلام هداية، وأساتذة أجيال، ورواد علم، نذكر منهم:

أ) الإمام، برهان الدين، أبو الحسن، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي، توفي في رجب سنة (٨٨٥هـ)، بدمشق^(٤).

سمع وقرأ على شيخه الحافظ ابن حجر، قال الشوكاني فيه: (...وبرع في جميع العلوم، وفاق الأقران...). وقد كان البقاعي من أعاجيب الدهر وحسناته، فقد برع في فنون عديدة، وصنف تصانيف عديدة منها: «عنوان الزمان في تراجم الشيوخ والأقران».

ب) الإمام، أبو الخير، محمد بن محمد بن عبدالله بن خضير الزبيدي، البلقاوي الأصل، الدمشقي، الشافعي، المعروف بالخضير، صاحب «اللمع الالمنية لأعيان الشافعية»، توفي في ربيع الأول سنة (٨٩٤هـ)، بالقاهرة^(٥).

سمع من شيخه الحافظ ابن حجر، ولازمه وأخذ عنه جملة من تصانيف، ووصفه الحافظ ابن حجر بالحفظ، ولي قضاء الشافعية بدمشق، وكتابة السر بها، وعدة مدارس دمشق.

ج) شمس الدين، محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي، صاحب المصنفات النافعة والمفيدة ك«فتح المغيث»، توفي سنة (٩٠٢هـ)، بالمدينة المنورة^(٦).

(١) ابن حجر، المجمع المؤسس: ١٧٦/٢، برقم: (١٣٨).

(٢) ابن حجر، المجمع المؤسس: ٢٦٣/٢، برقم: (١٥٤).

(٣) ذكرهم الحافظ ابن حجر في كتابه المجمع المؤسس بالمعجم المفهرس.

(٤) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ٣٣٩/٧، الشوكاني، البدر الطالع: ١٩/١، الزركلي، الاعلام: ٥٦/١.

(٥) الشوكاني، البدر الطالع: ٢٤٥/٢، السخاوي، الضوء اللامع: ١٢٤/٩، الزركلي، الاعلام: ٥١/٧.

سمع وقرأ الكثير على شيخه الحافظ ابن حجر، ولازمه أشد ملازمة، وحمل عنه ما لم يشاركه فيه غيره، وأخذ عنه أكثر التصانيف. قال عنه شيخه الحافظ ابن حجر: (هو أمثل جماعتي).

(د) شيخ الإسلام، قاضي القضاة، الحافظ، زين الدين، زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري السُّنيكي^(١)، ثم القاهري، توفي في الثالث من شهر ذي الحجة سنة (٩٢٦هـ)، بالقاهرة^(٢).

سمع وقرأ على شيخه الحافظ ابن حجر، وكان من الأئمة الأعلام، أذن له غير واحد من شيوخه في الإفتاء والإقراء، منهم الحافظ ابن حجر، وتصدى للتدريس في حياة شيوخه، وانتفع به خلق كثير. ومن مصنفاته: «شرح ألفية العراقي».

٥. أقوال العلماء في الحافظ ابن حجر:

إن مكانة الحافظ ابن حجر، وسمو آدابه وأخلاقه جعلت أقلام العلماء من شيوخه وأقرانه وتلامذته ومن بعدهم تفيض ثناء عليه وتشيد بمكانته ورسوخ قدمه في العلم والفضل، سجل من ذلك الثناء تلميذه السخاوي الشيء الكثير في كتابه «الجواهر والدرر»^(٤)، ومن هذه الأقوال:

(أ) قال الحافظ العراقي (ت ٨٠٦هـ): «الحافظ المتقن، الناقد الحجة، شهاب الدين، أحمد بن علي الشافعي، الشهير بابن حجر، نفع الله بفوائده، وأمتع بعوائده»^(٥).

(ب) قال العلامة المحدث شهاب الدين، أحمد بن إسماعيل بن خليفة، المعروف بابن جِّي الحسيني (ت ٨١٥هـ) في نسخة لكتاب «تغليق التعليق»: «تأليف الشيخ الإمام الحافظ المفيد البارع المتقن ذي الفوائد والفضائل، جمال المحدثين، وأحد المؤلفين، شهاب الدين، أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد، المعروف بابن حجر العسقلاني الأصل، المصري، الشافعي، أدام الله النفع به، أمين»^(٦).

(ج) قال البقاعي (ت ٨٨٤هـ): «سيدنا ومولانا، قاضي القضاة، شيخ الإسلام، علم الأئمة إمام الأعلام، بحرُ الوجود، ومعينُ الجود، حافظُ العصر، وأستاذُ الدهر»^(٧).

(د) قال السخاوي (ت ٩٠٢هـ): «وبلغني عن شيخنا أبي العباس الحناوي قال: كنت أكتب الإملاء عن شيخنا العراقي فإذا جاء ابن حجر ارتج له المجلس، وعند عرض الإملاء قلَّ أن يخلو من إصلاح يفيدُه ابن حجر»^(٨).

٦. مصنفاته:

وهبَ الحافظ ابن حجر نفسه لخدمة هذا الدين، خدمةً لعلومه عامة، وعلوم الحديث والسنة النبوية بخاصة، ومصنفاته شاهدة له بذلك، حيث بلغت مصنفاته ما يزيد عن مائة وخمسين مصنفاً^(٩).

وإن هذه الكثرة من المؤلفات في مختلف العلوم، وصنوف المعرفة لتدل دلالة واضحة

(١) الشوكاني، البدر الطالع: ١٨٤/٢، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ١٥/٨، الزركلي، الاعلام: ١٩٤/٦.

(٢) سُنَيْكَة، من قرى مصر، بين بلبيس والعباسية. ياقوت الحموي، معجم البلدان: ٢٧٠/٣.

(٣) الشوكاني، البدر الطالع: ٢٥٢/١، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ١٣٤/٨، الزركلي، الاعلام: ٤٦/٣.

(٤) السخاوي، الجواهر والدرر: ٢٦٣/١-٣٣٥.

(٥) السخاوي، الجواهر والدرر: ٢٦٨/١.

(٦) السخاوي، الجواهر والدرر: ٢٦٦/١.

(٧) السخاوي، الجواهر والدرر: ٣٢٥/١.

(٨) السخاوي، الجواهر والدرر: ٢٧٢/١.

(٩) السخاوي، الضوء اللامع: ٢: ٣٨.

على سعة الاطلاع، وعمق البحث، ونضج التفكير، ومن أبرز مؤلفاته:
كتب علوم الحديث والمصطلح، ومنها:

(أ) كتاب «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»^(١): وهو متن صغير جداً في علوم الحديث، وقد زاد الحافظ ابن حجر أنواعاً لم يذكرها ابن الصلاح في مقاصد الأنواع.
(ب) كتاب «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر»^(٢): وهو شرح لكتابه السابق، حيث قال في جواب من سأله تأليف «النخبة»: (... فَرَغِبَ إِلَيَّ، ثَانِيًا، أَنْ أَضَعَ عَلَيْهَا شَرْحًا يَحُلُّ رَمُوزَهَا، وَيَفْتَحُ كُنُوزَهَا، وَيُبْضِحُ مَا حَفِيَ عَلَى الْمَبْتَدِئِ مِنْ ذَلِكَ، فَأَجَبْتُهُ إِلَى سُؤَالِهِ؛ رَجَاءَ الْإِنْدِرَاجِ فِي تِلْكَ الْمَسَالِكِ، فَبَالِغَتْ فِي شَرْحِهَا، فِي الْإِيضَاحِ وَالتَّوْجِيهِ، وَتَبَهَّتْ عَلَى خَفَايَا زَوَايَاهَا؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْبَيْتِ أَدْرَى بِمَا فِيهِ، وَظَهَرَ لِي أَنَّ إِيْرَادَهُ عَلَى صُورَةِ الْبَسْطِ أَلْيَقُ، وَدَمْجَهَا ضِمْنُ تَوْضِيحِهَا أَوْفَقُ، فَسَلَكْتُ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ الْقَلِيلَةَ السَّالِكِ)^(٣).

كتب التخرّيج، ومنها:

(أ) كتاب «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة»^(٤): كتاب جليل، جمع فيه أطراف عشرة كتب، هي: الموطأ، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، ومسند الدارمي، وصحيح ابن خزيمة، ومننقى ابن جارود، وصحيح ابن حبان، ومسند ترك الحاكم، ومستخرج أبي عوانة، وشرح معاني الآثار للطحاوي، وسنن الدارقطني. وقد زاد العدد واحداً؛ لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعة.

(ب) كتاب «تغليق التعليق»^(٥): كتاب جليل يقع في خمسة مجلدات، يقول الحافظ ابن حجر في أهمية التعليق في مقدمته نقلاً عن الحافظ أبي عبدالله ابن رُشَيْدٍ: (وهو - أي التعليق - مفتقر إلى أن يصنف فيه كتاب يخصه تسند فيه تلك المعلمات وتبين درجاتها من الصحة أو الحسن، أو غير ذلك من الدرجات. وما علمتُ أحدًا تعرض لتصنيف في ذلك، وإنه لمهم ولا سيما لمن له عناية بكتاب البخاري. انتهى). وقد سار الحافظ ابن حجر في ترتيبه للكتاب على وفق ترتيب الإمام البخاري في «صحيحه».

(ج) كتاب «المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية»^(٦): جمع الحافظ ابن حجر زوائد أحاديث ثمانية مسانيد كاملة هي: مسند الحُمَيْدِي، ومسند الطيالسي، ومسند ابن أبي عمير، ومسند مُسَدَّد، ومسند ابن مَيْيَع، ومسند ابن أَبِي شَيْبَةَ، ومسند عبد بن حُمَيْد، ومسند الحارث بن أبي أسامة، وأضاف إلى هذه الثمانية مسند أبي يعلى - بروايته المطولة - ، ومسند إسحاق بن راهويه، من النصف الذي وقف عليه. فقد استخرج من تلك المسانيد الأحاديث الزوائد فيها على ما في الكتب الستة، ومسند أحمد. ثم رتب تلك الأحاديث على الأبواب، خلافاً لترتيب المسانيد المستمد منها.

كتب الجرح والتعديل، ومنها:

(أ) كتاب «تهذيب التهذيب»^(٧): هو تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال. وكتاب «الكمال في أسماء الرجال»، للحافظ عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي (ت ٦٠٠هـ)، في

(١) طبع بذيّل كتاب «سبل السلام»، دار إحياء التراث العرب - بيروت.
(٢) طبع طبعات كثيرة. ومنها: بتحقيق الدكتور عبدالله بن ضيف الرحيلي، سفير الرياض، الطبعة الأولى، (عام ١٤٢٢هـ).
(٣) ابن حجر، نزهة النظر (ص ١٠).
(٤) تحقيق مجموعة من العلماء، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالتعاون مع الجامعة الإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى، (عام ١٩٩٤م).
(٥) دراسة وتحقيق الدكتور سعيد عبدالرحمن موسى القزفي، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، الطبعة الأولى، (عام ١٩٨٥م).
(٦) تحقيق سعد بن ناصر الشثري، وآخرون، دار العاصمة - دار غيث، (عام ١٩٩٨م).
(٧) له طبعات كثيرة، في الهند ومصر والشام.

رجال الكتب الستة، ويعتبر أصلاً لمن جاء بعده من الكتب في هذا الباب، ويقع هذا الكتاب في اثني عشر مجلداً.

(ب) كتاب «تقريب التهذيب»^(١): اختصره الحافظ ابن حجر من كتابه «تهذيب التهذيب» وذكر فيه رجال مؤلفات أصحاب الكتب الستة، فأصبح فيه زيادات على رجال الكتب الستة.

كتب شروح الحديث، ومنها:

(أ) كتاب «فتح الباري شرح صحيح البخاري»^(٢): هذا الكتاب من أعظم شروح البخاري على «صحيحه»، وأجلّ تصانيف الحافظ ابن حجر، ولو لم يكن للحافظ ابن حجر غير هذا الكتاب لكان كافياً على جلالته وإمامته. ويقع في ثلاثة عشر مجلداً.

كتب التاريخ، ومنها:

(أ) كتاب «الإصابة في تمييز الصحابة»^(٣): من أكثر تأليفه جمعاً وتحريراً، وإن كانت التراجم فيه مختصرة، جمع في كتابه ما كتبه السابقون، وأمعن البحث والتنقيب في مراجع الصحابة الأولى من كتب السنة وتاريخ الرواة والمغازي والسير، فاستخرج منها أسماء صحابة كثيرين لم يطلع عليها سابقوه ممن ألفوا في هذا المجال.

وقد رتب كتبه على حروف المعجم، ويقع في ستة عشر مجلداً.

(ب) كتاب «إنباء الغمر بأنباء العمر»^(٤): يعتبر هذا الكتاب من الكتب التاريخية، لكونه الكتاب الوحيد له الذي اشتمل على الحوادث والتراجم. وقد بناه على الحوليات، فيذكر ما جرى في كل سنة من حوادث، ثم يلحق بها الوفيات في تلك السنة، مترجماً للأعيان منهم. وقد ابتدأ به من سنة (٧٧٣هـ)، وانتهى بسنة (٨٥٠هـ).

٧. وفاته^(٥):

توفي ابن حجر بعد صلاة العشاء الآخرة، من ليلة السبت الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة من عام اثنتين وخمسين وثمانمائة للهجرة، في القاهرة، وكان له مشهد عظيم حضر الصلاة عليه السلطان الظاهر جَمَقُ^(٦)، والقضاة، والعلماء، والأمراء، والأعيان، وجمع غفير من الناس وازدحموا في الصلاة عليه، ويقال: إنّه حُزِرَ من مشى في جنازته بنحو خمسين ألف إنسان^(٧)، ودفن بترربة بني الخروبي بالقرب من قبر الإمام الشافعي. ومات رحمة الله ولم يخلف في الدنيا بعده مثله فرحمه الله رحمة واسعة.

(١) طبع طبعات عدة، منها: بتحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا حلب، الطبعة الأولى، (عام ١٩٨٦م).

(٢) وقد طبع طبعات متعددة، منها تحقيق سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز - رحمه الله -، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية.

(٣) وخير طبعاتها: بتحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى.

(٤) طبع بتحقيق الدكتور محمد عبدالمعيد خان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية (عام ١٤٠٦هـ).

(٥) السخاوي، الجواهر والدرر: ١١٨٥/٣، السخاوي، الضوء اللامع: ٣٦/٢، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ٢٧٠/٧.

(٦) الملك الظاهر، أبو سعيد، جقمق بن عبدالله العلاني الظاهري، سلطان الديار المصرية والبلاد الشامية، والأقطار الحجازية. السخاوي، الضوء اللامع: ٧١/٣، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ٢٩١/٧. الزركلي، الأعلام: ١٣٢/٢.

(٧) السخاوي، الجواهر والدرر: ١١٩٤/٣.

القسم الثاني: دراسة كتاب «القول المسدد»
وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: الوصف العام للكتاب:

المبحث الثاني: منهج الحافظ ابن حجر في الكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: علوم الإسناد عند الحافظ ابن حجر.

المطلب الثاني: منهج الحافظ ابن حجر في علوم المتن.

المبحث الثالث: آراء الحافظ ابن حجر في الرواة ومناقشتها، وفي مطالب.

المطلب الأول: تمييز الحافظ ابن حجر بين اختلاط الراوي وتخليطه.

المطلب الثاني: دفاعه عن الرواة من خلال استقرائه لأقوال الأئمة.

المطلب الثالث: بيان الحافظ ابن حجر روايات الثقة، والصدوق، ومن تُقبل روايته.

المطلب الرابع: بيانه وهم الرواة وبعض النقاد.

المطلب الخامس: نفي تهمة الكذب عن بعض الرواة.

المطلب السادس: عناية الحافظ ابن حجر بتحديد البلد، والإقليم، ومواطن الرواة.

المطلب السابع: نفي التهمة عمّن لم يذكر بجرح.

المبحث الرابع: أحكام الحافظ ابن حجر على الأحاديث ومناقشتها.

المبحث الخامس: مصادر الحافظ ابن حجر في النقد.

المبحث السادس: أثر كتاب «القول المسدد» فيمن جاء بعده.

المبحث الأول: الوصف العام للكتاب.

ألف الحافظ ابن حجر كتابه المسمى «القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد»، للرد على من قال إن في «مسند الإمام أحمد» أحاديث موضوعة، حيث ذكر في بداية كتابه نص رسالة شيخه الحافظ العراقي، التي تتضمن تسعة أحاديث حكم الحافظ العراقي عليها بالوضع، ثم أعقبها بذكر كل حديث ومناقشته، وأضاف إليها خمسة عشر حديثاً، مما ذكره ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات»، وكتابه «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»، وادعى عليها الوضع ثم أجاب عنها حديثاً حديثاً، فحقق فيه الحافظ نفي الوضع عن أحاديث المسند، واستظهر من بحثه أنه لا يتأتى القطع بالوضع في شيء منها، بل ولا الحكم بكون واحد منها موضوعاً إلا الفرد النادر مع الاحتمال القوي في دفع ذلك.

وهذا الكتاب من الكتب التي تبيّن منهجية الحافظ ابن حجر في النقد الحديثي من خلال الدفاع عن بعض الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع. وقد أبان الحافظ ابن حجر عن غرضه في كتابه هذا، إذ قال في خطبته: (أما بعد: فقد رأيت أن أذكر في هذه الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة، وهي في «المسند» الشهير للإمام الكبير أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل إمام أهل الحديث في القديم والحديث، والمطلع على خفاياه المثير لخباياه، عصبية مني لا تُخلّ بدين، ولا مروءة، وحمية للسنة لا تعدّ - بحمد الله - من حمية الجاهلية، بل هي ذب عن هذا المصنّف العظيم، الذي تلقته الأمة بالقبول والتكريم، وجعله إمامهم حجة يرجع إليه، ويعول عند الاختلاف عليه...) (١).

وسياتي بيان أحكام الحافظ ابن حجر على الأحاديث أثناء تحقيقي لهذا الكتاب.

(١) مقدمة القول المسدد (ص ١٠٦).

المبحث الثاني: منهج الحافظ ابن حجر في الكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: علوم الإسناد عند الحافظ ابن حجر.

لما كان السند هو الطريق إلى المتن فقد اعتنى الحافظ ابن حجر عناية واسعة في نقد السند، ذلك أن معظم الأحاديث التي ذكر إنها موضوعة في «مسند أحمد» يرجع إلى نقد روايتها والطعن فيهم.

وقد استوعبت منهج الحافظ في نقد السند بالنقاط الآتية:

١. **الراوي الضعيف الذي لا يتعمد الكذب لا يحكم على حديثه بالوضع.**

كان من منهج الحافظ في كتابه: أن لا يحكم على الحديث بالوضع ما لم يكن في إسناده من وُصِفَ بالكذب في الحديث، وفي ذلك يقول رحمه الله في القسم الأول من أقسام الطعن

في الراوي: القسم الأول: وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث النبويّ هو الموضوع^(١). وقد جرى الحافظ على ذلك في كتابه فقال في الحديث الرابع عشر «إذا أقبلت الرايات»: (وفي طريق ثوبان علي بن زيد بن جُدعان، وفيه ضعفٌ، ولم يُقَلْ أحدٌ: إنه كان يتعمد الكذب، حتى يحكم على حديثه بالوضع إذا انفرد). وكيف وقد توبع من طريق آخر رجاله غير رجال الأول، أخرجهُ عبدالرزاق،

والطبراني^(٢).

٢. **حديث الراوي الضعيف الذي يقبل التلقين لا يُعدُّ حديثه موضوعاً، ولا سيما إذا كان لحديثه شواهد.**

التلقين لغة: التفهيم^(٣).

والتلقين: إلقاء كلام إلى الغير في الحديث، إسناداً أو متنّاً، فبادر الملّئن إلى التّحديث بذلك ولو مرّة، لدلالته على المجازفة، وعدم التثبت، وسقوط الوثوق بالمتصف به^(٤). وقد بيّن الحافظ أن حديث الراوي الذي يقبل التلقين - وخصوصاً إذا توبع - لا يُعدُّ موضوعاً.

قال في الحديث الحادي عشر: «من سمى المدينة يثرب»: (أخرجهُ ابنُ الجوزي في «الموضوعات»)، من طريق أحمد بن إبراهيم الموصلي، عن صالح بن عمّر، به. وأعلهُ بيزيد بن أبي زياد، ولم يُصب فإن يزيد وإن ضَعَفَهُ بعضهم من قبل حفظه وبكونه كان يُلقنُ فيلقن في آخر عمره، فلا يلزم من شيء من ذلك أن يكون كلُّ ما يُحدّث به موضوعاً^(٥).

والحقيقة أن موقف النقاد من حديث الملّئن، فيه من التفصيل ما لا يتسع له المقام، إلا أن المحققين من الأئمة قد توسطوا فيه، فلم يطرحوا حديثه جملةً، ولم يقبلوه مطلقاً. وأما ما ورد من عدم قبول المحدثين رواية من عُرفَ بقبول التلقين، فلا يعني ردّ حديثه مطلقاً؛ لأن التلقين ليس كذباً ولا اتهاماً به، وإنما هو ضعفٌ في حفظ الراوي وضبطه، وإنما تُعارضُ رواياته بروايات الثقات من المحدثين، فإذا جاء خبره من طرق أخرى مقبولة، دلّ ذلك على حفظه وضبطه لروايته، وأن ذلك الخبر من مستقيم حديثه، ولا

(١) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: (ص ٢٢٣)، تحقيق وتعليق الدكتور عبدالله بن ضيف الرّحيلي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

(٢) القول المسدد (ص ٢٤٢).

(٣) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: ٣٩٠/١٣، مادة (لقن).

(٤) ينظر: الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: ٢٥٧/٢، دراسة وتحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

وانظر: السخاوي، فتح المغيب: ٣٥٥/١.

(٥) القول المسدد (ص ٢٣١).

سيما إذا انضم إليه من الثقة، وعدم المجيء بما ينكر^(١).
٣. تخليط الراوي لا يستلزم الوضع:

الاختلاط - لغة - : فساد العقل^(٢).

والاختلاط: فسَادُ العقل، وَعَدَمُ انتظام الأقوال والأفعال، إمَّا بخَرْفٍ، أو ضَرَرٍ، أو مَرَضٍ، أو عن مَوْتِ ابنٍ، وسَرْقَةٍ... أو ذَهَابِ كُتُبٍ... أو احتراقِهَا^(٣).
وقد كان من منهج الحافظ في الحكم على راوية المختلط التفصيل، فقد قال رحمه الله:
والْحُكْمُ فِيهِ أَنَّ مَا حَدَّثَ بِهِ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ إِذَا تَمَيَّزَ قَبْلَ، وَإِذَا لَمْ يَتَمَيَّزْ تُوقَّفَ فِيهِ، وَكَذَا مَنْ اشْتَبَهَ الْأَمْرُ فِيهِ، وَإِمَّا يُعْرَفُ ذَلِكَ بِاعْتِبَارِ الْآخِذِينَ عَنْهُ^(٤).

قال الحافظ في الحديث الخامس والسادس: «ما من معمرٍ يُعَمَّرُ في الإسلام»: (وقَدَ خَلَطَ فِيهِ الْفَرْجُ بْنُ فَضَالَةَ.
قُلْتُ: لَا يَلْزَمُ مِنْ تَخْلِيظِ الْفَرْجِ فِي إِسْنَادِهِ أَنْ يَكُونَ الْمَتْنُ مَوْضُوعًا، فَإِنَّ لَهُ طُرُقًا عَنْ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ يَتَعَدَّرُ الْحُكْمُ مَعَ مَجْمُوعِهَا عَلَى الْمَتْنِ بِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ)^(٥).
٤. كلام الحافظ ابن حجر في الحديث المرسل.

المرسل - لغة - : هو اسم مفعول من (أرسل) بمعنى (أطلق)^(٦).

اصطلاحًا: هو ما سقط من آخره من بعد التابعين^(٧).

حكم المرسل:

إِنْ عُرِفَ مِنْ عَادَةِ التَّابِعِيِّ أَنَّهُ لَا يُرْسَلُ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ، فَذَهَبَ جَمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ إِلَى التَّوَقُّفِ، لِبَقَاءِ الْاِحْتِمَالِ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ أَحْمَدَ، وَثَانِيهِمَا - وَهُوَ قَوْلُ الْمَالِكِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ - يُقْبَلُ مُطْلَقًا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُقْبَلُ إِنْ اعْتَضَدَ بِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ يُبَيِّنُ الطَّرِيقَ الْأُولَى، مَسْنَدًا أَوْ مَرْسَلًا، لِيَرْجَحَ اِحْتِمَالُ كَوْنِ الْمَحْذُوفِ ثِقَةً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ.
ونقل أبو بكر الرازي من الحنفية، وأبو الوليد الباجي من المالكية: أن الراوي إذا كان يُرْسَلُ عَنِ الثَّقَاتِ وَغَيْرِهِمْ لَا يُقْبَلُ مُرْسَلُهُ اتِّفَاقًا^(٨).

وقد مشى الحافظ ابن حجر على منهج الشافعي في تقوية المرسل، فقال في:

أ) الحديث الثاني والثالث «سدوا الأبواب»: (وهذا مُرْسَلٌ قَوِيٌّ، يَشْهَدُ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ لِعَلِيٍّ: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَطْرُقَ هَذَا الْمَسْجِدَ جُنْبًا غَيْرِي وَغَيْرِكَ»)^(٩).

ب) وقال في الحديث الثامن في «فضل عسقلان»: (وله شاهدٌ مُرْسَلٌ، قَالَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «السَّنَنِ»: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ: بَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ

(١) ينظر: الدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبيد، التلقين وأثره في الرواية عند المحدثين، مجلة جامعة أم القرى، السنة الحادية عشرة، العدد ١٨، سنة ١٤١٩ هـ، (ص: ٥٤-٥٥).

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: ٢٩١/٧ مادة (خلط).

(٣) ينظر: السخاوي، فتح المغيبي: ٣٧١/٤.

(٤) ابن حجر، نزهة النظر (ص ١٢٩).

(٥) القول المسدد (ص ١٦٠).

(٦) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: ٢٨١/١١. (مادة رسل).

(٧) أي: من جهة النبي ﷺ. ينظر: ابن حجر، نزهة النظر (ص ١٠٠).

(٨) ابن حجر، نزهة النظر (ص ٩٨).

(٩) القول المسدد (ص ١٥٠).

الله □ قال: «رَحِمَ اللهُ أَهْلَ الْمَقْبَرَةِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ»، فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «تِلْكَ مَقْبَرَةٌ تَكُونُ بِعَسْقَلَانَ»، فَكَانَ عَطَاءٌ يَرِابِطُ بِهَا كُلَّ عَامٍ أَرْبَعِينَ يَوْمًا حَتَّى مَاتَ^(١).
 (ج) وقال في الحديث الخامس عشر «في غُسلِ فاطمة الزهراء»: (ومُرْسَلُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ يَعْضُدُ مُسْنَدَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ)^(٢).
 ٥. بيانه لمشتبه أسامي المحدثين:

المشتبه - لغة -: الالتياس، وهو اسم فاعل بمعنى يشتبه^(٣).
- اصطلاحاً -: ما اتفق لفظه وخطه، واختلفت أسماء الأباء لفظاً وتألفت خطأ، أو بالعكس، وهو ما اختلف من الأسماء وتألفت خطأ، واتفق أسماء الأباء خطأ ولفظاً^(٤).
 اعتنى الحافظ ابن حجر في هذا النوع من أنواع علوم الحديث، في كتاب «القول المسدّد»، ونبّه على الأسماء التي تدرج تحته؛ لما في ذلك من أثر في تعيين الراوي، والحكم عليه.
 قال الحافظ في الحديث الرابع «يكون في آخر الزمان»: (وقد غلّط ابنُ الجوزيِّ في تضعيفه لعبدالله بن بجير، فإنَّ عبدالله بن بجير المذكور - بضمّ الموحدة - بعدها جيم بصيغة التصغير، يُكنى أبا جمران، بصريُّ قيسيُّ، ويقال: تميمي.
 وقد وقع في رواية الطبراني أنه قيسيُّ، وثقه أحمدٌ، وابنُ معين، وأبو داود، وأبو حاتم. وروى الأجرّيُّ، عن أبي داود: أنَّ أبا الوليد الطيالسيَّ روى عنه وثقه.
 وذكره ابنُ حبانٍ في «الثقات»، وإنما قال ابنُ حبانٍ ما نقله ابنُ الجوزيِّ عنه في عبدالله بن بجير القاصِّ الصنعاني الذي يُكنى أبا وائلٍ، وأبوه بفتح الموحدة، وكسر الحاء المهملة، على أنَّ المذكور قد وثقه غيرُ ابنِ حبانٍ، ولكن ليس هو راوي حديث أبي أمامة لأنه صنعاني يروي عن أهل اليمن، وصاحبُ الحديث المذكور يروي عن البصريين)^(٥).

٦. المتفق والمفترق:
المتفق: اسم فاعل من الاتفاق، قال ابن منظور: الوفاق: الموافقة، والتوافق: الاتفاق والتظاهر. قال ابن سيده: وفاق الشيء ما لاعمه، وقد وافقه موافقة ووافقاً^(٦).
والمفترق: اسم فاعل من الافتراق، قال ابن منظور: التفرق والافتراق سواء، ومنهم من يجعل التفرق للأبدان، والافتراق في الكلام يقال: فرقت بين الكلامين فافترقا، وفرقت بين الرجلين فتفرقا، والفرقة مصدر الافتراق^(٧).

تعريف المتفق والمفترق اصطلاحاً:
 قال الحافظ ابن حجر: ثمَّ الرواة إن اتفقت أسماءهم وأبائهم فصاعداً، واختلفت أشخاصهم سواء اتفق في ذلك اثنان منهم أو أكثر، وكذلك إذا اتفق اثنان فصاعداً في الكنية والنسبة فهو من النوع الذي يقال له المتفق والمفترق^(٨).

(١) القول المسدّد (ص ١٧٨).
 (٢) القول المسدّد (ص ٢٥٣).
 (٣) ينظر ابن منظور، لسان العرب: ٥٠٣/١٣.
 (٤) كمال الدين الشمني، نتيجة النظر في نخبة الفكر (ص ٢٥٠)، تحقيق مراد خليفة سعدي، دار المنهاج-الرياض- الطبعة الأولى (١٤٣١ هـ). وانظر ابن حجر، نزّهت النظر (ص ١٦١).
 (٥) القول المسدّد (ص ١٩٨).
 (٦) ابن منظور، لسان العرب: ٣٨٢/١٠ (وفق).
 (٧) ابن منظور، لسان العرب: ٣٠٠/١٠ (فوق).
 (٨) ابن حجر، نزّهت النظر (ص ١٥٨).

إنَّ إغفال هذا النوع من أنواع علوم الحديث قد أوقع بعض الأئمة في الأوهام، حيث جعلوا الرجلين رجلاً واحداً، فألفَ الإمام الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، كتابه الشهير «المثق والمفترق»، وألفَ أيضاً كتاب «الموضح لأوهام الجمع والتفريق». وكلها تؤكد على ضرورة العناية به، وخطورة إغفاله.

وقد اعتنى الحافظ ابن حجر في كتاب «القول المسدد»، في بيان هذا النوع من أنواع علوم الحديث، إذ إنَّ عدم انتباه الإمام ابن الجوزي لهذا النوع من العلم قد جعله يخلط بين الرواة.

فمن ذلك قوله: (...منها: ما أخرجه أبو جعفر أحمد بن منيع في «مسنده» عن عبّاد بن عبّاد المَهْلَبِيّ، عن عبد الواحد بن راشد، عن أنس نحوه، وعبّاد الواحد لم أر فيه جرْحاً، وعبّاد من الثقات، وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والعجلي، وآخرون، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وخبّط ابن الجوزي في الكلام على هذا الحديث فنقل عن ابن حبان أنه قال في عبّاد بن عبّاد هذا: إنه غلب عليه التقشف، فكان يحدث بالتوهم فيأتي بالمنكر، فاستحق الترك.

وهذا الكلام إنما قاله ابن حبان في عبّاد بن عبّاد الفارسيّ الخواص، يُكنى أبا عتبة، ولا يقال: إنَّ ابن الجوزي لو لم يطّلع على أنه الخواص ما نقل كلام ابن حبان فيه، لأنَّ في سياقه - هو - للحديث من طريق أحمد بن منيع، حدثنا عبّاد بن عبّاد المَهْلَبِيّ، وهكذا هو في «مسند أحمد بن منيع» فانتفى أن يكون الفارسيّ، إذ المَهْلَبِيّ ثقة من رجال «الصحيح» بخلاف الفارسيّ^(١).

٧. كلام الحافظ ابن حجر في الطبقات:

الطبقة: عبارة عن جماعة اشتركوا في السنّ وإلقاء المشايخ^(٢). وفائدة معرفة طبقات الرواة: الأمن من تداخل المشتبهين، وإمكان الاطلاع على تبيين

المدّسين، والوقوف على حقيقة المراد من العنّة^(٣). ولم يخل الحافظ كتابه من التنبيه على لطائف التمييز بين طبقات الرواة، وما في ذلك من أثر في الصناعة الإسنادية، فمن ذلك:

(أ) بيان الحافظ طبقة الصحابة والتابعين:
لقد اعتنى الحافظ ابن حجر في بيان طبقة الرواة من أجل بيان الاختلاف في طبقة الراوي، هل هو من الصحابة، أم من التابعين.

مثال ذلك قوله: (... وذكّره في كتاب «الثقات» في التابعين.
وقال ابن منده في «تاريخه»: يقال: إنَّ له رؤية، وعبدالله بن كنانة أكثر ما يقع في الروايات مُبهماً وقد سُميَ في رواية...^(٤)).

(ب) بيان طبقة رواة الإسناد:

قوله: في ترجمة **أفلح بن سعيد** الذي هو عند الحافظ ابن حجر من الطبقة السابعة^(٥)، وهم كبار أتباع التابعين، كمالك والثوري (...وقد روى عنه عبدالله بن المبارك وطبقته، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً إلا أنَّ العقيليّ قال: لم يرو عنه ابن مهدي.
قلت: وليس هذا بجرح، وقد عَقَلَ ابن حبان فذكره في الطبقة الرابعة من «الثقات»،

(١) القول المسدد (ص ١٦٤).

(٢) ابن حجر، نزهة النظر: (ص ١٦٩).

(٣) ابن حجر، نزهة النظر: (ص ١٦٩).

(٤) القول المسدد (ص ٢١١).

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص ٧٥).

وقد أخطأ ابنُ الجوزي في تقليده لابن حبانَ في هذا الموضع خطأً شديداً...^(١).

٨. بيان الحافظ ابن حجر الإدراك واللقاء والسَّماع:

إن وقوف الناقد على إدراك الراوي لمن سمع منه، أو لقائه أو سماعه إياه، كلُّ ذلك يُعدُّ من ضروريات الحكم على إسناد الحديث من حيث ثبوت الاتصال وعدمه.
من أجل ذلك عني الحافظ بنتبع سماعات الرواة أو إدراكهم لمن رَووا عنهم، ونحوها، فمن ذلك:

(أ) قولُ الحافظ: (وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْقَاسِي، وَكَانَ يَدَّعِي سَمَاعَ مَا لَمْ يَسْمَعْ، وَهُوَ مَشْهُورٌ)^(٢).

(ب) وقوله: (وَعَطَاءٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ سَلَامٍ)^(٣).

(ج) وقوله: (وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَثْمَانَ، إِنْ كَانَ هُوَ الْمُقَلَّبَ بِالذَّبَّاجِ، فَهُوَ لَمْ يُدْرِكْ ابْنَ عَمْرٍو)^(٤).

(د) وقوله: (وَأَبُو الْبَخْتَرِيِّ اسْمُهُ سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزَ، لَمْ يُدْرِكْ حَدِيثَهُ)^(٥).

(هـ) وقوله: (هُوَ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ لَوْ صَرَّحَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ بِسَمَاعِهِ لَهُ مِنْ أُمَّ سَلَمَةَ فَقَدْ أَدْرَكَهَا وَسَمِعَ مِنْهَا).

وَوَقَعَ لَنَا الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَتِهَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ...^(٦).

(و) وقوله: (وَقَالَ الْبَخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ»: لَا يُعْرِفُ لِجَابَانَ سَمَاعَ مَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَلَا لِسَالِمٍ مِنْ جَابَانَ)^(٧).

(ز) وقوله: (حُسَيْنٌ أَحْتَجَّ بِهِ الشَّيْخَانُ، وَلَمْ يَثْرِكْ أَبُو حَاتِمِ السَّمَاعَ مِنْهُ بِاخْتِيَارِ أَبِي حَاتِمٍ، فَقَدْ نَقَلَ ابْنَهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: أَتَيْتُهُ مَرَّاتٍ بَعْدَ فِرَاقِهِ مِنْ «تَفْسِيرِ شَيْبَانَ»، وَسَأَلْتُهُ أَنْ يُعِيدَ عَلَيَّ

بَعْضَ الْمَجْلِسِ، فَقَالَ: تَكْرِيرٌ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئاً)^(٨).

(ح) وقوله: (وَهُوَ حَفِيدُ الْقَاسِي شَرِيحِ الْكِنْدِيِّ، قَالَ الْبَخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ»: سَمِعَ الْحَكَمَ بْنَ عُنَيْبَةَ...)^(٩).

٩. حكمه على بعض الأسانيد واحتمال أنها مرة مرفوعة، ومرة موقوفة:

قال الحافظ في الحديث الثاني عشر «درهم ربا»: (ولا يلزم من كونه أصحَّ أن يكون مُقابله موضوعاً، فإنَّ ابنَ جُريجٍ أحفظُ من جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ وأعلمُ بحديثِ ابنِ أَبِي مُلَيْكَةَ مِنْهُ، لَكِنْ قَدْ تَابَعَ جَرِيرًا لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)^(١٠).

١٠. رد الحافظ ابن حجر على ابن الجوزي في خلطه بين الرواة، وخطئه في تعيينهم.

- (١) القول المسدد (ص ١٩٣).
- (٢) القول المسدد (ص ١٢٦).
- (٣) القول المسدد (ص ٢٣٥).
- (٤) القول المسدد (ص ١٢٢).
- (٥) القول المسدد (ص ١٨٤).
- (٦) القول المسدد (ص ١٣٥).
- (٧) القول المسدد (ص ٢٢٧).
- (٨) القول المسدد (ص ٢٣٣).
- (٩) القول المسدد (ص ١٤٧).
- (١٠) القول المسدد (ص ٢٣٣).

إن الخطأ في تعيين الراوي يؤدي إلى الخطأ في الحكم عليه توثيقاً وتجريباً، وبخاصة إذا كان الخلط بين ثقة وضعيف.

وقد كان من منهج الحافظ ابن حجر بيان ما وقع فيه ابن الجوزي من خطأ في التعيين، وما يستتبع ذلك من الخطأ في الحكم.

ومن أمثلة ما وقع من ذلك:

الحديث التاسع «يَكُونُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ...»، قال الحافظ: (أوردَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْقَاسِمِ الْبَغَوِيِّ، عَنْ هَاشِمِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، بِهِ.

وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْمَتَّهُمْ بِهِ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ أَبُو أُمِيَّةَ الْبَصْرِيُّ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ جَمَاعَةٍ تَجْرِيحُهُ.

قُلْتُ: وَأَخْطَأُ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ الْحَدِيثَ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ، الثَّقَةِ الْمُخْرَجِ لَهُ فِي

«الصحيح»^(١).

المطلب الثاني: منهج الحافظ ابن حجر في علوم المتن.

ظهر لي من خلال كتاب «القول المسدد» صوراً وسمات تتجلى فيها شخصية الحافظ ابن حجر النقدية في المتن، ولأجل إبراز هذه السمات ها أنا أذكرها بالنقاط التالية:

١. بيان الحافظ ابن حجر منهج العديد من العلماء في كتبهم والمراد من آرائهم.

بين الحافظ ابن حجر في كتابه منهج عديد من الأئمة في كتبهم، وهذا دليل على سعة إطلاعه على كتبهم وآراء من سبقه، ومن ذلك قوله عقب حديث: «أضحك الله سنك»: «وَلَمْ يَذْكَرْ - يَعْنِي التِّرْمِذِيُّ - فِي الْبَابِ غَيْرُهُ، وَسَكَتَ عَلَيْهِ، فَهُوَ صَالِحٌ عِنْدَهُ»^(٢).

وكذلك بين مراد آراء العديد من الأئمة مثل قوله: عقب كلام مسلمة بن قاسم في بكر بن سهل بأن بعضهم ضعفه من أجل حديثه: «أَعْرَوْا النِّسَاءَ يَلْزَمُنَ الْحَجَالَ».

قال الحافظ ابن حجر: «يعني أنه غلط فيه»^(٣).

٢. ذكره للمتابعات والشواهد:

المتابع: اسم فاعل من «تابع»، بمعنى: واتر ووالى، وتابعته على كذا متتابعةً وتباعاً^(٤). وقال محيي الدين أبو عبدالله محمد بن سليمان الكافيجي الحنفي (ت ٨٧٩هـ): «وَأَمَّا الْمَتَابِعَاتُ فَهِيَ: جَمْعُ مُتَابِعَةٍ، مَأْخُذَةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: تَابَعَ الرَّجُلُ عَمَلَهُ: إِذَا اتَّقَنَهُ وَأَحْكَمَهُ».

والمراد منها - ههنا - هو أن يروي راويان أو أكثر في طبقة واحدة حديثاً واحداً^(٥). والمتابعة: أن يتابع - أي يوافق - راوياً - ظناً تفرده - غيره في لفظ ما رواه بشرط وحدة الصحابي (في متابعة غيره لغيره)، ويسمى هذا الغير المتابع - بالكسر - والتابع أيضاً.

وهي تامّة إن حصلت للراوي (المظنون تفرده)، ونفسه، وقاصرة إن حصلت لشيخه، أو من فوقه مطلقاً.

(١) القول المسدد (ص ٢١٩).

(٢) القول المسدد (ص ٢٠٧).

(٣) القول المسدد (ص ١٠٦).

(٤) ابن منظور، لسان العرب: ٢٩/٨ مادة (تبع) (تابع).

(٥) الكافيجي، المختصر في علم الأثر (ص ٤٢١)، تحقيق الدكتور علي زوين، دار الرشد، الرياض، ١٤٠٧هـ.

وخصَّ قومُ المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي، أم لا.

والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك^(١).

قال الحافظ ابن حجر: والمتابعة على مراتب:

- إن حصلت للراوي نفسه فهي التامة.

- وإن حصلت لشيخه فمن فوقه فهي القاصرة.

ويستفاد منها التقوية^(٢).

الشاهد لغة: اسم فاعل من «الشهادة»^(٣).

قال زين الدين المناوي (ت ١٠٣١هـ): إن وجد متن يروى من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط كما في المثال المسوق للمتابعة القاصرة فإنه

ليس باللفظ فهو الشاهد^(٤).

اصطلاحاً: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواية الحديث الفرد لفظاً ومعنى، أو

معنى فقط، مع الاختلاف في الصحابي^(٥).

وقد تساهل الأئمة في شروط قبول رواية الرواة للمتابعات والشواهد^(٦).

وقد اتبع الحافظ ابن حجر في تحقيقه للروايات التي يُضعف أصحابها منهج تتبع الطرق لبيان هل أن هذا الراوي قد تفرّد بالحديث أم شاركه سواه فيه.

ولا شك أن هذا المنهج هو المنهج العلمي السليم الذي عَقَلَ عنه الإمام ابن الجوزي

في حكمه على المرويات...

إن معرفة المتابعات والشواهد لا تتم إلا من خلال البحث عن طريق الحديث في

الكتب المختلفة في الرواية المعنية بسياق الأحاديث بأسانيدها، وهذا يقتضي الاطلاع على

المصنّفات الأصول الأمهات، والسنن، والمسانيد، والمعاجم، وكتب العلل المختلفة،

والفوائد، والأمال، والأجزاء الحديثية.

(١) التهانوي، قواعد في علوم الحديث (ص ٤٥-٤٦)، تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط ٣، ١٩٤-١٩٧٢م. وكلام التهانوي مأخوذ من: «التبصرة والتذكرة» للإمام العراقي، وبحاشيته: «فتح الباقي على ألفية العراقي»، لذكريا بن محمد الأنصاري: (١/٢٠٤-٢٠٤).

وينظر: السخاوي، الغاية في شرح «الهداية في علم الرواية للإمام الجزري» (ص ١٩٤)، تحقيق عبدالمنعم إبراهيم، الناشر مكتبة أولاد الشيخ للتراث، سنة النشر ٢٠٠١م.

(٢) ابن حجر، نزهة النظر (ص ٨٦).

(٣) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: ٢٣٨/٣.

(٤) المناوي، اليواقيت والدرر: ٢٩٧/١.

(٥) ينظر: السخاوي، فتح المغيب: ١٩٦/١، السيوطي، تدريب الراوي: ٢/٤٣٣، زكريا الأنصاري، فتح الباقي: (١/٢٠٤-٢٠٤)، علي الفاري في توضيح الأفكار: ١١/٢، شرح شرح نخبة الفكر (ص ٣٤٤)، اليواقيت والدرر: ٢٩٨/١.

(٦) لا يشترط في هذا أن يكون الراوي «ثقة»، بل يكفي أن لا يكون متهماً بالكذب. قال النووي: ثم أعلم أنه لا يدخل في المتابعات والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء... وإنما يفعلون هذا، أي إدخال الضعفاء في المتابعات والشواهد، لكون التابع لا اعتماد عليه، فباجتماعها تحصل القوة.

قال البقاعي: وأما الذي يظهر من تصرفاتهم في عدم التفرقة بين الواهي وغيره في تسمية مشاركة كل منهما متابعة، وإن كانت متابعة الواهي لا تفيد المقصود من الحديث وهو الحجية إذا كانت الطريق الأخرى غير قوية...

قال السخاوي: ولا انحصار له في هذا بل قد يكون كل من المتابع والمتابع لا اعتماد عليه، فباجتماعهما تحصل القوة.

وذهب البعض أن ليس كل ضعيف يصلح للمتابعات والشواهد، قال الإمام النووي: ولا يصلح لذلك كل ضعيف، ولهذا قال الدارقطني وغيره: في «الضعفاء»: فلان يعتبر به، وفلان لا يُعتبر به، والله أعلم.

ينظر: ابن الصلاح، علوم الحديث (ص ٧٦)، العراقي، التبصرة والتذكرة: ١/٢٠٣، النووي، مقدمة شرح مسلم (ص ٣٤)، النووي، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلق: ١/٢٢٣-٢٢٤، (مع الحاشية)، السخاوي، فتح المغيب: ١/٢٠٩، البقاعي، النكت الوافية: (١١٥٣).

إضافة إلى كُتُب التَّوَارِيخ التي تروي الأحاديث بالأسانيد، وكُتُب الجَرَح والتَّعْدِيل، وغير ذلك مِنَ المصنَّفات المتنوعة.
فالحديث ربما ظنَّ فردًا، فيطلع الباحث على طريق أو طرق أخرى بين متابع ومشاهد
تزيل الغرابة، وربما صيرت الضعيف المردود مقبولًا حسنًا أو صحيحًا.
كما أن استقصاء المتابعات والشواهد هي أفضل طريق للكشف عن علة الحديث.
وقد اشتمل كل حديث في الكتاب على متابعات وشواهد، ونظرًا لكثرتها فإني سأكتفي
بذكر مثالين لكل نوع:

١. المتابعات:

أ) قال الحافظ في الحديث الأول «ولد لأخي أم سلمة...»: (فَأَمَّا مَنْ تَابَعَ إِسْمَاعِيلَ عَنِ
الْأَوْزَاعِيِّ: فَقَدْ رَوَاهُ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ أَيْضًا: الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ الدَّمَشْقِيُّ، وَيَشْتَرُ بْنُ بَكْرٍ
التَّنِيسِيُّ، وَالْهَقْلُ بْنُ زِيَادٍ كَاتِبُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ...)

وقال: (وتابع الأوزاعي على رواية له عن الزهري محمد بن الوليد الزبيدي)^(١).
ب) قال الحافظ في الحديث الثالث عشر «إذا أقبلت الرايات السود»: (وقد تُوبِعَ مِنْ
طَرِيقٍ آخَرَ رَجَالَهُ غَيْرُ رِجَالِ الْأَوَّلِ.
أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَالطَّبْرَانِيُّ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ أَيْضًا وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّلَائِلِ»، مِنْ

حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «يَخْرُجُ مِنْ خُرَّاسَانَ...»)^(٢).

٢. الشواهد:

أ) قال الحافظ في الحديث الرابع: «يكون في آخر الزمان»: (وهذا شاهدٌ لحديث أبي
هُرَيْرَةَ الْمُتَقَدِّمِ). وقال أيضا: (وله شاهدٌ آخرٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ)^(٣).
ب) قال الحافظ في الحديث الخامس: «إن في الجنة لسوقًا»: (وله شاهدٌ مِنْ حَدِيثِ
جَابِرٍ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» فِيمَا رَأَيْتُهُ فِي كِتَابِ «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ»،
لِلْمَنْذَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ)^(٤).

(١) القول المسدد (ص ١٣٣).

(٢) القول المسدد (ص ٢٤٢).

(٣) القول المسدد (ص ١٩٤).

(٤) القول المسدد (ص ٢٠٠).

٣. تقوية الحديث بكثرة الطرق:

إِنَّ الْحُكْمَ عَلَى الْمَرْوِيَّاتِ مِنَ الصَّحَّةِ أَوْ الْحُسْنِ أَوْ الضَّعْفِ هُوَ النَّمْرَةُ الْمَرْجُوعَةُ مِنَ عِلْمِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَهَذَا الْأَمْرُ يَتَطَلَّبُ مِنَ الْمُحَدِّثِ أَنْ يَكُونَ وَاسِعَ الْإِطْلَاعِ وَالْمَعْرِفَةِ النَّامَّةِ بِأَحْوَالِ الرَّأْيِيِّ وَالْمَرْوِيِّ، إِضَافَةً إِلَى مَعْرِفَةِ مَرْوِيَّاتِ الرَّوَاةِ، وَمُقَارَنَةِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ، مِنْ أَجْلِ مَعْرِفَةِ الزِّيَادَاتِ، وَالخَطَأِ مِنَ الصَّوَابِ. وَهَذَا مَا قَامَ بِهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي هَذَا الْكِتَابِ.

وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ:

أ) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ «سَدُوا الْأَبْوَابَ»: (فَهَذِهِ الطَّرِيقُ الْمُتَظَاهِرَةُ مِنْ رَوَايَاتِ الثَّقَاتِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ دَلَالَةً قَوِيَّةً، وَهَذِهِ غَايَةُ نَظَرِ الْمُحَدِّثِ)^(١).
ب) وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ السَّابِعِ «دَعَا رَبَّهُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ»: (إِلَّا أَنَّ كَثْرَةَ الطَّرِيقِ إِذَا اخْتَلَفَتْ

الْمَخَارِجُ تَزِيدُ الْمُتَنَّ قُوَّةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)^(٢).

ج) وَقَالَ أَيْضًا فِي الْحَدِيثِ الثَّامِنِ «قِصَّةُ هَارُوتَ وَمَارُوتَ»: (وَلَهُ طَرِيقٌ كَثِيرَةٌ جَمَعْتُهَا فِي «جَزءٍ مَفْرُودٍ يَكَادُ الْوَاقِفُ عَلَيْهِ أَنْ يَقَطَعَ بِوُقُوعِ هَذِهِ الْقِصَّةِ لِكَثْرَةِ الطَّرِيقِ الْوَارِدَةِ فِيهَا، وَقُوَّةِ مَخَارِجِ أَكْثَرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)^(٣).

د) وَكَحَدِيثِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَا رَبَّهُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بِالْمَغْفِرَةِ لِأُمَّتِهِ»، قَالَ الْحَافِظُ: (وَالْحَدِيثُ عَلَى هَذَا قَوِيٌّ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كِنَانَةَ لَمْ يُتَّهَمَ بِالْكَذِبِ، وَقَدْ رُوِيَ حَدِيثُهُ مِنْ وَجْهِ

آخَرَ وَلَيْسَ مَا رَوَاهُ شَادًا، فَهُوَ عَلَى شَرْطِ الْحَسَنِ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ)^(٤).

٤. عَدَمُ الْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ شَوَاهِدِهِ:
وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ:

أ) قَالَ الْحَافِظُ: (وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِوَعِيدِ مَنْ بَاتَ بِجَوَارِهِمْ جَانِعًا، فَلَهُ شَوَاهِدٌ أَيْضًا، مِنْهَا مَا

رَوَى الطَّبْرَانِيُّ وَالْبِزَارِيُّ بِإِسْنَادِ حَسَنِ)^(٥).

ب) دَافِعُ الْحَافِظِ فِي الْحَدِيثِ الْخَامِسِ وَالسَّادِسِ: «مَا مِنْ مَعْمَرٍ يَعْمُرُ فِي الْإِسْلَامِ» فِي جَمَلَتِهِ، وَقَالَ: (ثُمَّ وَجَدْتُ فِي تَفْسِيرِ ابْنِ مَرْدُويهِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مَا يَدُلُّ عَلَى

التَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ...)^(٦).

ج) تَحَدَّثَ الْحَافِظُ عِنْدَ الْحَدِيثِ السَّابِعِ: «أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ حَبْوًا»، وَبَيَّنَّ أَنَّ فِي أَجُودِ طَرِيقِهِ نَظْرًا، حَيْثُ كَانَ يَحْكُمُ عَلَى طَرِيقِ أُسَانِيدِهِ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ الَّتِي كَانَ يَطْفِئُهَا، قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْدَ ذَلِكَ لِلْحَدِيثِ شَاهِدًا قَوِيًّا الْإِسْنَادِ وَهُوَ فِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ»، لِلطَّبْرَانِيِّ...، وَقَالَ: فِي حَدِيثِ يَرْوِيهِ الْبِزَارِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ»: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ إِنَّكَ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ وَلَا تَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا زَحْفًا فَأَقْرِضْ اللَّهَ يُطْلِقَ قَدَمَيْكَ»، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَا الَّذِي أَقْرِضُ؟ وَخَرَجَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مُرْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَلْيُضِفِ الضَّيْفَ، وَلْيُطْعِمِ الْمَسْكِينَ، وَلْيُعْطِ السَّائِلَ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَجْزِيهِ عَنْ كَثِيرٍ

مِمَّا هُوَ فِيهِ». وَفِي هَذَا السَّنَدِ ضَعْفٌ)^(٧).

- (١) القول المسدد (ص ٤٨).
- (٢) القول المسدد (ص ٢١٠).
- (٣) القول المسدد (ص ٢١٧).
- (٤) القول المسدد (ص ٢٠٠).
- (٥) القول المسدد (ص ٢٠٠).
- (٦) القول المسدد (ص ٢٠٠).
- (٧) القول المسدد (ص ٢٠٠).

(د) تحدث الحافظ في الحديث الأول: «في عذاب القبر»، وبين أن له شواهد، منها قوله: (وفي «المُسْتَدْرَك» للحاكم، و«الأوسط» للطبراني بإسناد حسن: عن سُراقَةَ بِنِ مالِكِ بْنِ جُعْشَمٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ، وَأَهْلِ النَّارِ؟». قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «أَمَّا أَهْلُ النَّارِ، فَكُلُّ جَوَاطِ مُسْتَكْبِرٍ، وَأَمَّا أَهْلُ الْجَنَّةِ فَالضُّعَفَاءُ الْمَغْلُوبُونَ»^(١)).
(هـ) تحدث الحافظ في الحديث الرابع: «يكون في آخر الزمان» وبين أن له شواهد، منها:

قوله: (فقد روينا في «المعجم الكبير» للطبراني أيضاً، قال: ثنا أحمدُ بنُ محمدِ بنِ يحيى بن حمزة: ثنا حيوةُ بنُ شريح: ثنا إسماعيلُ بنُ عيَّاش، عن سُرحبيلِ بنِ مُسلم، عن أبي أمامة قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «يكونُ في آخر الزمان شرطٌ يغدون في غضبِ الله، ويروحون في سخطِ الله، فإياك أن تكون منهم». وهذا إسنادٌ صحيحٌ...^(٢)).

(و) تحدث الحافظ في الحديث الثاني عشر: «درهم ربا» عن الطرق والمتابعات لهذا الحديث وبين أن الحديث له أصل، ومن أحكامه على الأسانيد في هذا الحديث قوله: (وأخرجهُ الطبراني أيضاً من طريق عطاءِ الخُرَّاساني، عن عبدِاللهِ بنِ سلام، وعطاءٌ لم يسمع من ابنِ سلام، وهو شاهدٌ قوي^(٣)).

(ز) حديث: «ما من معمر يعمر في الإسلام»، قال الحافظ: (ومن أقوى طرقه ما أخرجه البيهقي في «الزهد» له عن الحاكم، عن الأصم، عن بكر بن سهل، عن عبدِاللهِ بنِ محمدِ بنِ رُمح، عن عبدِاللهِ بنِ وهب، عن حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن أنس، فذكرَ هذا الحديث).

ورواؤه من ابن وهب فصاعداً من رجال «الصحيح»، والبيهقي والحاكم والأصم لا يُسأل عنهم...
٥. الحديث الذي في إسناده راو لا يعرف حاله، وله شاهد يتقوى به، وليس ما رواه شاذاً، فالحديث له أصل عند الحافظ.

إن من قواعد الحافظ ابن حجر في الدفاع عن متن الأحاديث التي في إسناده رواة لا يُعرف حالهم، ولها شواهد أخرى يعتضد بها، لا يعد حديثه موضوعاً وأن له أصلاً. منها:
(أ) الحديث السابع «دعا ربه عشية عرفة بالمغفرة»، قال الحافظ: (وفي رواية هذا الحديث من لا يُعرف حاله إلا أن كثرة الطرق إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوة، والله أعلم^(٤)).

(ب) الحديث الثامن «هاروت وماروت»، قال الحافظ: (وله طرق كثيرة جمعها في «جزء مفرد يكاد الواقف عليه أن يقطع بوقوع هذه القصة لكثرة الطرق الواردة فيها، وقوة مخارج أكثرها، والله أعلم^(٥)).

٦. نفي دعوة مخالفة الواقع.
إن عناية الحافظ ابن حجر بأحوال الرواة، والأزمة التي عاشوا فيها، وما يصحبها من تغييرات دليل على إدراكه لأمرهم وعلمه بأحوالهم، ومن هذه الأمثلة:
(أ) عناية الحافظ ابن حجر بذكر البيوت والحمامات، والخوخ:
إن ذكر البيوت ومرافقها في الأحاديث، تُعطي الباحث فكرة عن طبيعة الحياة

(١) القول المسدد (ص ٢٠٠).
(٢) القول المسدد (ص ٢٠٠).
(٣) القول المسدد (ص ٢٣٥).
(٤) القول المسدد (ص ٢١٠).
(٥) القول المسدد (ص ٢١٧).

ومظاهرها الحضارية التي كانت سائدة في تلك الحقبة التاريخية. ومن الأوهام التي وقعت للإمام ابن الجوزي أنه قاس بعض المظاهر الحضارية التي تتعلق ببناء البيوت في زمانه على زمن رسول الله ^٨، الأمر الذي اعترض عليه الحافظ ابن حجر، وبيّن الاختلاف بين البناء على عهد رسول الله ^٨، والبناء في عصر ابن الجوزي. قال الحافظ ابن حجر: (وحكمه عليه بالبطلان بما نقله من نفي وجود الحمّام في زمانهم لا يقتضي الحكم بالبطلان، فقد تكون أطلقت لفظ الحمّام على مطلق ما يقع الاستحمام فيه، لا على أنه الحمّام المعروف الآن، وقد ورد ذكر الحمّام في عدة أحاديث غير هذه)^(١).

(ب) وقوله: (بل حديث «سد الأبواب» غير حديث «سد الخوخ»، لأن بيت علي بن أبي طالب كان داخل المسجد مجاوراً لبيوت النبي ^٨. وأما سد الخوخ فالمراد به: «طاقات كانت في المسجد يستقربون الدخول منها فأمر النبي ^٨ في مرض موته بسدها إلا خوخة أبي بكر...».

وجدت في كتاب «معاني الأخبار» لأبي بكر الكلاباذي قال: لا تعارض بين قصة علي وقصة أبي بكر، لأنّ باب أبي بكر كان من جملة أبواب تطلع إلى المسجد خوخات، وأبواب البيوت خارجة من المسجد فأمر النبي ^٨ بسد كل الخوخ، فلم يبق مطلع منها إلى المسجد، وتركت خوخة أبي بكر فقط، وأما باب عليّ فلأنه داخل المسجد يخرج منه ويدخل فيه، كما قال ابن عمر الذي سأله حين أشار إلى بيت عليّ: «هذا بيت عليّ إلى جنبه

بيت النبي ^٨ وكان بيت النبي ^٨ في المسجد...»^(٢).

٧. تقسيمه للمتن والحكم على كل جزء منه:

إن من منهجية الحافظ ابن حجر في الدفاع عن متن الحديث تقسيمه إلى عدة أقسام، والحكم من خلال تقسيمه على كل جزء منه، لرفع الوضع عنه وبيان أن له أصلاً، مثاله: حديث ابن عمر في «الترهيب من الاحتكار». قال الحافظ ابن حجر: (ثم إن للمتن شواهد تدلّ على صحته منها في الترهيب من الاحتكار...)، (وأما ما يتعلق بوعيد من بات بجوارهم جائع فله شواهد أيضاً...)^(٣).

٨. بيان معاني المتون بما يرفع الإشكال عنها.

اهتم الحافظ ابن حجر - يرحمه الله - ببيان معاني المتون وشرحها، لكي يحصل الجمع بين الأحاديث التي قيل فيها إنها موضوعة ولا يمكن الجمع بينها، ومن هذه الأمثلة:

(أ) حديث «سدوا الأبواب»، قال الحافظ ابن حجر: (وأما كون المتن معارضاً للمتن الثابت في «الصحيحين» من حديث أبي سعيد الخدري^(٤)، فليس كذلك، ولا معارضة بينهما بل حديث «سد الأبواب»، غير حديث «سد الخوخ»، لأنّ بيت علي بن أبي طالب كان

داخل المسجد مجاوراً لبيوت النبي ^٨ □)^(٥).

(وأمّا سدّ الخوخ: فالمرادُ به طاقاتُ كانت في المسجد يستقربون الدخولَ منها، فأمرَ النبي ^٨ في مرض موته بسدها إلا خوخة أبي بكر، وفي ذلك إشارة إلى استخلاف أبي بكر

لأنه يحتاج إلى المسجد كثيراً دون غيره)^(٦).

(ب) وقال في حديث «من قرض بيت شعر...»: (ليس في شيء من هذا ما يقضي على

(١) القول المسدد (ص ٢٤٧).

(٢) القول المسدد (ص ١٥٠).

(٣) القول المسدد (ص ١٥٤-١٥٥).

(٤) في (ظ): أبي سعيد الجوزي. والصحيح المثبت.

(٥) القول المسدد (ص ١٤٩).

(٦) القول المسدد (ص ١٤٩).

هذا الحديث بالوضع، إلا أن يكون استتكرَ عدم القبول من أجل فعل المباح، لأنَّ قرَضَ
الشعر مباحٌ فكيف يُعاقبُ فاعله بأن لا تُقبلَ له صلاة؟ فلو علَّلَ بهذا لكان أليقَ به من تعليله
بعاصمٍ وقزعة^(١).

(١) القول المسدد (ص ١٨٧).

المبحث الثالث: آراء الحافظ ابن حجر في الرواية ومناقشتها:

تعدُّ معرفة آراء النُّقاد من الضَّروريات العلمية التي تُساعد الباحث على معرفة منهج النُّقاد سواء في التصحيح، أو التضعيف، أو الجرح والتعديل. ويمكننا أن نُجمل الآراء التي سار عليها الحافظ ابن حجر في كتابه «القول المسدّد» بالمطالب الآتية:

المطلب الأول: تمييز الحافظ ابن حجر بين اختلاط الراوي وتخليطه.

فرّق الحافظ ابن حجر بين اختلاط الراوي - وقد سبق التعريف به - وبين التخليط الذي لا يتوقف على وجود آفة عارضة، بل يكون لسوء حفظ الراوي، أو عدم ضبطه في مكان دون مكان، أو حال دون حال.

من ذلك ما ذكره الحافظ عن ابن حبان - متعقباً إياه - في ترجمة إسماعيل بن عيَّاش قوله: (... كان إسماعيل من الحُفَّاطِ الْمُتَوَقِّينَ في حديثهم، فلَمَّا كَبِرَ تَغَيَّرَ حَفْظُهُ، فما حفظه في صباه وحدثه أتى به على وجهه، وما حَفِظَهُ على الكبر من حديث الغُرباءِ خَلَطَ فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، والزق المتن بالمتن. انتهى)^(١).

قال ابن حجر: (فهذا كما تراه قيّد كلامه بحديث الغُرباءِ، وليس حديثه المتقدم من حديثه عن الغُرباءِ...) ^(٢). ويوضح ذلك أيضاً تعقبه لابن الجوزي في إشارته إلى اختلاط إسماعيل بن عيَّاش، فقال:

(وأما إشارته إلى أنه تغيَّرَ حَفْظُهُ واختلط، فقد استوعبتُ كلامَ المتقدمينَ فيه في كتابي «تهذيب التهذيب»^(٣)، ولم أجد عن أحدٍ منهم أنه نسبهُ إلى الاختلاط^(٤)، وإنما نسبوه إلى سوء الحفظ في حديثه عن غير الشَّاميين، كأنَّهُ كان إذا رحَلَ إلى الحجاز أو العراق أتكل على حفظه فيخطئ في أحاديثهم)^(٥).

المطلب الثاني: دفاعه عن الرواية من خلال استقرائه لأقوال الأئمة:

إن الحافظ ابن حجر لا يجرح الراوي بسبب نقد إمام من الأئمة فحسب، بل يجمع الأقوال التي تقال في الراوي، ويعمل على الموازنة بين أقوال الجارحين والمعدلين، ويستخلص الحصيلة النهائية من خلال تلك الأقوال إضافة إلى النظر في مروياته، وهل توبع عليها أم لا؟ ومن أمثلة ذلك:

(أ) دفاع الحافظ ابن حجر عن حسين بن محمد المرؤذي، الذي قال فيه ابن الجوزي: (قال أبو حاتم: رأيتُه ولم أسمع منه، وسئل أبو حاتم عن حديث يرويه حسين، فقال: خطأ، فقيل: له الوهم ممَّن؟ قال: ينبغي أن يكون من حسين).

قال الحافظ ابن حجر: حسينٌ احتجَّ به الشَّيخان، ولم يترك أبو حاتم السَّماعَ منه باختيار أبي حاتم، فقد نقل ابنه عنه أنه قال: أتيتُه مرَّاتٍ بعد فراغه من «تفسير شيبان»، وسألته أن يُعيدَ عليَّ بعضَ المجلس، فقال: تكرير، ولم أسمع منه شيئاً. وقال معاوية بن صالح: قال لي أحمد بن حنبل: اكتبوا عنه. ووثقه العجلي، وابن سعد، والنسائي، وابن قانع، ومحمد بن مسعود العجمي،

(١) القول المسدّد (ص ١٣٠).

(٢) القول المسدّد (ص ١٣٠).

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٣٢٣/١.

(٤) قال عبدالرحمن بن إبراهيم نحيم (ت ٢٤٥هـ): (هو عن الشاميين غاية وخط عن المدنيين)، وقال يحيى بن معين: خلط في حديث عن أهل العراق، وليس أحد أعلم منه بحديث الشام. ترجمته في الذهبي، ميزان الاعتدال: ٢٤١/١، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٣٢٤/١، ابن الكيال، الكواكب النيران، برقم: (٧).

(٥) القول المسدّد (ص ١٣٠).

وآخرون. ثم لو كان كلُّ مَنْ وَهَمَ فِي حَدِيثِ سَرَى فِي جَمِيعِ حَدِيثِهِ حَتَّى يُحْكَمَ عَلَى أَحَادِيثِهِ كُلِّهَا بِالْوَهْمِ لَمْ يَسْلَمْ أَحَدٌ. ثُمَّ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ الْحُكْمُ عَلَى حَدِيثِهِ بِالْوَضْعِ، وَلَا سِيَّمَا مَعَ كَوْنِهِ لَمْ

يَنْفَرِدَ، بَلْ تُوْبَعُ(١).

(ب) قوله في محمد بن إسحاق: (وَأَمَّا حَمَلُهُ - أَي ابْنُ الْجُوزِيِّ - عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ فَلَا طَائِلَ فِيهِ فَإِنَّ الْأئِمَّةَ قَبِلُوا حَدِيثَهُ وَأَكْثَرُ مَا عَيْبَ فِيهِ التَّدْلِيْسُ، وَالرَّوَايَةُ عَنِ الْمَجْهُولِينَ، وَأَمَّا هُوَ فِي نَفْسِهِ فَصَدُوقٌ وَهُوَ حُجَّةٌ فِي الْمَعَاذِيِّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ...)(٢).

(ج) دفاع الحافظ ابن حجر عن عبدالله بن شريك، الذي نقل ابن الجوزي تضعيف بعض الأئمة له، ولم يذكر من وثقه، فقال الحافظ ابن حجر: (...وَالْأَقْبَلُ فَإِنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ وَثَّقَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شَرِيكٍ، وَكَذَا وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ)(٣).

(د) ومن ذلك أيضاً دفاعه عن هشام بن سعد، الذي نقل ابن الجوزي تضعيف الأئمة له ولم يذكر التوثيق، فقال الحافظ ابن حجر: (... وَهَشَامُ بْنُ سَعْدٍ: مِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ، صَدُوقٌ تَكَلَّمُوا فِي حِفْظِهِ، وَحَدِيثُهُ يَقْوَى بِالشَّوَاهِدِ)(٤).

(هـ) ومن ذلك أيضاً نقل ابن الجوزي كلام ابن حبان في تضعيف قرعة بن سويد: (كَانَ كَثِيرَ الْخَطَا، فَاحْتَشَى الْوَهْمَ، فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ فِي رِوَايَتِهِ سَقَطَ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ)(٥). وكان رد الحافظ ابن حجر بقوله: (وَإِخْتَلَفَ فِيهِ كَلَامُ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، فَقَالَ عَبَّاسُ الدُّورِيُّ عَنْهُ: ضَعِيفٌ).

وَقَالَ عُنْمَانُ الدَّارِمِيُّ عَنْهُ: ثَقَّةٌ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: مَحَلَّةُ الصَّدْقِ، وَلَيْسَ بِالْمَتِينِ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: لَهُ أَحَادِيثٌ مُسْتَقِيمَةٌ، وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

وَقَالَ الْبِرَّازِيُّ: لَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ.

وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَفِيهِ ضَعْفٌ.

فالحاصل من كلام هؤلاء الأئمة فيه: أَنَّ حَدِيثَهُ فِي مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ(٦).

وقد سار الحافظ ابن حجر على هذا المنهج في معظم كتاب «القول المسدد».

المطلب الثالث: بيان الحافظ ابن حجر روايات الثقة، والصدوق، ومن تُقبل روايته.

تحدث الحافظ عن روايات الثقات التي تدل دلالة قوية على أن الحديث الضعيف قد يرتقي إلى الحسن إذا وجد له متابعات وشواهد.

يُضَافُ إِلَى هَذَا أَنَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجْرٍ اعْتَدَّ كَثِيرًا بِذِكْرِ ابْنِ حَبَّانَ لِلرَّوَاةِ فِي «الثَّقَاتِ»، فَالرَّأْيُ الَّذِي لَا يَجِدُ فِيهِ جَرَحًا، وَيَذَكِّرُهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي كِتَابِ «الثَّقَاتِ»، لَا تُعَدُّ رِوَايَتُهُ مَوْضُوعَةً.

ومن أمثلة ذلك:

(أ) ما جاء في الحديث الثاني والثالث «سُدُّوا الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ». وقد استخدم الحافظ ألفاظاً تدل على عنايته بالأسانيد ومن هذه الألفاظ قوله: (ورجاله

(١) القول المسدد (ص ٢٣٣-٢٣٤).

(٢) القول المسدد (ص ٢٥٢).

(٣) القول المسدد (ص ١١٦).

(٤) القول المسدد (ص ١٥٠).

(٥) القول المسدد (ص ١٨٨).

(٦) القول المسدد (ص ١٨٩).

رجال الصّحيح إلاّ العلاء، وهو ثقة^(١).
ومن ذلك قوله: (...إلاّ معاوية بن ميسرة بن شريح، قلت: وهو حفيد القاضي شريح
الكندي، قال البخاري في «تاريخه»: سمع الحكم بن عتيبة.

ولم يذكر فيه جرحاً، وذكره ابن حبان في «الثقات»^(٢).
ج) تحدث الحافظ ابن حجر عن رواية الإسناد: في الحديث الخامس والسادس «مَا مِنْ
مُعَمَّرٍ يَعْمَرُ فِي الْإِسْلَامِ».

قال: (وباقى الإسناد أثبات، فلو لم يكن لهذا الحديث سوى هذه الطريق لكان كافياً في

الردّ على مَنْ حَكَمَ بوضعه فضلاً عن أن يكون له أسانيد أخرى)^(٣).
د) وقال أيضاً في الحديث الخامس والسادس «مَا مِنْ مُعَمَّرٍ يَعْمَرُ فِي الْإِسْلَامِ»:
(وروائه من ابن وهب فصاعداً من رجال «الصّحيح»، والبيهقي والحاكم والأصم لا يُسألُ

عنهم، وابن رُمح ثقة، وبكر بن سهل قواه جماعة، وضعفه النسائي)^(٤).
هـ) وقال: (ومخلد بن مالك شيخ أبي عروبة من أعلى شيخ لأبي عروبة، وقد وثقه أبو

زُرعة الرّازي، ولا أعلم لأحدٍ فيه جرحاً، وباقى الإسناد أثبات)^(٥).

و) وقال: (منها: ما أخرجه أبو جعفر أحمد بن منيع في «مسنده» عن عباد بن عباد
المُهَلَّبِيّ، عن عبد الواحد بن راشد، عن أنس نحوه، وعبد الواحد لم أر فيه جرحاً، وعباد من
الثقات، وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والعجلي، وآخرون، وذكره ابن حبان في

«الثقات»^(٦)).

ز) قال الحافظ في الحديث السادس «يا حنان يا منان»: (قال ابن معين: أبو ظلال ليس
بشيء، وقال ابن حبان: كان مغفلاً، يروي عن أنس ما ليس من حديثه، لا يجوز الاحتجاج
به بحال).

قال الحافظ ابن حجر: قد أخرج له الترمذي وحسن بعض حديثه، وعلق له البخاري

حديثاً)^(٧).

ح) قال الحافظ في الحديث الثاني عشر «درهم ربا»، في حسين بن محمد: (حسين

احتجّ به الشيخان)^(٨).

المطلب الرابع: بيانه وهم الرواة وبعض النقاد:

الوهم لغة: وهم القلب والجمع أوهام، وتوهمت في كذا، وأوهمته أي أغفلته، ووهم

يوهم وهما أي: غلط^(٩).

قال الكفوي في بيان ورود أمر ما: «إن كان طرف الوقوع على السوية فهو الشك،

وإن كان أحد الطرفين راجحاً والآخر مرجوحاً، فالمرجوح يسمى وهماً، والراجح يسمى

ظناً»^(١٠).

(١) القول المسدد (ص ١٤٩).

(٢) القول المسدد (ص ١٤٨).

(٣) القول المسدد (ص ١٦٣).

(٤) القول المسدد (ص ١٦١).

(٥) القول المسدد (ص ١٦٣).

(٦) القول المسدد (ص ١٦٣).

(٧) القول المسدد (ص ٢٠٧).

(٨) القول المسدد (ص ٢٣٣).

(٩) الخليل الفراهيدي، كتاب العين: ٤/١٠٠، دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د. مهدي المخزومي/ د. إبراهيم السامرائي.

وقال الفيروز آبادي الوهمُ: «من خَطَرَاتِ القَلْبِ أو مَرَجُوحُ طَرَفِي المِثْرَدَدِ فيه»^(٢).
الوهم اصطلاحًا: رواية الحديث على سبيل التوهم^(٣).
لقد اعتنى الحافظ ابن حجر في بيان الأوهام التي وقعت لبعض المحدثين، سواء كانت هذه الأوهام في الإسناد، أو المتن.
أ) من ذلك قوله: (وَوَهْمُ ابْنِ عَدِيٍّ فَرَعَمَ أَنْ يَزِيدَ تَفَرَّدَ بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ، وَليْسَ كَذَلِكَ فَقَدَ رَوَى عَنْهُ نَحْوَ مِنْ عَشْرَةٍ...) (٤).

ب) وقوله: (وَخَبَطَ ابْنُ الجوزيِّ فِي الكَلَامِ عَلَى هَذَا الحَدِيثِ...) (٥).
ج) وقوله: (تَمَّ لو كَانَ كُلُّ مَنْ وَهَمَ فِي حَدِيثٍ سَرَى فِي جَمِيعِ حَدِيثِهِ حَتَّى يُحْكَمَ عَلَى أَحَادِيثِهِ كُلِّهَا بِالوَهْمِ لَمْ يَسْلَمْ أَحَدٌ. تَمَّ ولو كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَمْ يَلِزْ مِنْهُ الحُكْمُ عَلَى حَدِيثِهِ بِالوَضْعِ، وَلا سِيَّما مَعَ كونه لَمْ يَنفَرِدْ، بَلْ تُوبِعَ...) (٦).

المطلب الخامس: نفي تهمة الكذب عن بعض الرواة:
كان من منهج الحافظ ابن حجر نفي التهمة عن عصب ابن الجوزي جناية الوضع بهم، من الضعفاء والمجاهيل، وذلك على النحو التالي:
١. نفي تهمة الكذب عن بعض الضعفاء:
فمن ذلك:

أ) قال الحافظ في أغلب بن تميم: (وَأَغْلَبُ شَيْبَةَ بَعْمَارَةَ بن زَادَانَ فِي الضَّعْفِ، لَكِنْ لَمْ أَرَ مَنْ اتَّهَمَهُ بِالكَذِبِ) (٧).
قال الحافظ في عبدالله بن كنانة: (وَلَمْ أَجِدْ لِلْمُتَقَدِّمِينَ فِيهِ كَلَامًا، وَقَدْ تَابَعَهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بنُ هَارُونَ الغَسَانِيُّ فَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ نَحْوَهُ، وَهُوَ عِنْدَ الحَسَنِ بنِ سَفِيَانَ فِي «مُسْنَدِهِ».)
والحديث على هذا قوي لأنَّ عبدالله بن كنانة لَمْ يُتَّهَمَ بِالكَذِبِ) (٨).
ج) قال الحافظ في علي بن زيد بن جُدعان: (وَفِي طَرِيقِ ثَوْبَانَ عَلِيُّ بنُ زَيْدِ بنِ جُدْعَانَ، وَفِيهِ ضَعْفٌ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ: إِنَّهُ كَانَ يَتَّعَمَدُ الكَذِبَ، حَتَّى يُحْكَمَ عَلَى حَدِيثِهِ بِالوَضْعِ إِذَا انْفَرَدَ) (٩).

٢. نفي التهمة عن من لم يُذكر بجرح:

كان الحافظ ابن حجر من أئمة الاستقراء في الرجال، كما وصفه السخاوي^(١٠)، ولذلك كانت أحكامه في الرواة حصيلة بحث ونظر واستقراء، وعلى هذا فإن تصريح الحافظ ابن حجر بعدم وقوفه على ما يجرح الراوي له أهمية بالغة في الحكم على الحديث، مثل كلامه

(١) أبو البقاء الحسيني الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية (ص ٥٢٨)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
(٢) محمد الفيروز آبادي، القاموس المحيط (ص ١٥٠٧)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
(٣) علي القاري، شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر (ص ٤٥٥).
(٤) القول المسدد (ص ١٥٤).
(٥) القول المسدد (ص ١٦٤).
(٦) القول المسدد (ص ٢٣٤).
(٧) القول المسدد (ص ١٦٨).
(٨) القول المسدد (ص ٢١٢).
(٩) القول المسدد (ص ٢٤٢).
(١٠) السخاوي، فتح المغيب: ٩٨/١.

في بشار بن بكير، حيث قال فيه: (ولم أجد للمتقدمين فيه كلاماً)^(١) وفي هذا نفي لتهمة الكذب _ عند الحافظ ابن حجر _ عن هذا الراوي، وبالتالي عدم الحكم على حديثه بالوضع.

المطلب السادس: عناية الحافظ ابن حجر بتحديد البلد، والإقليم، ومواطن الرواة:
عنى الحافظ ابن حجر بذكر أوطان الرواة وبلدانهم، إذ عدم تمييز أوطانهم قد يكون مظنة للخطأ في تمييزهم أو تعيينهم.
وتظهر فوائد التمييز بين الأسمين المتفقين في اللفظ إذا كانا من بلدين مختلفين، وهو مما يحتاج إليه حفاظ الحديث في تصرفاتهم ومصنفاتهم.
قال الحافظ ابن حجر:

(أ) (وقد غلط ابن الجوزي في تضعيفه لعبدالله بن بجير، فإنَّ عبدالله بن بجير المذكور - بضم الموحدة - بعدها جيم بصيغة التصغير، يُكنى أبا جمران، بصري قيسي، ويقال: تميمي.)

وقد وقع في رواية الطبراني أنه قيسي، وثقه أحمد، وابن معين، وأبو داود، وأبو حاتم. وروى الأجرى، عن أبي داود: أن أبا الوليد الطيالسي روى عنه ووثقه.
وذكره ابن حبان في «الثقات»، وإنما قال ابن حبان ما نقله ابن الجوزي عنه في عبدالله بن بجير القاص الصنعاني الذي يكنى أبا وائل، وأبوه بفتح الموحدة، وكسر الحاء المهملة، على أن المذكور قد وثقه غير ابن حبان، ولكن ليس هو راوي حديث أبي أمامة لأنه صنعاني يروي عن أهل اليمن، وصاحب الحديث المذكور يروي عن البصريين...)^(٢).

(ب) وقوله: (وسيار شيخه شامي نزل البصرة، فروى عنه أهلها...)^(٣).

(ج) وقوله: (لأن رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين قوية، وشرحبيل شامي...)^(٤).
المبحث الرابع: أحكام الحافظ ابن حجر على الأحاديث ومناقشتها:
اختلفت أحكام الحافظ ابن حجر على الأحاديث التسعة التي أخذها عن شيخه العراقي،

حيث حكم عليها من حيث الإجمال في «الجزء»^(٥)، وذلك قبل شروعه في تأليف كتابه «القول المسدد»، قال البوصيري في الملحق نقلًا عن شيخه ابن حجر: (قال أبو الفضل العسقلاني: فيه تسعة أحاديث، أما الأول: فغلط بلا ريب، لكن الحكم عليه بالوضع بعيد، وأما الثاني: فإسناده حسن، وأما الثالث: فإسناده صحيح أو حسن، وأما الرابع: فإسناده حسن، وأما الخامس والسادس - وهما حديث واحد - فموضوع بلا ريب، وأما السابع: فموضوع أيضًا، ويكفيه شهادة أحمد بن حنبل أنه كذب، وأما الثامن: فموضوع أيضًا، وأما التاسع: فضعيف).

فلخص من هذا أن فيه أربعة أحاديث ترجع إلى ثلاثة لا شك في وضعها، وثلاثة حسان، واثنين ضعيفين).

وقد حكم على هذه الأحاديث في «القول المسدد»، أولًا من حيث الإجمال قال: (...بأن الأحاديث التي ذكرها - أي الحافظ العراقي - ليس فيها شيء من أحاديث الأحكام في الحلال والحرام، فالتساهل في إيرادها مع ترك البيان بحالها سائغ...
فالأول منها يدخل في أدب التسمية، وفيه إخبار عن بعض الأمور الآتية، ولهذا

(١) القول المسدد (ص ٢١٢). قلت: لم أجد له ترجمة حتى في الثقات، لابن حبان.

(٢) القول المسدد (ص ١٩٨).

(٣) القول المسدد (ص ١٩٨).

(٤) القول المسدد (ص ١٩٨).

(٥) كلام البوصيري الذي نقله عن شيخه الحافظ ابن حجر في «الجزء»، (ق ١)، في الهامش.

أوردوه في دلائل النبوة. والثاني كالثالث في الفضائل، والرابع في الحث على الكرم، والبر، والصلة، ورعاية الجار، والخامس كالسادس في فضل طول العمر في الإسلام. والسابع يحتمل التأويل وهو أمر نسبي. والثامن كالتاسع في فضائل بعض البلدان، وفيها الحث على الرباط والجهاد. وبعد أن حكم على الأحاديث مجملة بدأ الحافظ ابن حجر في التفصيل فيها. وسبب اختلاف أحكامه في الأحاديث يرجع إلى نزوج فكر الحافظ ابن حجر، وسعة اطلاعه، ومعرفته في كتب العلل، وكتب الجرح والتعديل، وهذا ما أدى إلى اختلاف أحكامه في «القول المسدد».

وقد اتسمت أحكام الحافظ ابن حجر - بعد تخريجي للأحاديث التي ذكرها الحافظ العراقي، والتي بلغت (٩) أحاديث، وللأحاديث التي ذكرها الحافظ ابن حجر، والتي بلغت (١٥) حديثاً - بالتساهل، وقد بينت ذلك في قسم تحقيقي للكتاب، فقامت بالحكم على الأحاديث التي من طريق «المسند»، ثم حكمت على الشواهد التي يذكرها الحافظ ابن حجر، وبعدها ذكرت حكمي النهائي في الحديث من حيث مجموع طرقه وشواهد. وسيظهر هذا الأمر جلياً للقارئ الكريم في أثناء مطالعته لتحقيقي الكتاب.

المبحث الخامس: مصادر الحافظ ابن حجر في النقد:

إنَّ حَجْرَ الزَّأْوِيَةَ فِي بِنَاءِ كِتَابِ «القول المسدّد في الدّب عن المسند للإمام أحمد» للحافظ ابن حجر يستند على كتاب «المسند» للإمام أحمد، والنقد الموجّه إلى عدد من أحاديثه من قِبَلِ الإمام ابن الجوزي في «الموضوعات»، إضافة إلى «جزء» لشيخه الإمام زين الدين أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، جمعه في ذكر موضوعات «المسند» اشتمل على تسعة أحاديث... كتبه عنه الحافظ ابن حجر ثم قرأه عليه... فرأى الحافظ ابن حجر أن يجمع هذه الأحاديث ويوجّه الردّ أو التعقب عليها في كتاب «القول المسدّد في الدّب عن المسند للإمام أحمد».

إنَّ مِمَّا لاشْتَكَّ فِيهِ أَنَّ أَيَّ نَاقِدٍ يَتَصَدَّرُ لِمُهْمَّةِ النَّقْدِ لَا بُدَّ أَنْ يَتَّصِفَ بِالْمَعْرِفَةِ الْوَاسِعَةِ، وَالْإِحَاطَةِ الْكَبِيرَةِ بِالرُّوَاةِ وَأَحْوَالِهِمْ، وَبِمَرْوِيَّاتِهِمْ، مَعَ الْاعْتِمَادِ عَلَى مَنْ سَبَقَهُ فِي هَذَا الْمَضْمَارِ.

فالتّاقِدُ يَعْتَمِدُ فِي عَمَلِيَةِ النَّقْدِ عَلَى مَصْدَرَيْنِ:

الأوّل: حصيلة آراء النّقّاد من الذين سبقوه:

ذلك أنّ أقوال مَنْ سَبَقَهُ مِنَ النّقّادِ تُشكِّلُ المادّة الأساسيّة عنده، فقد استخلصها من قبلة من خلال دراستهم للرّواية ومروياتهم، وبها يستطيع متابعة تلك الدّراسة لأولئك الرّواة الذين لم يُذكرهم، مع ما ينضم إلى ذلك من نتائج يتوصل إليها من تجميع تلك المادّة عنده من مصادرها المختلّفة^(١).

الثّاني: دراسته الخاصّة للمرويات المذكورة في الكتاب.

والحافظ ابن حجر لم يكتفِ بنقل المرويات التي قيل: إنها موضوعة أو ضعيفة في «مسند الإمام أحمد»، بل قام بدراستها وتتبع طرقها، والحكم على أسانيدها، وتمحيصها، وتعدّد عملية تتبع الطرق للرّوايات، من متابعات وشواهد، وبيان مواطن الضّعف والقوة في تلك الأسانيد ظاهرة بارزة في الكتاب كلّها.

وعموم مصادر الحافظ ابن حجر في كتابه «القول المسدّد»، تنقسم إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأوّل: كُتُب الرّواية.

القسم الثّاني: كُتُب الجرح والتّعديل.

وأسلوب الحافظ ابن حجر أنه يكتفى بذكر اسم المؤلّف بدل المؤلّف أحياناً كثيرة، كقوله: «وقد ثبت عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة أنهم قالوا». وقوله: «فإن الإمام أحمد وثق عبدالله بن شريك، وكذا وثقه ابن معين»، وقوله: «قال العقيلي: لا يعرف إلا بعاصم ولا يتابع عليه».

وقوله: «فقد قال ابن عديّ: إنه مع ضعفه حسن الحديث».

وقد يُصرّح باسم المصدر ومؤلّفه كقوله: «وأخرجه الكلاباذي في معاني الأخبار»، وقوله: «وأما رواية الوليد فأخرجها يعقوب بن سفيان في «تاريخه»، وقوله: «وأخرجه الحاكم في «المستدرک»»، وقوله: «وأخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في «الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين»».

وقوله: «فأشار إليهما الذهبي في ترجمة الوليد بن يزيد في «تاريخ الإسلام»، ثم وجدتهما في ترجمة الوليد في «تاريخ ابن عساكر»، أخرجهما من طريق الذهلي في «الزهريات»، وقوله: «أورده ابن عدي في «الكامل» وغير ذلك من الأمثلة التي يطول ذكرها.

(١) ينظر ما كتبه الأستاذ الدكتور أحمد محمد نور سيف في مقدمة تحقيقه لكتاب: «يحيى بن معين وكتابه التاريخ»: ٦٩/١.

ويُمكن أن نذكر مصادر الحافظ ابن حجر في «القول المسدد»، ووفق وفيات مؤلفيها، بالنقاط الآتية^(١):

١. «المصنّف»: للحافظ أبي بكر، عبدالرزاق بن هَمَّام الصنعاني (ت ٢١١هـ)^(٢)، ثلاث مرات.
٢. «الجزء الثاني من أمالي عبدالرزاق»: للحافظ أبي بكر، عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، مرة واحدة.
٣. «السنن»: للحافظ أبي عثمان، سعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ)، مرة واحدة.
٤. «الطبقات الكبرى»: للإمام أبي عبدالله، محمد بن سعد الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي (ت ٢٣٠هـ)، ثلاث مرات.
٥. الجعديات^(٣): للإمام الحافظ أبي الحسن، علي بن الجعد الجوهري، البغدادي (ت ٢٣٠هـ)، مرة واحدة.
٦. «تاريخ ابن معين- رواية عثمان الدارمي»: للإمام أبي زكريا، يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، مرتان.
٧. «تاريخ ابن معين- رواية الدوري»، للإمام أبي زكريا، يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، ثمان مرات.
٨. «سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة»: للحافظ أبي جعفر، علي بن عبدالله المدني (ت ٢٣٤هـ)، مرتان.
٩. «العلل ومعرفة الرجال»: للإمام أبي عبدالله، أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، مرتان.
١٠. «مسند ابن منيع»: للحافظ أبي جعفر، أحمد بن منيع البغوي (ت ٢٤٤هـ)، مرة واحدة.
١١. «منتخب مسند عبد بن حميد»: للإمام الحافظ، أبي محمد، عبد بن حميد الكسي (ت ٢٤٩هـ)، مرة واحدة.
١٢. «صحيح البخاري، الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه»، لأمير الحديث أبي عبدالله، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، ستّ مرات.
١٣. «التاريخ الكبير»، لأمير الحديث أبي عبدالله، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، سبع مرات.
١٤. «أحوال الرجال للجوزجاني»، للإمام أبي إسحاق، إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، (ت ٢٥٩هـ)، مرتان.
١٥. «صحيح مسلم، الجامع الصحيح»: للإمام أبي الحسين، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تسع مرات.
١٦. «معرفة الثقات»: للإمام أبي الحسن، أحمد بن عبدالله العجلي، الكوفي (ت ٢٦١هـ)، ثلاث مرات.

(١) سأذكر اسم كل مؤلف، وكتابه، وسنة وفاته، وبيان طبعته في «فهرس المصادر والمراجع».

(٢) نظراً لشهرة الأئمة المذكورين، وشهرة مصنّفاتهم، وكتب العديد من الرسائل العلمية عنهم وعن مصنّفاتهم، فسأكتفي بذكر أسمائهم وسنة وفياتهم، كي لا يطول البحث.

(٣) كذا ورد اسمه في المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنتهية للحافظ ابن حجر (ص ٢٥٧)، برقم: (١٠٦٩). ويسمى أيضاً «حديث علي بن الجعد» كما جاء على لوحة إحدى نسخه «مسند علي بن الجعد»: ٢٦٥/١، وكذا في بعض المصادر.

وطبع خطأ بعنوان «مسند ابن الجعد»، والمعروف أن المسند في اصطلاح المحدثين لا ينطبق على مضمون هذا الكتاب.

١٧. «السنن»: للإمام، الحافظ أبي عبدالله، محمد بن يزيد القزويني، المعروف بابن ماجه (ت ٢٧٣هـ)، أربع مرات.
١٨. «سنن أبي داود»، للإمام أبي داود، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ)، أربع مرات.
١٩. «سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل»: للإمام أبي داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، مرتان.
٢٠. «المعرفة والتاريخ»: للإمام أبي يوسف، يعقوب بن سفيان البسوي (ت ٢٧٧هـ)، ثلاث مرات.
٢١. «جامع الترمذي»: للإمام الحافظ أبي عيسى، محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، خمس مرات.
٢٢. «المسند»: للإمام أبي محمد، الحارث بن محمد التميمي، البغدادي، الخصيب، المعروف بابن أبي أسامة (ت ٢٨١هـ)، مرة واحدة.
٢٣. «أحكام القرآن»: للقاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي (ت ٢٨٢هـ)، مرة واحدة.
٢٤. «غريب الحديث»: للإمام أبي إسحاق، إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥هـ)، مرة واحدة.
٢٥. «مسند البزار»: للإمام الحافظ الكبير، أبي بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، البزار (ت ٢٩٢هـ)، ست مرات.
٢٦. «سنن الكبرى»: للإمام أبي عبدالرحمن، أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، اثنتا عشرة مرة.
٢٧. «الضعفاء والمتروكين»: للإمام أبي عبدالرحمن، أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، مرة واحدة.
٢٨. «المسند»: للحافظ، أبي العباس، الحسن بن سفيان الشيباني (ت ٣٠٣هـ)، مرة واحدة.
٢٩. «مسند أبي يعلى»: للحافظ، أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى التميمي، الموصل (ت ٣٠٧هـ)، أربع مرات.
٣٠. «جامع البيان في تفسير القرآن»: للإمام، أبي جعفر، محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، مرة واحدة.
٣١. «الكنى والأسماء»: للإمام أبي بشر، محمد بن أحمد الدولابي، الرازي (ت ٣١٠هـ)، مرتان.
٣٢. «صحيح ابن خزيمة»: للحافظ أبي بكر، محمد بن إسحاق ابن خزيمة السلمي، النيسابوري (ت ٣١١هـ)، مرة واحدة.
٣٣. «التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل»: للإمام أبي بكر، محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، النيسابوري (ت ٣١١هـ)، مرة واحدة.
٣٤. «تاريخ السراج»: للإمام محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران السراج (ت ٣١٣هـ)، مرة واحدة.
٣٥. «مشكل الآثار»: للإمام أبي جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي، الحجري، المصري، المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، مرة واحدة.
٣٦. «الضعفاء...»: للحافظ أبي جعفر، محمد بن عمرو العُقيلي (ت ٣٢٢هـ)، ثلاث مرات.
٣٧. «الجرح والتعديل»: للإمام أبي محمد، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، المعروف بابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، أربع وعشرون مرة.
٣٨. «العلل»، للإمام أبي محمد، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، المعروف بابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، مرتان.
٣٩. «صحيح ابن حبان»: للإمام أبي حاتم، محمد بن حبان بن أحمد التميمي، الدارمي، البُستِّي (ت ٣٥٤هـ)، أربع مرات.

٤٠. «الثقات»: للإمام أبي حاتم، محمد بن حبان بن أحمد التميمي، الدارمي، البستي (ت ٣٥٤هـ)، سبع مرات.
٤١. «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين»: للإمام أبي حاتم، محمد بن حبان ابن أحمد التميمي، الدارمي، البستي (ت ٣٥٤هـ)، إحدى عشرة مرة.
٤٢. «المعجم الكبير»: للحافظ أبي القاسم، سليمان بن أحمد اللخمي، الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، أربع عشرة مرة.
٤٣. «المعجم الأوسط»: للحافظ أبي القاسم، سليمان بن أحمد اللخمي، الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، أربع مرات.
٤٤. «مسند الشاميين»: للحافظ أبي القاسم، سليمان بن أحمد اللخمي، الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، مرة واحدة.
٤٥. «الكامل في ضعفاء الرجال»: للحافظ أبي أحمد، عبدالله بن عدي بن عبدالله الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، ثمان مرات.
٤٦. «بحر الفوائد» المشهور بمعاني الأخبار، للإمام أبي بكر، محمد بن أبي إسحاق الكلاباذي (ت ٣٨٠هـ)، أربع مرات.
٤٧. «الفوائد»: للإمام أبي بكر، محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم المقرئ، (ت ٣٨١هـ)، مرة واحدة.
٤٨. «السنن»: للإمام أبي الحسن، علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، مرة واحدة.
٤٩. «الضعفاء والمتروكين»: للإمام أبي الحسن، علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، مرة واحدة.
٥٠. «أطراف الغرائب والأفراد»: للإمام أبي الحسن، علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، مرة واحدة.
٥١. «العلل والسؤالات»: للإمام أبي الحسن، علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، مرة واحدة.
٥٢. «سؤالات البرقاني للدارقطني»: للإمام أبي الحسن، علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، مرة واحدة.
٥٣. «تاريخ أصبهان»: للحافظ أبي عبدالله، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منزه العبدي، الأصبهاني (ت ٣٩٥هـ)، مرة واحدة.
٥٤. «معرفة الصحابة»: للحافظ أبي عبدالله، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منزه العبدي، الأصبهاني (ت ٣٩٥هـ)، مرة واحدة.
٥٥. «الغريبين في القرآن والحديث»: للعلامة، الأديب اللغوي، أبي عبيد، أحمد بن محمد بن محمد الهروي، الشافعي (ت ٤٠١هـ)، مرة واحدة.
٥٦. «المستدرک علی الصحیحین»: للإمام أبي عبد الله، محمد بن عبدالله النيسابوري، المعروف بالحاكم (ت ٤٠٥هـ)، عشر مرات.
٥٧. «التفسير الكبير»، المعروف بتفسير ابن مردويه: للحافظ أبي بكر، أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (ت ٤١٠هـ)، ثلاث مرات.
٥٨. «فضل العالم العفيف على الجاهل الشريف»: للحافظ أبي نعيم، أحمد بن عبدالله الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ)، مرة واحدة.
٥٩. «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء»: للحافظ أبي نعيم، أحمد بن عبدالله المهراني، الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، مرتان.
٦٠. «دلائل النبوة»: للحافظ أبي نعيم، أحمد بن عبدالله المهراني، الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، مرتان.
٦١. «صفة الجنة»: للحافظ أبي نعيم، أحمد بن عبدالله المهراني، الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، مرة واحدة.
٦٢. «السنن الكبرى»: للإمام أبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)،

- ثلاث مرات.
٦٣. «دلائل النبوة»: للإمام أبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)،
خمس مرات.
٦٤. «الزهد»: للإمام أبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، مرة
واحدة.
٦٥. «الأسماء والصفات»: للإمام أبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي
(ت ٤٥٨هـ)، مرة واحدة.
٦٦. «فوائد إسماعيل بن الفضل بن الأخشيدي» (ت ٥٢٤هـ)، مرة واحدة.
٦٧. «تاريخ دمشق»: للإمام أبي القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن
عساكر (ت ٥٧١هـ)، مرة واحدة.
٦٨. «المجلس التاسع والسبعين من أمالي الحافظ أبي القاسم ابن عساكر»: للإمام أبي
القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، مرة واحدة.
٦٩. «الموضوعات من الأحاديث المرفوعات»: للإمام أبي الفرج عبدالرحمن ابن
الجوزي (ت ٥٩٢هـ)، أربع وعشرون مرة.
٧٠. «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»: للإمام أبي الفرج عبدالرحمن ابن
الجوزي (ت ٥٩٢هـ)، مرتان.
٧١. «الضعفاء والمتروكين»: للإمام أبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٢هـ)،
مرة واحدة.
٧٢. «المغني عن الحفظ والكتاب»: للإمام أبي حفص، عُمر بن بدر الموصلي
(ت ٦٢٢هـ)، مرة واحدة.
٧٣. «الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين»: لضياء الدين، أبي عبدالله، محمد
بن عبدالواحد السعدي، المقدسي (ت ٦٤٣هـ)، أربع مرات.
٧٤. «الترغيب والترهيب من الحديث الشريف»: لزكي الدين، أبي محمد، عبدالعظيم
بن عبدالقوي المنذري (ت ٦٥٦هـ)، مرتان.
٧٥. «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»: للحافظ أبي عبدالله، محمد بن أحمد بن عثمان
الدَّهَبِيُّ (ت ٧٤٨هـ)، مرتان.
٧٦. «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام»: للحافظ أبي عبدالله، محمد بن أحمد
بن عثمان الدَّهَبِيُّ (ت ٧٤٨هـ)، مرة واحدة.
٧٧. «العجاب في بيان الأسباب»، للحافظ ابن حجر، مرة واحدة.
٧٨. «معرفة الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة»، له، مرة واحدة.
- وفي هذه النصوص نرى أن الحافظ ابن حجر قد صرَّح في الاستفادة من أقوال أئمة
أهل هذا الفن.

المبحث السادس: أثر كتاب «القول المسدد» فيمن جاء بعده.

إنَّ كتابَ «القول المسدد» من الكتب التي أبدع فيها الحافظ ابن حجر في ردِّه على ابن الجوزي، مما يجعلنا أن نقول: إنه أستاذ أهل هذا الفن، وهذا ظاهرٌ جليٌّ لمن يطالع الكتاب. أما من ناحية أهمية هذا الكتاب وأثره، ومكانة مؤلفه العلمية، وسعة اطلاعه فيمكن تلخيصها في هذه النقاط:

أولاً: يعد هذا الكتاب مرجعاً أساسياً في الذب على الأحاديث المخرجة في «مسند» الإمام أحمد التي حكم عليها ابن الجوزي، وكذلك الحافظ العراقي بالوضع. **ثانياً:** ما يحتويه الكتاب من منقولات عن كُتُب نفيسة لم يُعثر عليها في الوقت الحاضر فهي في حكم المفقود، منها: كتاب «تفسير» ابن مردويه، و«أمالي» أبي القاسم ابن عساكر، و«فوائد» إسماعيل بن الفضل، وكتاب «مسند ابن منيع»، وغير ذلك من الكتب التي في عداد المفقود من تراث الأمة.

ثالثاً: يعد كتاب «القول المسدد» من المصادر الأساسية التي اعتمد عليها كل من ألف في الحديث عن «الموضوعات» لابن الجوزي، من اللاحقين كالسيوطي في «مختصر السنن»...، وابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعية»... والشوكاني في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية». كما أن سائر اللاحقين عيال عليه في الرد على الأحاديث المخرجة في «مسند» الإمام أحمد التي قيل: إنها موضوعية.

رابعاً: الإفادة في معرفة أسماء العديد من الكتب، وتوثيق نسبتها إلى مؤلفيها مثل نص الحافظ على اسم المختارة للضياء بأنه: «الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين». **خامساً:** بلوغ الوعي المنهجي في التعامل مع المصادر لدى الحافظ ابن حجر مستوى عالياً، ولا شك أن النهضة العلمية في تلك العصور هي التي زودته بتلك المفاهيم المتقدمة، فجعلته على دراية بالمصادر التي يعتمد عليها وقد تجلت هذه الظاهرة في هذا الكتاب حيث تعقب قول شيخه الحافظ العراقي أثناء إعلال الحديث الرابع: «أورده عمر بن بدر الموصلي». بقوله: «قلت - يعني ابن حجر - لا اعتداد بذلك، فإنه لم يكن من النقاد، وإنما أخذ كتاب ابن الجوزي فلخصه، ولم يزد من قبله شيئاً».

فهذه فائدة في غاية الأهمية، حيث بين الحافظ ابن حجر حال عمر الموصلي، وكون كتابه ملخص من موضوعات ابن الجوزي.

سادساً: تدقيق الحافظ ابن حجر في الأقوال التي ينقلها عن سابقيه، ولا سيما إذا كانت شديدة، مثل تعقب الذهبي لابن حبان بقوله: «وابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه».

سابعاً: من أهم ما تجلّى من فوائد في هذا الكتاب هو تعقب الحافظ ابن حجر للعديد من العلماء بذكر وجه الصواب الذي ترجح لديه، على سبيل المثال تعقبه لابن عدي أثناء ترجمة أصبغ بن زيد بقوله: «ووهم ابن عدي فزعم أن يزيد - يعني ابن هارون - تفرد بالرواية عنه - يعني أصبغ -، وليس كذلك فقد روى عنه نحو من عشرة...».

فهذه فائدة غاية في الأهمية، ولا سيما لو جمعت مثل هذه التعقبات وقيدت على النسخ الخاصة من هذه الكتب المتعقبة.

وجدير بالإشارة أن العديد من الباحثين أفردوا الكثير من الأبحاث في مثل هذه التعقبات، نحو تعقبات الحافظ ابن حجر على الذهبي في الميزان⁽¹⁾ أو غيره.

(1) منها تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام الذهبي، ميزان الاعتدال، طبع في دار عالم الفوائد.

وصفُ التُّسَخِ الخَطِيَّةِ

وصف النسخ الخطية

وصف النسخ الخطية لكتاب «القول المسدد في الدب عن المسند للإمام أحمد» للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ):

ذكر مؤلفو كتاب «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط»، قسم (الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله) أن لكتاب «القول المسدد في الدب عن المسند للإمام أحمد» (١٢) نسخة خطية.

ولقد اطلعت على بعض هذه النسخ، فوجدتها متقاربة في المضمون، بل إن بعضها لا يخلو من النقص، والتحريف، والتقديم والتأخير.

وبعد دراسة النسخ الخطية المتوافرة لدي وقع اختياري على ثلاث نسخ خطية اتخذت إحداها أصلاً، وقيمت بمعارضتها ببقية النسخ الخطية، وأثبتت الفروق بينها.

النسخ المعتمدة في التحقيق:

نسخة العراقي: وهي «الجزء» الأصل الذي اعتمده الحافظ ابن حجر عن شيخه العراقي في «القول المسدد» والمسمى «جزء فيما وقع في مسند الإمام أحمد من الأحاديث التي قيل: إنها موضوعة»، تخريج الحافظ أبي الفضل عبد الرحيم العراقي رحمه الله، ورمزت لها (جزء العراقي).

نسخة تركيا، مكتبة راغب باشا، برقم: (١٤٧٠). وتقع في ورقتين، على جانبه حاشية بخط البوصيري ينقل فيها تعقبات الحافظ ابن حجر على شيخه العراقي في كل ما ذهب إليه في هذا الجزء، ملونة وعالية الجودة.

وهذه النسخة كتبت بخط الإمام، الحافظ، أبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن أبي بكر عبد الرحمن بن إسماعيل بن سليم بن قايمار بن عثمان البوصيري، الكناني، الشافعي، نزيل القاهرة، توفي سنة ثمانمائة وأربعين^(١).

وجاء في أول النسخة: «الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تبوء قائلها من الجنان عُرفاً، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المرتضى المصطفى صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وزادهم تعظيماً وشرفاً، وبعد: فقد سألتنا بعض أصحابنا من مقلدي مذهب الإمام أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل - رضي الله عنه - في سنة خمسين وسبع مائة أو بعدها...»

وجاء في آخر النسخة: «شاهدت بخط شيخنا أبي الفضل بن الحسين في آخر أصل هذا الجزء ما مثاله: الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، قرأ علي هذا الجزء فيما وقع في مسند أحمد من الأحاديث قيل فيها إنها موضوعة، صاحبه وكتابه الشيخ المحدث المفيد الحافظ المتقن شهاب الدين أبو العباس أحمد بن الإمام نور الدين علي بن حجر العسقلاني الأصل، فسمعه الحافظ نور الدين علي أبو الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، والشيخ المقرئ المجيد شمس الدين، محمد بن علي بن محمد الغزولي، إمام الظاهرية الجديدة، والشيخ شهاب الدين، أحمد ابن محمد بن عبد المنعم، المقرئ، المالكي، البوصيري.

وصح في سادس عشر شعبان سنة اثنتين وثمانمائة.

وأجزت لهم أن يرووه عني وجميع ما يجوز لي وعني روايته.

كتبه عبد الرحيم بن الحسين. انتهى كلامه.

وكتب: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري.»

النسخة الأولى: وهي النسخة التي اتخذتها أصلاً ورمزت لها (الأصل)، وقيمت بمعارضتها ببقية النسخ:

(١) ترجمته ومصادرها في: السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ١/١٦١، الزركلي، الاعلام: ١/١٠٤.

نُسخة المكتبة الظاهرية: وتقع ضمن مجموع: ١٢ ، وتقع في (٢٢ ورقة)، من ضمنها لوحة عنوان الكتاب.
 أي أنها تضمنت (٢١ ورقة، يُضاف إليها نصف ورقة تضمّن خاتمة الكتاب).
 وفي كُلاً ورقة صفحتان أي وجهان، عدا صفحة العنوان وخاتمة الكتاب، فيكون مجموع الصفحات: (٤٢ صفحة).
 وفي كُلاً صفحة (١٩ سطرًا)، فيكون مجموع الأسطر في الورقة الواحدة ذات الوجهين: (٣٨ سطرًا).
 ونوع الخط عادي، قريب من خط النسخ، وهو خطٌ جيدٌ ومقروء، يُضاف إلى هذا أنّ معظم الكلمات الغريبة أو الأعلام التي تحتاج إلى ضبط وبيان، قام كاتبها بإعراب هذه الكلمات، وتشكيل الأعلام وضبطها بالقلم.
 وهذه النسخة هي نسخة لإمام من أئمة التفسير والحديث، والفقه، واللغة.
 وهو: بُرهانُ الدّين، أبو الحسن، إبراهيمُ بنُ عمَرَ بنِ حَسَنِ الرُّبَاطِ - بضم الرّاء، وتخفيف الباء- بن عليّ بن أبي بكر البقاعي، نزيل دمشق، والقاهرة، المتوفى بدمشق سنة (٨٨٥هـ).

وهو من تلاميذ الحافظ ابن حجر^(١).
 وهذه النسخة كُتبت في حياة الحافظ ابن حجر، حيث جاء في أولها: «القولُ المسدّد في الدّب عن المسنّد للإمام أحمد» صنعه شيخنا حافظ العصر أستاذ أهل الدهر، شيخ الإسلام الحامل لواءه، علم الأئمة الأعلام، أطال الله عليائه، قاضي القضاة وإمام الهداة سيف المناظرين وحامي شريعة المسلمين بالذب عن حديث سيد المرسلين، أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن عليّ بن محمد بن محمد بن عليّ بن أحمد بن حجر ابن أحمد الكناني العسقلاني الأصل المصري الشافعي.
 أمتع الله المسلمين بطول حياته وأعاد علينا من بركاته، أمين].
 وجاء في آخر النسخة: [قال شيخنا شيخ الإسلام قاضي القضاة حافظ العصر، وأستاذ أهل الدهر: فرغته في شهور سنة تسع عشرة وثمانمائة، والله المسؤول أن يمتّعنا بطول بقاءه، ويزيد في كُلاً طرفه في توالي عليائه، أمين، أمين، يا ربّ العالمين.
 وفرغ من تعليق هذه النسخة أحوج الخلق إلى عفو الحقّ: أبو الحسن إبراهيم بن عمَرَ بن حَسَنِ الرُّبَاطِ بن عليّ بن أبي بكر البقاعي الشافعي.
 الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا].

فالنسخة كتبت بخط هذا الإمام إبراهيم بن عمر البقاعي، وفي حياة شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر.

النسخة الثانية: وهي النسخة التي قابلت بها الأصل، ورمزت لها (خ):
 نسخة خُدا بخش: (١٧٠/١/٥) ، وتقع في (٢٣ ورقة)، من ضمنها لوحة عنوان الكتاب.

وفي كُلاً ورقة صفحتان أي وجهان، عدا صفحة العنوان، فيكون مجموع الصفحات: (٤٥ صفحة).

وفي كُلاً صفحة ما بين (٢٤-٢٥) سطرًا ، فيكون مجموع الأسطر ما يقرب من (٥٠)، سطرًا في الورقة الواحدة.

(عدا الورقة الأولى فالوجه أ، يقع في (١٨ سطرًا)، والوجه: ب) تضمن (٢٦)

(١) ترجمته ومصادرها في: السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: (١٠١/١-١١١)، السيوطي، نظم العقيان في أعيان الأعيان (ص٢٤)، المكتبة العلمية - بيروت، الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ١٩/١، الزركلي، الأعلام: ٥٦/١.

سَطْرًا).

ونوع الخط عادي، قريب من خط النَّسخ، وهو خطٌ جيدٌ ومقروء، يُضاف إلى هذا أنَّ بعض الكلمات الغربية أو الأعلام التي تحتاج إلى ضبط وبيان، قام كاتبها بإعراب هذه الكلمات، وتشكيل الأعلام وضبطها بالقلم.

وكتب هذه النُّسخة: «محمد بن خليل بن أحمد...».

وقد قرأت هذه النُّسخة على مؤلفها الإمام الحافظ ابن حجر كما كُتِبَ في الورقة: (٢٣ب): «الحمد لله وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، السَّماع والإجازة صحيحان، قاله وكتبه أحمد بن عليّ ابن حجر الشَّافعي، عفا الله عنه».

وذكر في آخر الكتاب سماع تلميذ الحافظ ابن حجر الإمام شمس الدِّين، محمد بن عبدالرحمن ابن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السَّخاوي، القاهري، الشافعي، المتوفى بالمدينة المنورة سنة (٩٠٢هـ)^(١).

وهذه النُّسخة كُتبت في حياة الحافظ ابن حجر، حيث جاء في أولها: «القول المسدّد في الذب عن المسنّد للإمام أحمد» تصنيفُ الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، الأوحد، شيخ الإسلام، زين الأنام، علم الأمة الأعلام، حافظ الأفاق، أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن حجر العسقلاني الأصل، الشافعي رحمه الله تعالى.

وجاء في آخر النُّسخة: [آخر جزء القول المسدّد في الذب عن مسند الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه وعامل مؤلفه عامله الله تعالى بلطفه، فرغت منه بشهور سنة تسع عشرة وثمانمائة، والحمد لله وصلى الله وسلّم على سيدنا محمد وآله وصحبه.

وسمعه^(٢) كاتبه محمد بن خليل عن المؤلف سماعًا لجميعه، بقراءة الشيخ شمس الدِّين السَّخاوي حفظه الله...^(٣)].

النُّسخة الثالثة: وهي النُّسخة التي قابلت بها الأصل أيضًا، ورمزت لها (ظ).

نُسخة المكتبة الظاهرية: برقم الورود: (٤٥١ ات ٤)، وتقع في (٢٢ ورقة)، دون لوحة عنوان الكتاب.

وفي كُلاً ورقة صفحتان أي وجهان، عدا صفحة العنوان وخاتمة الكتاب، فيكون مجموع الصفحات: (٤٤ صفحة ونصف الصفحة).

وفي كلِّ صفحة (٢٣ سطرًا)، فيكون مجموع الأسطر في الورقة الواحدة ذات الوجهين: (٤٦ سطرًا).

ونوع الخط فارسي، وهو خطٌ جيدٌ ومقروء.

وكتب هذه النُّسخة: حامد بن محمد أديب بن أرسلان التقي الحسيني القادري.

وهذه النُّسخة كُتبت سنة (١٣١٩هـ)، حيث جاء في أولها: «الحمد لله الحكيم فلا يتوجه عليه الانتقاص لأحكامه...».

وجاء في آخر النُّسخة: «والذي أقول أنه لا يتأتى الحكم على شيء منها بالوضع لما بينته من الأجوبة عقب كل حديث والله الهادي للصواب لا إله إلا هو عليه توكلت وإليه مآب.

قال مؤلفه حافظ العصر وأستاذ أهل الدهر فرغت في شهور سنة تسع عشرة وثمانمائة، تمت هذه الرسالة على يد كاتبها الفقير المرتجى عفو ربه القدير حامد بن السيد محمد أديب الشهير بالتقي عفا الله عنهما وختم لهما بالحسن ولجميع المسلمين أمين في

(١) ترجمته ومصادرها في: السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: (٣٢-٢/٨)، الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ١٨٤/٢، الزركلي، الأعلام: ١٩٤/٦.

(٢) في الأصل: قرأه، وكتب فوقها: «سمعه».

(٣) بعدها كلمات غير واضحة...

٢٧ جمادى الآخر سنة ١٣١٩ هـ في دمشق الشام في خط قصر حجاج في جامع الزيتونة
ويرجو كاتبها من الواقف عليها فاتحة لروحه وسلام على المرسلين والحمد لله رب
العالمين».
والنسخة كُتبت بالرسم الإملائي الذي كان مُتعارفًا عليه في كتابة الخط العربي في
العصور الإسلامية المختلفة.

منهج التحقيق

لمَّا كان الهدف من التحقيق هو إخراج الكتاب بنصّه، كما وضعه مؤلفه، أو قريباً منه، فإني اتبعت في تحقيقه على منهج وضعه قسم الكتاب والسنة ويتلخّص في النقاط التالية:

١. نسخ النَّصِّ وَفَقَّ القواعد الإملائية الحديثة، مع وضع علامات الترقيم.
 ٢. اعتماد نسخة البقاعي إذ جعلتها أصلاً في التَّحْقِيق ونبّهت في الحاشية على التَّقْدِيم والتأخير أو السَّقْط في النُّسخ الأخرى.
 ٣. التنبيه على ما جاء في هوامش النُّسخ الأخرى، والذي لم يُذكر في نسخة البقاعي والتي جعلتها أصلاً، سواء ما جاء من تعيين لاسم أو تعقيب، لتلامذته، أو ما جاء من تعليقات لأحد القراء الذي أثبت بعض التعليقات، فإني قد ذكرتها في دراسة الكتاب.
 ٤. اعتماد أرقام ألواح نسخة البقاعي في ترقيم مواضع انتهاء نسخ كل لوح، مع الرمز للوجه الأيمن من النسخة الخطية بالرمز (أ)، وللوجه الأيسر بالرمز (ب).
- وقد اتخذت نسخة البقاعي أصلاً، وقمت بمعارضتها ببقية النُّسخ، وذلك للأسباب التالية:

(أ) قِدَمُ النُّسخة^(١): لا شكَّ أنَّ قِدَمَ النُّسخة المخطوطة ولا سيما إذا كان الكتاب بخط المصنّف قد يكون من أهمِّ الأسباب التي تُرْسِخُهُ لأنَّ يُتَّخَذَ كأصلٍ أمَّ يُعْتَمَدُ عليه في تحقيق الكتاب ونشره.

ونُسختنا كُتبت في حياة الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، وبخط إمام كبير وناقد جليل له شأن كبير في الحياة العلمية، وهو من تلاميذ الحافظ ابن حجر.

(ب) تَمَامُ النُّسخة وكمالها: إنَّ قِدَمَ النُّسخة قد لا يكون مسوغاً كافياً لأنَّ يُتَّخَذَ أصلاً في تحقيق الكتاب ونشره بل لا بدَّ أن تتوافر أمورٌ أخرى تُعينُ القَدَمَ، ولعلَّ أهمُّ هذه الأمور هو: الحصولُ على نسخةٍ كاملةٍ غير ناقصة فكمَّ من نسخةٍ قديمةٍ أو بخط المصنّف لا تصلح أن تُتَّخَذَ كأصلٍ وذلك لكثرة السَّقْط الذي فيها أو الطَّمْس، أو غير ذلك من عوامل التآكل والرطوبة، أو أنها من مُسَوِّدة المصنّف... أو أنَّ المصنّف كتبها بخطه الرديء الصعب القراءة...

أو غير ذلك من الأمور التي تُعيقُ المحقِّقَ وتمنعه من أن يتَّخَذَ النُّسخة القديمة كأصلٍ يُعْتَمَدُ عليه في تحقيق الكتاب.

فالحصولُ على نسخة كاملةٍ مُثَقَّنةٍ هو من أهمِّ المسوِّغات التي يتدرَّعُ بها المحقِّق لالتخاذها كأصلٍ.

وهذا ما توافر في نسخة الإمام البقاعي المذكورة.

(ج) النُّسخة معارضة ومراجعة من قِبَلِ الإمام البقاعي:

إنَّ النُّسخة التي عورضت وقوبلت على نُسخٍ أخرى وقرأها عددٌ من العلماء، وصحّحت، وكُتبت عليها البلاغات، والسَّماعات وخطوط العلماء، إضافة إلى كون ناسيخها من أهل الضبط والتقييد، ومن المعروفين بجودة الخط وحسنه، مع قلة أخطائها وندرة التصحيف والتحريف فيها يجعلها المرشحة لأن تُتَّخَذَ كأصلٍ يُعْتَمَدُ عليه في التحقيق.

وهذا ما توافر في نسخة الإمام البقاعي.

مفهوم المقابلة:

كان المحدثون وأهل العلم لا يدعون نسخهم حتى يُقابلوها بنسخة الأصل وتُسمَّى المعارضة أيضاً^(٢).

(١) ينظر: موفق بن عبدالله، «توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين» (ص ٨١-٨٢).
(٢) ينظر بالتفصيل: موفق بن عبدالله «توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين»: (١١٧، ١٢٥، ١٢٦).

وهي في اللغة من قولهم: قابلت الكتاب قبالةً ومقابلته، أي جعلته قبالةً وصيرت في أحدهما كل ما في الآخر.

وعارَضت بالكتاب الكتاب: أي جعلت ما في أحدهما مثل ما في الآخر^(١).
وهي في الاصطلاح: أن يُقابل النَّاسخُ نُسختهُ أو ما نقله بأصل شيخه، أو بأصل موثوق به، وإصلاح ما يوجد من فروق أو تصحيف، أو تحريف، أو زيادة أو نقص. وتُسمى النُّسخةُ القديمةُ الأصل، وتُسمى النُّسخةُ الجديدةُ الفرع^(٢).

ولقد وجدت حواشي في نسخة الإمام البقاعي، تدل على أن هذا الإمام قد قام بتصحيح نُسخته، ومراجعتها، وذلك من خلال الهوامش التي سطرها في حواشي النُّسخة، ووضع كلمة: (صح)، وهي علامة التصحيح ودخول هذه الحواشي في الأصل.
(د) قلة الخطأ والسهو، وحسن الترتيب:

لقد انفردت نسخة الإمام البقاعي بقلة الخطأ، وحسن التنظيم والترتيب.
-وأما نسخة خدا بخش، فعلى الرغم من جودتها، وتوقيع الحافظ ابن حجر عليها، فإنها قد شابها بعض الأخطاء، والتكرار، إضافة إلى السقط في بعض المواضع، ومنها:

١. تكرر هذه الأسطر الثلاثة في نسخة (خ). وأخرج ابن ماجه في كتاب الحج، قال: ثنا أيوب ابن محمد الهاشمي، حدثنا عبدالقاهر بن السري السلمي، ثنا عبدالله بن كنانة بن عباس^(٣) ابن مرداس السلمي، أن أباه أخبره، عن أبيه - نحو سياق إبراهيم بن الحجاج، وقال في آخره: «فأضحكني ما رأيت من جرعه». انتهى.

٢. وقع في نسخة خدا بخش سقط، وكذلك تقديم وتأخير في بعض المواضع... كما سيلاحظه القارئ الكريم في أثناء قراءته للكتاب.

-وأما نسخة الظاهرية، فكثرت فيها الخطأ والسهو، وقد بينت ذلك في تحقيقي للكتاب، وذلك أن ناسخها لم يكن من أهل هذا الفن، فكثرت أخطاءه وأوهامه، ولتأخر نسخها
ثانياً: الرجوع إلى نسخة العراقي للترجيح في الخلاف الواقع بين النسخ في الأحاديث التسعة الأولى.

ثالثاً: الرجوع إلى المطبوع من «مسند الإمام أحمد» لإثبات فروق النسخ في الأحاديث التي ترد من طريق «المسند». وقد رجعت إلى نسخة الرسالة، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، وجماعة من أهل العلم.

رابعاً: ضبط الألفاظ وبيانها من الأسماء، أو الكنى، أو الأنساب، أو الألقاب، أو الأماكن، أو غير ذلك مما يتطلبه تحقيق النص، ورجعت لذلك إلى المصادر التي ضبطت هذه النصوص.

خامساً: عند وجود تحريف أو خطأ في النص، بحيث يقتضي وجوب تغييره، فإنني أقوم بإثبات ما هو أولى بالصواب، عن طريق تأصيل النص، بالرجوع إلى المصادر التي اقتبست من الكتاب.

سادساً: كل نقص في الأصل، أو خلل، أو سقط أقوم بإصلاحه، وأشير إلى ذلك واضعاً إياه بين حاصرتين [] كما هو الحال في مصطلحات المحدثين في بيان الزائد على الكتاب.

(١) السخاوي، فتح المغيب: ١٦٥/١، زكريا الأنصاري، فتح الباقي: ١٣٣/٢.
(٢) انظر: الرامهرمزي، المحدث الفاصل: ٥٤٤، الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي: ٢٧٥/١، الكفاية: ٢٣٧، جامع بيان العلم، ٢٧٧/١، القاضي عياض، الإلماع، برقم: (٥٤٤)، أدب الإملاء والاستملاء: (ص ٧٧، ٧٩)، ابن الصلاح، علوم الحديث: ٣١٠، النووي، إرشاد طلاب الحقائق: ٤٣٥/١، ابن دقيق العيد، الاقتراح: ٢٩٢، ابن الملقن، المقنع: ١٦٩/٢، برقم: (٨٠٤)، زكريا الأنصاري، فتح الباقي: (١٣٣/٢-١٣٥)، برقم: (٩٢٦)، السخاوي، فتح المغيب: ١٩٦/٢، برقم: (٩٠٢)، السيوطي، تدريب الراوي: ٧٧/٢، برقم: (٩١١).

(٣) في (ظ): [عبدالله بن كنانة بن عباس].

سابعاً: تأصيل النصوص وتخريجها، وذلك بالرجوع إلى المصادر التي سبقت الحافظ ابن حجر إن وجدت.
ثامناً: تخريج الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب، والحكم عليها.
تاسعاً: عزو الآيات القرآنية إلى سورها.
عاشراً: عمل فهرس شاملة للكتاب.
هذا، وأسأل الله العليّ القدير أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر لي ما أخطأت، والأجرَ والمثوبة فيما أصبت، وهو حسبنا ونعم الوكيل... وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

صُورَة المخطوطات

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب القبول المسدد في الذنب عن المسند للإمام أحمد

صلى الله عليه وسلم
بسم الله الرحمن الرحيم

(٢)

القول المسدد في الذنب عن المسند للإمام أحمد

صنفه سما حافض العصر

استاذ دار الحديث بدمشق

احكامه لواءه علم لا يهدى له الاطال الله على ما عهده قاضي القضاة و امام

الهداية شيخه المشايخين و قاضي شريعة المشايخين بالدين عن حديث

شبه المرسلين اي الفضل بن عبد الله بن احمد بن محمد بن محمد بن محمد بن

ابن احمد بن محمد بن احمد الكندي القائل في الاصل المسمى ان فقه

امتع الله المشايخ بطول حياته وعاود على كتابه

الكتاب

هذا هو الكتاب المشهور ولا يثبت عنه الاصل

هذا هو الكتاب المشهور ولا يثبت عنه الاصل
بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله عليه وسلم
بسم الله الرحمن الرحيم

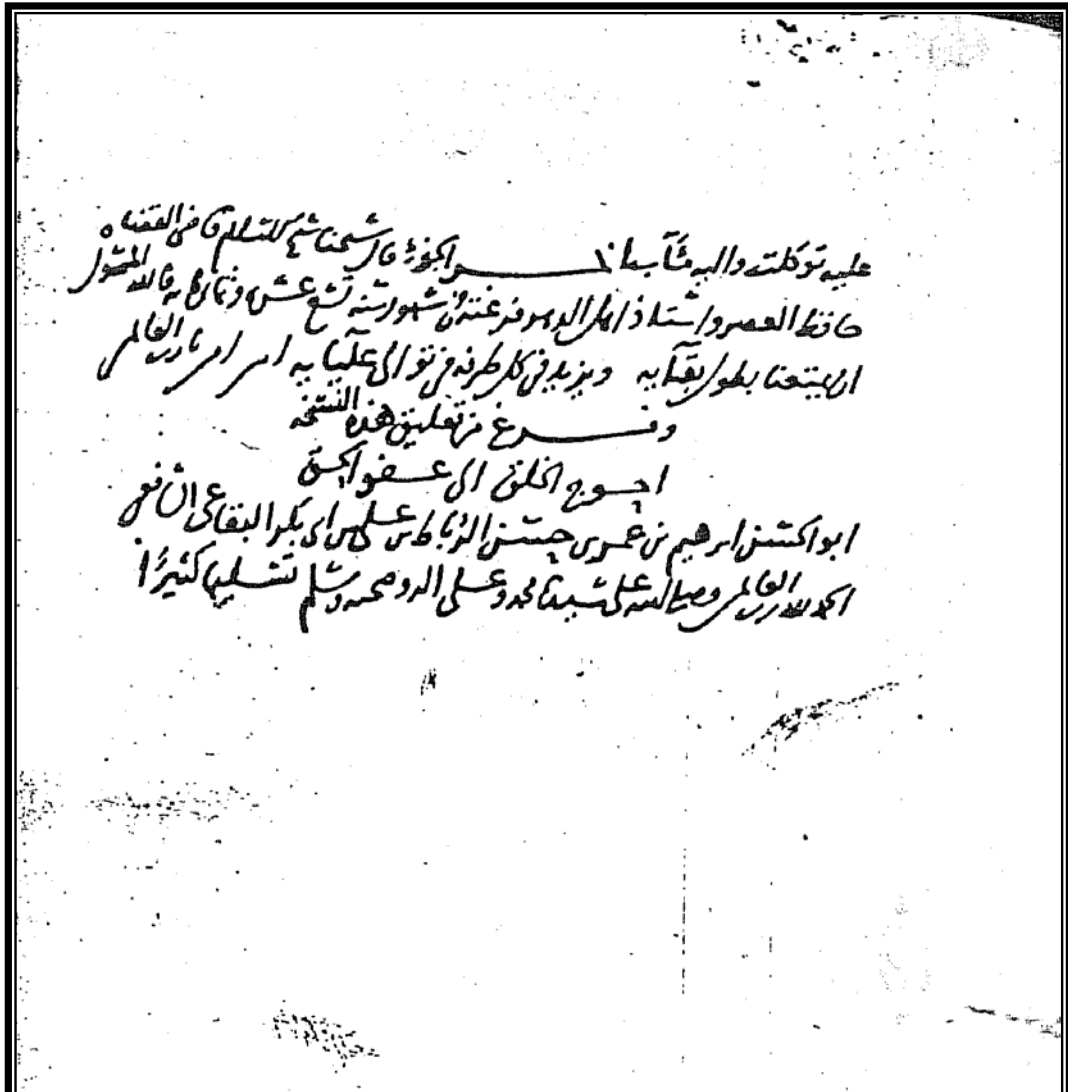


(٢)

صفحة عنوان كتاب «القول المسدد في الذنب عن المسند للإمام أحمد» من نسخة الإمام البقاعي والمرموز لها بـ(الأصل).

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله عليه وسلم
بسم الله الرحمن الرحيم

الصفحة الأولى من نسخة الإمام البقاعي والمرموز لها بـ (الأصل).



الصفحة الأخيرة من نسخة الإمام البقاعي والمرموز لها بـ(الأصل).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الحكيم فلا يتوجه عليه الانتقاص لا حكامه ولا الأستقار
 لا قواله العليم فلا يخفى عليه انتقال الذر من الوجود ولا اخف
 من مثقاله العظيم فلا يدرك العالم العارف كنهه جلالة لا واد
 لما قضى واحكم ولا معقب لما مضى وابرم احمدك على جزيل
 بره واستغينه واستهديه واشكره بما احسانه الذي منه
 الهام شكره واشتهد ان لا اله الا هو لا شريك له الملك العلي
 الاعلى الكريم من كرم واشهد ان محمدا عبده ورسوله الداعي الى
 السبيل الاقرب الاقرب صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم
 اما بعد فقد رايت ان اذكر في هذه الاوراق ما حضر في نفس الكلام
 على الاحاديث التي زعم بعض اهل الحديث انها موضوعه وهي في المسند
 الشبير للامام الكبير ابي عبد الله احمد بن محمد بن حنبل امام اهل الحديث
 في القدم والحديث والمطلع على خفاياه المثير لحنايا به عصبية مني لا تخل
 بدين ولا مروءة وحمية للسنة لا تعد بحمد الله من حمية المناهية
 بل هي ديب عن هذه المصنف العظيم الذي تلقته الامة بالقبول والتكريم
 وجعله امامهم حجة يرجع اليه ويعول عند الاختلاف عليه وقد قرأت
 في ذلك جزا خرجت شئنا الامام العلامة حافظ عصره زين الدين
 عبد الرحيم بن الحسين العراقي نعمه الله بالرحمة والرضوان كتبته عنه

الصفحة الأولى من نسخة خدا بخش والمرموز لها ب(خ).

القولُ المُسَدَّدُ
فِي الذَّبِّ عَنِ الْمُسْنَدِ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ أَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ
حَجَرِ الْعَسْكَلَانِيِّ (ت ٨٥٢هـ)

(النص المحقق)

الْقَوْلُ الْمُسَدَّدُ فِي الذَّبِّ عَنِ الْمُسْنَدِ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ
صَنَعَهُ شَيْخُنَا حَافِظُ الْعَصْرِ أَسْتَاذُ أَهْلِ الدَّهْرِ
شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْحَامِلُ لَوَاءِهِ، عِلْمُ الْأَنْمَةِ الْأَعْلَامِ، أَطَالَ اللَّهُ عَلَيْهِ،
قَاضِي الْقَضَاةِ وَإِمَامُ الْهَدَاةِ سَيْفِ الْمُنَظَرِينَ، وَحَامِي شَرِيعَةِ الْمُسْلِمِينَ بِالذَّبِّ عَنِ
حَدِيثِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ
أَبِي الْفَضْلِ شِهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَجَرَ
بْنَ أَحْمَدَ الْكِنَانِيِّ الْعَسْقَلَانِيِّ الْأَصْلِ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ
أَمْتَعُ اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ بِطَوْلِ حَيَاتِهِ وَأَعَادَ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِهِ
أَمِينٌ ^(١) /

[]

(١) فِي (خ): [القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد تصنيف الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، الأوحد، شيخ الإسلام، زين الأنام، علم الأمة الأعلام، حافظ الأفاق، أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي ابن أحمد بن حجر العسقلاني الأصل، الشافعي رحمه الله تعالى].

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[قال سيدنا ومولانا شيخنا قاضي القضاة، شيخ الإسلام، ملك العلماء الأعلام، حافظ العصر، وأستاذ أهل الدهر، خاتمة أصحاب الحديث بلا منازعة، المنفرد بحمل لواء إمامته بغير مدافعة، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن حجر الكِنَانِي، العسقلاني، المصري، الشافعي، أمتع الله بحياته]^(١)
الحمد لله الحكيم، فلا يتوجه عليه الانتقاص لأحكامه، ولا الانتقاد لأقواله، العليم فلا يخفى عليه مثقال الذر من الوجود، ولا أخف من مثقاله، العظيم فلا يُدرك العالم العارف كنه جلاله، لا راد لما قضي وأحكم، ولا معقب لما أمضى وأبرم.
أحمدُه على جزيل برِّه، وأسْتَعِينُه وأسْتَهْدِيه، وأشكُرُه على إحسانه الذي منه إلهام شكره، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الملك العلي الأعلى الكريم الأكرم^(٢)، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، الداعي إلى السبيل الأقوى الأقوم صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فقد رأيتُ أن أذكرَ في هذه الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة، وهي في «المسند» الشهير للإمام الكبير أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل إمام أهل الحديث في القديم والحديث، والمطلع على خفاياه المثير لخباياه، عصبية مني لا تُخل بدين، ولا مروءة، وحمية للسنة لا تعد بحمد الله من حمية الجاهلية، بل هي ذب عن هذا المصنّف العظيم، الذي تلقته الأمة بالقبول والتكريم^(٣)، وجعله إمامهم حجة يرجع^(٤) إليه، ويعول عند الاختلاف عليه^(٥).

وقد قرأت في ذلك «جزءاً»^(٦) خرجه شيخنا الإمام العلامة حافظ عصره زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي تغمده الله بالرحمة والرضوان، كتبه عنه ثم قرأه عليه، وهو مشتمل على تسعة أحاديث هي في التحقيق سبعة، وقائه شيء آخر على شرطه كنت علقته [حاشية]^(٧) على ذلك «الجزء»^(٨)، فرأيت الآن جمعه هنا، وقد رأيت - قبل أن نخوض في حديث/ الأجوبة ونوجه الرد أو نتعقبه - أن أذكر سياق ما أورده الشيخ على الولاة^(٩)، على نص ما كتبه في المذكور، ثم أذكر وجه الذب عن الأحاديث المذكورة على طريقة أهل الحديث من غير تعسف^(١٠) ولا تكلف.

أخبرني شيخنا العلامة الحافظ أبو الفضل بن الحسين^(١١)، بقراءتي عليه^(١٢) بمنزله

(١) ليست في (ظ) و(خ).

(٢) في (خ): من كرم.

(٣) قال الإمام أحمد: احتفظ به فإنه سيكون للناس إماماً. الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٣٢٧/١١. الفراء، طبقات الحنابلة: ١٨٤/١.

(٤) في (ظ): يرفع.

(٥) المدني، خصائص المسند (ص ٢٢).

(٦) وقفت عليه مخطوطاً في مكتبة راغب باشا، بإسطنبول، رقم (١٤٧٠) ورقة ١٥٧-١٥٨، وفي خزانتي نسخة مصورة منه، وقد اعتمد عليها في ضبط النص. وينظر العراقي، التقييد والإيضاح، (ص ٥٧-٥٨).

(٧) ليست في (خ).

(٨) فيها اعتراض على قول العراقي: «بل فيه (يعني المسند) أحاديث موضوعة وقد جمعها في «جزء».

أجاب الحافظ بأن الجزء المذكور قد اشتمل على تسعة أحاديث منها:

حديثان من زيادة عبدالله، والحكم على هذه التسعة بكونها موضوعة محل نظر وتأمل ثم إن كلها في الفضائل أو الترغيب والترهيب ومن عادة المحدثين التساهل في مثل ذلك، وفي الجملة لا يأتي الحكم على جميعها بالوضع... ينظر ابن حجر، النكت على ابن الصلاح: ١٤٧/١، النكتة العاشرة.

(٩) أي متتابعة. الجوهري، الصحاح: ٣٨٠/٧، الفيروزآبادي، القاموس المحيط: ٩١٢/١.

(١٠) عسف في الأمر فعله من غير روية. أحمد بن علي المقرئ الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الرَّافِعِي، (ص ٤٠٩)، المكتبة العلمية، بيروت.

(١١) هو الحافظ الإمام الكبير الشهير، زين الدين، أبو الفضل، عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي.

ولد في جمادى الأولى سنة خمس وعشرين وسبع مائة بمنشأة المهراي بين مصر والقاهرة، وكان أصل أبيه

ظاهر القاهرة، قلتُ له: قلتُ رضيَ اللهُ عنكَ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، شَهَادَةً نُبُوِيٌّ قَائِلَهَا مِنَ الْجَنَانِ غُرْقًا، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُرْتَضَى وَرَسُولُهُ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَزَادَهُمْ تَعْظِيمًا وَسُرْقًا، وَبَعْدُ:

فقد سألتني بعضُ أصحابنا من مقلدي مذهب الإمام أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبلٍ، رضي الله عنه، في سنة خمسٍ وسبعينَ أو بعدها بيسيرٍ أن أقردهُ له ما وقعَ في «مسند الإمام أحمد بن حنبلٍ» من الأحاديث التي قيلَ فيها: إنها موضوعة، فذكرتُ له أن الذي في «المسند» من هذا النوع أحاديثٌ ذواتٌ عددٍ ليستُ بالكثيرة ولم يتفق لي جمعها. فلما قرأتُ «المسند» في سنة سنتينَ وسبعمئةٍ على الشيخ المُسنِّدِ علاء الدين أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن صالح العُرْضِيِّ الأَصْلِ الدَّمَشْقِيِّ^(١) قَدِمَ عَلَيْنَا مِنَ الإسْكَندَرِيَّةِ لِسَمَاعِ «المسند» عليه، [وَقَعَ]^(٢) في أثناء السَّماعِ كلامٌ: هل في «المسند» أحاديثٌ ضعيفةٌ أو كُلهُ صحيحٌ؟ فقلتُ: إنَّ فيه أحاديثَ ضعيفةً كثيرةً، وإنَّ فيه أحاديثَ يسيرةً موضوعةً، فبلغني بعد ذلك أن بعضَ مَنْ ينتمي إلى مذهب الإمام أحمد أنكرَ هذا إنكارًا شديدًا من أن فيه شيئًا موضوعًا، وَعَابَ قَائِلَ هَذَا، وَنَقَلَ عَنِ الشَّيْخِ تَقِي الدِّينِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ^(٤) أَنَّ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ مِنْ هَذَا هُوَ مِنْ زِيَادَاتِ الْقَطِيعِيِّ^(٥)، لَا مِنْ رِوَايَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَلَا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ^(٦) عَنْهُ^(١).

من بلدة يقال لها رازيان من عمل إربل في شمال العراق، وقدم القاهرة وهو صغير فنشأ في خدمة الصالحين ومؤلفاته تروى على (٦٠) كتابًا منها: (إخبار الأحياء بأخبار الإحياء)، وهو تخريجه الكبير لإحياء علوم الدين للغزالي، و(الكشف المبين عن تخريج إحياء علوم الدين)، وهو مصنف متوسط بين المطول والمختص، و(المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار)، وطبع مع كتاب (إحياء علوم الدين)، و(تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد)، و(التبصرة والتذكرة)، وهي (الفية علوم الحديث)، وغير ذلك من المصنفات. مات في ثامن شعبان سنة ست وثمانمائة. ترجمته في ابن حجر، المعجم المؤسس: ١٧٦/٢، ابن حجر، إنباء الغمر: ١٧٠/٥، الفاسي، ذيل التقييد: ١٠٦/٢، السيوطي، طبقات الحفاظ: ٥٣٨، الزركلي، الأعلام: ٣/٤٤٤.

(١) ليست في (خ).
(٢) علاء الدين، علي بن أحمد بن محمد بن صالح بن ندى العُرْضِيِّ، المسند التاجر الدمشقي، ولد سنة سبع وسبعين أو قبلها، وأسمع الكثير على الفخر ابن البخاري، وزينب بنت مكي، وعبدالرحمن بن الزين، وابن المجاور، وابن الكمال، وابن مؤمن وغيرهم، وحدث بالكثير بدمشق، ومصر، والإسكندرية، أخذ عنه تقي الدين ابن رافع، وتقي الدين ابن عَرَامَ وأقرانهم ومن قبلهم وذكره الذهبي في معجمه وحدث بالمسند بالقاهرة قرأه عليه شيخنا، قال ابن رافع: كان ثقة صحيح السماع مات في شهر رمضان سنة أربع وستين وسبعمئة. ترجمته ومصادرهما في ابن حجر، الدرر الكامنة: ٢٠/٣، ابن رافع، الوفيات: ٨٢/١.
والعُرْضِيُّ: بالضم والسكون ومعجمة، نسبة إلى عُرْضٍ، وهي ناحية بدمشق، ابن الأثير، اللباب: ١٣٢/٢، السيوطي، لب اللباب في تحرير الأنساب: ٥٧/١.

(٣) في (ظ): ووقع.
(٤) شيخ الإسلام، تقي الدين، أبو العباس، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسم واسمه الخضر بن محمد بن علي بن عبدالله الحراني، ثم الدمشقي، قال ابن رجب: قال الإمام الذهبي: (فريد العصر علمًا ومعرفة، وشجاعة وذكاء، وتنويرًا إلهيًا، وكرمًا ونصحًا للأمة، وأمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر. سمع الحديث، وأكثر بنفسه من طلبه، وكتب وخرج، ونظر في الرجال والطبقات، وحصل ما لم يحصله غيره)، وكان واسع المعرفة بالتفسير والحديث والفقه والأصول والعربية وغير ذلك موصوفًا بالاجتهاد. مات سنة ثمان وعشرين وسبعمئة مسجونًا بقلعة دمشق. ترجمته في الفاسي، ذيل التقييد، برقم: (٦٤٧)، الذهبي، معجم الشيوخ، برقم: (٤٠)، ابن رجب، ذيل طبقات الحنابلة: ٣٠٧/٢.

(٥) الشيخ، العالم، المحدث، مسند الوقت، أبو بكر، أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب البغدادي القطيعي الحنبلي، راوي (مسند الإمام أحمد)، و (الزهد) و (الفضائل) له، مات لسبع بقين من ذي الحجة سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وله خمس وتسعون سنة. ترجمته في الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ٧٣/٤، الفراء، طبقات الحنابلة: ١٢/٣، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢١٠/١٦.
والقَطِيعِيُّ: بفتح القاف، وكسر الطاء، وسكون الياء آخر الحروف، وبعدها عين مهملة: هذه النسبة إلى القطيعية، وهو اسم لعدة محال ببغداد، ومنها قطيعة الدقيق، ينسب إليها أبو بكر أحمد بن جعفر بن مالك القطيعي: ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب: ٤٨/٣.

(٦) الإمام، الحافظ، الناقد، محدث بغداد، أبو عبدالرحمن، ابن شيخ العصر عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل الذهبي الشيباني، المروزي، ثم البغدادي. روى عن أبيه شيئًا كثيرًا، من جملته (المُسْنَدُ) كله، ولد سنة ثلاث عشرة ومائتين، ومات سنة تسعين ومائتين. ترجمته في الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ٣٧٥/٩، الفراء، طبقات الحنابلة: ٥/٢، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ٢٠٣/٢-٢٠٤، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٣/٥١٦،

=

فَحَرَضَنِي قَوْلُ هَذَا الْقَائِلِ عَلَى أَنْ جَمَعْتُ فِي هَذِهِ الْأوراقِ مَا وَقَعَ فِي «المسند» من رواية الإمام أحمد، ومن رواية ابنه عبدالله مما قال فيه بعضُ أئمة هذا الشأن: إنه/موضوعٌ وبعضُ هذه الأحاديثِ مما لم يوافقْ مَنْ ادَّعى وَضْعَهَا عَلَى ذلك فابينه مع سلوك الإيضاح^(٢)، فليس لنا بحمد الله غرضٌ إلا في إظهار الحق، وقد أوجب الله تعالى على من علّم علماً - وإن قلَّ - أن يُبينه ولا يكتمه^(٣).

كما حدثنا أبو الفتح محمد بن أحمد بن [أبي] الربيع^(٤) الدلاصي^(٥)، بقراءتي عليه بمصر، أنا محمد بن عبدالحق القرشي^(٦)، أنا عبد الرحمن بن عبدالمجيد الصفراوي^(٨)، وعبدالصمد بن داود الغضائري^(٩)، قالوا: أخبرنا أحمد بن محمد الحافظ^(١٠)، أنا القاسم^(١١) بن الفضل^(١٢)، أنا محمد بن الفضل بن نظيف^(١٣)، أخبرنا أحمد بن الحسن الرزازي^(١٤)، ثنا

الذهبي، تذكرة الحفاظ: ٦٦٥-٦٦٦/٢.

(١) منهاج السنة: ٢٧/٤.

(٢) في (ظ): الاتصاف.

(٣) قال تعالى (وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ). [البقرة: ٢٨٣].

(٤) سقطت في نسخة (خ)، ومثبتة في أصل نسخة العراقي التي ينقل منها الحافظ، وكذلك مثبتة في (الأصل).

(٥) صدر الدين، محمد بن أحمد بن أبي الربيع سليمان الدلاصي، المصري.

ولد سنة بضع وسبعين، وسمع من ابن خطيب المزة، ومحمد بن عبدخالق، ومحمد بن عبدالله بن أبي الزهر الصرفندي وغيرهم، وحدث سمع منه أبو الفضل العراقي وآخرون.

مات في شهر ربيع الأول سنة ٧٥٦هـ. ترجمته ابن حجر، الدرر الكامنة: ٤٦/٥، برقم: (٨٥٣).

(٦) الدلاصي: بالفتح والتخفيف ومهملة إلى دلاص قرية بصعيد مصر. السيوطي، لب الباب في تحرير الأنساب: ٣٥/١.

(٧) هو محمد بن عبدالحق بن عبدالله بن عبدالأحد المخزومي المصري، الدلاصي، ولد سنة ثلاثين وستمئة، وتلا نافع على أبي محمد بن لب سنة خمسين، ثم تلا على ابن فارس، وسمع الشاطبية من ابن الأزرق، وأقرأ دهرًا بمكة، وكان صاحب حال وتآله وأوراد، أحبب الليل سنوات، وتفقه لمالك ثم للشافعي، ومناقبه كثيرة، مات في شهر محرم سنة ٧٢١هـ. ترجمته في ابن حجر، الدرر الكامنة: ٢٣٩/٥-٢٤٠.

(٨) أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبدالمجيد بن إسماعيل بن عثمان بن يوسف بن حسين بن حفص الصفراوي نسبة إلى وادي الصفراء بالحجاز، ثم الإسكندري، الأستاذ المقرئ المكثر مؤلف كتاب (الإعلان) وغيره، كان إماماً كبيراً مفتياً على مذهب مالك، انتهت إليه رئاسة العلم ببلده، مات في شهر ربيع الآخر سنة ست وثلاثين وستمئة. ترجمته في الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٤١/٤٣، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ١٧٩/٥، الزركلي، الأعلام: ٣١٤/٣.

(٩) هو أبو محمد، عبدالصمد بن داود بن محمد بن سيف الأنصاري المصري، الجنائزي، الشافعي، المقرئ، الغضائري، ويقال: الغضائري: بمعجمتين مفتوحتين مع التخفيف، ثم ألف، تليها مئنة مكسورة، ثم راء: جمع غضارة، وهي الإناء المتخذ من الغضار، وهو الطين الحر، وقدرها في عرف أهل القرى كالصفحة التي تشبع الخمسة، والغضارة تجمع على غضار وغضائر.

حدث عن السلفي المقرئ، وحدث أيضا عن أبي القاسم البوصيري وغيرهما، توفي بمصر في شهر شعبان سنة تسع وعشرين وستمئة وله خمس وسبعون سنة. ترجمته في الذهبي، تذكرة الحفاظ: ٤١٣/٤، ابن ناصر، توضيح المشتبه: ٢٨٦/٦-٢٨٧.

(١٠) الإمام، العلامة، المحدث، الحافظ، المفتي، شيخ الإسلام، شرف المعمرين، أبو طاهر، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني، الجرواني، ويلقب جده أحمد: سلفه، وهو الغليظ الشفة، وأصله بالفارسية سلفية، وكثيراً ما يمزجون الباء بالفاء، فاسلفي مستفاد مع السلفي - بفتحيتين - وهو من كان على مذهب السلف، توفي سنة (٥٧٦هـ). ترجمته في الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٥/٢١، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ٣٢/٦، برقم: (٥٨٣).

(١١) في (الأصل)، و(ظ): أبو القاسم.

(١٢) أبو عبدالله، القاسم بن الفضل بن أحمد بن أحمد بن محمود النقي الأصبهاني، من رجال الحديث، كان رئيس أصبهان ومسندها، له كتب، منها: (أربعون حديثاً)، و (الفوائد العوالي).

مات الرئيس: في رجب، سنة تسع وثمانين وأربع مائة، وهو في عشر المائة. ترجمته في الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٥/١٩، الذهبي، تذكرة الحفاظ: ١٢٢٧/٤، الزركلي، الأعلام: ١٨٠/٥.

(١٣) هو الشيخ العالم المسند المعمر، أبو عبدالله، محمد بن الفضل بن نظيف، المصري الفراء، أخو الشيخ أحمد بن الفضل.

ولد سنة إحدى وأربعين وثلاثمئة، في صفر، تفرّد في الدنيا بعلو الإسناد.

مات في ربيع الآخر سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وقد نيف على التسعين، رحمه الله.

ترجمته في الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٤٧٦/١٧، الصفدي، الوافي بالوفيات: ٣٢٣/٤، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ٤٩/٣.

(١٤) هو المحدث الصادق، أبو العباس، أحمد بن الحسن بن إسحاق بن عتبة الرازي ثم المصري.

=

بِ كُرْبِ سَهْلِ
الدِّمِياطِي^(١)،

بْنُ مُحَمَّدٍ^(٢)، ثنا زَيْدُ بْنُ مِسُورٍ^(٣)، عَنِ الزُّهْرِيِّ^(٤)، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ^(٥)، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا آتَى اللَّهُ عَالِمًا عُلْمًا إِلَّا أَخَذَ عَلَيْهِ الْمِيثَاقَ، أَنْ لَا يَكْتُمَهُ^(٦)»^(٧).
موسى بن مُحَمَّدٍ هو البلقاوي متهم، لكن له شاهد بإسنادٍ صالحٍ من حديث ابن مسعودٍ رويناه في كتاب «فضل العالم العفيف على الجاهل الشريف»، لأبي نعيم الحافظ^(٨).
وليعلّم المُنْكَرُ لقولي: إن في «المسند» أحاديثَ يسيرةً موضوعةً، أنه أنكرَ عليَّ قولًا واجبًا عليَّ من وجهين:
أدهما: أتى سئلتُ عنه.

والثاني: أن العلماء قالوا: لا يجوزُ روايته الحديثَ الموضوعَ إلا مع بيان أنه موضوعٌ. فلنذكر الآن الأحاديثَ التي نحنُ بصددِ إيرادها بأسانيدِ الإمام أحمدٍ ليظهرَ موضعَ العلةِ^(٩) مُقَدِّمًا^(١٠) ذكرَ سندي إلى الإمام أحمد:

أخبرني بجميع «مسند» الإمام أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبلٍ مع ما فيه من زيادات ابنه عبدالله رحمهما الله [تعالى]^(١١)، مُسْنِدُ الشَّامِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَالِمٍ

مولده سنة ثمان وستين ومائتين، وسمع سنة ثمانين ومائتين، وكانت وفاته بمصر في جمادى الآخرة سنة سبع وخمسين وثلاث مائة. ترجمته في الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١١٣/١٦، الذهبي، العبر: ٣٠٧/٢، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ٢٢/٣.

(١) هو الإمام، المحدث، المفسر، المقرئ، أبو محمد، بكر بن سهل بن إسماعيل بن نافع الهاشمي، مولاها المدياطي. ولد سنة ست وتسعين ومائة.

قال النسائي: ضعيف. مات في سنة سبع وثمانين ومائتين.
وقال أبو سعيد بن يونس: مات بدمياط في ربيع الأول، سنة تسع وثمانين ومائتين. قال الذهبي: هذا أصح. ترجمته في: ابن عساکر، تاريخ دمشق: ٣٧٩/١٠، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٤٢٥/١٣، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ٢٠١/٢.

(٢) أبو طاهر، موسى بن محمد بن عطاء، الدمياطي، البلقاوي، المقدسي، الواعظ، أحد التلفي.
روى عن مالك، وشريك، وأبي المليلح، وعنه الربيع بن محمد اللاذقي، وعثمان بن سعيد الدرامي، وبكر بن سهل الدمياطي، وأبو الأحوص العكبري. كذبه أبو زرعة، وأبو حاتم. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الدارقطني وغيره: متروك. وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه، كان يضع الحديث، وقال ابن عدي: كان يسرق الحديث. ترجمته في الذهبي، ميزان الاعتدال: ٢١٩/٤-٢٢٠.

(٣) لم أجد له ترجمة.

(٤) أبو بكر، محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي، الزهري، الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه، وقال أبو بكر بن منجويه: رأى عشرة من أصحاب النبي ﷺ وكان من أحفظ أهل زمانه وأحسنهم سياتقاً لمتون الأخبار، وكان فقيهاً فاضلاً.

قال ابن سعد: قالوا: وكان الزهري ثقة، كثير الحديث والعلم والرواية فقيهاً جامعاً، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة خمس وعشرين ومائة، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين ع. تهذيب الكمال: ٤١٩/٢٦، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢٢٦/٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٣٩٥/٩، ابن حجر، التقريب، برقم: (٦٢٩٦).

(٥) سعيد بن المسيّب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، من كبار الثانية اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين عاماً. المزني، تهذيب الكمال: ٦٦/١١، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢١٧/٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٧٤/٤، ابن حجر، التقريب، برقم: (٢٣٩٦).

(٦) في (الأصل): «أن لا يكتم».

(٧) أخرجه ابن نظيف في جزئه من فوائده (ق ٢/ب)، وابن الجوزي، عن أبي هريرة، كنز العمال: ١٩٠/١، برقم: (٢٩٠٠٠)، وأخرجه أيضاً من طريق ابن النظيف علي بن الحسن الخلعي في الفوائد المنتقاة الحسان الصحاح والغرائب (ص: ٢٦١) برقم (٦٥٧). وينظر: ابن عدي، الكامل: ٢٨٧/٢، ابن عساکر، تاريخ دمشق: ٣٦٧/٥٥.

(٨) هو الإمام الحافظ، الثقة العلامة، شيخ الإسلام، أبو نعيم، أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران المهراني، الأصبهاني، الصوفي، الأحول، سبط الزاهد محمد بن يوسف البناء، وصاحب (الحلية). ولد سنة ست وثلاثين وثلاثمائة، وتوفي سنة أربعين وثلاثمائة. الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٤٥٣/١٧، الصغدني، الوافي بالوفيات: ٨١/٧.

(٩) في (الأصل)، و(ظ): العلم.

(١٠) في (الأصل): مقد.

(١١) ناقصة من (الأصل)، و(ظ).

الأنصاري^(١)، بقراعتي عليه بمنزله بدمشق في الرحلة الأولى، أنا أبو الغنائم المسلم بن محمد بن
 عجلان^(٢)، أنا حنبل بن عبد الله بن الفرج الرصافي^(٣)، أنا هبة الله بن
 محمد بن عبد الواحد بن الحسين^(٤)، أنا الحسن^(٥) بن علي بن المذهب التميمي^(٦)، أنا أحمد بن
 جعفر بن حمدان القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد، حدثني أبي.

(١) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن سالم بن بركات بن سعد بن بركات الدمشقي، الأنصاري، العبادي،
 من ولد عبادة بن الصامت المعروف بابن الخباز.
 كان مسند الأفاق في زمانه وتفرد برواية مسلم بالسماع المتصل، وكان صدوقاً مأموناً محباً للحديث وأهله،
 وحدث قديماً مع أبيه وهو ابن عشرين سنة واستمر يحدث نحواً من سبعين سنة وتأخر إلى أن صار مسند دمشق
 في عصره. ولد في شهر رمضان سنة سبع وستين وستمائة بدمشق.
 وبها مات في ثالث رمضان سنة ست وخمسين وسبعمائة. ترجمته في: الذهبي، معجم الذهبي: ١٧١/٢، ابن
 حجر، الدرر الكامنة: ٣٨٤/٣، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ١٨١/٦.
 (٢) أبو الغنائم، المسلم بن محمد بن المسلم بن مكّي بن خلف بن أحمد بن محمد ابن علان
 القيسي، الدمشقي.

سمع علي حنبل الرصافي مسند الإمام أحمد بن حنبل، وعلى أبي حفص عمر بن محمد بن طبرزد (جامع
 الترمذي)، والغيلانيات على قاضي دمشق جمال الدين عبدالصمد بن محمد الحرستاني (صحيح مسلم).
 أجازه جمع من العلماء منهم أبو سعد، عبدالله بن عمر بن أحمد بن منصور الصفار، وأبو الفتح، منصور
 بن عبدالمنعم الفراوي، ولد في جمادى الأولى سنة أربع وتسعين وخمسمائة بدمشق، ومات في سنة ثمانين
 وستمائة في ذي الحجة بها. ترجمته في الأتابكي، النجوم الزاهرة: ٣٥٣/٧، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب:
 ٣٦٩/٥.

(٣) هو بقية المسندين، أبو علي، وأبو عبدالله، حنبل بن عبدالله بن فرج بن سعادة، الواسطي، ثم البغدادي
 الرصافي، المكبر، راوي (المسند) كله عن هبة الله بن الحسين، وسماعه له بقراءة ابن الخشاب في سنة ثلاث
 وعشرين وخمس مائة.

قال ابن نقطة: حدثنا أبو الطاهر ابن الأنطاطي بدمشق، قال: حدثني حنبل بن عبدالله قال: لما ولدت، مضى
 أبي إلي الشيخ عبدالقادر الجيلي، وقال له: قد ولد لي ابن ما أسميه؟ قال: سمه حنبل، وإذا كبر سمعه (مسند) أحمد
 بن حنبل، قال: فسماني كما أمره، فلما كبرت سمعني (المسند)، وكان هذا من بركة مشورة الشيخ.
 توفي بعد عودته من الشام في ليلة الجمعة سنة أربع وست مائة. ترجمته في يوسف بن قرغلي البغدادي، مرآة
 الزمان: ٥٣٦/٨ - ٥٣٧، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٤٣١/٢١، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ١٢/٥.

(٤) الشيخ الجليل، المسند، الصدوق، مسند الأفاق، أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن
 العباس ابن الحسين الشيباني، الهمداني الأصل، البغدادي، الكاتب.
 مولده في ربيع الأول، سنة اثنتين وثلاثين وأربع مائة.

قال السمعي: شيخ، ثقة، دين، صحيح السماع، واسع الرواية، تفرد وازدحموا عليه، وحدثني عنه معمر بن
 الفاجر، وأبو القاسم ابن عساكر، وعدة، وكانوا يصفونه بالسداد والأمانة والخيرية.
 وقال ابن الجوزي: بكر به أبوه وبأخيه عبدالواحد، فأسمعهما، سمعت منه (المسند)، وكان ثقة، توفي في
 ربيع عشر شوال، سنة خمس وعشرين وخمس مائة. ترجمته في الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٥٣٦/١٩،
 الأتابكي، النجوم الزاهرة: ٢٤٧/٥، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ٧٧/٤.

(٥) في (خ): الحسين. والمثبت من (الأصل) و (ظ).
 (٦) هو الإمام العالم، مسند العراق، أبو علي، الحسن بن علي بن محمد بن علي بن أحمد بن وهب، التميمي
 البغدادي الواعظ، ابن المذهب.
 مولده في سنة خمس وخمسين وثلاثمائة.

سمع من: أبي بكر القطيعي (المسند)، و (الزهد)، و (فضائل الصحابة)، وغير ذلك.
 قال الخطيب: كتبت عنه، وكان يروي عن القطيعي (مسند) أحمد بأسره، وكان سماعه صحيحاً إلا في أجزاء
 منه، فإنه ألحق اسمه، وكان يروي (الزهد) لأحمد، ولم يكن له به أصل، إنما كانت النسخة بخطه، وليس هو محل
 الحجة.

قال أبو الفضل بن خيرون: مات ليلة الجمعة، تاسع عشر ربيع الآخر، سنة أربع وأربعين وأربعمائة، سمعت
 منه جميع ما عنده، وسمع ابن أخي منه (الزهد) لأحمد.
 ترجمته في الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ٣٩٠-٣٩٢، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٦٤٠/١٧،
 الصفي، الوافي بالوفيات: ١٢١/٢.

الحديث الأول

بهذا الإسناد إلى الإمام أحمد، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةَ^(١)، ثنا ابنُ عِيَّاشٍ، حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ وَعَبْرُهُ^(٢)، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: وُلِدَ لِأَخِي أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ □ غُلَامٌ فَسَمَّوْهُ الْوَلِيدَ، فَقَالَ النَّبِيُّ □: «سَمَّيْتُمُوهُ بِأَسْمَاءِ فِرَاعِنِكُمْ، لِيَكُونَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ^(٣) الْوَلِيدُ^(٤)، هُوَ أَشْرُّ^(٥) عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ فِرْعَوْنَ لِقَوْمِهِ»^(٦)، انتهى.

هذا الحديثُ أوردَهُ أبو حاتمِ ابنِ حَبَّانَ البُسْتِيُّ في «تاريخ الضعفاء»^(٧) في ترجمة إسماعيل بن عيَّاش، وقال: هذا خبرٌ باطلٌ ما قال رسولُ الله □ هذا، ولا رواه عمرُ، ولا حدَّثَ به سعيدُ، ولا الزُّهريُّ، ولا هو من حديثِ الأوزاعيِّ بهذا الإسنادِ، وإسماعيلُ بنُ عيَّاشٍ لما كبرَ تغيَّرَ حفظُهُ فكثُرَ الخطأُ في حديثه، وهو لا يعلمُ. وقد أوردَهُ ابنُ الجوزيِّ في موضعين من كتابه «الموضوعات»، وقال: لعلَّ هذا قد أُدخِلَ على ابنِ عيَّاشٍ لما كبرَ، أو رواه وهو مُختلطٌ انتهى^(٨).

(١) في (الأصل): المغيرة، وفي (ظ): المغيرة بن عيَّاش.
(٢) قلت: الإبهام في رواية أحمد في المسند وهي: «حَدَّثَنَا ابْنُ عِيَّاشٍ، قَالَ حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ، وَعَبْرُهُ». وهذا غير مستساغ بل يرد على الحافظ بأنه يذهب إلى أن الزبيدي تابع الأوزاعي على إرساله، والذي في المسند رواية متصلة فيها ذكر عمر، فكيف يتأتى ذلك؟!
(٣) في (الأصل)، و(ظ): رجل اسمه.
(٤) هو أبو العباس، الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، من خلفاء الدولة المروانية بالشَّام، ولي الخلافة سنة (١٢٥هـ) بعد وفاة عمِّه هشام بن عبد الملك، فمكث سنة وثلاثة أشهر، يُعاب عليه بالانتماء في اللهو وسَماع الغناء، ونقم عليه الناس حبه للهو، فبايعوا سرًّا ليزيد بن الوليد بن عبد الملك، وقصدته جمع من أصحاب يزيد فقتلوه سنة (١٢٦هـ)، ترجمته في الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٣٧٠/٥، ابن كثير، البداية والنهاية: ٦/١٠، الزركلي في الأعلام: ١٢٣/٨.
(٥) كذا في النسخ الثلاث. وفي المطبوع من (المسند): (لهو شرُّ).
(٦) أخرجه أحمد في (المسند): ٢٦٥/١، برقم: (١٠٩).
(٧) ابن حبان، المجروحين: ١٢٥/١.
(٨) ابن الجوزي، الموضوعات: ٢٤٤/١-٢٤٥، برقم: (٣٣٠).

الحديث الثاني

وبه إلى عبد الله بن أحمد، حدّثني أبي، ثنا حجاج، ثنا فطر، عن عبد الله^(١) بن شريك، عن عبد الله بن الرقيم الكندي^(٢) قال: خرّجنا إلى المدينة زمن الجمل فلقينا سعد بن مالك بها، فقال: «أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسد الأبواب الشارعة في المسجد، وترك بابيه»^(٣).

وهذا الحديث علّته عبد الله بن شريك كان من أصحاب المختار^(٤)، ولكن قيل: إنه تاب، وقال الجوزجاني^(٥): إنه كذاب^(٦).

وعبد الله بن الرقيم، جهله النسائي أيضا^(٧).

وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث أيضا في «الموضوعات»^(٨)، وقال: إنه باطل لا يصح، ثم قال: إنه من وضع الرافضة، قابلوا به الحديث المتفق على صحته في سد الأبواب غير باب أبي بكر وهو في «الصحيحين»^(٩).

قلت: فإن استدل^(١٠) على وضعه بمخالفته هذا الحديث الصحيح وإلا فإن الإمام أحمد وثق عبد الله بن شريك، وكذا وثقه ابن معين^(١١). والله أعلم.

(١) في (خ): [عبد الله].
(٢) كذا في النسخ جميعها وفي «جزء العراقي»، وفي المطبوع من «مسند الإمام أحمد» ومصادر ترجمته: (الكتاني).

(٣) ما بين الحاصرتين في (خ). وأخرجه أحمد في «المسند»: ٩٨/٣، برقم: (١٥١١).
(٤) أبو إسحاق، المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي، أحد الشجعان الأفاذ، من الثائرين على بني أمية، خرج على والي الكوفة عبد الله بن مطيع، فغلب عليها، وتبع قتلة الحسين رضي الله عنه، فقتل الكثيرين ممن اضطلع بهذه الجريمة، وشاعت في الناس أخباره، وأنه ادعى النبوة ونزول الوحي عليه، وأنه لا يقف له على مذهب، وحاصر أمير البصرة مصعب بن الزبير قصره في الكوفة وقتله ومن كان معه سنة ٦٧ هـ. ترجمته في الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٥٣٨/٣، الزركلي، الأعلام: ١٩٢/٧.

(٥) محدث الشام، الإمام أبو إسحاق، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، الجوزجاني. بضم الجيم الأولى، نسبة إلى مدينة بخراسان مما يلي بلخ، وتقع اليوم في مقاطعة أفغانستان وتحمل هذا الاسم، وتقع إلى الغرب من مقاطعة بلخ.

ولد في جوزجان، ورحل إلى مكة، ثم البصرة، ثم الرملة وأقام في كل منها مدة، ونزل دمشق فسكنها إلى أن مات سنة ٢٥٩ هـ. ترجمته في ابن عساكر، تاريخ دمشق: ٢٧٨/٧، باقوت الحموي، معجم البلدان: ١٨٢/٢ (جوزجان وجوزجان)، الذهبي، تذكرة الحفاظ: ١٧٧/٢، الكتاني، الرسالة المستطرفة: ١١٠.

(٦) الجوزجاني، أحوال الرجال، برقم: (٢٥): (مختار كذاب).

(٧) النسائي، سنن النسائي الكبرى، برقم: (٨٤٢٥).

(٨) ابن الجوزي، الموضوعات: ١٣٥/٢.

(٩) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب الخوخة والمر في المسجد بلفظ: (لا يبقين في المسجد باب إلا باب أبي بكر)، من طريق أبي سعيد الخدري، برقم: (٤٦٦).

وأخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة بلفظ: (لا تبقين في المسجد خوخة إلا خوخة أبي بكر)، من طريق أبي سعيد الخدري، برقم: (٢٣٨٢).

(١٠) في (الأصل): [فإنها تستدل]. والمثبت من (جزء العراقي)، و(خ).

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٥/ الترجمة ٣٧٥، العلل، برقم: (٣١٩٣).

الحديث الثالث

وبه إلى عبد الله بن أحمد: حَدَّثَنِي أَبِي: ثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَدُّوا الْأَبْوَابَ الَّتِي فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ»^(١).
أوردَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الموضوعات»^(٢)، وَأَعْلَاهُ بِمُخَالَفَةِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَبِهَشَامِ بْنِ سَعْدٍ، وَنَقَلَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ^(٣)، وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ^(٤): لَيْسَ هُوَ بِمُحْكَمِ الْحَدِيثِ^(٥).
قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: هَذَا بَاطِلٌ لَا يَصُحُّ، وَهُوَ مِنْ وَضْعِ الرَّافِضَةِ^(٦).

(١) كذا في النسخ ونص الحديث في «مسند الإمام أحمد من المطبوع»: ٤١٦/٨، برقم: (٤٧٩٧)، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنَّا نَقُولُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ: رَسُولُ اللَّهِ خَيْرُ النَّاسِ، ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ، وَلَقَدْ أُوْتِيَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ ثَلَاثَ خِصَالٍ لَأَنْ تَكُونَ لِي وَاحِدَةً مِنْهُنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ: زَوْجَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ابْنَتُهُ، وَوَلَدَتْ لَهُ، وَسَدُّ الْأَبْوَابِ إِلَّا بَابَهُ فِي الْمَسْجِدِ وَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي كِتَابِ «فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ»: ٥٦٧/٢، برقم: (٩٥٥).
(٢) ابن الجوزي، الموضوعات: ١٣٢/٢، برقم: (٦٨٦).
(٣) ابن عدي، الكامل: ٢٥٦٧/٧، الضعفاء، برقم: (٤٢٨).
(٤) في (الأصل): [لأنه قال]. والمثبت من أصل العراقي، وبقية النسخ.
(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٩/الترجمة ٢٤١، ابن عدي، الكامل: ٢٥٦٧/٧، المزي، تهذيب الكمال: ٢٠٦/٣٠.
(٦) ابن الجوزي، الموضوعات: ١٣٥/٢.

الحديث الرابع

وبه إلى أحمد: ثنا يزيد، ثنا أصبغ بن زبيد^(١)، ثنا أبو بشر، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة الحضرمي، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ أَحْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَقَدْ بَرِيَ مِنَ اللَّهِ، وَبَرِيَ اللَّهُ مِنْهُ. وَأَيَّمَا^(٢) أَهْلُ عَرَصَةٍ^(٣) أَصْبَحَ فِيهِمْ أَمْرٌ جَائِعٌ؛ فَقَدْ بَرَّتْ مِنْهُمْ ذِمَّةُ اللَّهِ تَبَارَكَ تَعَالَى»^(٤).

وهذا الحديث رواه ابن عدي في «الكامل»، في ترجمة أصبغ بن زبيد^(٥)، وقال: إنه ليس بمحفوظ^(٦).

ورواه ابن الجوزي في «الموضوعات» من طريق أحمد^(٧)، وقال: لا يصح، قال^(٨): وقال ابن حبان: أصبغ لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد^(٩).

وكذلك أورد هذا الحديث في «موضوعاته»^(١٠) أبو حفص عمر بن بذر الموصلي^(١١).

قلت: وفي كونه موضوعاً نظراً، فإن أحمد^(١٢)، وابن معين^(١٣)، والنسائي^(١٤) وثقوا أصبغ^(١٥).

وقد أورد الحاكم في «المستدرک علی الصحیحین»^(١٦) هذا الحديث من طريق أصبغ.

(١) في (ظ): يزيد.

(٢) في (ظ): أهل عرص.

(٣) العرصة: كل موضع واسع لا بناء فيه. الجزري، النهاية في غريب الحديث: ٢٩١/٥، لسان العرب: ٥٢/٧.

(٤) مسند أحمد: ٤٨١/٨، برقم: (٤٨٨٠).

(٥) في (ظ): يزيد.

(٦) ابن عدي، الكامل: ٣٩٩/١.

(٧) ابن الجوزي، الموضوعات: ١٥/٣، برقم: (١٢١٩).

(٨) ابن الجوزي، الموضوعات: ١٨/٣.

(٩) ابن حبان، المجروحين: ١٧٤/١، ابن الجوزي، الموضوعات: ١٨/٣.

(١٠) الموصلي، المغني عن الحفظ والكتاب (٥١٩/٢)، جنة المراتب.

(١١) هو الإمام المحدث، ضياء الدين، أبو حفص، عمر بن بدر بن سعيد، الكردي، الموصلي، الحنفي. جمع وصنف، وحدث بحلب ودمشق.

قال الحافظ الذهبي: له تاليف مفيدة وعمل في هذا الفن.

توفي في شوال سنة اثنتين وعشرين وست مائة بالبيمارستان النوري بدمشق.

ترجمته في تكملة المنذري: ٣/الترجمة: ٢٠٧٢، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ١٠١/٥.

(١٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٢٠/١، المزي، تهذيب الكمال: ٣٠٢/٣.

(١٣) تاريخ ابن معين، برواية عباس الدوري: ٤١/٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٢٠/١، المزي، تهذيب الكمال: ٣٠٢/٣.

(١٤) المزي، تهذيب الكمال: ٣٠٢/٣، (قال النسائي: ليس به بأس).

(١٥) وثقه يحيى بن معين، وأبو داود، وقال الدارقطني: تكلموا فيه، وهو عندي ثقة، وقال أبو حاتم:

ما بحديثه بأس، وقال أبو زرعة: شيخ، وقال النسائي: لا بأس به، وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث، مات

سنة تسع وخمسين ومائة، وقال مسلمة بن القاسم: لين، ليس بحجة.

وقال الحافظ ابن حجر في التقریب: (أصبغ، آخره معجمة، ابن زيد بن علي الجهني، الوراق، أبو عبدالله

الواسطي كاتب المصاحف، صدوق يُغرب. ل ت س ق)، ترجمته في تهذيب الكمال: (٣٠١/٣-٣٠٤)، تهذيب

التهذيب: ٣٦١/١، التقریب، برقم: (٥٣٥).

(١٦) الحاكم، المستدرک: ١٢/٢.

الحديث الخامس

وبه إلى أحمد: حدثنا أنس بن عياض، حدثني يوسف بن أبي ذرّة، عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ مُعَمَّرٍ يُعَمَّرُ فِي الْإِسْلَامِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، إِلَّا صَرَفَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْوَاعًا مِنَ الْبَلَاءِ: الْجُنُونُ، وَالْجُدَامُ^(١)، وَالْبَرَصُ^(٢)، فَإِذَا بَلَغَ خَمْسِينَ^(٣)، لَيَّنَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْحَسَابَ، فَإِذَا بَلَغَ سِتِّينَ رَزَقَهُ اللَّهُ الْإِنَابَةَ إِلَيْهِ بِمَا يُحِبُّ، وَإِذَا^(٤) بَلَغَ سَبْعِينَ، أَحَبَّهُ اللَّهُ وَأَحَبَّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، فَإِذَا بَلَغَ الثَّمَانِينَ، قَبِلَ اللَّهُ حَسَنَاتِهِ، وَتَجَاوَزَ عَنْ سَيِّئَاتِهِ، فَإِذَا بَلَغَ تِسْعِينَ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَسُمِّيَ أَسِيرَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، وَشَفَعَ لِأَهْلِ بَيْتِهِ»^(٥).

ورواه أحمد أيضًا موقوفًا/ على أنس^(٦).

وبه إلى أحمد: [قال]^(٧): حدثنا أبو النضر، ثنا الفرج، ثنا محمد بن عامر، عن محمد بن عبيدالله، عن جعفر بن عمرو^(٨)، عن أنس بن مالك قال: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ أَرْبَعِينَ سَنَةً، آمَنَهُ اللَّهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَلَايَا^(٩): مِنَ الْجُنُونِ، وَالْبَرَصِ، وَالْجُدَامِ^(١٠)، وَإِذَا بَلَغَ الْخَمْسِينَ، لَيَّنَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ حَسَابَهُ، وَإِذَا بَلَغَ السِّتِينَ، رَزَقَهُ اللَّهُ إِنَابَةً يُحِبُّهُ عَلَيْهَا، وَإِذَا بَلَغَ السَّبْعِينَ، أَحَبَّهُ اللَّهُ وَأَحَبَّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، فَإِذَا بَلَغَ الثَّمَانِينَ، تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنْهُ حَسَنَاتِهِ، وَمَا عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ، فَإِذَا بَلَغَ التَّسْعِينَ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَسُمِّيَ أَسِيرَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، وَشَفَعَ فِي أَهْلِهِ»^(١١).

وعلة الحديث المرفوع: يوسف بن أبي ذرّة^(١٢)، وفي ترجمته أورده ابن حبان في «تاريخ الضعفاء»، وقال: يروي المناكير التي لا أصل لها من كلام رسول الله ﷺ، لا يحل الاحتجاج به بحال، روى عن جعفر بن عمرو، عن أنس، فذكر الحديث^(١٣). وأورد ابن الجوزي في «الموضوعات»، هذا الحديث من الطريقتين المرفوع، والموقوف^(١٤)، وقال: هذا الحديث لا يصح عن النبي ﷺ^(١٥). وأعلّ الحديث الموقوف بالفرج بن فضالة^(١٦)، وحكى أقوال الأئمة في تضعيفه^(١٧). قال: وأمّا محمد بن عامر، فقال ابن حبان: يلقب الأخبار، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم^(١٨).

(١) الجذام: مرض خبيث ينتهي إلى تآكل الأعضاء وسقوطها عن تقرح، ينظر المعجم الوسيط: ١١٣/١.

(٢) البرص: بياض يقع في الجسد لعلّة، ينظر المعجم الوسيط: ٤٩/١.

(٣) في (الأصل): [خمسین سنة]. ولم تذكر في (جزء العراقي)، وبقية النسخ.

(٤) في (خ): [فإذا].

(٥) مسند أحمد: ١٢/٢١، برقم: (١٣٢٧٩)، ومن طريقه أورده ابن الجوزي في الموضوعات: ٢٨٢/١، برقم: (٣٧٦).

(٦) مسند أحمد: (٤٤٥/٩-٤٤٦)، برقم: (٥٦٢٦). وذكره ابن الجوزي في الموضوعات: ٢٨٤/١.

وسياتي تخريجه وبيان طريقه من قبل الحافظ ابن حجر.

(٧) ليست في (الأصل)، و(ظ).

(٨) في (الأصل): [عمرو بن جعفر]، وهو خطأ والصحيح ما أثبتناه.

(٩) في (خ): [من البلاء].

(١٠) في (خ)، و(جزء العراقي): [من أنواع من البلاء: من الجنون والجذام والبرص].

(١١) مسند أحمد: (٤٤٥/٩-٤٤٦)، برقم: (٥٦٢٦).

(١٢) ينظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير: ٣٨٧/٨، برقم: (٣٤٢٠)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٢٢/٩، الذهبي، ميزان الاعتدال: ٤٦٤/٤، برقم: (٩٨٦٥).

(١٣) ابن حبان، المجروحين: (١٣١/٣-١٣٢)، ابن الجوزي، الموضوعات: ٢٨٤/١.

(١٤) ابن الجوزي، الموضوعات: ٢٨٣/١-٢٨٤، برقم: (٣٧٨).

(١٥) ابن الجوزي، الموضوعات: ٢٨٤/١.

(١٦) فرج بن فضالة بن النعمان الثوخي، الفصاعي، الشامي، ضعيف من الثامنة، مات سنة سبع وسبعين ومائة. ترجمته في: تهذيب الكمال: ١٥٦/٢٣، برقم: (٤٧١٤)، تهذيب التهذيب: (٢٦٠/٨-٢٦٠)، تقريب التهذيب، برقم: (٥٣٨٣).

(١٧) ابن الجوزي، الموضوعات: ٢٨٥/١. وينظر ترجمته ومصادرها وأقوال الأئمة فيه في، ابن حجر، تهذيب الكمال: (١٥٦/٢٣-١٦٤).

(١٨) ابن حبان، المجروحين: ٣٠٤/٢، ابن الجوزي، الموضوعات: ٢٨٥/١، وينظر ابن حجر، لسان

وأما مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(١) فهو العَرَزَمِيُّ، قال أحمدُ: ترك النَّاسُ حديثَهُ^(٢).
قلتُ: وقد خَلَطَ فِيهِ الفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ فَحَدَّثَ بِهِ هَكَذَا، وَقَلَّبَ إِسْنَادَهُ مَرَّةً أُخْرَى، فَجَعَلَهُ
من حديثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا أَيْضًا، رواه أحمدُ أَيْضًا^(٣).

الميزان: ٢١٣/٥.

- (١) في (خ): [محمد بن عبدالله]. والصواب ما أثبت.
(٢) الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال: ١١٩/١، (٥٢٦)، ابن الجوزي، الموضوعات: ٢٨٥/١.
(٣) الإمام أحمد، مسند أحمد: ١٢/٢١، برقم: (١٣٢٧٩).

الحديث السادس

وبه إلى أحمد: حَدَّثَنَا هَاشِمٌ، حَدَّثَنَا الْفَرَجُ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَرَزَمِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْخَطَّابِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. □
فذكر مثل الحديث الموقوف على أنس، هكذا أورده الإمام أحمد ولم يسق لفضله وإنما أورده بعد حديث أنس الموقوف وقال: مثله^(١).

ولم يذكر ابن الجوزي في «الموضوعات» حديث ابن عمر هذا، وكان ينبغي أن يذكره فإن هذا موضوع قطعاً.

ومما يستدل به على وضع الحديث مخالفة الواقع/

وقد أخبرني من أتق به أنه رأى رجلاً حصل له جذام بعد الستين فضلاً عن الأربعين. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَثْمَانَ، إِنْ كَانَ هُوَ الْمُقْبَلُ بِالذَّبِيحِ، فَهُوَ لَمْ يُدْرِكْ ابْنَ عَمْرٍو، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يَكَادُ يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ^(٢). وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ فَهُوَ مَجْهُولٌ^(٣).

[/]

(١) مسند أحمد: ٤٤٨/٩، برقم: (٥٦٢٧).

(٢) البخاري، التاريخ الكبير: ١٣٨/١، برقم: (٤١٧).

(٣) محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي، المدني، يُلقبُ الذَّبِيحَ، وهو أخو عبد الله بن الحسن بن الحسن لأمه، صدوق، من السابعة، قتل سنة خمس وأربعين ومائة. ق. التقريب، برقم: (٦٠٣٨).

الحديث السابع

وبه إلى أحمد^(١): ثنا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ حَسَّانَ، أَنَا عُمَارَةُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ قَالَ: بَيْنَمَا عَائِشَةُ فِي بَيْتِهَا سَمِعَتْ صَوْتًا فِي الْمَدِينَةِ، فَقَالَتْ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: عَيْرٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَدِمَتْ مِنَ الشَّامِ تَحْمِلُ كُلَّ شَيْءٍ. قَالَ: وَكَانَتْ سَبْعِمِائَةَ بَعِيرٍ، فَأَرْتَجَّتِ الْمَدِينَةَ مِنَ الصَّوْتِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَدْ رَأَيْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ حَبْوًا»، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: إِنَّ اسْتَطَعْتُ لَأَدْخُلُهَا قَائِمًا، فَجَعَلَهَا فِي سَبِيلِ [الله] ^(٢) عَزَّ وَجَلَّ بِأَقْتَابِهَا وَأَحْمَالِهَا ^(٣).

وهذا الحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، وقال: قال أحمد: هذا الحديث [كذب] ^(٤) مُنْكَرٌ ^(٥)، [قال] ^(٦): وعُمَارَةُ يروي أحاديث مناكير ^(٧). وقال أبو حاتم الرازي: عُمَارَةُ بن زَادَانَ لَا يُحْتَجُّ بِهِ ^(٨).

(١) في (خ): [الإمام أحمد].

(٢) ليست في (خ).

(٣) مسند أحمد: ٣٣٧/٤١، برقم: (٢٤٨٤٢).

(٤) ليست في (الأصل)، و(ظ).

(٥) قلت: بعد التوسع في البحث لم أقف على قول الإمام أحمد: «هذا الحديث كذب منكر». ويلاحظ كذلك أن غالب من حكم على الحديث استند على نقل ابن الجوزي هذا وإن كان عدم الوقوف ليس دليل عدمه. ولكن في كتاب الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء، طبعة دار الأزهر، تحقيق: د/ مازن السرساوي: ٥٠٢/٣، وإكمال تهذيب الكمال: ١٥/١٠، كلاهما لمُعْطَاي، وجدت ما نصه: (وقال مهنا: سألت أحمد عنه - يعني عمارة -، فقال: صالح؛ إلا أنه روى حديثاً منكراً عن ثابت، عن أنس، أن النبي ﷺ أرسل أم سليم إلى امرأة، فقال: «سُمي عوارضها، وانظري إلى عرقوبها»). قلت له: هذا غريب. قال فلذلك صار منكراً». انتهى. فالذي أخشاه أن يكون ابن الجوزي وقع له وهم بين حديث أم سلمة، وحديث عائشة رضي الله تعالى عنهما، ولا سيما أن ابن الجوزي لم يثبت هذا الحديث في كتابه «الموضوعات» وهو على شرطه. ويلاحظ كذلك أن جل العلماء الذين استندوا في بيان نكارة حديث عمارة لم يصرحوا بمصدر كلام الإمام أحمد سواء الحافظ ابن حجر في «القول المسدد»، أو الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء»، أو غيرهما. والأهم من ذلك أن عمل الحافظ مُعْطَاي في «الاكتفاء» هو عبارة عن تنقيح كلام ابن الجوزي، وعزوه إلى مصادره الأصلية.

(٦) ليست في (الأصل)، و(ظ).

(٧) كما في رواية أبي بكر الأثرم عن الإمام أحمد، الجرح والتعديل: ٦/الترجمة: (٢٠١٦)، تهذيب الكمال: ٢٤٥/٢١، تهذيب التهذيب: ٤١٧/٧. وفي رواية عبد الله بن أحمد عن أبيه أحمد قال: (شيخ ثقة، ما به بأس)، ابن أبي حاتم، العلل: ٥٢٠، برقم: (١٤٢٩)، تهذيب الكمال: ٢٤٥/٢١، وكذلك قال مسلم بن الحجاج عن أحمد بن حنبل.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٦٥/٦، ابن الجوزي، الموضوعات: ٢٤٧/٢.

الحديث الثامن

وبه إلى أحمد: حدثنا أبو اليمان، ثنا إسماعيل بن عياش، عن عمر بن محمد، عن أبي عقال، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «عسقلان أحد العروسين^(١)، يبعث منها يوم القيامة سبعون ألفاً لا حساب عليهم، ويبعث منها خمسون ألفاً شهداء وفوداً إلى الله عز وجل، وبها صفوف الشهداء، رؤسهم مقطعة في أيديهم تنج^(٢) أوداجهم^(٣) كما يقولون: ﴿ربنا وآتينا ما وعدتنا على رسلك ولما تخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد﴾^(٤)، فيقول: صدق عبادي، اغسلوهم بنهر الفيضة^(٥)، فيخرجون منها نقاء بيضاً، فيسرحون^(٦) في الجنة حيث شاءوا^(٧).

وهذا الحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات»^(٨)، وقال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، وجميع طرقه تدور على أبي عقال، واسمه هلال بن زيد بن يسار، قال ابن حبان: يروي عن أنس أشياء موضوعة ما حدث أنس بها قط، لا يجوز الاحتجاج به بحال^(٩). انتهى.

وفي ترجمة أبي عقال أورده ابن عدي في الكامل، من رواية جماعة عنه، وقال: غير محفوظ^(١٠). وقال الذهبي في الميزان: باطل^(١١).

[/]

(١) عسقلان: بفتح العين المهملة، وسكون السين المهملة، وفتح القاف، وبعدها لام ألف، وفي آخرها النون، بلدة من بلاد فلسطين، تقع على ساحل البحر المتوسط، تقع إلى الشمال من غزة وتبعد عنها (٢٥ كم)، احتلها اليهود المعتدون أثناء احتلالهم لأرض فلسطين، وسميت عروسة لحسنها، والمراد بالعروسين غزوة وعسقلان، قال عبدالله بن عمر رضي الله عنهما: لكل شيء ذروة، وذروة الشام عسقلان. أعادها الله تعالى وكافة فلسطين للمسلمين.

ينظر: السمعاني، الأنساب: ٤٤٩/٨، ياقوت الحموي، معجم البلدان: ١٢٢/٤، وينظر: ويكيبيديا، الموسوعة.

(٢) أي سال وأنصب. المعجم الوسيط: ٩٤/١.

(٣) الودج: بفتح الدال - والكسر لغة - عرق الأخدع، الذي يقطع الدابح فلا يبقى معه حياة... وله في كل عضو اسم، فهو في العنق الودج، والوريد أيضاً...

ينظر: أحمد بن علي المقرئ الفيومي، المصباح المنير (ص ٦٥٢)، المعجم الوسيط: ١٠٢٠/٢.

(٤) سورة آل عمران (آية ١٩٤).

(٥) هكذا في (الأصل)، و(خ). وفي (ظ) الفضة، وفي المطبوع من المسند البيضة.

(٦) في (خ) [فيسرحون].

(٧) الإمام أحمد، مسند أحمد: ٦٥/٢١ - ٦٦، برقم: (١٣٣٥٦).

(٨) ابن الجوزي، الموضوعات: ٣١٢/٢، برقم: (٨٧٩).

(٩) ابن حبان، المجروحين: ٨٦/٣ - ٨٧، ابن الجوزي، الموضوعات: ٣١٥/٢.

(١٠) ابن عدي، الكامل: ٢٥٧٧/٧.

(١١) الذهبي، ميزان الاعتدال: ٣١٤/٤، ترجمة (هلال بن زيد أبو عقال).

الحديث التاسع

وبه إلى أحمد: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى مِنْ أَهْلِ مَرَوْ^(١)، ثنا أَوْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، أَخْبَرَنِي أَخِي سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَيَكُونُ^(٢) بَعْدِي بَعُوثٌ كَثِيرَةٌ، فُكُونُوا فِي بَعْثِ خُرَّاسَانَ^(٣)، ثُمَّ انْزَلُوا مَدِينَةَ مَرَوْ، بَنَاهَا ذُو الْقَرْنَيْنِ^(٤)، وَدَعَا لَهَا بِالْبَرَكَةِ، وَلَا يَضُرُّ أَهْلَهَا سُوءٌ»^(٥).

وهذا الحديثُ أوردهُ أبو حاتم ابن حبان في «الضعفاء» وقال: سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مِنْكَرُ الْحَدِيثِ، يَرُوي عَنْ أَبِيهِ مَا لَا أَصْلَ لَهُ، لَا يَجِبُ أَنْ يُسْتَعْلَمَ بِحَدِيثِهِ^(٦). انتهى.

وأخوه أَوْسٌ ضَعِيفٌ جَدًّا، قَالَ الْبُخَارِيُّ: فِيهِ نَظَرٌ^(٧)، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ يَقُولُهَا الْبُخَارِيُّ فِي مَنْ هُوَ مَتْرُوكٌ [وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِثِقَةٍ^(٨)]. وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: مَتْرُوكٌ^(٩) [١٠].

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
انتهى كلامُ شيخنا.

(١) مرو: بفتح الميم وسكون الراء وفتح الواو، وهي مدينة حسنة مبنية على نهر، وهي من أشهر مدن خراسان، وهي داخلة الآن في حدود تركمانستان. ينظر ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب: (ص ١٩٨)، كي لسترنج، بلدان الخلافة: (ص ٤٤٧ - ٤٤٨).

(٢) في (الأصل) سنكون. والمثبت من (خ) و(جزء العراقي).

(٣) خراسان: بضم الخاء المعجمة وفتح الراء ويعد الألف سين مهيمة وفي آخرها نون، وهي بلاد واسعة، أول حدودها مما يلي العراق، أزدوار قصبه جوين، وبيهق، وآخر حدودها مما يلي الهند، طخارستان، وعزنة، وسجستان، وكرمان، وليس ذلك منها إنما هو أطراف حدودها وتشتمل على أمهات من البلاد منها نيسابور، وهرات، ومرو، وهي داخلة الآن في شمال غرب أفغانستان، وأجزاء من جنوب تركمانستان، إضافة إلى مقاطعة خراسان الحالية في إيران. ينظر: ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب: (ص ٤٢٩)، ياقوت الحموي، معجم البلدان: (٣٥٠/٢). كي لسترنج، بلدان الخلافة: (٤٢٣-٣٧٥).

(٤) ذو القرنين، كان ملكاً من ملوك العالمين، أثنى عليه الله بالعدل، وأنه بلغ المشارق والمغرب، وملك الأقاليم وقهر أهلها، وسار فيهم بالمعدلة التامة. ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية: ٥٣٦/٢-٥٤٢.

(٥) مسند أحمد: ١٢٦/٣٨، برقم: (٢٣٠١٨).

(٦) ابن حبان، المجروحين: ٣٤٨/٢.

(٧) البخاري، التاريخ الكبير: ١٧/٢.

(٨) النسائي في الضعفاء والمتروكين، برقم: (٦١).

(٩) الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، برقم: (١٢١).

(١٠) ليست في (ظ).

وهذا حين الشروع في الأجوبة

وأول شيء يُتَعَقَّبُ^(١) فيها على شيخنا احتجاجه بحديث أبي هريرة الذي تقدم ذكره من رواية موسى البلقاوي، واعترافه بأنه منهم أي أن الحفاظ اتهموه بالكذب، وإذا كان كذلك فلا يصلح أن يُحتجَّ بحديثه.

وقد أورد^(٢) أبو نعيم [في «الحلية»]^(٣) هذا الحديث من وجه آخر عن أبي هريرة، وفيه من لا يُعرف، وهو من رواية محمد بن عبدة القاضي، وكان يدعي سماع ما لم يسمع، وهو مشهور^(٤).

ولو احتج بما أورده^(٥) أبو داود من حديث أبي هريرة أيضاً عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ سئِلَ عِلْمًا^(٦) فَكْتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلْجَامٍ مِنْ نَارٍ»^(٧) لكان أولى.

والحديث وإن لم يكن في نهاية الصحة لكنه صالح للحجة، وهو على كل حال أولى من حديث البلقاوي.

ثم نشرع الآن في الجواب عن الأحاديث التسعة التي أوردتها واقتصر [/]
ونجيب عنها أولاً من طريق الاجمال: بأن الأحاديث التي ذكرها ليس

أحاديث الأحكام في الحلال والحرام، فالتساهل في إيرادها مع ترك البيان بحالها سائغ، وقد ثبت عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة أنهم قالوا: إذا روي في الحلال والحرام شددنا، وإذا روي في الفضائل ونحوها تساهلنا^(٨).

وهكذا حال هذه الأحاديث. فالأول منها يدخل في أدب التسمية، وفيه إخبار عن بعض الأمور الآتية، ولهذا أورده في دلائل النبوة.

والثاني كالثالث في الفضائل، والرابع في الحث على الكرم، والبر، والصلة، ورعاية

(١) في (ظ): [تتعقب].

(٢) في (خ): [أخرج].

(٣) ليست في (الأصل)، و(ظ).

(٤) أبو عبيد الله، محمد بن عبدة بن حرب، العباداني، البصري، قاضي القضاة.

قال ابن عدي: كان يحدث من كتب الناس، عن قوم لم يره. كتبت عنه ببغداد والموصل... وأخبرني إبراهيم بن محمد بن عيسى عنه أنه قال: كتبت عن بكر بن عيسى الراسبي قال الشيخ: وبكر هذا حدث عنه أحمد بن حنبل ومات سنة أربع ومائتين، ورأيت أنا كتبه التي يحدث منها محكوكه الظهر.

وابن عبدة هذا ادعى قومًا لم يلحقهم، وحدث بأحاديث لم يحدث بتلك الأحاديث إلا الأجلء الحفاظ المتقدمون من أصحاب الحديث، وقبله كتبت عن بكر بن عيسى كذب عظيم وذلك أنه كان يقول ولد سنة ثمان عشرين، وبكر مات سنة أربع ومائتين، فكيف يكتب عنه.

قال الدارقطني: سمعت السبعي يقول: كان يظهر جزءًا من سماعه، يحدث به يعني محمد بن عبدة بن حرب ثم بعد ذلك أخذ كتب الناس وحدث بها، ولم يكن له سماع، ثم انكشف أمره.

وقال الدارقطني: لا شيء، وقال البرقاني: من المتروكين. ترجمته في ابن عدي، الكامل: ٢٣٠٢/٦، الخطيب، تاريخ بغداد: ٣٧٩/٢، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٤٠٨/١٤.

(٥) في (خ): [أخرجه].

(٦) في سنن أبي داود «من سئل عن علم...».

(٧) أخرجه أبو داود في «السنن»، برقم: (٣٦٦٠)، من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سئِلَ عَنِ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلْجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، كتاب العلم، باب كراهية منع العلم. قال الشيخ الألباني: حسن صحيح.

والحديث صحيح: رواه عددٌ كثيرٌ من الصحابة رضي الله عنهم. منهم أبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وأنس، وجابر بن عبد الله، وطلق بن علي، وعائشة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وابن عباس، وابن مسعود، وابن عمر، وعمرو بن عبسة. ينظر السخاوي، المقاصد الحسنة، برقم: (١١٣٥)، الكتاني، نظم المتناثر في الحديث المتواتر: ٣٧.

(٨) البيهقي في دلائل النبوة: ٣٤/١، وأخرجه الخطيب، في الجامع لأخلاق الراوي: ٩١/٢، برقم: (١٢٦٧)، بسنده عن (محمد بن إسحاق بن راهويه قال: كان أبي يحكي عن عبدالرحمن بن مهدي أنه كان يقول: إذا روي في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد والرجال، وإذا روي في الحلال والحرام والأحكام تشددنا في الرجال)، وفي اللآلئ المصنوعة، للسيوطي: ٩٩/١، (وقد ثبت عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة أنهم قالوا: إذا روي في الحلال والحرام شددنا، وإذا روي في الفضائل ونحوها تساهلنا). السيوطي، تدریب الراوي: ٢٢٩٨/١.

الجار، والخامس كالسَّادس في فضل طول العُمُر في الإسلام.

والسَّابعُ يحتملُ التَّأويلَ وهو أمرٌ نسبيٌّ.

والثَّامنُ كالتَّاسع في فضائل بعض البُلدان، وفيها الحثُّ على الرِّباطِ والجهادِ.

وأما من حيثُ التفصيلُ:

فالحديثُ الأوَّلُ^(١) منها: حديثُ سعيدِ بنِ المُسيَّبِ في شأنِ التسميَةِ بالوليدِ، فنقولُ

(١) بهذا الإسناد إلى الإمام أحمد، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، ثنا ابْنُ عِيَّاشٍ، حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: وَلِدَ لِأَخِي أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ عَلِيًّا قَسَمَهُ الْوَلِيدُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَمَيْتُمُوهُ بِأَسْمَاءٍ فَرَأَيْتُمْ كَيْفَ لِي كُنْتُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ الْوَلِيدُ، هُوَ أَشْرُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ فِرْعَوْنَ لِقَوْمِهِ»، انتهى.

دراسة إسناد الحديث:

١. عبدالقدوس بن الحجاج الخولاني، أبو المغيرة، الحمصي، ثقة، من التاسعة، مات سنة اثنتي عشرة ومائتين ع. ينظر: تهذيب الكمال: ٢٣٧/١٨، تهذيب التهذيب: ٣٢٩/٦، التقريب، برقم: (٤١٤٥).

٢. إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، بالنون، أبو عتبة، الحمصي.

قال علي بن المدني: رجلان هما صاحبنا حديث بلدهما: إسماعيل بن عياش، وعبدالله بن لهيعة.

قال أحمد بن حنبل: ليس أحد أروى لحديث الشاميين من إسماعيل بن عياش، والوليد بن مسلم.

وقال يعقوب بن سفيان: كنت أسمع أصحابنا يقولون: علم الشام عند إسماعيل بن عياش، والوليد بن مسلم. قال: وسمعت أبا اليمان يقول: كان أصحابنا لهم رغبة في العلم، وطلب شديد بالشام والمدينة ومكة، وكانوا يقولون: نجهد في الطلب، ونتعب أبداننا ونغيب، فإذا جئنا وجدنا كل ما كتبتنا عند إسماعيل.

قال يعقوب: وتكلم قوم في إسماعيل، وإسماعيل ثقة عدل، أعلم الناس بحديث الشام، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تكلموا قالوا: يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين.

وقال الدوري، عن ابن معين: إسماعيل بن عياش ثقة، وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سمعت ابن معين يقول: إسماعيل بن عياش ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز، فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم.

وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن دحيم: إسماعيل بن عياش في الشاميين غاية، وخلط عن المدنيين.

وقال البخاري: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده، ففيه نظر.

وقال ابن عدي: أحاديث من أحاديث الحجاز ليحيى بن سعيد، ومحمد بن عمرو، وهشام بن عروة، وابن جريج، وعمر بن محمد، وعبيدالله الوصافي، وغير ما ذكرت من حديثهم، ومن حديث العراقيين، إذا رواه ابن عياش عنهم، فلا يخلو من غلط يغلط فيه، إما أن يكون حديثاً برأسه، أو مرسلًا يوصله، أو موقوفًا يرفعه، وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم، وفي الجملة إسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق في روايته عن أهل بلده مغلط في غيرهم، من الثامنة، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومائة، وله بضع وسبعون سنة، ي د ت س ق. ينظر: تهذيب الكمال: ١٦٣/٣، تهذيب التهذيب: ٢٨٠/١، التقريب، برقم: (٤٧٣).

٣. عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، أبو عمرو، الأوزاعي الفقيه.

قال يعقوب بن شيبة، عن ابن معين: الأوزاعي في الزهري ليس بذلك.

وقال يعقوب: والأوزاعي ثقة ثبت، وفي روايته عن الزهري - خاصة - شيء.

وقال الجوزجاني: وأما الأوزاعي فربما يهم عن الزهري.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة جليل، من السابعة، مات سنة سبع وخمسين ومائة، ع. ينظر: تهذيب الكمال: ٣٠٧/١٧، شرح علل الترمذي: ٤٨٢/٢، تهذيب التهذيب: ٢١٦/٦، التقريب، برقم: (٣٩٦٧).

٤. محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب بن عبدالله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي، الزهري، أبو بكر، الفقيه، الحافظ، متفوق على جلالته وإتقانه، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة خمس وعشرين ومائة، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين ع. ينظر: تهذيب الكمال: ٤١٩/٢٤، تهذيب التهذيب: ٣٩٥/٩، التقريب، برقم: (٦٢٩٦).

٥. سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، من كبار الثانية، اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المدني: لا أعلم في التابعين أوسع علما منه، قال الدوري عن ابن معين: قد رأى عمر وكان صغيراً، قلت: يقول (ابن المسيب): ولدت لسنتين مضتا من خلافة عمر، قال: ابن ثمان سنين يحفظ شيئاً، قال: وسمعت يقول: مراسلات ابن المسيب أحب إلي من مراسلات الحسن...

وقال أبو طالب: قلت لأحمد: سعيد بن المسيب؟ فقال: ومن مثل سعيد، ثقة، من أهل الخير، فقلت له: سعيد عن عمر حجة؟ قال: هو عندنا حجة، قد رأى عمر، وسمع منه، وإذا لم يُقبل سعيد عن عمر، فمن يُقبل؟

وقال الميموني وحنبل عن أحمد: مراسلات سعيد صحاح، لا نرى أصح من مراسلاته. وقال الربيع عن الشافعي: إرسال ابن المسيب عندنا حسن.

وقال الليث عن يحيى بن سعيد: كان ابن المسيب يسمي راوية عمر، كان أحفظ الناس لأحكامه وأقضيته.

وقال مالك: بلغني أن عبدالله بن عمر كان يرسل إلى ابن المسيب، يسأله عن بعض شأن عمر وأمره. وقال مالك: لم يدرك عمر، ولكن لما كبر أكب على المسألة عن شأنه وأمره. مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين ع. ينظر: تهذيب الكمال: ٦٦/١١، تهذيب التهذيب: ٧٤/٤، التقريب، برقم: (٢٣٩٦).

=

عليه: قول ابن حبان: إنه باطل، دعوى لا برهان عليها، ولا أتى بدليل يشهد لها، وقوله: إن رسول الله ﷺ لم يقله، ولا عمر، ولا سعيد، ولا الزهري، شهادة نفي صدرت عن غير استقراء تام على ما سنبينه، فهي مردودة، وكلامه في [إسماعيل] (١) بن عياش غير مقبول كله، فإن رواية إسماعيل عن الشاميين عند الجمهور قوية، وهذا منها، وإنما ضعفه في روايته عن غير أهل الشام، نص على ذلك: يحيى بن معين (٢)، وأحمد بن حنبل (٣)، وعلي بن المدني (٤)، وعمرو بن علي الفلاس (٥)، وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم (٦)، والبخاري (٧)، ويعقوب بن سفيان (٨)، ويعقوب بن شيبه (٩)، وأبو إسحاق الجوزجاني (١٠)، والنسائي (١١)، والدولابي (١٢)، وأبو أحمد ابن عدي (١٣)، وآخرون (١٤).

وقد وثقه بعضهم مطلقاً.

والعجب أن ابن حبان موافق للجماعة على أن حديثه عن الشاميين مستقيم، وهذه عبارته فيه:

كان إسماعيل من الحفاظ الموثقين في حديثهم، فلما كبر تغير حفظه، فما حفظه في صباه وحدانته أتى به على وجهه، وما حفظه على الكبر من حديث العرباء خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وأزق المتن بالمتن (١٥). انتهى.

٦. أمير المؤمنين، عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب القرشي، العدوي، صحابي جليل، مشهور، جم المناقب، استشهد في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين، وولي الخلافة عشر سنين ونصفاً. ينظر: التقريب، برقم: (٤٨٨٨).

الحكم على الإسناد:

بعد دراسة إسناد هذا الحديث يتبين لي أن في إسناده ثلاثة علل:
الأولى: الانقطاع إذ إن في حديث سعيد بن المسيب اختلافاً، فمنهم من يجعله عن عمر، ومنهم من يجعله عن النبي ﷺ مرسلاً، كما سيأتي في كلام الحافظ وسعيد بن المسيب لم يدرك عمر إلا صغيراً، فروايته عنه مرسل، ويؤيده قول ابن معين وأبي حاتم: (سعيد بن المسيب عن عمر مرسل). انظر: المراسيل لابن أبي حاتم: (ص ٥٠-٥١).
الثانية: الكلام في رواية الأوزاعي عن الزهري، فهو مع إمامته، قد كانت له عن الزهري أو هام ذكرها النقاد في مواضعها. وبخاصة أن هذا الحديث يبين اختلافاً واضحاً على الأوزاعي.
الثالثة: إسماعيل بن عياش، فكلام الأئمة فيه مشهور، وهو صدوق في نفسه، لكن له أو هام، وبخاصة أن حديثنا هذا قد اختلف عليه فيه، بل خالفه غيره، فلم يذكروا عمر في إسناده، كما سيأتي في كلام الحافظ. وقال الدارقطني في العلل: ١٥٩/٢: (غير إسماعيل بن عياش يرويه عن الأوزاعي، ولا يذكر فيه (عن عمر)، وهو الصواب). والله أعلم.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٢٦٥/١، برقم: (١٠٩)، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات: ٢٤٤/١، وكذا ابن عساکر في تاريخ دمشق: ٣٢٢/٦٣، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الحكم العام على الحديث:

بعد النظر في الحديث يتبين لي من خلال دراسة طرق الحديث أنه قد اختلف فيه على الزهري، وعلى الأوزاعي، وعلى إسماعيل بن عياش اختلافاً كثيراً، ولا تخلو طرقه من نقد ونظر، والذي يظهر لي أنه خطأ، ولا يصح. لكن لا يبلغ أن يقال فيه موضوع بحسب ما استقر عليه الاصطلاح.

- (١) ليست في (الأصل)، و(ظ).
- (٢) تاريخ يحيى بن معين، برواية الدوري: ٣٦/٢.
- (٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٩١/١-١٩٢، الخطيب، تاريخ بغداد: ٢٢٢/٦.
- (٤) المدني، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة، برقم: (٢٣٣)، الخطيب، تاريخ بغداد: ٢٢٧/٦.
- (٥) المدني، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة، برقم: (٢٣٣)، الخطيب، تاريخ بغداد: ٢٢٧/٦.
- (٦) الخطيب، تاريخ بغداد: ٢٢٧/٦.
- (٧) البخاري، التاريخ الكبير: ٣٦٩/١.
- (٨) يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ: ٤٢٣/٢-٤٢٤.
- (٩) الخطيب، تاريخ بغداد: ٢٢٧/٦، المزي، تهذيب الكمال: ١٧٧/٣.
- (١٠) الجوزجاني، أحوال الرجال، برقم: (٣١١).
- (١١) (صالح في حديث أهل الشام). ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٣٢٥/١.
- (١٢) الدولابي، الكنى: ٢٥/٢.
- (١٣) الكامل: ٢٨٨/١-٢٩٦، تهذيب الكمال: ١٧٩/٣.
- (١٤) منهم: يزيد بن هارون، وعمرو بن علي، أحمد بن أبي الحواري. ينظر ابن عدي، الكامل: (٢٨٨/١-٢٩٦)، المزي، تهذيب الكمال: ١٧٩/٣.
- (١٥) في (خ): في المتن. ابن حبان، المجروحين: ١٢٥/١.

فهذا كما نراه قيّد كلامه بحديث الغرباء، وليس حديثه المتقدم من حديثه عن الغرباء، وإِنَّمَا^(١) هُوَ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ شَامِيٍّ وَهُوَ الْأَوْزَاعِيُّ. وَأَمَّا إِشَارَتُهُ إِلَى أَنَّهُ تَغَيَّرَ حِفْظُهُ وَاخْتَلَطَ، فَقَدْ اسْتَوْعَبْتُ كَلَامَ الْمُتَقَدِّمِينَ فِيهِ فِي كِتَابِي «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ»^(٢)، وَلَمْ أَجِدْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ نَسَبَهُ إِلَى الْإِخْتِلَاطِ^(٣)، وَإِنَّمَا نَسَبُوهُ إِلَى سُوءِ الْحِفْظِ فِي حَدِيثِهِ عَنْ غَيْرِ الشَّامِيِّينَ، كَأَنَّهُ كَانَ إِذَا رَحَلَ إِلَى الْحِجَازِ أَوْ الْعِرَاقِ أَتَكَلَ عَلَى حِفْظِهِ فَيَخْطِئُ فِي أَحَادِيثِهِمْ. قَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ: تَكَلَّمَ نَاسٌ فِي إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ، وَإِسْمَاعِيلُ ثِقَةٌ عَدْلٌ، أَعْلَمُ النَّاسِ بِحَدِيثِ الشَّامِ، وَأَكْثَرُ مَا قَالُوا: يُغْرَبُ عَنْ ثِقَاتِ الْمَدِينِيِّينَ وَالْمَكِّيِّينَ^(٤). انْتَهَى. وَمَعَ كَوْنِ إِسْمَاعِيلَ بِهَذَا الْوَصْفِ وَحَدِيثُهُ الْمُتَقَدِّمُ عَنْ شَامِيٍّ^(٥) فَلَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ كَمَا قَالَ ابْنُ حِبَّانَ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَإِنَّمَا انْفَرَدَ^(٦) بِذِكْرِ عُمَرَ فِيهِ خَاصَّةً عَلَى أَنَّ الرِّوَاةَ عَنْهُ لَمْ يَتَّفِقُوا عَلَى ذَلِكَ.

فَقَدْ رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أَسَامَةَ فِي «مُسْنَدِهِ»، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» مِنْ طَرِيقِهِ، [قَالَ]^(٧): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: وَلَدَ لِأَخِي أُمِّ سَلَمَةَ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ^(٨).

وَلَيْسَ فِيهِ عُمَرُ. [نَعَمْ رَوَاهُ سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنَ بَنْتِ شَرْحَبِيلَ، عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ، فَذَكَرَ فِيهِ عُمَرُ]^(٩).

حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيُّ وَلَفْظُهُ: أَنَا أَبُو الْحَزْمِ ابْنُ أَبِي الْفَتْحِ الْحَنْبَلِيِّ، قَالَ: قُرئَ عَلَيَّ مُؤَسَّسَةٌ^(١٠) بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَيُّوبَ^(١) وَنَحْنُ نَسْمَعُ، عَنْ عَفِيفَةَ بِنْتِ

(١) فِي (الأصل)، وَ(ظ): إِنَّمَا.
(٢) ابْنِ حَجْرٍ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ: ٣٢٣/١.
(٣) قَالَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ دُحَيْمٍ (ت ٢٤٥هـ): (هُوَ عَنِ الشَّامِيِّينَ غَايَةَ وَخَلَطَ عَنِ الْمَدِينِيِّينَ)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: خَلَطَ فِي حَدِيثٍ عَنِ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَلَيْسَ أَحَدٌ أَعْلَمُ مِنْهُ بِحَدِيثِ الشَّامِ. تَرْجَمْتَهُ فِي الذَّهَبِيِّ، مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ: ٢٤١/١، ابْنِ حَجْرٍ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ: ٣٢٤/١، ابْنِ الْكَيْلِ، الْكَوَاكِبُ النُّيُوتِ، بِرَقْمٍ: (٧).
(٤) يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ، الْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِيخُ: ٤٢٤/٢.
(٥) فِي (ظ): وَحَدِيثُهُ عَنِ الْمُتَقَدِّمِ شَامِيٍّ.
(٦) فِي (خ): [تَفَرَّدَ].
(٧) لَيْسَتْ فِي (الأصل)، (ظ).
(٨) مُسْنَدُ الْحَارِثِ زَوَائِدُ الْهَيْثَمِيِّ: ٧٩٤/٢، بِرَقْمٍ: (٨٠٤).
قُلْتُ: وَأَخْرَجَ الْحَدِيثَ أَيْضًا أَبُو زَكْرِيَا الْأَزْدِيُّ فِي تَارِيخِ الْمَوْصِلِ: (ص ٥٦): (حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ بَشْرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ أَبِي مَرْحَمٍ، عَنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، ...).
وَقَعَّ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ تَارِيخِ الْمَوْصِلِ: «عَنِ الزُّبَيْرِيِّ». وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَخْطُوطِ مِنْهُ نَسْخَةٌ جَسْتَرِبْتِي (ق ١/٢٥).
قُلْتُ: قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي النُّسْخَةِ الْمَجْرَدَةِ مِنْ «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ» لِابْنِ حَجْرٍ: رَوَاهُ الْحَارِثُ مَرْسَلًا بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ لِحَالَةِ بَعْضِ رِوَاةِهِ. انْتَهَى.
وَشَيْخُ الْحَارِثِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي إِسْمَاعِيلَ؛ قَالَ فِيهِ الدَّارِقُطِيُّ: ضَعِيفٌ لَا يُجْتَنَّبُ بِهِ.
وَقَالَ الْأَزْدِيُّ: ضَعِيفٌ مَنكَرُ الْحَدِيثِ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ، الثَّقَاتُ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: رَوَى عَنْ شَرِيكَ. وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِ جَرْحًا. ابْنُ حَجْرٍ، لِسَانُ الْمِيزَانِ: ١٠٦/٢.
وَكَذَلِكَ شَيْخُ الْمَوْصِلِيِّ لَيْنَةُ الدَّارِقُطِيُّ. ابْنُ حَجْرٍ، لِسَانُ الْمِيزَانِ: ١٠٤/١. وَقَدْ وَقَعَ اخْتِلَافٌ فِي مَصَادِرِ تَرْجَمْتِهِ فِي اسْمِ أَبِيهِ مَرَّةً: «بَشِيرٌ»، وَآخَرَى: «بَشْرٌ».
(٩) أَخْرَجَهُ الْجَوْزِقَانِيُّ، الْأَبَاطِيلُ وَالمَنَاكِرُ: ٢٥٥/٢، مِنْ طَرِيقِ سَلِيمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ عِيَّاشٍ بِهِ. وَاعْتَمَدَ الْجَوْزِقَانِيُّ عَلَى ابْنِ حِبَّانَ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ بَاطِلٌ، حَيْثُ نَقَلَ كَلَامَهُ بِرَمْتِهِ. وَهَذَا إِقْرَارٌ مِنْهُ لِكَلَامِ ابْنِ حِبَّانَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
قُلْتُ: سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ (٢٥٨٨): صَدُوقٌ يَخْطِئُ. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْكَاشِفِ (٢١١١): مُفْتٌ ثِقَةٌ، لَكِنَّهُ مَكْثَرٌ عَنِ الضَّعْفَاءِ. انْتَهَى.
وَالزِّيَادَةُ الَّتِي زَادَهَا لَمْ يَتَابِعْ عَلَيْهَا.
(١٠) فِي (خ): مُؤَسَّسَةٌ. وَالمُثَبِّتُ هُوَ الصَّحِيحُ.

أحمد، أنا عبد الواحد بن محمد، ثنا أبو أيوب سليمان^(٧) بن عبد الرحمن، ثنا إسماعيل بن عيَّاش، حدثني عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، عن ابن شهاب الزُّهري، عن سعيد بن المسيَّب، عن عمر بن الخطاب.

فذكر مثل حديث أبي المُغيرة سِواء، وزاد فيه بعد قوله: «بأسماء فراعنتكم، غيروا اسمه، فسَمَّوهُ عبد الله فإنه سيكون»، والبقية سِواء^(٨).

فأمَّا مَنْ تابع إسماعيلَ عن الأوزاعي؛ فقد رواه عن الأوزاعي أيضًا: الوليد بن مسلم الدمشقي^(٩)، وبشر بن بكر النَّيَّسي^(١٠)، والهقل^(١١) بن زياد كاتب الأوزاعي^(١٢)، ومحمد بن كثير^(١٣)، لكنهم أرسلوه فلم يذكرُوا فيه عمر كما وقع عند الحارث.

أمَّا رواية الوليد: فأخرجها يعقوب بن سفيان في «تاريخه»، قال: حدثنا محمد بن خالد بن العباس السَّكسكي، حدثنا الوليد بن مسلم، ثنا أبو عمرو الأوزاعي، فذكره، وزاد في آخره: قال الأوزاعي: فكانوا يرون أنه الوليد بن عبد الملك، ثم رأينا أنه الوليد بن يزيد لفتنة الناس به، حتى خرجوا عليه فقتلوه فانفتحت [الفتنة]^(١٤) على الأمة، وكثر فيهم الهرج^(١٥). انتهى.

وأخرجه الحاكم في «المستدرک»، قال: أخبرني محمد بن المؤمل بن الحسن^(١٦)، ثنا الفضل بن محمد بن المسيَّب، ثنا نعيم بن حماد، ثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزُّهري، عن سعيد ابن المسيَّب، عن أبي هريرة قال: ولد لأخي أم سلمة غلام فسَمَّوهُ الوليد، فذكرنا ذلك.

لرسول الله □ فقال: «سميتموه بأسمي فراعنتكم؟! ليكونن في هذه الأمة رجل يقال له: الوليد^(١٧)»، هو شر على هذه الأمة من فرعون على قومه.

قال الزُّهري: إن استخلف الوليد بن يزيد فهو هو، وإلا فهو الوليد [ابن]^(١٨) عبد الملك، قال الحاكم: صحيح [الإسناد]^(١٩) [١٥].

(١) مؤنسة خاتون بنت الملك العدل، أبي بكر بن أيوب بن شاذي بن مروان، الأيوبي، وتدعى دار إقبال. ماتت في ربيع الآخر بمصر، في سنة ثلاث وتسعين وستمئة، ولها نحو من تسعين سنة. ترجمتها في: ذيل التقييد، برقم: (١٨٨٦)، أعلام النساء: ١٢٧/٥.

(٢) في (خ): [سلمان].
(٣) ليست في (الأصل)، و(ظ).
(٤) الوليد بن مسلم القرشي مولا هم، أبو العباس، الدمشقي، ثقة، لكنه كثير التندليس والتسوية، مات آخر سنة أربع - أو أول سنة خمس - وتسعين ومائة. ع، ترجمته في تهذيب الكمال: ١٦٣/٣، التقريب، برقم: (٧٤٥٦).
(٥) بشر بن بكر النَّيَّسي، البجلي، أبو عبدالله، دمشقي الأصل، ثقة يُغرب من التاسعة، مات سنة خمس ومائتين، وقيل: سنة مائتين. خ د س ق، ترجمته في تهذيب الكمال: ٩٥/٤، التقريب، برقم: (٦٧٧).

(٦) في (ظ): [والهتل]. والصحيح ما أثبتته.
(٧) هقل، بكسر أوله، وسكون القاف، ثم لام، ابن زياد السَّكسكي: بمهملتين مفتوحتين بينهما كاف ساكنة، الدمشقي، نزيل بيروت، قيل: هقل لقب واسمه محمد أو عبدالله، وكان كاتب الأوزاعي، ثقة، من التاسعة، مات سنة تسع وسبعين، أو بعدها. م ٤. ترجمته في تهذيب الكمال: ٢٩٢/٣٠، التقريب، برقم: (٧٣١٤).
(٨) أبو يوسف، محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي، الصنعاني، نزيل المصيصة، صدوق كثير الغلط، من صغار التاسعة، مات سنة بضع عشرة ومائتين. د ت س، ترجمته في تهذيب الكمال: ٣٢٩/٢٦، التقريب، برقم: (٦٢٥١).

(٩) ليست في (خ).
(١٠) يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ: (٣٤٩/٣، ٣٥٠)، من طريق الوليد بن مسلم، عن عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيَّب قال: (ولد لأخي أم سلمة) فذكر الحديث، وليس فيه ذكر عمر بن الخطاب.

(١١) في (ظ): محمد بن المؤمل بن الحسين. والصحيح ما أثبتته.
(١٢) في (خ): أبو الوليد.
(١٣) ليست في (خ).
(١٤) ليست في (الأصل)، و(خ).
(١٥) أخرجه نعيم بن حماد في الفتن، برقم: (٣٢٨)، (تحقيق سمير أمين الزُّهري)، ومن طريقه الحاكم في

المستدرک: ٤/٤٩٤، من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيَّب، عن أبي هريرة، قال: ولد لأخي أم سلمة... فذكره. وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وأقره الذهبي في التلخيص.

وأما رواية بشر بن بكر؛ فأخرجها البيهقي في «دلائل النبوة» عن الحاكم، عن الأصم، عن سعيد بن عثمان التَّوْخِي، عن بشر بن بكر، حدثني الأوزاعي، حدثني الزُّهْرِيُّ، [حدثني سعيد بن المسيَّب، الحديث، وفيه: «غَيَّرُوا اسْمَهُ، فَسَمَوْهُ عَبْدِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ رَجُلٌ يَقَالُ لَهُ: الْوَلِيدُ لَهْوُ شَرِّ لَأَمْتِي مِنْ فِرْعَوْنَ لِقَوْمِهِ»] (١)، وزاد فيه أيضًا: «إِنَّهُ أَخٌ لَأُمِّ سَلْمَةَ مِنْ أُمَّهَا» (٢).

وأما رواية محمد بن كثير، والهقل بن زياد؛ فأشارَ إليهما الذهبي في ترجمة الوليد بن يزيد من «تاريخ الإسلام» (٣)، [ثمَّ وجدتهما في ترجمة الوليد في «تاريخ ابن عساکر»، وأخرجهما من طريق الذهلي (٤) في «الزهريات»: ثنا الحكم بن موسى، ثنا الهقل بن زياد، عن الأوزاعي، عن الزُّهْرِيِّ، عن سعيد بن المسيَّب، قال: «وُلِدَ لِأَخِي أُمِّ سَلْمَةَ غُلامٌ فَسَمَوْهُ الْوَلِيدَ»، الحديث.

قال: وحدثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن الزُّهْرِيِّ، قال: وُلِدَ لِأُمِّ سَلْمَةَ وَلَدٌ فَسَمَوْهُ الْوَلِيدَ، فقال النبي ﷺ: «تَسْمُونَ الْوَلِيدَ بِأَسْمَاءِ فِرْعَوْنَ»، فسَمَوْهُ عَبْدَ اللَّهِ (٥) [٦]. وتابع الأوزاعي علي روايته له عن الزُّهْرِيِّ مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيُّ، ويحتمل أنه الذي أبهمه (٧) إسماعيل بن عياش؛ لأنه شامي أيضًا، ومَعْمَرُ بْنُ رَاشِدِ الْبَصْرِيِّ (٨). أما رواية الزُّبَيْدِيِّ؛ فظفرت بها في بعض الأجزاء ولم يحضرنني [الآن] (٩) اسمُ مخرجها (١٠).

وأما رواية مَعْمَرٍ؛ [فرويناها في «الجزء الثاني من أمالي عبدالرزاق» قال: أنا مَعْمَرُ] (١١)، عن الزُّهْرِيِّ، عن سعيد بن المسيَّب، فذكره، ولم يذكر عمر (١٢). قال البيهقي بعد تخريجه: هذا [الحديث] (١٣) مرسلٌ حسنٌ (١٤). قلت: هو على شرط الصحيح لو صرح سعيد بن المسيَّب بسماعه له من أم سلمة فقد أدركها وسمع منها.

ووقع لنا الحديث من روايته من وجه آخر/ رواه ابن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن زينب بنت أم سلمة، عن أمها قالت: دخل علي النبي ﷺ، وعندني غلامٌ من آل المغيرة اسمه الوليد، فقال: «من هذا؟» قلت: الوليد. قال: «قد اتخذتم الوليد حنانًا؟» غيرُوا

قال الحافظ في الفتح: ٥٨١/١٠. وعندني أن ذكر أبي هريرة فيه من أوام نعيم بن حماد. والله أعلم. وقال كذلك من هذا الكتاب: وأما رواية نعيم بن حماد له عن الوليد بذكر أبي هريرة فيه فشاذة. (١) ما بين الحاصرتين عبارته في (الأصل)، و(ظ): [حدثني الزُّهْرِيُّ فذكره، وزاد في المتن (غيروا اسمه فسَمَوْهُ عَبْدِ اللَّهِ)].

(٢) البيهقي في دلائل النبوة: ٥٠٥/٦، من طريق بشر بن بكر، حدثني الأوزاعي، حدثني الزُّهْرِيُّ، قال: حدثني سعيد بن المسيَّب، قال: ولد لأخي أم سلمة... فذكره، ولم يذكر فيه عمر. قال البيهقي: هذا مرسل حسن.

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام: ٢٨٨/٨. ذكر رواية أحمد، وقال: (وقد رواه الهقل بن زياد، والوليد بن مسلم، وبشر ابن بكر، وابن كثير، عن الأوزاعي، فأرسلوه، لم يدركوا عمر، وهذا من أقوى المراسيل).

(٤) في (الأصل): الزُّهْرِيُّ. والصواب ما أثبت. فالزهريات للإمام الذهلي. انظر ابن حجر، المعجم المفهرس، رقم: (١٢٣٠).

(٥) ليست في (الأصل)، و(ظ). (٦) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق: ٣٢٣/٦٣ من طريق محمد بن يحيى الذهلي، عن الحكم بن موسى، ومحمد بن كثير بهما.

(٧) في (خ): أتهمه. (٨) ينظر: ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق: ٣٢٢/٦٣-٣٢٤، حيث تتبع طريقه.

(٩) ليست في (الأصل)، و(ظ). (١٠) لم أقف على الجزء، ولم أقف على رواية الزُّبَيْدِيِّ عن الزُّهْرِيِّ لهذا الحديث.

(١١) ليست في (خ). (١٢) الأمالي، لعبدالرزاق، برقم: (١٧٢)، ولكنه لم يذكر (سعيد بن المسيَّب). ابن حجر، فتح الباري: ٥٨٠/١٠. ابن حجر، النكت على ابن الصلاح: (٤٥٥/١-٤٥٩).

قلت: وأخرجه أبو زكريا الأزدي في تاريخ الموصل: (ص ٥٦)، (من طريق أحمد بن منصور، حدثنا عبدالرزاق، قال: أخبرنا مَعْمَرُ، عن الزُّهْرِيِّ...)، كذا رواه عن الزُّهْرِيِّ، ولم يذكر سعيد بن المسيَّب.

(١٣) ليست في (الأصل)، و(ظ). (١٤) البيهقي، السنن الكبرى: ٥٠٥/٦.

اسمُهُ، فإنه سيكونُ في هذه الأمة فرعونٌ يُقالُ له: الوليدُ»^(١)، وهذا إسنادٌ حسنٌ أخرجه إبراهيمُ الحَرَبِيُّ في «غريب الحديث»^(٢) له.
 ورواه مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ الْجَمَحِيُّ، عن حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، فذكره مُعْضَلًا^(٤).
 وروَى الطَّبْرَانِيُّ في «[المُعْجَم] الكبير»^(٥) من طريق عبد العزيز بن عمران، عن إسماعيل بن أيوب المخزومي، قصة موت الوليد بن الوليد بن المغيرة، وأن النبي ﷺ دخل على أم سلمة وهي تقول:
 أبتك الوليد بن الوليد أبا الوليد بن المغيرة^(٦).
 فقال: «إن كدتم لتتخذون الوليد حنأًا»^(٧)، فهذا شاهدٌ آخر لأصل القصة.
 وبدون هذا يُعلمُ بطلانُ شهادة ابن حبان: بأن رسول الله ﷺ ما قاله ولا سعيد بن المسيب - ما حدت به - ولا الزهري، ولا الأوزاعي.
 وفي تصريح بشر بن بكر، عن الأوزاعي بأن الزهري حدته به ما يدفع تعليل من يعلله بتدليس الوليد بن مسلم بتدليس التسوية^(٨).
 وغاية ما ظهر في طريق إسماعيل بن عياش من العلة أن ذكر عمر فيه لم يتابع عليه، والظاهر أنه من رواية أم سلمة لإطباق معمر والزبيدي، عن الزهري، وبشر بن بكر، والوليد بن مسلم، عن الأوزاعي على عدم ذكر عمر فيه.
 وأمّا رواية نعيم بن حماد له عن الوليد^(٩) بذكر أبي هريرة فيه؛ فشاذة^(١٠).

- (١) في (ظ): فقال. والصحيح ما أثبت.
 (٢) أخرجه ابن عساكر، تاريخ دمشق: ٣٢٤/٦٣، وذكره الذهبي، تاريخ الإسلام: ٢٨٨/٨.
 (٣) الحربي، غريب الحديث، وجد منه قطعة ناقصة، حققت كرسالة علمية في ثلاث مجلدات، ليس هذا الحديث منها.
 وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق: ٣٢٤/٦٣، (أخبرنا أبو محمد عبدالرحمن بن أبي الحسن، أخبرنا سهل بن بشر... فذكر الحديث).
 قلت: فيه سلمة بن الفضل الأبرش. قال الحافظ في التقریب، برقم: (٢٥٠٥): صدوق كثير الخطأ. وقال الذهبي في الكاشف، برقم: (٢٠٤٣): وثقه ابن معين (وروى عنه)، قال البخاري: عنده مناكير، وقال أبو حاتم: محله الصدق.
 (٤) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق: ٣٢٤/٦٣، من طريق (... الزبير بن بكار حدثني محمد بن سلام، حدثني حماد بن سلمة، وابن جعدة جميعًا، وفيه اختلاف بينهما قال: دخل النبي ﷺ على أم سلمة وعندها رجل فقال: «من هذا؟» قالت: أخي الوليد قدم مهاجرًا، فقال: «هذا المهاجر؟»، فقالت: يا رسول الله هذا الوليد، فأعاد، وأعاد، فقال: «إنكم تريدون أن تتخذوا الوليد حنأًا، إنه يكون في أمتي فرعون يُقال له: الوليد، قال وفي حديث حماد بن سلمة: «يسر الكفر، ويظهر الإيمان...».
 (٥) ليست في (الأصل)، و(ظ).
 (٦) قال ابن عدي في الكامل: ٨٢/٦، (ترجمة كامل بن العلاء التميمي)، (أخبرنا محمد بن يحيى، ثنا عاصم بن علي، ثنا كامل أبو العلاء، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أم سلمة، قالت: قلت: يا رسول الله إن الوليد بن الوليد قد مات وهو صبي، فقلت: كيف أبكي عليه قال قولي: أبكي الوليد بن الوليد بن الوليد بن المغيرة).
 أبكي الوليد بن الوليد بن الوليد بن المغيرة.
 وفي المعجم الأوسط، للطبراني، برقم: (٦٧٥٣)، (حدثنا محمد بن أبي زرعة، ثنا هشام بن عمار، نا خالد بن يزيد القسري، ثنا أبو حمزة الثمالي، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها قالت: يا رسول الله إن نساء بني المغيرة قد أقمن مآتمهن على الوليد بن الوليد بن المغيرة، فأذن لها فقامت وهي تقول...، ومثله في المعجم الصغير: ١٨١/٢، برقم: (٩٩١)، الروض الداني.
 قال الحافظ في تهذيب التهذيب: ٤١٠/٨، (وهذا باطل والمحفوظ أن أم سلمة هي التي قالت ذلك فأنكر النبي ﷺ عليها، ذكره مُصْعَبُ الزُّبَيْرِيُّ بغير إسناد، وأخرجه الطبراني من طريق عبدالعزیز بن عمران، عن إسماعيل بن أيوب المخزومي، قال: دخل النبي ﷺ على أم سلمة وبين يديها صبي وهي تقول أبكي الوليد بن الوليد بن المغيرة، وفيه أنه غير اسم الصبي وكان سمي الوليد فقال: «كذتم تتخذون الوليد حنأًا سموه عبدالله».
 (٧) ابن حجر، فتح الباري: ٥٨١/١٠، وقال: (ووصله ابن منده من وجه واه إلى أيوب بن سلمة بن عبدالله بن الوليد بن المغيرة، عن أبيه، عن جده أنه أتى النبي ﷺ)، فذكر الحديث.
 (٨) تدليس التسوية: أن يروي المُدَّلسُ حديثًا عن شيخ ثقةٍ بسندٍ فيه ضعيف فيحذفه المُدَّلسُ من بين الثقتين اللذين لقي أحدهما الآخر، ولم يذكر أولهما بالتسوية ويأتي بلفظ محتمل فيستوي إسناد كله ثقات. السخاوي، فتح المغيب: ١٨٢/١.
 (٩) الحاكم، المستدرک: ٥٣٩/٤. (أخبرني محمد بن المؤمل بن الحسن، ثنا الفضل بن محمد بن المسيب، ثنا

وَمِنْ شَوَاهِدِهِ^(٢) مَا رَوَى الطَّبْرَانِيُّ^(٣) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ لَهَيْعَةَ، عَنْ أَبِي قَبِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ الْعَاصِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: قَالَ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ حَدِيثًا فِيهِ قَالَ: «الْوَلِيدُ، اسْمٌ فَرَعَوْنٌ، هَادِمٌ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ، يَبُوءُ بَدَمِهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ»، [وَاللَّهُ أَعْلَمُ]^(٤).

نعيم بن حماد، ثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ولد لأخي أم سلمة... قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي في التلخيص.

(١) والشاذُّ لغةً: المنفرد، واصطلاحاً: ما يخالف فيه الراوي مَنْ هو أرجحُ منه. ابن حجر، نزهة النظر (ص ٧٠).

(٢) في (ظ): ومن شواهد.

(٣) حديثُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ (الوليد اسم فرعون هادم شرائع الإسلام)، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: ٢٨٦١/٣، و٥٦/٢٠، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: ١٩٠/٩: (وفيه مجاشع بن عمرو، وهو كذاب)، وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: ٥٨١/١٠ (سنده ضعيف جداً).

(٤) ليست في (خ).

الحديث الثاني والثالث

حديث «سُدُّوا الأبوابَ إلا بابَ عليٍّ».

ذكره من رواية سعد^(١)،

(١) وبه إلى عبدالله بن أحمد، حدثني أبي، ثنا حجاج، ثنا فطر، عن عبدالله بن شريك، عن عبدالله بن الرقيم الكندي قال: خَرَجْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ زَمَانَ الْجَمَلِ فَلَقِينَا سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ بِهَا فَقَالَ: «أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِسَدِّ الْأَبْوَابِ الشَّارِعَةِ فِي الْمَسْجِدِ وَتَرْكِ بَابِ عَلِيٍّ».

دراسة إسناد الحديث:

١. حجاج بن محمد المصيصي، الأعر، أبو محمد، ترمذي الأصل، نزل بغداد ثم المصيصية، ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، من التاسعة، مات ببغداد سنة ست ومائتين، ع. تهذيب الكمال: ٤٥١/٥، تهذيب التهذيب: ١٨٠/٢، التقريب، برقم: (١١٣٥).

٢. فطر بن خليفة المخزومي مولاهم، أبو بكر، الحنابلة، صدوق رمي بالتشيع، من الخامسة، مات بعد سنة خمسين ومائة، خ ٤. تهذيب الكمال: ٣١٢/٢٣، تهذيب التهذيب: ٢٧٠/٨، التقريب، برقم: (٥٤٤١).

٣. عبدالله بن شريك العامري الكوفي.

عن سفيان بن عيينة: كان مختارياً، وكان لا يحدث عنه.

وقال ابن عرعة أيضاً: كان عبدالرحمن بن مهدي قد ترك الحديث عنه.

وقال أبو طالب عن أحمد بن حنبل، وإسحاق بن منصور عن يحيى بن معين، وأبي زرعة: ثقة.

وقال أبو حاتم، والنسائي: ليس بقوي.

وقال النسائي في موضع آخر: ليس به بأس.

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: مختاري كذاب.

وذكره ابن حبان في كتاب (الثقات).

وقال أبو جعفر العقيلي: عبدالله بن شريك الأسدي كوفي، كان ممن يغلو.

وقال يعقوب بن سفيان: ثقة، وهو من كبراء أهل الكوفة يميل إلى التشيع، وذكره ابن حبان في (المجروحين) بعد أن ذكره في (الثقات) فقال: كان غالباً في التشيع، يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات فالتكذب عن حديثه أولى من الاحتجاج به، وقد كان مع ذلك مختارياً.

وقال ابن عدي: ليس له من الحديث إلا الشيء اليسير، وذكره ابن شاهين في (الثقات)، وقال البرقاني عن الدارقطني: لا بأس به، قال البرقاني: قلت: يروي عن ابن عمر وابن الزبير؟ فقال: سمع منهما.

وذكره ابن الجوزي في (الضعفاء)، وذكره ابن خلفون في (الثقات)، وقال أبو الفتح الموصلي: من أصحاب المختار لا يكتب حديثه، وقال ابن حجر في: صدوق يتشيع، أفرط الجوزجاني فكذبه. ترجمته في: تهذيب الكمال: ٨٧/١٥-٨٩، تهذيب التهذيب: ٢٥٢/٥-٢٥٣، التقريب، برقم: (٣٣٨٤).

٤. عبدالله بن الرقيم، بالقاف مصغراً، ويقال بن أبي الرقيم، الكناني، الكوفي، مجهول من الثالثة، قال البخاري: فيه نظر، س. تهذيب الكمال: ٥٠٥/١٤، تهذيب التهذيب: ١٨٦/٥، التقريب، برقم: (٣٣١٧).

٥. سعد بن أبي وقاص مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب الزهري، أبو إسحاق، أحد العشرة، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، ومناقبه كثيرة، مات بالعقيق سنة خمس وخمسين على المشهور، وهو آخر العشرة وفاة، ع. التقريب، برقم: (٢٢٥٩).

الحكم على إسناد الحديث:

بعد دراسة إسناد هذا الحديث يتبين لي أن هذا الحديث ضعيف، وذلك بالنظر إلى أقوال العلماء في عبدالله بن شريك، إذ إن بعض العلماء ضعفه وترك التحديث عنه لمذهبه الذي كان عليه وأنه كان مختارياً ومنهم من وصفه بالغلو ومنهم من قال بأنه يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات، ونرى كذلك من وثقه، ولم يصفه أحد بوضع الحديث، إلا ما انفرد به الجوزجاني حيث قال عنه: كذاب، وقد أفرط في ذلك؛ كما نبه الحافظ ابن حجر.

أما عبدالله بن الرقيم؛ فقد قال فيه البخاري: فيه نظر، وروى له النسائي في الخصائص وقال: لا أعرفه. وذكر ابن حجر بأنه روى عن: علي، وسعد؛ وأن عبدالله بن شريك روى عنه.

وبذلك يكون الحديث ضعيفاً باعتبار ما ذكر من أحوال بعض رواه ولكنه لا يعد موضوعاً.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: (٩٨/٣-٩٩)، برقم: (١٥١١)، ومن طريقه الحاكم في المستدرک: ١٢٥/٣، وابن الجوزي في الموضوعات: ٢٤٤/١، برقم: (٣٣٠) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى، برقم: (٨٣٧٢) من طريق أسباط بن محمد، عن فطر به.

ومن طريق النسائي أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار برقم (٣٥٥٤) عن أحمد بن يحيى الصوفي، عن علي بن قادم، عن فطر به.

وعبدالله بن شريك قد توبع ممن لا تفيد متابعتها أخرجه أبو يعلى في مسنده برقم (٧٠٣) من طريق محمد بن إسماعيل ابن جعفر، عن غسان بن بشر الكاهلي، عن مسلم، عن خيثمة، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه به.

قلت: إسناده ضعيف جداً: محمد بن إسماعيل هو الجعفري. قال أبو حاتم: منكر الحديث، يتكلمون فيه. الجرح والتعديل: ١٨٩/٧. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يغرب الثقات: ٨٨/٩.

ومسلم هو الملائي، قال الحافظ في التقريب، برقم: (٦٦٤١): ضعيف. وقال الذهبي في الكاشف، برقم: =

ومن رواية ابن عُمر^(١).

(٥٤٢٦): وإِهْ وخَيْثَمَةُ هو: ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة، لم يسمع من سعد. وقد اختلف عليه في إسناده أخرجه ابن عدي في الكامل: ٢٠٦/٤، من طريق زافر بن سليمان الإيادي، عن إسرائيل، عنه عن الحارث بن ثعلبة، عن سعد بن مالك. وزافر هذا قال فيه ابن عدي: أحاديثه مقلوبة الإسناد مقلوبة المتن وعامة ما يرويه، لا يُتَابَعُ عليه ويكتب حديثه مع ضعفه. ابن عدي، الكامل: ٢٠٦/٤. وهو كما قال رحمه الله.

(١) وبه إلى عبد الله بن أحمد، حدثني أبي، ثنا وكيع، عن هشام بن سعد، عن عمر بن أسيد، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «سَدُوا الأبوابَ التي في المسجدِ إلا بابَ علي».

دراسة إسناده الحديث:

١. وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، بضم الراء وهمزة ثم مهملة، أبو سفيان، الكوفي، ثقة، حافظ، عابد، من كبار التاسعة، مات في آخر سنة ست وأول سنة سبع وتسعين، وله سبعون سنة. ع. تهذيب الكمال: ٤٦٢/٣٠، تهذيب التهذيب: ١٠٩/١١، التقريب: (٧٤١٤).

٢. هشام بن سعد المدني، أبو عباد ويقال: أبو سعد، القرشي مولاهم. قال ابن سعد: كان كثير الحديث يستضعف وكان متشيعاً، وقال ابن أبي شيبة: عن ابن المديني صالح وليس بالقوي، وقال الساجي: صدوق، وذكره [ابن البرقي] في باب من نسب إلى الضعف ممن يكتب حديثه. قال الحاكم: أخرج له مسلم في الشواهد.

قال أبو حاتم: عن أحمد لم يكن هشام بالحافظ، وقال عبدالله بن أحمد، عن أبيه: هشام بن سعد كذا وكذا كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وقال أبو طالب: عن أحمد: ليس هو محكم الحديث، وقال حرب: لم يرضه أحمد، وقال الدوري: عن ابن معين ضعيف وداود بن قيس أحب إلي منه، وقال ابن أبي خيثمة: عن ابن معين صالح وليس بمتروك الحديث، وقال معاوية بن صالح: عن ابن معين ليس بذلك القوي، وقال ابن أبي مريم: عن ابن معين ليس بشيء كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وقال العجلي: جازر الحديث حسن الحديث.

قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به هو ومحمد بن إسحاق عندي واحد، وقال الأجرى: عن أبي داود هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم.

وقال النسائي: ضعيف. وقال مرة ليس بالقوي.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق له أو هام ورمي بالتشيع، من كبار السابعة، مات سنة ستين ومائة. خت م ٤. تهذيب الكمال: ٢٠٤/٣٠، تهذيب التهذيب: ٢٧/١١، التقريب، برقم: (٧٢٩٤).

٣. عمرو بن أبي سفيان بن أسيد: بفتح أوله ابن جارية بالحجم الثقفي، المدني، حليف بني زهرة، وقد ينسب إلى جده، ويقال عمر، ثقة، من الثالثة. خ م د س. تهذيب الكمال: ٤٤/٢٢، تهذيب التهذيب: ٣٧/٨، التقريب، برقم: (٥٠٣٩).

٤. عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبد الرحمن، ولد بعد المبعث ببسير واستصغر يوم أحد وهو ابن أربع عشرة، وهو أحد المكثرين من الصحابة والعبادة، وكان من أشد الناس اتباعاً للأثر، مات سنة ثلاث وسبعين في آخرها أو أول التي تليها. ع. التقريب، برقم: (٣٤٩٠).

الحكم علي إسناده الحديث:

بعد دراسة إسناده هذا الحديث يتبين لي أن هذا الحديث ضعيف، وبالنظر إلى أقوال العلماء في هشام بن سعد، نجد أنهم ضعفوه وتكلم بعضهم في حفظه ولكن لم يحكم عليه أحد بأنه كان وضاعاً أو حتى متهماً بالوضع، بل إن الإمام مسلماً أخرج له في الشواهد، ومن العلماء من وثقه وبهذا يكون الحديث ضعيفاً ولكنه ليس موضوعاً.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٤١٦/٨، برقم: (٤٧٩٧)، وأخرجه أيضاً في فضائل الصحابة: ٥٦٧/٢، برقم: (٩٥٥)، وأخرجه الخلال في السنة، برقم: (٥٨١).

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف: ٩/١٢، برقم: (٣٢٥٩٨)، ومن طريقه ابن أبي عاصم في السنة: ٥٦٩/٢، برقم: (١١٩٨)، عن وكيع به وليس فيه عن علي ولفظه: «كنا نقول في زمن النبي ﷺ خير الناس أبو بكر ثم عمر».

وأخرجه أبو يعلى بنحوه في المسند: ٤٥٢/٩، برقم: (٥٦٠١)، وابن أبي عاصم في السنة: ٥٦٩/٢، برقم: (١١٩٩)، من طريق عبدالله بن داود، وكذا أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار: ١٨٨/٩، برقم: (٣٥٦٠)، من طريق أبي نعيم ثلاثتهم عن هشام بن سعد.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى: ٤٤٦/٧، برقم: (٨٤٣٧)، بلفظ آخر بسنده عن أبي إسحاق السبيعي عن العلاء ابن عرار وليس فيه سد الأبواب، ولفظه: «سألت ابن عمر وهو في مسجد الرسول ﷺ عن علي وعثمان فقال: أما علي فلا تسألني عنه وانظر إلى منزله من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد بيت غير بيته...».

ويمكن اعتبار الحديث من هذا الطريق شاهداً وإن لم يذكر فيه سد الأبواب؛ لأن فيه أن بيت علي رضي الله عنه كان في المسجد قريباً من بيت رسول الله ﷺ.

الحكم العام على الحديث:

سيأتي في كلام الحافظ أن الحديث - عنده - صحيح، بدلالة الطرق المتظاهرة، من روايات الثقات. وقال أيضاً في فتح الباري: ١٥/٧. وهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضاً، وكل طريق منها صالح للاحتجاج فضلاً عن مجموعها.

ومن خلال النظر في طرق الحديث يتبين أن هذه الطرق فيها ضعف بسبب رواياتها. أما ما ذكره الحافظ من أن للحديث طرقاً من روايات الثقات، فليس ذلك كذلك، إذ لا يخلو طريق من طرق الحديث من راو

=

قولُ ابنِ الجوزي: إِنَّهُ باطلٌ^(١) وإِنَّهُ موضوعٌ، دَعَوَى لَمْ يَسْتَدَلَّ عَلَيْهَا إِلَّا بِمُخَالَفَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِي «الصَّحِيحِينَ»، وَهَذَا إِقْدَامٌ عَلَى رَدِّ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بِمَجْرَدِ التَّوَهُّمِ، وَلَا يَنْبَغِي الْإِقْدَامُ عَلَى الْحُكْمِ بِالْوَضْعِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ امْكَانِ الْجَمْعِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَعَذُّرِ الْجَمْعِ فِي الْحَالِ أَنْ لَا يُمْكِنَ بَعْدَ ذَلِكَ، إِذْ فَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ، وَطَرِيقُ الْوَرَعِ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ لَا يُحْكَمَ عَلَى الْحَدِيثِ بِالْبَطْلَانِ، بَلْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ لغيرِهِ مَا لَمْ يَظْهَرَ لَهُ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ هَذَا الْبَابِ هُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ لَهُ طَرُقٌ مُتَعَدِّدَةٌ، كُلُّ طَرِيقٍ مِنْهَا عَلَى انْفِرَادِهَا لَا تَقْصُرُ عَنِ رَتْبَةِ الْحَسَنِ وَمَجْمُوعُهَا مِمَّا يُقْطَعُ^(٢) بِصَحْتِهِ عَلَى طَرِيقَةٍ^(٣) كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ مُعَارِضًا لِمَا فِي «الصَّحِيحِينَ»؛ فَغَيْرُ مُسَلَّمٍ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا^(٤) مُعَارِضَةٌ وَقَدْ ذَكَرَ الْبِزَارُ فِي «مُسْنَدِهِ» أَنَّ حَدِيثَ «سُدُّوا كُلَّ بَابٍ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ» جَاءَ مِنْ رِوَايَاتِ^(٥) أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ يَرَوْنَ «إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ»، قَالَ: فَإِنْ تَبَيَّنَتْ^(٦) رِوَايَاتُ أَهْلِ الْكُوفَةِ فَالْمَرَادُ بِهَا هَذَا الْمَعْنَى، فَذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ الَّذِي سَأَذْكُرُهُ بَعْدَ، قَالَ: عَلَى أَنْ رِوَايَاتُ أَهْلِ الْكُوفَةِ جَاءَتْ مِنْ وَجْهِ بِأَسَانِيدٍ حَسَنَةٍ. انْتَهَى.

وَهَا أَنَا أَذْكَرُ بَقِيَّةَ طَرَفِهِ ثُمَّ أَبِينُ كَيْفِيَّةَ الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّذِي فِي «الصَّحِيحِينَ». فَمِنْ طَرَفِهِ: مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» أَيْضًا فِي مُسْنَدِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ثنا عَوْفٌ، عَنْ مَيْمُونٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: كَانَ لِنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبْوَابٌ تَشَارَعَةٌ فِي الْمَسْجِدِ قَالَ: فَقَالَ يَوْمًا: «سُدُّوا هَذِهِ الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ» قَالَ: فَتَكَلَّمْتُ فِي ذَلِكَ نَاسٌ^(٧)، قَالَ: فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ فَأَنْتِ أَمْرٌ بِسَدِّ هَذِهِ الْأَبْوَابِ/ غَيْرِ بَابِ عَلِيٍّ»، فَقَالَ فِيهِ قَائِلُكُمْ: وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا سَدَدْتُ شَيْئًا وَلَا فَتَحْتُهُ، وَلَكِنْ أَمْرٌ بِشَيْءٍ فَاتَّبَعْتُهُ^(٨).

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى»^(٩)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارِ بُنْدَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَهُوَ عُثْرٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» عَنْ [أَبِي بَكْرٍ]^(١٠) أَحْمَدَ بْنَ جَعْفَرِ الْقَطِيعِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ ابْنَ حَنْبَلٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ^(١١). وَأَخْرَجَهُ الْحَافِظُ ضِيَاءُ الدِّينِ الْمُقَدَّسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ مِمَّا لَيْسَ فِي

تَكَلَّمَ فِيهِ، كَمَا مَرَّ وَسِيَّاتِي.

وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَقْتَضِي الْحُكْمَ بِالْوَضْعِ، بَلْ إِنْ تَعَدَّدَ الطَّرُقَ وَاخْتَلَفَ مَخَارِجُهَا يَجْعَلُ لِلْحَدِيثِ أَصْلًا، وَيَرْتَقِي بِهَا لِأَنَّ بَيْتَهُ حَسَنًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الموضوعات: ١٣٥/٢.

(٢) في (ظ): [مما يقع].

(٣) في (ظ): [على طريق].

(٤) في (ظ): [ليس فيهما].

(٥) في (خ): [رواية].

(٦) في (ظ): [فإن ثبت].

(٧) في (خ): أناس.

(٨) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ: ٤١/٣٢، بِرَقْمِ: (١٩٢٨٧)، وَأَيْضًا فِي فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ: ٥٨١/٢، بِرَقْمِ: (٩٨٥)، وَالْحَرَبِيِّ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ: ١٦٣/١، بِرَقْمِ: (٢٠١)، وَمِنْ طَرِيقِهِ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ: ١٢٥/٣، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ: ١٣٤/٢، بِرَقْمِ: (٦٨٩)، وَالْمَوْفِقُ الْخَوَارِزْمِيُّ فِي الْمُنَاقِبِ، بِرَقْمِ: (٢٣٤).

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى: ١١٨/٥، بِرَقْمِ: (٨٤٢٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي مُشْكَلِ الْأَثَارِ: (١٨٩/٩) - (١٩٠)، بِرَقْمِ: (٣٥٦١)، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْعَقِيلِيُّ فِي الضَّعْفَاءِ: ١٨٥/٤، مِنْ طَرِيقِ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سَلِيمَانَ، عَنْ عَوْفٍ، بِهِ. قَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَخْرُجْ، وَتَعَقَّبَهُ الذَّهَبِيُّ فِي التَّلْخِيسِ، فَقَالَ: رَوَاهُ عَوْفٌ عَنْ مَيْمُونِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ. وَقَالَ الْعَقِيلِيُّ: وَقَدْ رَوَى مِنْ طَرِيقِ أَصْلَحٍ مِنْ هَذَا، وَفِيهَا لَيْتُنِي أَيْضًا.

وَقَالَ الْحَافِظُ فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ: ١٨/٧ «رَجَالَهُ تَقَات».

(٩) النَّسَائِيُّ، السُّنَنِ الْكُبْرَى: ١١٨/٥، بِرَقْمِ: (٨٤٢٣).

(١٠) لَيْسَتْ فِي (خ).

(١١) الْحَاكِمُ، الْمُسْتَدْرَكُ: ١٢٥/٣.

الصحيحين»^(١)، من طريق «المسند» أيضاً.
وأوردَهُ ابنُ الجوزي في «الموضوعات» من طريق النسائي، وأعلّهُ بميمون^(٢)، فأخطأ في ذلك خطأ ظاهراً، وميمون وثقة غير واحد، وتكلم بعضهم في حفظه^(٣)، وقد صحّ له الترمذي حديثاً غير هذا، تفرد به عن زيد بن أرقم^(٤)، ولم يذكر شيخنا هذه الطريق^(٥)، وهي على شرطه، وكأنه أغفلها؛ لأن ابن الجوزي لم يوردها من طريق «المسند».

ومن طرقه أيضاً ما رواه النسائي في «السنن الكبرى»، عن محمد بن وهب، عن مسكين بن بكير^(٦).

(١) المقدسي، الأحاديث المختارة: ٢٩/١٣.
(٢) ابن الجوزي، الموضوعات: ١٣٤-١٣٥.
(٣) ميمون، أبو عبد الله البصري، مولى ابن سمرة.
قال ابن المديني: سألت يحيى بن سعيد عن ميمون أبي عبد الله الذي روى عنه عوف فحمض وجهه، وقال: زعم شعبة أنه كان قسلاً. وقال أيضاً: كان يحيى لا يحدث عنه. وقال الأثرم: عن أحمد: أحاديثه مناكير. وقال إسحاق بن منصور: عن يحيى بن معين: لا شيء. وقال أبو داود: تكلم فيه. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان يحيى القطان سيء الرأي فيه.
وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف، وقيل اسم أبيه أستاذ.
ترجمته في: تهذيب الكمال: ٢٩/٢٣١، تهذيب التهذيب: ٣٥١/١٠، التقريب، برقم: (٧٠٥١).
(٤) جامع الترمذي، حديث رقم: (٢٠٧٨)، (حدثنا محمد بن بشار، حدثنا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، عن أبي عبد الله، عن زيد بن أرقم: أن النبي ﷺ كان يبعث الزيت والورس من ذات الجنب قال قتادة: يلدّه ويلدّه من الجانب الذي يستكبه).
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وأبو عبد الله اسمه ميمون هو شيخ بصري.
وجامع الترمذي، برقم: (٢٠٧٩)، «حدثنا رجاء بن محمد الغزالي البصري، حدثنا عمرو بن محمد بن أبي رزبن، حدثنا شعبه، عن خالد الحذاء، حدثنا ميمون أبو عبد الله، قال: سمعت زيد بن أرقم قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نبدأوى من ذات الجنب بالقسط البحري والزيت».
قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن غريب صحيح، لا تعرفه إلا من حديث ميمون، عن زيد بن أرقم، وقد روى عن ميمون غير واحد من أهل العلم هذا الحديث، وذات الجنب يعني السل».

(٥) في (خ): الطريقة.
(٦) أقول وبالله التوفيق:
أما حديث ابن عباس، قال: «أمر رسول الله ﷺ بأبواب المسجد فسدت إلا باب عليّ» وفي رواية: «وأمر بسدّ الأبواب غير باب علي فكان يدخل المسجد وهو جنب ليس له طريق غيره».
قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: ١٥/٨، (أخرجهما أحمد والنسائي، ورجالهما ثقات).
الرواية الأولى: رواية شعبة، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس، أخرجها النسائي في السنن الكبرى خصائص علي، برقم: (٤٢)، ومن طريقه الطحاوي في شرح مشكل الآثار، برقم: (٣٥٥٥)، عن محمد بن وهب بن أبي كريمة الحراني.
والعقيلي في الضعفاء: ٢٢٢/٤، والطبراني في المعجم الكبير، (١٢٥٩٤)، والكلاباذي في معاني الأخبار: ص: ١٠٥، وأبو نعيم في حلية الأولياء: ١٥٣/٤، وأبو جعفر محمد بن عمرو بن البخاري في المجلس الرابع من أماليه ضمن مجموعة فيه مصنفاته، (٧٠) عن أبي جعفر عبد الله بن محمد الثعلبي قالاً: ثنا مسكين بن بكير، ثنا شعبة، به.

وأخرجه الترمذي، برقم: (٣٧٣٢)، عن محمد بن حميد الرازي، وابن عدي في الكامل: ٢٦٨٥/٧، عن القاسم بن زكريا، ثنا محمد بن حميد، ثنا إبراهيم بن المختار، عن شعبة، به.
قال الترمذي: (هذا حديث غريب، لا تعرفه إلا من هذا الوجه).
وقال العقيلي: (ليس بمحفوظ من حديث شعبة).

الرواية الثانية: تابع شعبة أبو عوانة الوضاح بن عبد الله الواسطي، عن أبي بلج، به، كما سيأتي.
أخرجه أحمد في المسند: ١٧٨/٥، برقم: (٣٠٦١)، وفي فضائل الصحابة، برقم: (١١٦٨)، وابن أبي عاصم في السنة، برقم: (١٣٥١)، والبيزار في مسنده: ١٢٨/١٢، برقم: (١١٦٩)، والنسائي في خصائص علي، برقم: (٤٣ و ٢٤)، والطحاوي في مشكل الآثار: ١٨٧/٩، برقم: (٣٥٥٦ و ٣٥٥٧)، والطبراني في المعجم الكبير، برقم: (١٢٥٩٣)، والحاكم في المستدرک: (١٢٣/٣-١٣٤)، والكلاباذي في معاني الأخبار: (ص: ١٠٥)، وأبو نعيم في الحلية: ١٥٣/٤، وابن الجوزي في الموضوعات، برقم: (٦٨٧).

قال الحاكم: (صحيح الإسناد).
وقال أبو نعيم: (لم يروه عن عمرو إلا أبو بلج يحيى بن أبي سليم).
وقال ابن الجوزي: (هذا حديث باطل).
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: ١٢٠/٩ (رجال أحمد رجال الصحيح غير أبي بلج الفزاري، وهو ثقة فيه لين).

وذهب الذهبي في ميزان الاعتدال: ٣٨٤/٤، أن هذا الحديث من مناكير أبي بلج.
قلت: أبو بلج، قال الحافظ ابن حجر: (اسمه يحيى بن سليم، أو ابن أبي سليم، أو ابن أبي الأسود، صدوق

=

وأخرجه الكلاباذي في «معاني الأخبار» من وجه آخر عن مسكين^(١).
 ورواه الترمذي عن محمد بن حميد، عن إبراهيم بن المختار، كلاهما عن شعبة، عن
 أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس^(٢)، قال: «أمر رسول الله ﷺ بأبواب المسجد
 فسدت إلا باب علي^(٣)».

وروى الإمام أحمد، والنسائي أيضاً من طريق أبي عوانة الوضاح، عن أبي بلج
 يحيى، عن عمرو بن ميمون، قال: قال ابن عباس^(٤) في أثناء حديث «وسدوا أبواب المسجد
 غير باب علي»، فكان يدخل المسجد وهو جنب، وهو طريقه، ليس له طريق غيره.

وأخرجه الكلاباذي في «معاني الأخبار» عن حاتم بن عقيل، عن يحيى بن
 إسماعيل^(٥).

وأخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات»، من طريق أبي نعيم في «الحلية»^(٦)، قال:
 حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن، ثنا أبو شعيب كلاهما عن يحيى بن عبد الحميد، ثنا أبو
 عوانة، به^(٧).

وأعله بأبي بلج، ويحيى بن عبد الحميد، فلم يصيب، لأن يحيى لم ينفرد به.
 وأخرج النسائي حديث سعد بن أبي وقاص، من طريق أخرى بمعناه^(٨).

ربما أخطأ، من الخامسة: (٤)، التقريب برقم: (٨٠٠٣).
 والرجل مختلف فيه: فقد وثقه ابن معين، وابن سعد، والنسائي، والدارقطني، وقال أبو حاتم: صالح الحديث
 لا بأس به، وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به. وضعفه البخاري، والجوزجاني، وقال ابن حبان: كان ممن
 يخطئ، لم يفحص خطوه حتى استحق الترك، ولا أتى منه ما لا ينفك البشر عنه فيسلك به مسلك العدول، فأرى أن
 لا يحتج بما انفرد من الرواية، وهو ممن استخبر الله فيه. وقال الذهبي: صالح الحديث.

تنظر ترجمته ومصادرها في تهذيب الكمال: ١٦٢/٣٣-١٦٣.
 قال ابن كثير في البداية والنهاية: ٣٤٣/٧، معلقاً على حديث (الإب باب علي): «وهذا لا ينافي ما ثبت في
 «صحيح البخاري» من أمره عليه السلام في مرض الموت بسد الأبواب الشارعة إلى المسجد إلا باب أبي بكر
 الصديق، لأن نفي هذا في حق علي كان في حال حياته لاحتياج فاطمة إلى المرور من بيتها إلى بيت أبيها، فجعل
 هذا رفقا بها. وأما بعد وفاته فزالَت هذه العلة، فاحتجج إلى فتح باب الصديق لأجل خروجه إلى المسجد ليصلي
 بالناس، إذ كان الخليفة عليهم بعد موته عليه السلام، وفيه إشارة إلى خلافته).

- (١) الكلاباذي، معاني الأخبار: ١٠٥.
- (٢) في (ظ): ابن عياش. والصحيح المثبت.
- (٣) أخرجه الترمذي، (٣٧٢٢) عن محمد بن حميد، ثنا إبراهيم بن المختار، عن شعبة، به.
 قال الترمذي: (هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه).
- وقال العقيلي: (ليس بمحفوظ من حديث شعبة)، وقد تقدم تخريجه.
- (٤) في (ظ): ابن عياش. والصحيح المثبت.
- (٥) الكلاباذي، معاني الأخبار: (ص ١٠٥).
- (٦) أبو نعيم، حلية الأولياء: ١٥٣/٤.
- (٧) ابن الجوزي، الموضوعات: ١٣٣/١ برقم: (٦٨٧).
- (٨) أخرجه النسائي في السنن الكبرى: ٣١٢/٧، برقم: (٨٠٩٦) في فضائل علي رضي الله عنه، (قرأت

علي محمد ابن سليمان، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن إبراهيم بن سعد
 بن أبي وقاص، عن أبيه، ولم يقل مرة: عن أبيه، قال: كنا عند النبي ﷺ وعنده قوم جلوس، فدخل علي فلما دخل
 خرجوا، فلما خرجوا تلاوموا فقالوا: والله ما أخرجنا وأدخله فرجعوا فدخلوا فقال: «والله ما أنا أدخلته، وأخرجتكم
 نبي الله أدخلته، وأخرجتكم»، وأخرجه أيضاً في: السنن الكبرى: ٤٢٣/٧، برقم: (٨٣٧٠)، في ذكر قول النبي ﷺ
 أمرت بسد هذه الأبواب غير باب علي، وفي خصائص علي، برقم: (٣٩).

وأخرجه البزار في المسند: ١٩٨/٣، برقم: (٢٥٥٦)، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين: (١٦٥)، وأبو نعيم
 في ذكر أخبار أصبهان: ١٧٧/٢، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: ٢٩٣/٥، (٢٢٨٢١).

جميعهم من طريق محمد بن سليمان لوين، به.
 وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد: ٢٩٤/٥، من طريق يعقوب بن سفيان الفسوي، ومن طريق عبد الله بن
 وهب، عن سفيان مرسلاً.

قال البزار: (هكذا رواه محمد بن سليمان، عن سفيان، وغيره إنما يرويه عن سفيان، عن عمرو، عن محمد
 بن علي، عن إبراهيم بن سعد، مرسلاً).

وفي العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل، رواية المروزي وغيره، (ص ١٦١)، برقم: (٢٨٠)
 (وذكر يعني أحمد بن حنبل، لويناً، فقال: قد حدثت حديثاً منكراً، عن ابن عيينة ما له أصل، قلت: أيش هو؟ قال:
 عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر، عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، قصة علي. ما أنا بالذي أخرجتكم، ولكن الله

=

أخرجكم»، فأنكره إنكاراً شديداً، وقال: ما له أصل).
قال الخطيب في تاريخ بغداد: ٢٩٣/٥-٢٩٤، معلقاً على هذه الرواية: (قلت: أظن أبا عبدالله أنكر علي لوين روايته متصلاً فإن الحديث محفوظ عن سفيان بن عيينة، غير أنه مرسل عن إبراهيم بن سعد، عن النبي ﷺ، ثم أخرجه الخطيب من طريق عبدالله بن وهب، والحُمَيدِي، كلاهما عن سفيان مرسلًا.
وذكر أبو نُعيم الحافظ عن محمد بن سليمان لوين، قال: (حدثنا به ابن عيينة مرة أخرى، عن إبراهيم بن سعد، لم يجاوز به)، وأخرجه أبو نُعيم في فضائل الصحابة من طريق لوين، أورده السيوطي في اللالي: ٣٥٢/٢.
وأخرجه النسائي أيضًا في السنن الكبرى: ٤٢٣/٧-٤٢٤، برقم: (٨٣٧١)، وفي خصائص علي، برقم: (٤٠) (أخبرنا أحمد بن يحيى، قال: حدثنا علي بن قادم، قال: أخبرنا إسرائيل، عن عبدالله بن شريك، عن الحارث بن مالك، قال: أتيت مكة فلقيت سعد بن أبي وقاص، فقلت: هل سمعت لعلني منقبة؟ قال: كنا مع رسول الله ﷺ في المسجد، فنودي فينا ليلًا ليخرج من المسجد إلا آل رسول الله ﷺ، وآل علي، قال: فخرجنا فلما أصبح أتاه عمه، فقال: يا رسول الله أخرجت أصحابك، وأعمامك، وأسكنت هذا الغلام! فقال رسول الله ﷺ: (ما أنا أمرت بإخراجكم ولا بإسكان هذا الغلام، إن الله هو أمر به).
قال فطر: عن عبدالله بن شريك، عن عبدالله بن الرقيم، عن سعد، أن العباس أتى النبي ﷺ فقال: سددت أبوابنا إلا باب علي، فقال: (ما أنا ففتحها ولا سدتها).
قال أبو عبد الرحمن: عبدالله بن شريك ليس بذلك، والحارث بن مالك لا أعرفه، ولا عبدالله بن الرقيم. وأخرجه النسائي في السنن الكبرى: ٤٢٤/٧، برقم: (٨٣٧٣) (أخبرني زكريا بن يحيى، قال: حدثنا عبدالله بن عمر، قال: حدثنا أسباط، عن فطر، عن عبدالله بن شريك، عن عبدالله بن الرقيم، عن سعد، نحوه)، وأخرجه النسائي أيضًا في خصائص علي، برقم: (٤١).
وله عن سعد رضي الله عنه طرق منها:
أولاً: عبدالله بن شريك العامري، قد اختلف عنه:
فقد أخرجه أحمد في المسند: (٩٨٣-٩٩)، برقم: (١٥١١)، قال: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، حَدَّثَنَا فَطْرٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَرِيكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرَّقِيمِ الْكِنَانِيِّ قَالَ: (خَرَجْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ زَمَنَ الْحَمَلِ فَلَقِينَا سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ بِهَا فَقَالَ: أَمْرٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَدِّ الْأَبْوَابِ الشَّرْعَةَ فِي الْمَسْجِدِ، وَتَرْكِ بَابِ عَلِيٍّ)، ومن طريق أحمد أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات: ١٣١/٢، برقم: (٦٨٤).
وأخرجه النسائي في خصائص علي، برقم: (٤١)، عن أسباط بن محمد القرشي، كلاهما عن فطر، عن عبدالله بن شريك، به.
قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ١١٤/٩، والحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح: (إسناده حسن).
قلت: لعلَّ تحسين الحافظين لمجموع طرقه، ولا اختلاف الآراء عند المتقدمين ممن لم يذكر فيهم جرحاً ولا تعديلاً، إلا فقد قال الحافظ ابن حجر في عبدالله بن الرقيم في التقريب: (مجهول).
- ورواه إسرائيل بن يونس علي بن قادم الكوفي، قال: أخبرنا إسرائيل، عن عبدالله بن شريك، عن الحارث بن مالك قال: أتيت مكة فلقيت سعد بن أبي وقاص... الحديث.
أخرجه النسائي في السنن الكبرى: ٤٢٣/٧، وفي خصائص علي، برقم: (٤٠)، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات: ١٣٢/٢، برقم: (٦٨٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق: ٨٦/١٢.
وفيه: (الحارث بن مالك، قال الذهبي في الميزان: (لا يعرف).
وأخرجه الطحاوي في شرح مُشكَل الآثار: ١٨٣/٩-١٨٤، برقم: (٣٥٥٣)، من طريق زافر بن سليمان، عن إسرائيل بن يونس، عن عبدالله بن شريك، عن الحارث بن ثعلبة قال: قلت لسعد رضي الله عنه: أشهدت شيئاً من مناقب علي عليه السلام؟ قال: شهدت له أربع مناقب، والخامسة لقد شهدت، لأن يكون لي أخراهن أحب إلي من الدنيا وما فيها: (سد رسول الله ﷺ أبواب المسجد وترك باب علي رضي الله عنه، فسئل عن ذلك فقال: (ما أنا سدتها، وما أنا تركتها)... الحديث.
وفي سنده (زافر بألفاء بن سليمان الإيادي، أبو سليمان، الفُهْستائي بضم القاف والهاء وسكون المهملة، سكن الري ثم بغداد، وولي قضاء سجستان، صدوق، كثير الأوهام، من التاسعة، ت س ق. التقريب، برقم: (١٩٧٩).
قلت: الحارث بن ثعلبة، هو الحارث بن مالك.
قال المزني: (الحارث بن مالك: روى عن سعد بن أبي وقاص، حديث أما يرضى أن يكون مني بمنزلة هارون من موسى وغير ذلك.
روى عنه: عبدالله بن شريك العامري. روى له النسائي في الخصائص، وقال: لا أعرفه.
هكذا رواه إسرائيل، عن عبدالله بن شريك، ورواه جابر بن الحر النخعي من رواية أبي العباس بن عقدة، عن يحيى بن زكريا بن شيبان، عن إسحاق بن يزيد، عنه، عن عبدالله بن شريك، عن الحارث بن ثعلبة، عن سعد، ورواه فطر بن خليفة، عن عبدالله بن شريك، عن عبدالله بن الرقيم الكناني، عن سعد، وهو المحفوظ، تهذيب الكمال: ٢٧٧/٥-٢٧٨، وقال الحافظ في التقريب: (مجهول من الثالثة، س).
ثانياً: طريق أبي يعلى الموصلي أخرجه في المسند: ٦١/٢-٦٢، برقم: (٧٠٣)، قال: حدثنا موسى، حدثني محمد بن إسماعيل بن جعفر الطحان، حدثنا غسان بن بشر الكاهلي، عن مسلم، عن خيثمة، عن سعد، أن رسول الله ﷺ سد أبواب الناس في المسجد وفتح باب علي، فقال الناس في ذلك، فقال: (ما أنا فتحته، ولكن الله فتحه).
وأخرج الحاكم في المستدرک: ١١٦/٣ حديثاً طويلاً وجاء فيه: حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا إبراهيم ابن أبي طالب، ثنا علي بن المنذر، ثنا ابن فضيل، ثنا مسلم الملائني، عن خيثمة بن عبدالرحمن، قال: سمعت سعد بن مالك... وأخرج رسول الله ﷺ عمه العباس وغيره من المسجد، فقال له العباس: تخرجنا ونحن عصبتك وعمومتك وتسكن علياً؟ فقال: (ما أنا أخرجتكم وأسكنته، ولكن الله أخرجكم وأسكنه)، قال الذهبي في التلخيص: (سكت الحاكم عن تصحيحه، ومسلم متروك).
ومسلم هو بن كيسان الملائني البراد الأعور، أبو عبدالله، الكوفي، قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن

ورواه الطبراني في «الأوسط»^(١) في ترجمة علي بن سعيد، من طريق الحكم بن عتيبة، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، قال: أمر رسول الله ﷺ بسد الأبواب، إلا باب علي، فقالوا: يا رسول الله سددت أبوابنا كلها إلا باب علي؟ فقال: «ما أنا سددت أبوابكم، ولكن الله سدها»، لم يروه عن الحكم إلا معاوية بن ميسرة بن شريح. قلت: وهو حفيد القاضي شريح الكندي، قال البخاري في «تاريخه»: سمع الحكم بن عتيبة^(٢).

ولم يذكر فيه جرحاً، وذكره ابن حبان في «الثقات»^(٣). وقال الطبراني في «الكبير»: حدثنا إبراهيم بن نائلة الأصبهاني، ثنا إسماعيل بن عمرو البجلي، ثنا ناصح، عن سمالك بن حرب، عن جابر بن سمرة، قال: أمر رسول الله ﷺ [بسد الأبواب]^(٤) كلها، غير باب علي، فقال العباس: يا رسول الله قدر ما أدخل وحدي وأخرج. قال: «ما أمرت بشيء من ذلك»^(٥)، فسدها كلها غير باب علي، قال: وربما مر وهو جنب.

وروى النسائي حديث ابن عمر بسند آخر صحيح، أورده من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن العلاء بن عرار، قال: قلت لعبدالله بن عمر: أخبرني عن علي وعثمان؟ فقال: أما علي فلا تسأل عنه أحداً^(٦)، وأنظر إلى منزله من رسول الله ﷺ، فإنه سد أبوابنا في المسجد، وأقر بابة^(٧).

ورجاله رجال الصحيح إلا العلاء وهو ثقة، وثقه يحيى بن معين، وغيره^(٨). [والعلاء بن] عرار أبوه بمهمات^(٩).

وأخرجه الكلاباذي في «معاني الأخبار»، من طريق عبدالله بن سلمة الأفيطس، أحد الضعفاء^(١٠)، عن الزهري، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه^(١١)، بنحوه، وفيه: «هذا

معين: مسلم الأعور لاشيء، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين يقال: إنه اختلط، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث وقال أبو حاتم: يتكلمون فيه وهو ضعيف الحديث، وقال البخاري: يتكلمون فيه، وقال النسائي: متروك الحديث.

قال الحافظ ابن حجر: ضعيف، من الخامسة ت. ق. ينظر: الضعفاء والمتروكين: ٩٧/١، تهذيب الكمال: ٥٣٠/٢٧، التقريب، برقم: (٦٦٤١).

(١) الطبراني، المعجم الأوسط، برقم: (٣٩٤٢) وينظر: ابن حجر، «النكت على كتاب ابن الصلاح»: ٢٧٦/١، ابن حجر، «التلخيص الحبير»: ٢٦٨/٢.

قلت: في إسناد «الأوسط» سويد بن سعيد بن سهل. قال ابن حجر في التقريب، برقم: (٢٦٩٠): صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، فافحش فيه ابن معين القول. وقال الذهبي في الكاشف، برقم: (٢١٩٤): كان يحفظ، لكنه تغير؛ قال البخاري: عمي فتلقن. وقال النسائي: ليس بثقة.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير: ٧/برقم: (١٤٥٠)، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: ٣٨٦/٨، وسأله أي: أبو حاتم عنه فقال: شيخ.

(٣) ابن حبان، ثقات: ٤٦٩/٧.

(٤) ليست في (خ).

(٥) الطبراني، المعجم الكبير، برقم: (٢٠٣١)، ابن حجر، فتح الباري: ١٥/٨، قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ١١٥/٩ (فيه ناصح أبو عبدالله، وهو متروك).

(٦) في (ظ): أيداً.

(٧) أخرجه: النسائي في السنن الكبرى: (٤٤٦٧-٤٤٧)، والطبراني في المعجم الأوسط: ٣٨/٢، برقم: (١١٦٦)، ومن طريقه المزني في تهذيب الكمال: ٥٢٨/٢٢-٥٢٩.

قلت: في إسناد أبي إسحاق السبيعي، ثقة، ولكنه على اختلاطه مدلس، وقد عنعنه. وكذلك فيه عبيدالله بن عمرو وهو الرقي قال الحافظ في التقريب: (٤٣٢٧): ثقة، ربما وهم.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٦/الترجمة ١٩٨٠، ابن حبان، ثقات: ٢٤٧/٥، المزني، تهذيب الكمال: ٢٨/٢٢، وقال الحافظ ابن حجر: (العلاء بن عرار بمهمات، الخارفي بمعجمة وراء مكسورة ثم فاء، الكوفي، ثقة من الرابعة، س. التقريب، برقم: (٥٢٥٠).

(٩) ليست في (الأصل).

(١٠) ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه: ٢١٧/٦.

(١١) قال أبو زرعة: منكر الحديث، ونقل الذهبي قول أبي زرعة، وقال مرة: متروك. وقال الساجي: كان يحيى ينسبه إلى الكذب. الجرح والتعديل: ٧٠/٥، ميزان الاعتدال: ٤٣١/٢، لسان الميزان: (٤٨٨/٤).

بيت رسول الله ﷺ، وأشار إلى بيت عليٍّ إلى جنبه» الحديث^(٢).
فهذه الطرق^(٣) المتظافرة من روايات الثقات تدلُّ على/ أن الحديث صحيحٌ دلالةً قويةً،
وهذه غايةُ نظر المحدث.

وأما كون المتن مُعارضًا للمتن الثابت في «الصحيحين» من حديث أبي سعيد
الخدري^(٤)، فليس كذلك، ولا معارضةً بينهما بل حديث «سد الأبواب»، غير حديث «سد
الخوخ»، لأن بيت علي بن أبي طالب كان داخل المسجد مجاوراً لبيوت النبي ﷺ.
قال القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي في كتاب «أحكام القرآن» له: حدثنا إبراهيم
بن حمزة، ثنا سفيان بن حمزة، عن كثير بن زيد، عن المُطلب هو ابن عبد الله بن حنطب،
أن النبي ﷺ، لم يكن أذن لأحد أن يمرَّ في المسجد، ولا يجلس فيه وهو جنبٌ إلا علي بن
أبي طالب، لأن بيته كان في المسجد^(٥).

وهذا مُرسَلٌ قويٌّ، يشهد له ما أخرجه الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري: أن النبي
ﷺ، قال لعلي: «لا يحل لأحد أن يطرق هذا المسجد جنباً غيري وغيرك»^(٦).
أخرجه عن علي بن المنذر، عن محمد بن فضيل، عن سالم بن أبي حفصة، عن
عطية، عنه.

وقال: قال علي بن المنذر: قلت لضرار بن صرد ما معناه؟ قال: لا يحل لأحد أن
يستطرقه جنباً غيري وغيرك.
فهذا ما يتعلق بسد الأبواب.

وأما سد الخوخ: فالمرادُ به طاقات كانت في المسجد يستقربون الدخول منها، فأمر
النبي ﷺ في مرض موته بسدها إلا خوخة أبي بكر، وفي ذلك إشارة إلى استخلاف أبي بكر
لأنه يحتاج إلى المسجد كثيراً دون غيره.

وظهر بهذا الجمع أن لا تعارض فكيف يدعى الوضع على الأحاديث الصحيحة بمجرد
هذا التوهم؟ ولو فتِح هذا الباب لرد الأحاديث لأدعي في كثير من الأحاديث الصحيحة
البطلان ولكن يأبى الله ذلك والمؤمنون.

تنبيه:

عبدالله بن الرقيم في حديث سعدٍ هو: بضم الراء، وقيل فيه ابن أبي الرقيم، تفرد
عبدالله بن شريك بالرواية [عنه]^(٧).

وعمر بن أسيدٍ في حديث ابن عمر: بفتح الألف، وكسر السين [أي المهملة]^(٨)، وهو
ثقة من رجال «الصحيحين»/، وقيل: فيه عمرو بفتح العين.

وهشام بن سعدٍ: من رجال مسلم، صدوقٌ تكلموا في حفظه، وحديثه يقوى بالشواهد.
وقد اختصر الشيخ متن الحديث، وسيأفقه في «مسند أحمد»: عن ابن عمر قال: كُذِّ

(١) في (ظ): عن سالم بن عبدالله بن عمر، ابنه.

(٢) معاني الأخبار: (ص ١٠٤).

قلت: في إسناده عبدالله الأفطس منكر الحديث، وكان يحيى ينسبه إلى الكذب؛ كما تقدم حكاية ذلك أعلاه.

(٣) في (خ): الطريق.

(٤) في (ظ): أبي سعيد الجوزي. والصحيح المثبت.

(٥) أحكام القرآن: ١/١٢٦.

(٦) الترمذي، سنن الترمذي، برقم (٤٠٩٣).

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد سمع مني محمد بن إسماعيل هذا
الحديث واستغربه. قال الشيخ الألباني: ضعيف.

قلت: فيه عطية العوفي، ضعيف رمي بالتشيع، يدلّس ولا سيما عن أبي سعيد الخدري، وهذا أحدها،
فسنده ضعيف.

(٧) ليست في (الأصل)، و(ظ).

(٨) ليست في (خ).

نَقُولُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرُ النَّاسِ، ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، وَلَقَدْ أُعْطِيَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ ثَلَاثَ خِصَالٍ لِأَنَّهُ يَكُونُ لِي وَاحِدَةً مِنْهُنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ: زَوْجَتُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنَتُهُ، وَوَلَدَتْ لَهُ، وَسَدَّ الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَهُ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَعْطَاهُ الرَّأْيَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ. انتهى.

ثُمَّ وَجَدْتُ فِي كِتَابِ «مَعَانِي الْأَخْبَارِ» لِأَبِي بَكْرٍ الْكَلَابَازِيِّ قَالَ: لَا تَعَارِضَ بَيْنَ قِصَّةِ عَلِيٍّ وَقِصَّةِ أَبِي بَكْرٍ، لِأَنَّ بَابَ أَبِي بَكْرٍ كَانَ مِنْ جُمْلَةِ أَبْوَابِ تَطْلُعِ إِلَى الْمَسْجِدِ خَوَّخَاتٍ، وَأَبْوَابِ الْبُيُوتِ خَارِجَةً مِنَ الْمَسْجِدِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِسَدِّ كُلِّ خَوْخٍ، فَلَمْ يَبْقَ مَطْلَعٌ مِنْهَا إِلَى الْمَسْجِدِ، وَتَرَكْتُ خَوْخَةَ أَبِي بَكْرٍ فَقَطْ، وَأَمَّا بَابُ عَلِيٍّ فَلَأَنَّهُ دَاخِلُ الْمَسْجِدِ يَخْرُجُ مِنْهُ وَيَدْخُلُ فِيهِ، كَمَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ لِلَّذِي سَأَلَهُ حِينَ أَشَارَ إِلَى بَيْتِ عَلِيٍّ هَذَا بَيْتُ عَلِيٍّ إِلَى جَنْبِهِ بَيْتُ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ بَيْتُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ^(١). انتهى.

وَبَنَحُوهُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا^(٢) الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكَلِ الْأَثَارِ»^(٣)، وَهُوَ فِي أَوَائِلِ الثَّلَاثِ الثَّلَاثِ مِنْهُ. [وَاللَّهُ أَعْلَمُ]^(٤).

(١) ينظر معاني الأخبار: ١٣٢-١٣٥.

(٢) في (ظ): جمع بين الحديث.

(٣) الطحاوي، مشكل الآثار: ١٨٩/٩.

(٤) من: (خ).

الحديث الرابع

حديث ابن عمر في الترهيب من الاحتكار، وأذية الجار^(١).

(١) وبه إلى أحمد: ثنا يزيد، ثنا أصبغ بن زيد، ثنا أبو بشر، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة الحضرمي، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «من احتكر طعاماً أربعين ليلة؛ فقد برئ من الله، وبرئ الله منه. وأيما أهل عرصة أصبح فيهم أمرؤ جانع؛ فقد برئت منهم ذمة الله تبارك تعالى».

دراسة إسناد الحديث:

١. يزيد بن هارون بن زاذان السلمى مولاهم، أبو خالد، الواسطي، ثقة، متقن، عابد، من التاسعة مات سنة ست ومائتين وقد قارب التسعين ع. تهذيب الكمال: ٦٦١/٣٢، تهذيب التهذيب: ٣٢١/١١، التقريب، برقم: (٧٧٨٩).

٢. أصبغ بن زيد بن علي الجهني، أبو عبدالله، الوراق، الواسطي، كاتب المصاحف. قال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث، وقال أحمد: ليس به بأس، ما أحسن رواية يزيد عنه، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو زرعة: شيخ، وقال أبو حاتم: ما بحديثه بأس، وقال الأجرى عن أبي داود: ثقة، وقال مسلمة بن قاسم: لين ليس بحجة.

وقال الدارقطني: تكلموا فيه وهو عندي ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وأورد له ابن عدي ثلاثة أحاديث غرائب من رواية يزيد بن هارون عنه، وقال: هذه غير محفوظة، وقال: لا أعلم روى عنه غير يزيد بن هارون. قال الحافظ ابن حجر: بل روى عنه غيره كما تقدم.

وقال ابن حبان: كان يخطئ كثيراً، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد. وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يغرب، من السادسة، مات سنة سبع وخمسين ومائة، ت س ق. تهذيب الكمال: ٣٠١/٣، تهذيب التهذيب: ٣١٥/١، التقريب، برقم: (٥٣٥).

٣. أبو بشر الأملوكي، روى عن: حدير بن كعب، وزيد بن ثوب، وعنه: أصبغ بن زيد، ذكره أبو أحمد الحاكم فيمن عرفه بكنيته ولم يقف على اسمه قال ابن معين: لا شيء، وقال أبو حاتم: لا أعرفه، وقال ابن حجر في تعجيل المنفعة: وهما يحيى بن معين، وقال أبو حاتم لا أعرفه، وفي التقريب: (فأما أبو بشر صاحب أبي الزاهرية فضعيف من طبقته). الميزان: ٤٩٥/٤، التعجيل: ص ٤٦٩، التقريب، برقم: (٧٩٥٧).

٤. أبو الزاهرية، حدير بن كريب الحمصي، إمام مشهور، من علماء الشام، صدوق مات سنة مائة، وقيل غير ذلك. ر م د س ق. تهذيب الكمال: ٤٩٢/٥، تهذيب التهذيب: ١٩١/٢، التقريب، برقم: (١١٥٣).

٥. كثير بن مرة، الإمام، الحجة، أبو شجرة الحضرمي، ويقال أبو القاسم الرهاوي، الشامي، الحمصي، الأعرج، من كبار التابعين، ثقة، من الثانية. ر ٤. تهذيب الكمال: ١٥٨/٢٤، تهذيب التهذيب: ٣٨٣/٨، التقريب برقم: (٥٦٣١).

٦. عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبدالرحمن، صحابي جليل، ولد بعد المبعث ببسبر، واستصغر يوم أحد وهو ابن أربع عشرة، وهو أحد المكثرين من الصحابة والعبادة، وكان من أشد الناس اتباعاً للأثر، مات سنة ثلاث وسبعين في آخرها أو أول التي تليها. ع. التقريب، برقم: (٣٤٩٠).

الحكم على الحديث:

بعد دراسة إسناد هذا الحديث يتبين لي أن هذا الحديث ضعيف، وذلك بالنظر إلى أقوال العلماء مما تقدم أن الحديث من طريق يزيد بن هارون، وهو ثقة، كما تقدم، إلا أن في إسناده أبا بشر وهو مجهول. قال الشيخ الألباني في غاية المرام: نقل العراقي عن ابن عدي أنه قال: (ليس بمحفوظ من حديث ابن عمر). قال: وهذا هو الصواب أن الحديث ضعيف منكر غير محفوظ ليس بجيد ولا موضوع. (ص: ١٩٥).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٤٨١/٨، برقم: (٤٨٨٠). وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف: ١٠٤/٦، ومن طريقه رواه: أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى: ٣١٠/٢، والمؤمل بن إيهاب في جزئه (ص: ٩١، رقم: (٢١))، والفاكهي في أخبار مكة: ٤٩/٣، برقم: (١٧٧٢)، وأبو يعلى في مسنده، برقم: (٥٧٤٦)، وابن الأعرابي في معجمه: ٢٤٩/١-٢٥١، برقم: (٤٦١)، وابن عدي في الكامل: ٣٩٩/١، والدارقطني في غرائب مالك كما في نصب الراية: ٢٦٢/٤، وابن منده في فتح الباب (ص: ١٦٠)، برقم: (١٢٥٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء: ١٠٦/١، والطبراني في المعجم الأوسط، ٢١٠/٨، برقم: (٨٤٢٦)، جميعهم عن يزيد بن هارون، به.

وأخرجه الحاكم في المستدرک: ١١٢-١١١، من طريق عمرو بن الحصين العقيلي، عن أصبغ بن زيد، به. (ولا يوجد في إسناد المطبوع من المستدرک: حدثنا أبو بشر)، ولعله سقط، والله أعلم.

وقد سكت عنه الحاكم، وتعقبه الذهبي في التلخيص، بقوله: عمرو تركوه، وأصبغ فيه لين. وأخرجه البزار في الزوائد، برقم: (١٣١١)، من طريق يزيد بن هارون، بهذا الإسناد، إلا أن فيه عمرو بن دينار، بدل كثير بن مرة، وهذا اضطراب في الإسناد، لاختلاف المخرج مع اتحاد السند.

وقال البزار: «لا نعلمه عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه»، وقال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو الزاهرية».

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد: ١٠٠/٤، وقال: رواه أحمد، وأبو يعلى، والبزار، والطبراني في الأوسط، وفيه أبو بشر الأملوكي، ضعفه ابن معين.

وأورده ابن أبي حاتم في العلل، برقم: (١١٧٤)، وقال: قال أبي: هذا حديث منكر، وأبو بشر لا أعرفه. وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده كما في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، لنور الدين الهيثمي: ١٣٩/١، برقم: (٤٢٦)، وأحمد بن بكر بن إسماعيل البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد

=

[قوله^(١)]: أوردَهُ عُمَرُ بْنُ بَدْرِ الموصلي. **قُلْتُ: لا اعتدَادَ بِذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنَ النَّقَادِ^(٢)، وَإِنَّمَا أَخَذَ كِتَابَ ابْنِ الجوزيِّ فَلَخَّصَهُ، ولم يزد مِنْ قَبْلِهِ شَيْئًا.**

قوله: أَخْرَجَهُ الحَاكِمُ فِي «المستدرک»^(٣)، قُلْتُ: عَلَيْهِ فِيهِ دَرَكٌ؛ فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ مِنْ رَوَايَةِ عَمْرٍو بْنِ الحُصَيْنِ، وَهُوَ مَثْرُوكٌ^(٤)، عَنْ أَصْبَغَ، وَإِسْنَادُ أَحْمَدَ خَيْرٌ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ الثَّقَةَ، عَنْ أَصْبَغَ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «مسنده»^(٥)، عَنْ أَبِي خَبْتَمَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، وَوَهُمَ ابْنُ عَدِيٍّ فَرَعَمَ أَنَّ يَزِيدَ^(٦) نَقَرَدَ بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ^(٧)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَقَدْ رَوَى عَنْهُ نَحْوَ مِائَةِ عَشْرَةٍ، وَلَمْ أَرَ لِأَحَدٍ مِنَ المْتَقَدِمِينَ فِيهِ كَلَامًا، إِلَّا لِمَحْمَدِ بْنِ سَعْدٍ^(٨)، وَأَمَّا الجُمهورُ؛ فَوَثِقُوهُ، مِنْهُمْ غَيْرُ مَنْ ذَكَرَهُ شَيْخُنَا: أَبُو داوُدَ^(٩)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ^(١٠)، وَغَيْرُهُمَا.

ثُمَّ إِنَّ لِلْمَتْنِ/ شَوَاهِدَ تَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ مِنْهَا [فِي]^(١١) الترهيبِ مِنَ الإحتكَارِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ [قَالَ]^(١٢) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْتَكَرَ حُكْرَةً يَرِيدُ أَنْ يَعْلَى بِهَا عَلَى المَسْلِمِينَ؛ فَهُوَ خَاطِئٌ، وَقَدْ بَرَأْتُ مِنْهُ ذِمَّةَ اللَّهِ [تَبَارَكَ] وَتَعَالَى»^(١٣). رَوَاهُ الحَاكِمُ^(١٤).
وَمِنْهَا حَدِيثُ: مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ [قَالَ]^(١٥): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ المَسْلِمِينَ لِيَعْلَى عَلَيْهِمْ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَقْدِفَهُ فِي جَهَنَّمَ»^(١٦) رَأْسُهُ أَسْفَلُهُ».

المسانيد العشرة: ٣/ (٢٨٠-٢٨١) من طريق داود بن رشيد، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَمَعَ طَعَامًا وَتَرَبَّصَ بِهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَقَدْ بَرَأَ مِنَ اللَّهِ، وَبَرَأَ اللَّهُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا أَهْلُ عَرَصَةِ ظَلَّ فِي نَادِيهِمْ رَجُلٌ مِنَ المَسْلِمِينَ جَائِعًا، فَقَدْ بَرَأْتُ مِنْهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ».

وأخرجه الدارقطني في غرائب مالك؛ كما قال العراقي في ذيل ميزان الاعتدال (ص: ١٥٠)، وابن حجر في لسان الميزان: ٤٧٦/١، من طريق أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان الرقي، عن أيمن بن أبي خلف أبي هريرة، عن محمد بن المبارك الصوري، عن مالك، عن نافع عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «من احتكر طعاماً أربعين صباحاً يريد به الغلاء على المسلمين بريء من الله، وبريء الله منه»، قال الدارقطني: (هذا باطل)، قال العراقي: (والمتهم به أبو هريرة هذا، فإن محمد ابن المبارك أحد الثقات الأثبات احتج به الشيخان، وأحمد بن يحيى الرقي وثقه أبو نصر هبة الله بن معاذ السجزي، وليس فيه محل نظر إلا أبو هريرة هذا فهو آفته).
وقد بسط الحافظ رحمه الله في الإجابة على هذا الحديث، فينظر كلامه فيه.

الحكم العام على الحديث:

بعد النظر في الحديث يتبين لي من خلال دراسته وتتبع طرقه أن متابعاته وشواهد منها الضعيف ومنها الضعيف جداً ومنها الباطل ومنها الموضوع، وبهذا لا يصلح للاحتجاج بها، ومن خلال ذلك فإن الحديث ضعيف، لكن لا يحكم عليه بالوضع. والله أعلم.

(١) ليست في (خ).

(٢) في (ظ): [من أكمل النقاد].

(٣) الحاكم، المستدرک: ١٢/٢.

(٤) عمرو بن الحصين العقبلي الكلابي، أبو عثمان، ويقال: الباهلي، البصري، ثم الجزري. قال ابن أبي حاتم: سمع منه أبي، وقال: تركت الرواية عنه، ولم يحدثنا حديثه، وقال: هو ذاهب الحديث، وليس بشيء، وقال ابن عدي: حَدَّثَ عَنِ الثَّقَاتِ بِغَيْرِ حَدِيثٍ مُنْكَرٍ، وَهُوَ مَظْلَمُ الحَدِيثِ، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: مَثْرُوكٌ، وَقَالَ الحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ: مَثْرُوكٌ، مَاتَ بَعْدَ ٢٣ هـ، مِنَ العَاشِرَةِ، ق. تَرْجَمْتَهُ فِي الجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ: ٦/ التَّرْجَمَةُ ١٢٧٢، الكَامِلُ: ٢٤٤/٢، تَهْذِيبُ الكَمَالِ: ٥٨٧/٢١، التَّقْرِيبُ بِرَقْمٍ: (٥٠١٢).

(٥) مسند أبي يعلى: ١١٥/١٠، برقم: (٥٧٤٦)، قال: حدثنا زهير بن حرب...

(٦) في (ظ): [يزيد بن هارون].

(٧) ابن عدي، الكَامِلُ: ٣٩٩/١.

(٨) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ٣١٢/٧.

(٩) مغطاي، إكمال تهذيب الكمال: ٢٢٩/٢، برقم: (٥٧١).

(١٠) الدارقطني، سوالات البرقاني: (ص ١٧)، برقم: ٣٦.

(١١) ليست في (ظ).

(١٢) ليست في (الأصل).

(١٣) ليست في (الأصل)، و(ظ).

(١٤) الحاكم، المستدرک: ١٢/٢، قال الذهبي في التلخيص: العسيلي [أحد رواة الإسناد] كان يسرق الحديث.

(١٥) ليست في (الأصل)، و(ظ).

(١٦) عند الحاكم النسخة المطبوعة: (في معظم جهنم).

رواه (١) أحمد^(٢) أيضاً، والحاكم^(٣)، والطبراني^(٤).
ومنها: حديثُ عمرَ مرفوعاً: «مَنْ احْتَكَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَعَامَهُمْ ضَرَبَهُ اللَّهُ بِالْجَذَامِ
وَالْإِفْلَاسِ»^(٥).

رواه ابن ماجه، ورواته ثقاتٌ.
وعنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ، وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ»، رواه ابن
ماجه^(٦) أيضاً، والحاكم^(٧).

ومنها: حديثُ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ»، رواه مسلمٌ.
هذا ما يتعلق بالاحتكار^(٨).
وأما ما يتعلقُ بوعيدٍ من باتٍ بجوارهم جائعٌ؛ فله شواهدٌ أيضاً.
منها: ما روى الطبراني^(٩)، والبزار^(١٠) بإسنادٍ حسنٍ من حديثِ أنسٍ قال: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «مَا آمَنَ بِي مِنْ بَاتٍ شَبَعَانَ وَجَارَهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ وَهُوَ يَعْلَمُ».
وروى الحاكمُ من حديثِ عائشةَ مرفوعاً: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَبِيْتُ شَبَعَانَ وَجَارَهُ جَائِعٌ إِلَى
جَنْبِهِ»^(١١).

وروى البخاريُّ في [«تاريخه»]^(١٢)، والطبراني^(١٣)، وأبو يعلى^(١٤) من حديثِ ابنِ عباسٍ
قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَشْبَعُ وَجَارَهُ جَائِعٌ بِجَنْبِهِ».
فإن قيل: إِنَّمَا حَكَّمَ عَلَيْهِ بِالْوَضْعِ لِمَا فِي ظَاهِرِ الْمَتْنِ مِنَ الْوَعِيدِ الْمَوْجِبِ لِلْبِرَاءَةِ
مِمَّنْ^(١٥) فَعَلَّ ذَلِكَ وَهُوَ لَا يَكْفُرُ بِفَعْلِ ذَلِكَ.

فالجواب: إِنَّ هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي مَعْرِضِ الزَّجْرِ وَالتَّنْفِيرِ وَظَاهِرُهَا^(١٦) غَيْرُ
مُرَادٍ، وَقَدْ وَرَدَتْ عِدَّةُ أَحَادِيثَ فِي الصَّحَاحِ تَشْتَمِلُ عَلَى الْبِرَاءَةِ، وَعَلَى نَفْيِ الْإِيمَانِ، وَعَلَى
غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ فِي حَقِّ مَنْ ارْتَكَبَ أَمْوَرًا لَيْسَ فِيهَا مَا يَخْرُجُ عَنِ الْإِسْلَامِ
كحَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فِي الصَّحِيحِ فِي^(١٧) الْبِرَاءَةِ «مِمَّنْ حَلَّقَ، وَسَلَّقَ»^(١٨)، وحديثُ

(١) في (خ): [ورواه].
(٢) مسند أحمد: ٤٢٦/٣٣، برقم: (٢٠٣١٣)، مع اختلاف في بعض ألفاظ المطبوع من المسند.

(٣) الحاكم، المستدرک: ١٢٢/٢-١٣.
(٤) الطبراني، المعجم الكبير: ١٠/٢٠، برقم: (٤٧٩) و(٤٨٠) و(٤٨١)، الطبراني، المعجم الأوسط:
٢٨٥/٨، برقم: (٨٦٥١)، والطيالسي: ١٢٥/١، برقم: (٩٢٨)، والرويانى في مسنده: (٣٢٨/٢ - ٣٢٩)،
والدولابي في الكنى والأسماء: ١٢٤/٢، والمخلص في المخلصيات: (٤٣٢/١)، والبيهقي في السنن:
٣٠/٦، وفي شعب الإيمان: ٥١٠/١٣، من طرق عن زيد عن أبي المعلى، به. فالحديث ضعيف؛ بسبب أبي
المعلى مجهول؛ قال الذهبي: (لا أعرف زيداً هذا). وقد تفرد به.
(٥) أخرجه الطيالسي: ١١/١، برقم: (٥٥)، وأحمد في المسند: ٢٨٤/١، برقم: (١٣٥)، وابن ماجه في
السنن: ٢٨٣/٣، برقم: (٢١٥٥)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (١٠٧٠٤) و(١٠٧٠٥).
(٦) أخرجه ابن ماجه: ٧٢٨/٢، برقم: (٢١٥٣)، وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف.
(٧) الحاكم، المستدرک: ١١/٢، قال الذهبي في تلخيص المستدرک: علي بن سالم ضعيف.
وأخرجه ابن عدي في الكامل: ٢٠٤/٥، بلفظه) وقال: علي بن سالم يعرف بهذا الحديث، ولا أعلم له غيره.
وأخرجه الدارمي بلفظه) مع زيادة قوله: (الجالب مرزوق) في أوله برقم: (٢٥٤٤)، والبيهقي في «السنن»:
٣٠/٦، برقم (١١٤٨٢)، وقال: تفرد به علي بن سالم عن علي بن زيد قال البخاري: لا يتابع في حديثه.
(٨) مسلم، صحيح مسلم، برقم: (٤٢٠٧)، كتاب المساقاة، باب تحريم الاحتكار في الأوقات.
(٩) الطبراني، المعجم الكبير: ٢٥٩/١، برقم: (٧٥١).
(١٠) البزار، مسند البزار: ٢٦/١٤، بلفظ: (ليس المؤمن الذي يبيت شعبان وجاره طاو). قال البزار: وهذا
الحديث لا نعلم رواه بهذا الإسناد إلا حسين بن علي، ولا نعلمه يروى عن أنس من وجه من الوجوه إلا من هذا
الوجه.

(١١) الحاكم، المستدرک: ١٢/٢.
(١٢) ليست في (الأصل)، و(ظ). التاريخ الكبير: ١٩٥/٥، برقم: (٦١٧).
(١٣) الطبراني، المعجم الكبير: ١٥٤/١٢، برقم: (١٢٧٤١).
(١٤) أبو يعلى، مسند أبي يعلى: ٩٢/٥، برقم: (٢٦٩٩).
(١٥) في (ظ): من.
(١٦) في (خ): [ظاهاها].
(١٧) في (ظ): من.
(١٨) مسلم، صحيح مسلم، برقم: (٢٩٩)، كتب الإيمان، باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب.

أبي هريرة: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»^(١)، إلى غير ذلك/ فمهما حصل من الجواب عنها كان هو الجواب عن هذا الخبر، ولا يجوز الإقدام على الحكم بالوضع قبل التأمل والتدبر، والله الموفق.

تنبيه: أبو بشر هو جعفر بن أبي وحشية^(٢)، من رجال الشيخين^(٣). وأبو الزاهرية: اسمه حدير، بضم [الحاء]^(٤) المهملة ابن كريب، من رجال مسلم، ورواية أبي بشر عنه من باب رواية الأقران لأن كلا منهما من صغار التابعين، وكثير بن مرة تابعي ثقة باتفاق، من رجال الأربعة، ففي الإسناد ثلاثة من التابعين، والله أعلم.

(١) البخاري، صحيح البخاري، برقم: (٢٤٧٥)، (٥٥٧٨)، (٦٧٧٢)، و(٦٧٨٢)، و(٦٨٠٩)، و(٦٨١٠)، وأخرجه مسلم في (صحيحه)، برقم: (٢١١)، و(٢١٢)، و(٢١٧)، و(٢١٨).
(٢) أبو بشر، جعفر بن أبي وحشية واسمه إياس اليشكري، البصري، ثم الواسطي، أحد الأئمة الحفاظ، ثقة، من أثبت الناس في سعيد بن جبير وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد، من الخامسة مات سنة خمس وقيل ست وعشرين ومائة. ع. ترجمته في تهذيب الكمال: ٥/٥، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٧٥/١٠، التقريب برقم: (٩٣٠).

(٣) كذا قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، وابن أبي وحشية هو غير المذكور في هذا الحديث. وإنما المذكور في رواية مسند الإمام أحمد، هو (أبو بشر) صاحب أبي الزاهرية.
وقد فرق الحافظ الذهبي بينهما في الميزان: ٤/٤٩٥، والحسيني في الإكمال، (ص ٤٩٠-٤٩٥)، والحافظ ابن حجر في اللسان: ١٤/٧، وفي التعجيل: (ص ٤٦٩)، وقال الحافظ في التقريب: (فأما أبو بشر صاحب أبي الزاهرية؛ فضعيف). «التقريب» برقم: (٧٩٥٧).
(٤) ليست في (الأصل)، و(ظ).

الحديث الخامس والسادس

حديث «مَا مِنْ مُعَمَّرٍ يُعَمَّرُ فِي الْإِسْلَامِ»، من رواية أنس^(١)، ومن رواية ابن عمر^(٢).

(١) وبه إلى أحمد: حدثنا أنس بن عياض، حدثني يوسف بن أبي ذرّة، عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ مُعَمَّرٍ يُعَمَّرُ فِي الْإِسْلَامِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، إِلَّا صَرَفَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْوَاعَ مِنَ الْبَلَاءِ: الْجُنُونِ، وَالْجَدَامِ، وَالْبُرْصِ، فَإِذَا بَلَغَ خَمْسِينَ، لَبِنَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْحَسَابَ، فَإِذَا بَلَغَ سِتِينَ رَزَقَهُ اللَّهُ الْإِنَابَةَ إِلَيْهِ بِمَا يَحِبُّ، وَإِذَا بَلَغَ سَبْعِينَ، أَحَبَّهُ اللَّهُ وَأَحْبَهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، فَإِذَا بَلَغَ الثَّمَانِينَ، قَبِلَ اللَّهُ حَسَنَاتِهِ، وَتَجَاوَزَ عَنْ سَيِّئَاتِهِ، فَإِذَا بَلَغَ تِسْعِينَ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَسُمِّيَ أَسِيرَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، وَشَفَعَ لِأَهْلِ بَيْتِهِ».

دراسة إسناد الحديث:

١. أنس بن عياض بن ضمرة، أبو عبد الرحمن الليثي، أبو ضمرة، المدني، ثقة، من الثامنة، مات سنة مائتين، وله ست وتسعون سنة، ع. تهذيب الكمال: ٣/٣٤٩، تهذيب التهذيب: ١/٣٢٨، التقريب، برقم: (٥٦٤).

٢. يوسف بن أبي ذرّة الأنصاري، قال ابن معين: يوسف بن أبي ذر، لا شيء. وقال ابن حبان: شيخ يروي عن جعفر بن عمرو الضمري، روى عنه أبو ضمرة، أنس بن عياض، منكر الحديث جداً، ممن يروى المناكير التي لا أصول لها من حديث رسول الله ﷺ على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج به بحال. التاريخ الكبير: ٨/٣٨٧، برقم: (٣٤٢٠)، المجروحين: ٣/١٣١-١٣٢، ميزان الاعتدال: ٤/٤٦٤، برقم: (٩٨٦٥).

٣. جعفر بن عمرو بن أمية الضمري، المدني، أخو عبد الملك بن مروان من الرضاة، ثقة، من الثالثة، مات سنة خمس أو ست وتسعين، خ م د ت س. تهذيب الكمال: ٥/٦٧، تهذيب التهذيب: ٢/٨٥، التقريب، برقم: (٩٤٦).

٤. أنس بن مالك بن النضر الأنصاري، الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ، خدمه عشر سنين، مشهور، مات سنة اثنتين وقيل ثلاث وتسعين، وقد جاوز المائة، ع. التقريب، برقم: (٥٦٥).

الحكم علي الحديث:

بعد دراسة إسناد هذا الحديث يتبين لي أن هذا الحديث ضعيف جداً منكر، وعلته يوسف بن أبي ذرّة. قال ابن معين: يوسف بن أبي ذر، لا شيء. وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، ممن يروى المناكير التي لا أصول لها من حديث رسول الله ﷺ على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج به بحال.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٢١/١٢، برقم: (١٣٢٧٩)، ومن طريقه أورده ابن الجوزي في الموضوعات: ٢٨٢/١، برقم: (٣٧٦).

وأخرجه مرفوعاً البزار في مسنده: ١٣/٣٤، برقم: (٦٣٤١)، من طريق: عبدالله بن عبد الملك وأبي شيبة، نا أبو قتادة العذري، نا ابن أخي الزهري، عن عمه، عن أنس بن مالك.

قال البزار: لا نعلم رواه إلا أبو قتادة، عن ابن أخي الزهري. قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ١٠/٢٠٥، رواه البزار، بإسنادين ورجال أحدهما ثقات.

وأخرجه البزار كما في كشف الأستار: ٤/٢٢٥-٢٢٦، برقم: (٣٥٨٧)، وأبو يعلى في مسنده، برقم: (٤٢٤٦)، و(٤٢٤٧)، والبيهقي في الزهد، (٦٤٦)، من طريق يوسف بن أبي ذرّة، عن جعفر بن عمرو بن أمية، عن أنس بن مالك.

وهذا إسناد ضعيف، لضعف يوسف بن أبي ذرّة. قال البيهقي: وقد روي هذا من أوجه أخر عن أنس رضي الله عنه، وروي عن عثمان وكل ذلك ضعيف، والله أعلم.

وأخرجه مرفوعاً البزار في مسنده: ١٢/٣٢١، عن محمد بن معمر القيسي، وأبو يعلى في مسنده، برقم: (٤٢٤٨)، عن أبي عبيدة بن فضيل بن عياض، كلاهما عن عبد الملك بن إبراهيم الجدي، عن عبد الرحمن بن أبي

الموال، عن محمد بن موسى الفطري، عن محمد بن عبدالله بن عمرو الديباج، به. قال البزار: ولا نعلم أسند جعفر بن عمرو بن أمية، عن أنس، إلا هذا الحديث.

وأخرجه أبو يعلى مرفوعاً في مسنده، برقم: (٣٦٧٨)، من طريق أبي خلف ياسين الزيات، عن داود بن سليمان، عن عبد الرحمن بن معمر بن حزم الأنصاري، عن أنس بنحوه.

وفي إسناد ياسين بن معاذ الزيات، ضعيف جداً. ينظر: لسان الميزان: ٦/٢٣٨-٢٣٩. وذكره الهيثمي بجميع رواياته في مجمع الزوائد: ١٠/٢٠٥-٢٠٥، وقال: رواها كلها أبو يعلى بأسانيد، ورواه أحمد موقوفاً باختصار.

(٢) دراسة إسناد الحديث:

١. هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولا هم، البغدادي، أبو النضر، مشهور بكنيته، ولقبه قيصر، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين، وله ثلاث وسبعون، ع. تهذيب الكمال: ٣/١٣٠، تهذيب التهذيب: ١١/١٨، التقريب، برقم: (٧٢٥٦).

٢. فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي، القضاعي، الشامي. قال أبو داود: عن أحمد إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس، ولكنه حدث عن يحيى بن سعيد مناكير، وقال أيضاً عنه: يحدث عن ثقات أحاديث مناكير، وقال ابن أبي خيثمة، عن ابن معين: ضعيف الحديث.

وقال ابن أبي شيبة عن ابن المديني: هو وسط وليس بالقوي، وقال عبدالله بن المديني عن أبيه: ضعيف لا أحدث عنه، وقال البخاري ومسلم: منكر الحديث، وقال النسائي: ضعيف.

وقال أبو حاتم: صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به.

=

قوله: وَقَدْ خَلَطَ فِيهِ الْفَرْجُ بِنُ فَضَالَةَ.
 قُلْتُ: لَا يَلْزَمُ مِنْ تَخْلِيطِ الْفَرْجِ فِي إِسْنَادِهِ أَنْ يَكُونَ الْمَتْنُ مَوْضوعًا، فَإِنَّ لَهُ طَرُقًا عَنْ
 أَنَسٍ وَغَيْرِهِ يَتَعَدَّرُ الْحُكْمُ مَعَ مَجْموعِهَا عَلَى الْمَتْنِ بِأَنَّهُ مَوْضوعٌ.
 فَقَدْ رَوَيْنَاهُ^(١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي طَوَالَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَمَّرِ الْأَنْصَارِيِّ^(٢)،
 وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمِ الْمَدَنِيِّ^(٣)، وَعَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ رَاشِدٍ^(٤)، وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ^(٥)، وَالصَّبَّاحِ بْنِ
 عَاصِمٍ^(٦)، كُلُّهُمْ عَنْ أَنَسٍ.
 وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ^(٧)، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ^(٨)، وَأَبِي
 هُرَيْرَةَ^(٩)، وَغَيْرِهِمْ^(١٠)، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ اسْتَوْعَبْتُ طَرُقَهُ فِي الْجُزْءِ^(١) الَّذِي سَمَّيْتُهُ

قال الحافظ ابن حجر: ضعيف من الثامنة، مات سنة سبع وسبعين مائة. ترجمته في تهذيب الكمال:
 ١٥٦/٢٣، برقم: (٤٧١٤)، تهذيب التهذيب: ٢٦٠-٢٦٢، التقريب، برقم: (٥٣٨٣)
 ٣. محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي، كوفي، قال وكيع: كان صالحًا، إلا أنه ذهب كتبه، فكان
 يحدث من حفظه. وقيل: ما كان يحسن يقرأ كتابًا، وجعله بعضهم في الضعفاء وقد حدث عنه شعبة وسفيان، حَدَّثَنَا
 يوسف بن يعقوب السمسار، حَدَّثَنَا محمد بن عمرو بن أبي مذكور، قال: سمعتُ وكيعًا يقول: كان محمد بن
 عبيد الله العرزمي رجل قد ذهب كتبه فكان يحدث حفظًا فمن ذلك أتى. وقال العجلي: ضعيف الحديث، قال
 البخاري: تركه ابن المبارك ويحيى، وقال النسائي: متروك الحديث، ينظر ترجمته في: الضعفاء، للعجلي:
 ١٠٥/٤، الطبقات، لابن سعد: ٣٦٨/٦، الكامل: ٢٤٥/٧.

٤. محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي، المدني، يلقب الديباج، وهو أخو عبدالله بن
 الحسن بن الحسن لأمه.
 قال النسائي: ثقة، وقال في موضع آخر: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: في حديثه عن
 أبي الزناد بعض المناكير، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث عالمًا، وقال البخاري: عنده عجائب، وقال العجلي:
 مدني تابعي ثقة. وقال ابن الجارود: لا يكاد يتابع على حديثه.
 قال الحافظ ابن حجر: صدوق، من السابعة، قتل سنة خمس وأربعين ومائة. ترجمته في تهذيب الكمال:
 ٥١٦/٢٥، تهذيب التهذيب: ٢٣٩/٩، التقريب، برقم: (٦٠٣٨).

٥. عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبدالرحمن، ولد بعد المبعث ببسير، واستصغر يوم أحد وهو
 ابن أربع عشرة، وهو أحد المكثرين من الصحابة، والعبادلة، وكان من أشد الناس إتباعًا للأثر، مات سنة ثلاث
 وسبعين في آخرها أو أول التي تليها، ع: التقريب، برقم: (٣٤٩٠).

الحكم على الحديث:

بعد دراسته إسناد هذا الحديث يتبين لي أن هذا الحديث متروك، لعلتين:
 الأولى: الفرج بن فضالة، ضعيف، ومحمد بن عبدالله العرزمي متروك.
 الثانية: الانقطاع، فإن محمد بن عبدالله الملقب بالديباج لم يدرك ابن عمر. قال البخاري فيه: «لا يكاد يتابع
 على حديثه»، وإن كان غيره، فهو مجهول.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٤٤٨/٩، برقم: (٥٦٢٧)، ومن طريقه أورده ابن الجوزي في الموضوعات:
 ٢٨٣/١-٢٨٤، برقم: (٣٧٨).

الحكم العام على الحديث:

بعد النظر في الحديث وطرقه يتبين لي - والله تعالى أعلم - أن الحديث لا يصح لا من جهة الإسناد، ولا من
 جهة المعنى ذلك أن المتروبة، أو العقاب في الشريعة الإسلامية مردها إلى العمل الصالح، كما في حديث أبي
 بكر: «أَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «مَنْ طَالَ عَمْرُهُ وَحَسَنَ عَمَلُهُ»، قِيلَ: فَأَيُّ النَّاسِ شَرٌّ؟ قَالَ:
 «مَنْ طَالَ عَمْرُهُ وَسَاءَ عَمَلُهُ». أخرجه أحمد في المسند: ١٢٤/٣٤، برقم: (٢٠٤٨١)، وهو حديث حسن.

(١) في (خ): رويناه.

(٢) أبو طوالة، عبدالله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم الأنصاري، المدني، قاضي المدينة، لعمر بن
 عبدالعزيز، ثقة، من الخامسة، مات سنة أربع وثلاثين ومائة ويقال بعد ذلك ع: ترجمته في تهذيب الكمال:
 ٢١٧/١٥، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢٥١/٥، التقريب برقم: (٣٤٣٥).

(٣) أبو عبدالله وأبو أسامة، زيد بن أسلم العدوي، مولى عمر بن الخطاب، المدني، ثقة، عالم، وكان يرسل،
 من الثالثة، مات سنة ست وثلاثين ومائة ع: ترجمته في تهذيب الكمال: ١٢/١٠، الذهبي، سير أعلام النبلاء:
 ٣١٦/٥، التقريب برقم: (٢١١٧).

(٤) عبدالواحد بن راشد، عن أنس، وعنه عباد بن عباد، بخبر «من بلغ التسعين سُمِّيَ أسير الله في
 أرضه»، ليس بعمدة. ترجمته في المغني في الضعفاء برقم: (٣٨٦٧)، ميزان الاعتدال: ٦٧٢/٢، لسان الميزان:
 ٧٩/٤.

(٥) عبدالله بن أنس بن مالك الأنصاري، البصري، والد أبي بكر بن عبدالله بن أنس إن كان محفوظًا عن
 أنس بن مالك بخ. ترجمته في تهذيب الكمال: ٩/١٩، التقريب برقم: (٤٢٧٦) بعد ترجمة عبدالله بن الأسود.

(٦) صباح بن عاصم الأصبهاني «لا يعرف». ينظر ابن حجر، لسان الميزان: ١٧٩/٣.

(٧) ابن حجر، معرفة الخصال: (ص ٩٢-٩٦).

(٨) ابن حجر، معرفة الخصال: (ص ٨٩-٩٢).

(٩) ابن حجر، معرفة الخصال: (ص ٩٧-٩٩).

(١٠) منهم حديث شداد بن أوس، معرفة الخصال: (ص ٩٦)، وحديث عبدالله بن عباس، معرفة الخصال:
 (ص ٩٩-١٠٠)، وحديث عبدالله بن عمر، معرفة الخصال: (ص ١٠٠).

«معرفة الخصال المكفّرة للذنوب المُقدّمة والمؤخّرة»^(٢)
ومن أقوى طرقه ما أخرجه البيهقي في «الزهد»^(٣) له عن الحاكم^(٤)، عن الأصم، عن بكر بن سهل، عن عبدالله بن محمد بن رُمح، عن عبدالله بن وهب، عن حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن أنس، فذكر هذا الحديث.
وروائه من ابن وهب فصاعداً من رجال «الصحيح»، والبيهقي والحاكم والأصم لا يُسأل عنهم، وابن رُمح ثقة، وبكر بن سهل قواه جماعة، وضعفه النسائي.
وقال مسلمة بن قاسم: ضعّفه بعضهم من أجل حديثه عن سعيد بن كثير، عن يحيى بن أيوب، عن مجمع بن كعب، عن مسلمة بن مخلد رَفَعَهُ، قال: «أعزوا^(٥) النساء يلزمن الحجال»^(٦)، يعني

(١) في (ظ): في الخبر.
(٢) ابن حجر، معرفة الخصال: (ص ٨٩-١٢١)، تحقيق جاسم الفهيد الدوسري، دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤١٠ هـ-١٩٩٠ م، حيث ذكر له الحافظ ابن حجر ثمانية طرق من رواية أنس ابن مالك رضي الله عنه، واتبعه بالشواهد.
(٣) البيهقي، الزهد الكبير، برقم: (٦٣٥)، وأصل هذه الرواية من الجزء الثاني من حديث الأصم رقم (١٠٣).
وبكر بن سهل شيخ الأصم قال النسائي: ضعيف، واتهمه الذهبي بالوضع. ميزان الاعتدال ٣٤٥/١-٣٤٦، وينظر: ابن حجر، لسان الميزان: ٥١/٢-٥٢.
(٤) قلت: في الخصال المكفّرة للذنوب (ص ٩١): قال البيهقي في كتاب الزهد له: حدثنا أبو عبدالله الحافظ، وغيره، قالوا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم...
قلت: في المطبوع من الزهد من رواية البيهقي عن شيخه أبي القاسم بن حبيب المفسر، وأبي عبدالرحمن السلمي كلاهما عن الأصم، من أصل كتابيهما. فلعل سقط من المطبوع اسم شيخه الحاكم. والله أعلم.
(٥) في هامش (الأصل): أي اتركوهن عرايا يمتنعن من الخروج.
(٦) الحجلة بالتحريك: بيت كالفئة يُستر بالثياب وتكون له ازرارٌ كبارٌ وتُجمع على حجال. النهاية في غريب الأثر: ٨٩٩/١.
أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، برقم: (٣٠٧٣)، وقال: (لم يروه عن عمرو بن الحارث إلا يحيى بن أيوب ولا رواه عن يحيى إلا شعيب بن يحيى لا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد)، وأخرجه أيضاً في المعجم الكبير: ٤٣٨/١٩، برقم: (١٠٦٣)، ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في (معرفة الصحابة)، برقم: (٥٤٧٦).
قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ١٣٨/٥ (رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه مجمع بن كعب ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات).
وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد: (٣٦٧/٩) ترجمة ظفر بن محمد، و٣١٩/١٢ ترجمة (عدنان بن أحمد الطولوني)، ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات: (٨٩-٨٨/٢)، برقم: (١٢٩٧).
وللحديث عن أنس طريقان:
الأول: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، برقم: (٨٢٨٧)، (حدثنا موسى بن زكريا، نا زكريا بن يحيى الخزاز، نا إسماعيل بن عباد، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس أن النبي ﷺ قال: (استعينوا على النساء بالعري)، لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد، ولا عن سعيد إلا إسماعيل تفرد به زكريا بن يحيى الخزاز).
قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ١٣٨/٥ (رواه الطبراني في الأوسط عن شيخه موسى بن زكريا، وهو ضعيف).
وأخرجه ابن عدي في الكامل: ٢٠٧/١ في ترجمة (إسماعيل بن عباد السعدي)، قال: (حدثنا الحسن بن سفيان، حدثنا زكريا بن يحيى الخزاز، حدثنا إسماعيل بن عباد الكوفي، حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: (استعينوا على النساء بالعري). وقال: (وهذا الحديث بهذا الإسناد منكر، لا يرويه عن سعيد غير إسماعيل هذا، وإسماعيل عن سعيد غير ما ذكرت من الحديث بما ينفرد به، وإسماعيل ليس بذلك المعروف)، ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات: ٨٩/٢، برقم: (١٢٩٨).
الطريق الثاني: أخرجه ابن عدي في الكامل: ١٦٣٩/٤، (أنبأنا أحمد بن يونس، حدثنا سعدان بن عبدة، أنبأنا عبيدالله بن عبدالله العتكي، أنبأنا أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: (أجبعوا النساء جوفاً غير مضر وأعروهن عرياً غير مبرح، لأنهن إذا سمن واكتسبن فليس شيء أحب إليهن من الخروج)، قال ابن عدي: (وهذه الأحاديث مناكير كلها، وسعدان بن عبدة الفداحي غير معروف)، ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات: (٨٩-٩٠/٢)، برقم: (١٢٩٩)، قال ابن الجوزي: في الموضوعات: ٩٠/٢ (ليس في هذه الأحاديث ما يصح).
أما حديث مسلمة؛ فقال أبو حاتم الرازي: شعيب بن يحيى ليس بمعروف، وقال إبراهيم الحربي: ليس لهذا الحديث أصل.
وأما حديث أنس؛ ففي الطريق الأول: إسماعيل بن عباد.
قال الدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به، وزكريا بن يحيى؛ ليس بشيء. الضعفاء والمتروكين، برقم: (٨٢)، المجروحين: ١٢٣/١.
وفي الطريق الثاني عبيدالله العتكي.

أنه غلط فيه.

قلت: / ومع هذا فلم ينفرد به بكر بن سهل، فقد روينا في «المجلس التاسع والسبعين من أمالي الحافظ أبي القاسم ابن عساکر»، أخرجه من طريق «الفوائد» لأبي بكر بن المقرئ، قال: حدثنا أبو عروبة الحراني، عن مخلد بن مالك الحراني، عن الصنعاني وهو حفص بن ميسرة، فذكره.

وهكذا روينا في «فوائد إسماعيل بن الفضل الأخشيدي»: حدثنا أبو طاهر بن عبدالرحيم، حدثنا أبو بكر بن المقرئ به.

ومخلد بن مالك^(١) شيخ أبي عروبة من أعلى شيخ لأبي عروبة، وقد وثقه أبو زرعة الرازي^(٢)، ولا أعلم لأحد فيه جرحاً^(٣)، وباقي الإسناد أثبات.

فلو لم يكن لهذا الحديث سوى هذه الطريق لكان كافياً في الرد على من حكّم بوضعه فضلاً عن أن يكون له أسانيد أخرى.

منها: ما أخرجه أبو جعفر أحمد بن منيع في «مسنده» عن عباد بن عباد المهلب، عن عبدالواحد بن راشد، عن أنس نحوه، وعبدالواحد لم أر فيه جرحاً، وعباد من الثقات، وثقه

أحمد بن حنبل^(٤)، ويحيى بن معين^(٥)،

والعجلي^(٦)، وآخرون^(٧)، وذكره ابن حبان في «الثقات»^(٨)، وخبط ابن الجوزي في الكلام

على هذا الحديث فنقل عن ابن حبان أنه قال في عباد بن عباد هذا: إنه غلب عليه التقشف،

فكان يحدث بالتوهم فيأتي بالمنكر، فاستحق الترك^(٩).

قال البخاري: عنده مناكير، وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالاشياء المقلوبات، يجب مجانية ما ينفرد به، والاعتبار بما يوافق الثقات دون الاحتجاج به، وقال ابن عدي: سعدان غير معروف، وشيخنا محمد بن داود يكذب). التاريخ الكبير: ٣٨٨/٥، المجروحين: ٦٤/٢، الكامل: ٣٣٣: ٤.

وتعقب السيوطي ابن الجوزي في اللأئي المصنوعة: ١٨١/٢، بأن شعيباً عرفه غير أبي حاتم، وهو النجيب، قال ابن بونس: عابد صالح، وقال الذهبي: مصري صدوق، أخرج له النسائي فحديثه حسن، وقال ابن عراق: قلت: وقال الذهبي: في تلخيص الموضوعات: ينبغي أن يخرج من الموضوعات، وأكثر ما تعلق به أبو الفرج في سنده على شعيب بقول أبي حاتم: ليس بمعروف، وما ذا بجرح، فإن النسائي احتج به!

وللحديث الثاني: شاهد من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف: ٥٣/٤، برقم: (١٧٧١)، (حدثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، قال: قال عمر: استعينوا على النساء بالعري، إن إحداهن إذا كثرت ثيابها وحسنت زينتها أعجبها الخروج).

وأخرجه ابن الأعرابي في (المعجم)، برقم: (١٢٠١)، (نا بكر بن سهل بن إسماعيل الدمياني، نا شعيب بن يحيى، نا يحيى بن أيوب، عن عمرو بن الحارث، عن مجمع بن كعب)، به.

ومن طريق سهل بن بكر أخرجه ابن جميع الصيداوي في معجم الشيوخ، برقم: (٥١)، والقضاعي في مسند الشهاب: ٤٠٠/١، برقم: (٦٨٩)، قال الألباني: في سلسلة الأحاديث الضعيفة، برقم: (٢٨٢٧)، (ضعيف جداً). وينظر: ميزان الاعتدال: ١٠/٣، و٥٤٠/٣، ولسان الميزان: ٤١٢/١.

(١) مخلد بن مالك بن شيبان القرشي وقيل السكسكي، أبو محمد، الحراني، السلمسي، وسلمسين قرية بالقرب من حران.

قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه فقال: شيخ، وذكره ابن حبان في كتاب (الثقات)، وقال: مات في جمادى الآخرة سنة اثنتين وأربعين ومائتين.

قال الحافظ ابن حجر: لا بأس به. تهذيب الكمال: ٣٤٢/٢٧، تهذيب التهذيب: ٧٦/١٠، التقريب برقم: (٦٥٣٩).

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٤٩/٨، برقم: (١٦٠١) قال أبو زرعة: (لا بأس به).

(٣) في نسخة (خ) حاشية جاء فيها: [قال الذهبي: عبدالواحد بن راشد ليس بثقة]. ولم يشر إلى دخولها في الأصل.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٨٢/٦، برقم: (٤٢٣)، قال الإمام أحمد: (ليس به بأس).

(٥) تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري: ٢٠٨/٤، برقم: (٣٩٨٩).

(٦) العجلي، معرفة الثقات: ١٦/٢، برقم: (٨٢٨).

(٧) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ٣٢٧/٧، الدارمي، تاريخ الدارمي، الترجمة ٤٩٧، سوالات الأجرى: ١٤/٤، والترمذي، الجامع: ٩/٥، حديث (٢٦١١)، الخطيب، تاريخ بغداد: ١٠١/١١، برقم: (٥٧٩٨).

(٨) ابن حبان، الثقات: ١٦١/٧.

(٩) ابن حبان، المجروحين: ١٧٠/٢.

وهذا الكلام إنما قاله ابن حبان في عبادِ الفارسيِّ الخَواصِّ يُكْنَى أبا عُتْبَةَ، ولا يقال: إنَّ ابنَ الجوزي لو لم يَطَّلِعْ على أنه الخَواصُّ ما نقلَ كلامَ ابنِ حَبَّانَ فيه، لأنَّ في سياقه - هو - للحديث من طريق أحمد بن منيع، حدثنا عبادُ بنُ عبادِ المُهَلَّبِيُّ، وهكذا^(١) [هو]^(٢) في «مسند أحمد بن منيع» فانتفى أن يكون الفارسيِّ، إذ المُهَلَّبِيُّ ثقةٌ من رجال «الصحيح» بخلافِ الفارسيِّ.

قوله: إنه موضوعٌ، قطعاً ثم استدللَّ على ذلك بأمرِ ظنِّي عجيب! وكيف يتأتى القطع بالحكم على أمرٍ مستندهُ ظني وهو إخبارُ رجلٍ يوثقُ به أنه رأى مَنْ حصلَ له ذلك بعد الستين؟ أفما يجوزُ أن يكون حصلَ له قبلَ الأربعين وهو لا يشعرُ، ثم دبَّ فيه قليلاً قليلاً إلى أن ظهر [فيه]^(٣) بعد الستين؟ ومع [هذا]^(٤) الاحتمال كيف يتأتى القطع بالوضع؟!

على أنَّ للحديثِ عندي مخرجاً لا يردُّ عليه شيءٌ من هذا على تقدير الصحة، وذلك أنه وإن كان لفظه عاماً فهو مخصوصٌ ببعضِ النَّاسِ دونِ بعضٍ، لأنَّ عمومته يتناولُ النَّاسَ [كلهم]^(٥)، وهو مخصوصٌ قطعاً بالمسلمين لأنَّ الكُفَّارَ لا يحميهم اللهُ ولا يتجاوزُ^(٦) عن سيئاتهم، ولا يغفرُ ذنوبهم، ولا يُشَفِّعُهُمْ، وإذا تعيَّنَ أنَّ لفظه العامَّ محمولٌ على أمرٍ خاصٍ فيجوزُ أن يكون ذلك أيضاً خاصاً^(٧) ببعضِ المسلمين دونِ بعضٍ فيخصُّ مثلاً بغيرِ الفاسق، ويحملُ على أهلِ الخيرِ والصلاحِ فلا مانعَ لِمَنْ كان بهذه الصفةِ أن يَمَنَّ اللهُ تعالى عليه بما ذكرَ في الخبرِ، ومَنْ ادَّعى خلافَ ذلك فعليه البيانُ والله المستعانُ.

ثم وجدتُ في «تفسير ابن مردويه» بإسنادٍ صحيحٍ إلى ابنِ عباسٍ ما يدلُّ على التأويلِ الذي ذكرتهُ، وقد ذكرتهُ في أواخرِ الجزء الذي جمعتهُ في «الخصالِ المُكفَّرة»^(٨).

(١) في (خ): [وكذا].

(٢) ليست في (ظ).

(٣) ليست في (الأصل) و(ظ).

(٤) ليست في (خ).

(٥) ليست في (ظ).

(٦) في (ظ): ولا يتجاوز.

(٧) في (خ): خاصاً أيضاً.

(٨) ابن حجر، الخصالِ المُكفَّرة (ص ٤٢).

الحديث السابع

حديث أنس، عن عائشة في قصة عبد الرحمن بن عوف^(١)، لم ينفرد به عمارة الراوي

(١) نص الرواية (حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ حَسَّانَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُمَارَةُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: بَيْنَمَا عَائِشَةُ فِي بَيْتِهَا إِذْ سَمِعَتْ صَوْتًا فِي الْمَدِينَةِ، فَقَالَتْ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: عَيْرٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَدِمَتْ مِنَ الشَّامِ تُحْمِلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، قَالَ: فَكَانَتْ سَبْعَ مِائَةِ بَعِيرٍ، قَالَ: فَارْتَجَّتِ الْمَدِينَةَ مِنَ الصَّوْتِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: "قَدْ رَأَيْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ حَبِيبًا"، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَقَالَ: إِنَّ اسْتَطَعْتُ لَأَدْخُلَهَا قَائِمًا، فَجَعَلَهَا بِأَقْتَابِهَا، وَأَحْمَالَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ).

دراسة إسناد الحديث:

١. عبد الصمد بن حسان، أبو يحيى المروزي، قاضي هراة. حدث عن: زائدة، والثوري، وإسرائيل، والكوفيين. حدث عنه: الذهلي أيضاً، ومحمد بن عبد الوهاب الفراء، وأحمد بن يوسف السلمي. مات: سنة عشر ومائتين، وكان من العلماء، ولا شيء له في الكتب الستة. الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٥١٨/٩.

٢. عمارة بن زاذان الصيدلاني، أبو سلمة، البصري. قال الأثرم عن أحمد: يروي عن ثابت عن أنس أحاديث مناكير، وقال مسلم وعبد الله بن أحمد عن أحمد: شيخ ثقة ما به بأس، وقال ابن معين: صالح، وقال البخاري: ربما يضطرب في حديثه، وقال الأجرى عن أبي داود: ليس بذلك، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به ليس بالمتين، وقال ابن عدي: وهو عندي لا بأس به ممن يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال الدارقطني: ضعيف.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق، كثير الخطأ، من السابعة، بخ د ت ق. تهذيب الكمال: ٢٤٣/٢١، تهذيب التهذيب: ٣٦٥/٧، التقريب برقم: (٤٨٤٧).

٣. ثابت بن أسلم البنانى، بضم الموحدة ونونين، أبو محمد، البصري، ثقة، عابد، من الرابعة، مات سنة مائة وبضع وعشرين، وله ست وثمانون. ع. تهذيب الكمال: ٣٤٢/٤، تهذيب التهذيب: ٣/٢، التقريب، برقم: (٨١٠).

٤. الصحابي الجليل أنس بن مالك بن النضر الأنصاري، الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ، خدمه عشر سنين، مشهور، مات سنة اثنتين وقيل: ثلاث وتسعين وقد جاوز المائة. ع. التقريب، برقم: (٥٦٥).

٥. عائشة بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين، أفضله النساء مطلقاً، وأفضل أزواج النبي ﷺ إلا خديجة ففيهما خلاف شهير، ماتت سنة سبع وخمسين على الصحيح. ع. التقريب، برقم: (٨٦٣٣).

الحكم على الحديث:

بعد دراسة إسناد هذا الحديث يتبين لي أن هذا الحديث منكر إن لم يكن موضوعاً، وعلته عمارة بن زاذان الصيدلاني، فقد تفرد به، وهو ممن لا يحتمل تفرده، وقد قال أحمد: يروي عن ثابت عن أنس أحاديث مناكير. وهذا من روايته عن ثابت.

قال المعلمي: (كلامهم فيه شديد، وعمارة إن كان لا يكذب عمدًا، فقد كثر كذبه خطأ). الفوائد المجموعة، للشوكاني (ص ٤٠١).

وذكره ابن رجب في شرح علل الترمذي: ٤٧١/٢، ضمن: قوم ضعف حديثهم عن بعض الشيوخ دون بعض.

والذي أراه أن الحديث منكر، ولا سيما أن عمارة أوردته ابن رجب في الطبقة الثانية من أصحاب ثابت البنانى، وهذه الطبقة ممن يخطئون على ثابت، ويأتون بأحاديث مناكير عنه، وليس هو من الطبقة الأولى وهي طبقات الثقات عن ثابت مثل حماد بن سلمة، وهو من أعلم الناس بثابت، ومن خالف حماد بن سلمة في ثابت فالقول قول حماد.

ثم من بعده سليمان بن المغيرة، ثم من بعده حماد بن زيد...، فهل خص ثابت عمارة بهذا الحديث دون أصحابه الثقات؟! فهذا الحديث على قاعدة: (أين كان أصحاب الشيخ من هذا الحديث؟).

وإذا نظرنا إلى تعريف الحديث المنكر عند أهل العلم يتبين لي وجه النكارة في هذا الحديث وهو: أن المنكر تفرد الضعيف، أو مخالفته للثقة. وربما أطلق المتقدمون على التفرد مطلقاً لفظ النكارة، كما ذكره أبو بكر البرديجي الحافظ، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل: أن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة، أو عن التابعين عن الصحابة لا يعرف ذلك الحديث - وهو متن الحديث - إلا من طريق الذي رواه فيكون منكرًا، ذكر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة أو سعيد بن أبي عروبة أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة، عن أنس عن النبي ﷺ، وهذا كالتصريح بأن كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر.

شرح علل الترمذي لابن رجب: ٢٤٣/١.

قال الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة»: كذب.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٣٧٧/٤١، برقم (٢٤٨٤٢)، وأخرجه البزار في مسنده: ٣٠٦/١٣، والطبراني في المعجم الكبير، برقم: (٢٦٤) وأبو نعيم في حلية الأولياء: ٩٨/١، وفي معرفة الصحابة: ١٢٣/١، وابن الأثير في أسد الغابة: ٤٨٢/٣ - ٤٨٣، وابن عساکر في تاريخ دمشق: ١٢٤/١٠، والذهبي، سير أعلام النبلاء: ٧٦/١، من طرق عن عمارة بن زاذان، بهذا الإسناد.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: ٢٢٨/٩، وقال: رواه أحمد والبزار بنحوه والطبراني، وفيه عمارة بن زاذان، ضعفه النسائي والدارقطني، وقد شهد عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه بصدق الحديث، وشهد له رسول الله ﷺ بالجنة وصلى خلفه.

=

المذكور.

فَقَدْ رَوَاهُ الْبِزَارُ مِنْ طَرِيقِ أَغْلَبِ بْنِ تَمِيمٍ عَنِ ثَابِتِ الْبَنَانِيِّ بِلَفْظٍ: «أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أَغْنِيَاءِ أُمَّتِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَنْ (١) يَدْخُلَهَا إِلَّا حَبْوًا» (١).

قُلْتُ: وَأَغْلَبُ شَبِيهَةٌ بَعْمَارَةَ بْنِ زَادَانَ فِي الضَّعْفِ، لَكِنْ لَمْ أَرَمْ مِنْ أَتْهَمَهُ بِالْكَذِبِ (٢). وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣) أَيْ سَيَاقًا مِنْ رِوَايَةِ أَحْمَدَ، قَالَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «مُسْنَدِهِ»: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، نَا عُمَارَةَ بْنَ زَادَانَ، عَنِ ثَابِتٍ، عَنِ أَنَسِ (٤)، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ لَمَّا هَاجَرَ أَخِي النَّبِيِّ اللَّهِ □ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ (٥)، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ لِي حَائِطَيْنِ فَأَخْتَرُ أَيَهُمَا شِئْتُمْ؟ فَقَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي مَالِكَ؟! مَا لِهَذَا أَسَلَمْتُ، دُلَّنِي عَلَى السُّوقِ، قَالَ: فَدَلَّهُ، فَكَانَ يَشْتَرِي السَّمِينَةَ / وَالْأَقْطَةَ (٦)، وَالْإِهَابَ (٧)، فَجَمَعَ فَتَزَوَّجَ فَاتِي النَّبِيِّ □ فَقَالَ لَهُ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ»، قَالَ: فَكَثُرَ مَالُهُ حَتَّى قَدِمَتْ لَهُ سَبْعُمِائَةَ رَاحِلَةٍ تَحْمِلُ [الْبُرِّ] (٨)، وَتَحْمِلُ الدَّقِيقَ وَالطَّعَامَ، فَلَمَّا دَخَلَتِ الْمَدِينَةَ سَمِعَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ رَجَّةً، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: مَا هَذِهِ الرَّجَّةُ؟ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وفيه من النكارة أيضاً: إخاءُ عبدالرحمن لعثمان، والذي في «الصحيحين» (٩) أنه سعدُ بنُ الربيع، وهو الصواب.

والذي أراه عدمُ التوسع في الكلام عليه فإنه يكفينا شهادةُ الإمام أحمدَ بأنه كَذِبٌ وأولى محامله أن نقول: هو من الأحاديث التي أمر الإمام أحمدُ أن يضربَ عليها، فإما أن يكون الضربُ تركاً سهواً، وإما أن يكون بعضُ من كتبه عن عبدالله كتب الحديث وأخل بالضرب والله أعلم.

ثم رأيتُ بعد ذلك للحديث شاهداً قوياً للإسناد وهو في «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (١٠)،

وأخرجه الطبراني عن حفصة في مسند الشاميين، برقم: (٧٠٥).

وعن عبدالرحمن بن عوف عند ابن سعد في الطبقات الكبرى: ١٣١/٣-١٣٢، والبزار في مسنده، برقم: (٢٥٨٨). ومن طريق ابن سعد، البلاذري في أنساب الأشراف: ٣٤/١٠، وكذا ابن عساكر من طريق ابن سعد: ٢٦٨/٣٥. عن عبدالله بن جعفر الرقي، قال: قال أبو المليح: عن حبيب بن أبي مرزوق، قال: قَدِمْتُ عَيْرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، قَالَ: فَكَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ رَجَّةٌ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: مَا هَذَا؟ قِيلَ لَهَا: هَذِهِ عَيْرُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَدِمَتْ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَمَا لِي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ رَسُولَ اللَّهِ □ يَقُولُ: «كَأَنِّي بَعْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَلَى الصِّرَاطِ يَمِيلُ بِهِ مَرَّةً، وَيَسْتَفِيمُ أُخْرَى حَتَّى يُفْلِتَ وَلَمْ يَكْذِبْ»، قَالَ: فَتَلَعْتُ ذَلِكَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَقَالَ: هِيَ وَمَا عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، قَالَ: وَمَا كَانَ عَلَيْهَا أَفْضَلُ مِنْهَا، قَالَ: وَهِيَ يَوْمَئِذٍ خَمْسِمِائَةَ رَاحِلَةٍ. قُلْتُ: إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ، حَبِيبُ بْنُ أَبِي مَرْزُوقٍ لَمْ يَدْرِكْ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ.

وعن عبدالله بن أبي أوفى عند البزار في «مُسْنَدِهِ»: ٢٧٧/٨.

(١) في (ظ): أن. والصحيح المثبت.
(٢) البزار، مسند البزار: ٣٦٠/١٣. وقال: (وحدِيثِي أَغْلَبِ بْنِ تَمِيمٍ لَا نَعْلَمُ رِوَايَةَ عَنْهُ إِلَّا ابْنَهُ، وَلَا نَعْلَمُهُمَا بِرِوَايَةٍ، عَنِ النَّبِيِّ □ بِهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَأَغْلَبُ لَيْسَ بِالْحَافِظِ).
(٣) أغلب بن تميم بن النعمان الكندي، أبو حفص، المسعودي.
قال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن حبان: حدث عنه يزيد بن هارون، منكر الحديث خرج عن حد الاحتجاج به لكثرة خطئه. ترجمته في الضعفاء للعقيلي: ١١٧/١، الكامل في الضعفاء: ٤١٦/١، لسان الميزان: ٤٦٤/١.

(٤) عبد بن حميد، منتخب المسند، برقم: (١٣٨٣). ومن طريقه: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٧٥/١-٧٦، وابن الأثير، أسد الغابة: ٣٧٨/٣-٣٧٩، عن يحيى بن إسحاق السيليني، عن عمارة بن زاذان به.

(٥) في (الأصل) و(ظ): عن ابن أنس.

(٦) كذا في ع (عثمان بن عفان)، وهو وهم سينبه إليه الحافظ ابن حجر.

(٧) في (ظ): السمينة، والاقط.

(٨) الإهاب: الجلد المغلف لجسم الحيوان قبل أن يدبغ. المعجم الوسيط: ٣١/١.

(٩) ليست في (ظ).

(١٠) البخاري، صحيح البخاري، برقم: (٢٠٤٨)، (٢٠٤٩)، (٢٢٩٣)، (٣٧٨١)، (٣٩٣٧)، (٥٠٧٢)، (٥١٦٧)، (٦٠٨٢). الحديث: «...قَدِمَ عَلَيْنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَأَخَى رَسُولَ اللَّهِ □ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ».

(١١) الطبراني، مسند الشاميين، برقم: (٧٠٥).

قال الشيخ الألباني: هذا إسناد ضعيف، وفيه علتان:

=

للطبراني: حدثنا أبو زرعة الدمشقي، حدثنا خالد بن خلي الحمصي، حدثنا الجراح بن مليح، عن أرطاة بن المنذر، عن جعفر بن ثابت الأنصاري، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن عمته، حفصة بنت عمر قالت: كان يوم من أيامها من رسول الله ﷺ، فنام في بيتها فطالت نومته فهبت أن أوقظه فاهتبتته فهب من نومه محرمة عيناه، فقلت: يا رسول الله إني هبتك أن أوقظك فقال: «إني أعجبني أني رأيت أحدهم - يعني صالحك المجاهدين في سبيل الله -، أنه ليمر أحدهم بحجة الجنة فيرمي إليهم بسيفه ويقول: دوتكم لم أعط ما أحاسب عليه، ثم يدخل الجنة، ورأيت أبطأ الناس دخولاً النساء وذووا الأموال، وما قام عبد الرحمن بن عوف حتى استبطأت له القيام».

وله شاهد آخر من رواية إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن النبي ﷺ. قال البزار في «مسنده»: حدثنا عبد الله بن أحمد بن شيبويه، حدثنا سليمان بن عبد الرحمن، ثنا خالد بن يزيد بن أبي مالك، عن أبيه، عن عطاء بن أبي رباح، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، قال: قال النبي ﷺ: «يا عبد الرحمن إنك من الأغنياء ولا تدخل الجنة إلا زحفاً فأقرض الله يطلق قدميك»، فقال عبد الرحمن: ما الذي أقرض؟ وخرج عبد الرحمن، فبعث إليه رسول الله ﷺ فقال: «مر عبد الرحمن فليضف الضيف، وليطعم المسكين، وليعط السائل، فإن ذلك يجزيه عن كثير مما هو فيه»^(١). وفي هذا السند ضعف.

وأخرج البزار^(٢) أيضاً والطبراني^(٣) من حديث عبد الله بن أبي أوفى في حديث طويل فيه مناقب الصحابة وفيه: «ثم أقبل علي عبد الرحمن بن عوف فقال: «لقد بطأ بك^(٤) عنا من بين أصحابي، حتى خشيت أن تكون هلكت وعرفت عرفاً شديداً، فقلت: ما بطأ بك؟ فقلت: يا رسول الله، من كثرة مالي ما زلت موقوفاً محاسباً، أسأل عن مالي من أين

إحداهما: الانقطاع بين (عبد الحميد بن عبد الرحمن...) وعمته حفصة، كما أفاد ذلك الحافظ في (التهذيب) بقوله:

(أرسل عن حفصة رضي الله عنها). والأخرى: ضعف حفص بن ثابت الأنصاري: نسب إلى جده، فإنه (حفص بن عمر بن ثابت بن زرارة الأنصاري)، قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: ١٨٠/١، برقم: (٢). (سمعت علي بن الجنيد يقول: هو منكر الحديث). ينظر سلسلة الأحاديث الضعيفة: ٢١٨/١٤. وقال السيوطي: قال النسائي: موضوع، والجراح منروك. انتهى. ينظر الأحاديث الموضوعية: ٣٧٧/١. الفوائد المجموعة للشوكاني (ص ٤٠١).

(١) أخرجه البزار في مسنده: ٢١٨/٣، والحاكم في المستدرک: ٣١١/٣. من طريق سليمان بن عبد الرحمن، قال: حدثنا خالد بن يزيد بن أبي مالك، عن أبيه، عن عطاء بن أبي رباح، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا عبد الرحمن إنك من الأغنياء ولن تدخل الجنة إلا زحفاً...» الحديث.

قال البزار: ولا نعلم روى عطاء بن أبي رباح، عن إبراهيم بن عبد الرحمن، عن أبيه إلا هذا الحديث. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي بقوله: خالد بن يزيد ضعفه جماعة. قلت: إسناده ضعيف جداً، فيه: سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، قال ابن حجر: صدوق يخطئ، وقال الذهبي: مفت ثقة، لكنه مكثر عن الضعفاء. التقريب، برقم: (٢٥٨٨). الكاشف، برقم: (٢١١١).

وخالد بن يزيد ضعيف مع كونه كان فقيهاً، وقد اتهمه ابن معين. التقريب، برقم: (٦٨٨). وقال الهيثمي في كشف الأستار: ٤٢/٣. (قلت: لا يثبت في هذا شيء، وقد شهد عبد الرحمن بن عوف بذرراً، وشهد له بالجنة، وهو أحد العشرة، فلا تلتفت إلى أحاديث ضعيفة...).

(٢) البزار، مسند البزار: ٢٧٧/٨. وخيثمة بن سليمان في حديثه (٦٣). قلت: هذا حديث منكر فيه عمار بن سيف منكر الحديث.

وقال الهيثمي في كشف الأستار: ٢١٨/٣، عقب هذا الحديث: قلت: هذا الذي في حق عبد الرحمن بن عوف لا يصح، وعمار بن سيف، منكر الحديث.

قال البزار: وعمار بن سيف صالح، وعبد الرحمن المحاربي ثقة، وابن أبي مؤاتبة صالح، وسائر الإسناد لا يسأل عنه لتفتهم وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالله بن أبي أوفى إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

(٣) المعجم الكبير للنسخة المطبوعة ناقصة، ولا يوجد فيها مسند عبدالله بن أبي أوفى. وقال المنذري في الترغيب والترهيب: ٦٦/٤، رواه البزار واللفظ له، والطبراني، ورواته ثقات، إلا عمار بن سيف وقد وثق.

(٤) في (ظ): فيك.

اِخْتَسَبْتَهُ؟ وَفِيمَ اُنْفَقْتَهُ؟ فَبَكَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ مِائَةٌ (١) رَاحِلَةٌ جَاءَتْنِي
 اللَّيْلَةَ مِنْ تِجَارَةِ بَصْرَى (٢)، فَأَتَيْتُ اَشْهَدُكَ اَنْهَا عَلَيَّ فَقَرَأَ اَهْلُ الْمَدِينَةِ وَايْتَامَهُمْ، لَعَلَّ اللَّهَ
 يُخَفِّفُ عَلَيَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ»، وفي سننه عَمَّارُ بْنُ سَيْفٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ (٣).
 قَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي «تَرْغِيْبِهِ» (٤): وَرَدَّ مِنْ حَدِيثِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «
 أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ حَبْوًا لِكَثْرَةِ مَالِهِ»، وَلَا يَسْلَمُ اَجُودَهَا مِنْ مَقَالٍ، وَلَا يَبْلُغُ شَيْءٌ
 مِنْهَا بِانْفِرَادِهِ دَرَجَةَ الْحُسْنِ.
 وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٥) أَيْضًا: حَدَّثَنَا الْهُذَيْلُ بْنُ مَيْمُونِ الْكُوفِيُّ، الْجَعْفِيُّ، كَانَ

(١) ليست في (خ).

(٢) في (الأصل): [مصر]، وهو خطأ.

(٣) عمار بن سيف الضبي، بالمعجمة ثم الموحد، أبو عبدالرحمن الكوفي، ضعيف الحديث، عابد، من
 الثامنة، إلا أنه قديم الموت مات بعد الستين. ت. ق. التقريب، برقم: (٤٨٢٦).

(٤) الترغيب والترهيب: ٦٦/٤، برقم: (٤٨٢٢). قال المنذري: وقد ورد من غير وجه ومن حديث جماعة
 من الصحابة عن النبي ﷺ أن عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه «يدخل الجنة حبوا لكثرة ماله» ولا يسلم
 أجودها من مقال ولا يبلغ منها شيء بانفراده درجة الحسن، ولقد كان ماله بالصفة التي ذكر رسول الله ﷺ نعم
 المال الصالح للرجل الصالح، فأني تنقص درجاته في الآخرة أو يقصر به دون غيره من أغنياء هذه الأمة، فإنه لم
 يرد هذا في حق غيره إنما صح سبق فقراء هذه الأمة أغنياءهم على الإطلاق والله أعلم.

(٥) دراسة إسناد الحديث:

١. الهذيل بن ميمون الجعفي، من أهل الكوفة، قدم بغداد وحدث بها عن مطروح بن يزيد السامي، ويحيى بن
 أبي أنيسة الجزري، وزكريا بن أبي زائدة الكوفي، روى عنه أحمد بن حنبل، ومحمد بن الصباح الجرجرائي،
 أخبرنا الحسن بن علي التميمي، أخبرنا أحمد بن جعفر بن حمدان، حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي،
 حدثنا أبو الهذيل بن ميمون الكوفة الجعفي، كان يجلس في مسجد المدينة يعني مدينة أبي جعفر قال: عبدالله هذا
 شيخ قديم يروي عن مطروح بن يزيد عن عبيدالله بن زحر عن علي بن زيد عن القاسم عن أبي أمامة... ينظر
 تاريخ بغداد ٧٨/١، برقم: (٧٤٣٠).

٢. مطروح بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحًا وكسر ثالثه ثم مهمله بن يزيد، أبو المهلب، الكوفي، نزل الشام،
 يقال هو الأسدي، ومنهم من غاير بينهما، ضعيف، من السادسة. ق. تهذيب الكمال: ٦٠/٢٨، تهذيب التهذيب:
 ١٠٥٥/١٠، التقريب، برقم: (٦٧٠٤).

٣. عبيدالله بن زحر بفتح الزاي وسكون المهمله، الضمري مولا هم، الإفريقي، صدوق يخطئ، من السادسة،
 بخ. ٣٦/١٩، تهذيب التهذيب: ١٢/٧، التقريب، برقم: (٤٢٩٠).

٤. علي بن يزيد بن أبي زياد الألهاني، أبو عبدالملك، الدمشقي، صاحب القاسم بن عبدالرحمن، ضعيف، من
 السادسة، مات سنة بضع عشرة ومائة. ت. ق. تهذيب الكمال: ١٧٨/٢١، تهذيب التهذيب: ٣٤٦/٧، التقريب،
 برقم: (٤٨١٧).

٥. القاسم بن عبدالرحمن الدمشقي، أبو عبدالرحمن، صاحب أبي أمامة، صدوق يغرب كثيرًا، من الثالثة،
 مات سنة اثنتي عشرة ومائة. بخ. ٤. تهذيب الكمال: ٣٨٣/٢٣، تهذيب التهذيب: ٢٩٨/٨، التقريب، برقم:
 (٥٤٧٠).

٦. صدي بالتصغير بن عجلان، أبو أمامة، الباهلي، صحابي مشهور، سكن الشام ومات بها سنة ست
 وثمانين ع. تهذيب الكمال: ١٥٨/١٣، تهذيب التهذيب: ٣٦٨/٤، التقريب، برقم: (٢٩٢٣).

الحكم على الحديث:

قال ابن حبان في المجروحين: ٦٣/٢: إذا اجتمع في إسناد خبر عبيدالله بن زحر وعلي بن يزيد والقاسم أبو
 عبدالرحمن، لا يكون متن ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم، فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة، بل التنكب عن
 رواية عبيدالله بن زحر على الأحوال أولى.

قال الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة: ٥٧٢/١١: هذا إسناد ضعيف جدًا، مسلسل بمن ليس بثقة، سوى
 القاسم - وهو ابن عبدالرحمن، أبو عبدالرحمن الدمشقي -، فقد وثق (وغلًا فيه ابن حبان قال: ٢١٢/٢: كان ممن
 يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات، ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات، حتى يسبق إلى القلب أنه
 كان المتعمد لها!).

ووثقه غيره. وذكر البخاري أن ما ينكر من حديثه، إنما هو من الرواة الضعفاء عنه.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٥٦٦/٣٦، برقم: (٢٢٢٣٢).

وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه: ٧٨/١٤، من طريق عبدالله بن أحمد عن أبيه، بهذا الإسناد.
 وأخرجه مختصرًا الطبراني في المعجم الكبير، برقم: (٧٨٦٤)، من طريق محمد بن عبيدالله العرزمي، عن
 عبيدالله بن زحر، به. ومحمد بن عبيدالله العرزمي متروك الحديث أيضًا.

وأخرجه أحمد بن منيع في مسنده؛ كما في إتحاف الخيرة، برقم: (٨٠٥٨)، عن أشعث بن عبدالرحمن بن
 زبيد، عن أبي المهلب مطروح بن يزيد، عن القاسم بن عبدالرحمن، به. كذا هو في إتحاف الخيرة ليس في إسناده:
 عبيدالله بن زحر، عن (علي ابن يزيد) بين مطروح والقاسم، وتحرف فيه (مطروح) إلى: (مصرح).

وأخرجه بنحوه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: (٧٩٢٣) من طريق الوليد بن جميل، عن القاسم بن
 عبدالرحمن، به.

=

يَجْلِسُ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ، يَعْنِي مَدِينَةَ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ مُطَّرِحِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَسَمِعْتُ فِيهَا خَشْفَةً»^(١) بَيْنَ يَدَيَّ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: بِلَالٌ، فَمَضَيْتُ فَاذَا أَكْثَرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَقَرَأَ الْمُهَاجِرِينَ وَذُرَارِي الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ أَرِ فِيهَا أَحَدًا أَقَلَّ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ وَالنِّسَاءِ، قِيلَ لِي: أَمَّا الْأَغْنِيَاءُ فَهُمْ هَاهُنَا بِالْبَابِ يُحَاسِبُونَ وَيَمَحَّصُونَ، وَأَمَّا النِّسَاءُ فَأَلْهَتَهُمُ الْأَخْمَرَانِ: الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ.

قَالَ: ثُمَّ خَرَجْنَا فَلَمَّا كُنْتُ عِنْدَ الْبَابِ أَتَيْتُ بِكِفَّةٍ/ فُوضِعَتْ فِيهَا وَوُضِعَتْ أُمَّتِي فِي كِفَّةٍ، فَرَجَحْتُ بِهَا...» فذكر الحديث.

وفيه: «فاستبطأتُ عبد الرحمن بن عوفٍ ثمَّ جاءَ بعدَ الإياسِ، فقلتُ: عبد الرحمن؟ فقال: والذي بعثك بالحقِّ ما خلصتُ إليك حتى ظننتُ أنَّي لا أنظرُ إليك قلتُ: وما ذاك؟ قال: من كثرةِ مالي أحتبستُ فأمحصُ»^(٢).

وقال السراج^(٣) في «تاريخه»: حدثنا قتيبة، حدثنا عبدالعزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عبد الواحد بن محمد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه: أن النبي ﷺ رأى أنه أدخل الجنة فلم ير فيها أحدًا إلا فقراء المؤمنين، ولم يجد فيها أحدًا من الأغنياء إلا عبد الرحمن بن عوف، وقال: «رأيتُ عبد الرحمن دخلها حين دخلها حبوا»، فأرسلتُ أم

ولم يذكر في روايته رجحان أبي بكر وعمر على أمة محمد ﷺ. وفيه صدقة بن عبدالله أبو معاوية السمين، وهو ضعيف صاحب مناكير.

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، برقم: (٦١٤٦)، وفي المعجم الصغير، برقم: (٩٣٧)، وابن عدي في الكامل: ٢٦٧٠/٧، من طريق أبي جناب يحيى بن أبي حية الكلبي، عن أبي العالية، عن أبي أمامة، واقتصر على قصة سماعه ﷺ صوت خشفة بلال. وفيه يحيى بن أبي حية الكلبي، وهو ضعيف، ثم إنه لم يلق أباهما العالية فيما قاله أبو حاتم الرازي، وأبو العالية لا يعرف بالرواية عن أبي أمامة إلا في هذا الحديث فيما حكاه الطبراني.

الحكم العام على الحديث:

بعد النظر في الحديث يتبين لي من خلال دراسة هذا الحديث أن الحديث منكر، إن لم يكن موضوعاً، وبعد تتبع طرقه ومتابعاته وشواهد تبيين أنها معلولة، مع تضارب متونها، واختلاف ألفاظها، ولا ترتقي إلى الحسن. قال الإمام أحمد: هذا الحديث كذب منكر.

وأما المتابعة الذي ذكرها الحافظ ابن حجر وهي عن أغلب بن تميم لعمارة بن زاذان فلا تفيد، لأنه أشد ضعفاً منه، ولا سيما وقد زاد في متنه زيادة منكرة، فقال حبان بن أغلب بن تميم: ثنا أبي: ثنا ثابت البناني، عن أنس به مرفوعاً بلفظ: «أول من يدخل الجنة من أغنياء أمتي عبد الرحمن بن عوف، والذي نفسي بيده! لا يدخلها إلا حبوا».

وقد جزم الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء: ٩١٦/٢، بضعفه. وقال الهيثمي في كشف الأستار: ٢٠٩/٣، عقب هذا الحديث: (قلت: لا يصح في دخوله «حبوا» حديث).

وقول الحافظ ابن حجر: (قلت: وأغلب شبيه بعمارة بن زاذان في الضعف لكن لم أر من اتهمه بالكذب). يُرد بأن أغلب بن تميم شديد الضعف، فقد أشار إليه البخاري بقوله: منكر الحديث. ولا يخفى مراد البخاري من هذا الاصطلاح.

ومما يدل على ذلك تفرده بذكر (أولية الدخول) دون سائر طرق الحديث على ضعفها كلها ووهائها. وهذا مثال صالح من الأمثلة الكثيرة على أن قاعدة تقوية الحديث بكثرة الطرق ليست على إطلاقها كما حققه العلماء. ينظر السلسلة الضعيفة: ٢١٥/١٤.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى: ١٢٨/١١: وما روي: أن ابن عوف يدخل الجنة حبوا، كلام موضوع لا أصل له، فإنه قد ثبت بأدلة الكتاب والسنة أن أفضل الأمة أهل بدر، ثم أهل بيعة الرضوان، والعشرة مفضلون على غيرهم...».

وقال ابن العماد الحنبلي، في شذرات الذهب: ٣٨/١ (وما يُذكر أنه يدخل الجنة حبواً لغناه فلا أصل له، ويا ليت شعري إذا كان هذا يدخلها حبواً ويتأخر دخوله لأجل غناه فمن يدخلها سابقاً مستقيماً).

ولم يوضح الذهبي موقفه من هذا الحديث، فإنه بعد أن ضعف إسناده بعمارة بن زاذان قال متكلفاً تأويله – وكأنه أخذ برهية المسند، قال: وبكل حال، فلو تأخر عبد الرحمن عن رفاقه للحساب ودخل الجنة حبواً على سبيل الاستعارة، وضرب المثل، فإن منزلته في الجنة ليست بدون منزلة علي والزبير -رضي الله عن الكل-. الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٧٨/١.

(١) الخشفة: أي: الحسة والحركة الجوهرية، الصحاح: ٤٠/٦.

(٢) المَحْصُ في اللغة: هو التخليص والتنقية، ويُحصون: أي يخلصون من ذنوبهم، ويظهرون منها. الجزري، النهاية في غريب الحديث: ٦٣٢/٤، ابن منظور، لسان العرب: ٨٩/٧.

(٣) هو محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران السراج، ت ٣١٣هـ. معجم المصنفات، برقم: (٢٢٤).

(٤) في (خ): ابن، وهو خطأ.

سَلَمَةٌ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُبَشِّرُهُ، فَقَالَ: إِنَّ لِي عَيْرًا أَنْتَظِرُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَحْمَالِهَا
وَرَقِيقِهَا^(١) وَإِنِّي لِأَرْجُو أَنْ أُدْخِلَهَا غَيْرَ حَبِيبٍ^(٢).
رَجَالُهُ^(٣) تَقَاتٌ.

(١) فِي (ظ): وَرَقِيقِهَا. وَالصَّحِيحُ الْمَثْبُوتُ.
(٢) قَالَتْ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ يَخْطِئُ إِذَا حَدَّثَ مِنْ غَيْرِ كِتَابِهِ، وَعَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو
صَدُوقٌ يَخْطِئُ، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ تَفَرَّدَ ابْنُ حَبِيبٍ بِتَوْثِيقِهِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ لَمْ يَدْرِكِ النَّبِيَّ □،
وَكَذَلِكَ هُوَ مَجْهُولُ الْحَالِ.
(٣) فِي (خ): وَرَجَالُهُ.

الْحَدِيثُ الثَّامِنُ

حَدِيثُ أَنَسٍ فِي فَضْلِ عَسْقَلَانَ^(١)، هُوَ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ، وَالتَّحْرِيزِ عَلَى الرَّبَاطِ فِي

(١) وبه إلى أحمد: حدثنا أبو اليمان، ثنا إسماعيل بن عياش، عن عمر بن محمد، عن أبي عقال، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «عسقلان أحد العروسين، يبعث منها يوم القيامة سبعون ألفاً لا حساب عليهم، ويبعث منها خمسون ألفاً شهداء وفوداً إلى الله عز وجل، وبها صفوف الشهداء، رؤسهم مقطعة في أيديهم تبيح أوداجهم دماً يقولون: «ربنا وأبنا ما وعدتنا على رسلك ولا نخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد»، فيقول: صدق عبادي، اغسلوهم بنهر الفيضة، فيخرجون منها نقاءً بيضاً، فيسرحون في الجنة حيث شاءوا».

دراسة إسناد الحديث:

١. الحكم بن نافع البهراني بفتح الموحدة، أبو اليمان، الحمصي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، يقال: إن أكثر حديثه عن شعيب منأولة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين. ع. تهذيب الكمال: ١٤٦/٧، تهذيب التهذيب: ٣٧٩/٢، التقريب، برقم: (١٤٦٤).

٢. إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي بالنون، أبو عتبة، الحمصي، صدوق في روايته عن أهل بلده مخط في غيرهم، من الثامنة، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومائة، وله بضع وسبعون سنة. ي. ٤. تهذيب الكمال: ١٦٣/٣، تهذيب التهذيب: ٢٨٠/١، التقريب، برقم: (٤٧٣).

٣. عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، المدني، نزيل عسقلان، ثقة، من السادسة، مات قبل سنة خمسين ومائة، خ م د س ق. تهذيب الكمال: ٤٩٩/٢١، تهذيب التهذيب: ٤٣٥/٧، التقريب، برقم: (٤٩٦٥).

٤. هلال بن زيد بن يسار بن بولا البصري، مولى النبي ﷺ ويقال مولى أنس، أبو عقال بكسر المهملة ثم قاف، سكن عسقلان.

قال البخاري: في حديثه مناكير، وقال أبو حاتم والنسائي: منكر الحديث، وزاد النسائي: ليس بثقة، وذكر له ابن عدي أحاديث ثم قال: وهذه الأحاديث غير محفوظة.

وقال الساجي: في حديثه مناكير، وقال ابن حبان: روى عن أنس أشياء موضوعة ما حدث بها أنس قط، لا يجوز الاحتجاج به بحال. وقال الأجرى عن أبي داود: أحد يكتب عن أبي عقال!، وقال الحاكم أبو أحمد: حديثه ليس بالقائم، وقال الذهبي في كني الميزان: إنه متهم بالوضع.

قال الحافظ ابن حجر: متروك، من الخامسة. ق. تهذيب الكمال: ٣٣٤/٣٠، تهذيب التهذيب: ٧٠/١١، التقريب، برقم: (٧٣٣٦).

٥. أنس بن مالك بن النضر الأنصاري، الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ، خدمه عشر سنين، مشهور، مات سنة اثنتين وقيل: ثلاث وتسعين، وقد جاوز المائة. ع. التقريب، برقم: (٥٦٥).

الحكم علي الحديث:

بعد دراسة إسناد هذا الحديث يتبين لي أن هذا الحديث فيه علتان:

الأولى: إسماعيل بن عياش. قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سمعت يحيى بن معين يقول: إسماعيل بن عياش ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز، فإن كتابه ضاع، فخلط في حفظه عنهم وقال أبو داود: سألت أحمد عن إسماعيل بن عياش، فقال: ما حدث عن مشايخهم. قلت: الشاميين؟ قال: نعم. فأما ما حدث عن غيرهم، فعنده مناكير.

وهو يروي هذا الحديث عن عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وهو مدني.

ثانيها: أبو عقال: واسمه هلال بن زيد. قال البخاري: في حديثه مناكير... ينظر ترجمته.

فالحديث موضوع، بسبب أبي عقال، ثم لنكارة المتن، فليس معناه من جنس المعاني التي عني النبي ﷺ ببيانها، أضف إلى ذلك أن أبا عقال كان يسكن عسقلان، وكانت ثغراً عظيماً، ولا يستبعد أنه من اختلاقه.

قال ابن كثير في تفسيره: ١٨/٢ (هذا الحديث يعد من غرائب المسند ومنهم من يجعله موضوعاً).

وقال الذهبي: في ميزان الاعتدال: ٣١٤/٤. وهذا مما في المسند من الباطل.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٦٥/٢١، برقم: (١٣٣٥٦).

وأخرجه ابن عدي في الكامل: ٢٩٤/١ و ١٦٨١/٥، وابن الجوزي في الموضوعات: ٣١٤/٢، من طريق عبد الوهاب بن الضحاك، عن إسماعيل بن عياش، به. وقال ابن عدي: وهذا الحديث لا يرويه عن عمر بن محمد، عن أبي عقال، غير ابن عياش، وعمر بن محمد وأبو عقال قبرهما بعسقلان، وعمر بن محمد هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب.

وأخرجه ابن عدي في الكامل: ٢٥٧٧/٧، من طريق الوليد بن مسلم، وابن الجوزي في الموضوعات: ٣١٣/٢، من طريق عبد الله بن المبارك، كلاهما عن عمر بن محمد، به.

وأخرجه ابن عدي في الكامل: ٢٥٧٧/٧، من طريق عبد الله بن وأقد بن زيد، عن أبي عقال، به. وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات: ٣١٤/٢، من طريق أبو هرمر الجمال.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: ٤٣/١٠. رواه أحمد، وفيه أبو عقال، هلال بن زيد بن يسار، وثقة ابن حبان وضعفه الجمهور، وبقي رجاله ثقات. وفي إسماعيل بن عياش (خلاف).

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف: ٢٨٧/٥. عن ابن جريج قال: أخبرني إسحاق بن رافع قال: بلغنا أن النبي ﷺ قال: «يرحم الله أهل المقبرة»، قالت عائشة: «أهل المقبرة»، قال: «يرحم الله أهل المقبرة»، قالت عائشة: «أهل

=

سبيل الله، وليس فيه ما يُحيله الشرع ولا العقل، فالحكم عليه بالبطلان بمجرد كونه من رواية أبي عقّال لا يتجّه، وطريقة الإمام أحمد معروفة في التسامح في رواية أحاديث الفضائل دون أحاديث الأحكام كما تقدم في أول الكلام.

وقد وجد له شاهد من حديث ابن عمّر^(١) إسناده أصلح من طريق أبي عقّال، وقد أورده ابن الجوزي أيضاً، وليس فيه سوى بشير بن ميمون وهو ضعيف^(٢).

وله شاهد آخر من حديث عبدالله بن بَحِينَةَ، أورده أبو يعلى عن محمد بن بكار، عن عطف^(٣) بن خالد، عن أخيه المسور، عن علي بن عبدالله بن بَحِينَةَ، عن أبيه: أن^(٤) النبي ﷺ قال: «صلى الله على أهل تلك المقبرة»، فسألوا بعض أزواجه فسألته فقال: «هي أهل مقبرة عسقلان»، الحديث^(٥).

الْبَيْع، حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا، قَالَ: «مَقْبَرَةُ عَسْقَلَانَ». إسحاق بن رافع، قال فيه أبو حاتم: ليس بالقوي. لسان الميزان: ٥٧/٢

الحكم العام على الحديث:

بعد النظر في الحديث يتبين لي أن الحديث موضوع، فإن أبا عقّال كان يسكن عسقلان، وكانت ثغراً عظيماً، لا يبعد من المغفل أن يختلق ما يرغب الناس الرباط فيه، أو يضعه جاهل ويدخله على مغفل. وسائر شواهد واهية.

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات: ٣١١/٢: من طريق بشير بن ميمون، عن عبدالله بن يوسف، عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يذكر أهل مقبرة يوماً وصلى عليها فأكثر الصلاة، فسئل رسول الله ﷺ عنها فقال: «مقبرة شهداء عسقلان يزفون إلى الجنة كما تزف العروس إلى زوجها». قلت: بشير بن ميمون، قال ابن حجر في التقريب، (٧٢٥): متروك منهم. وقال الذهبي في الكاشف (٦١٢): تركوه.

وأخرجه ابن حبان في المجروحين: ٢٧٠/١، ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات: ٣١١/٢: عن الحسن بن سفيان، حدثنا سويد بن سعيد، حدثنا حفص بن ميسرة، حدثنا حمزة بن أبي حمزة الجعفي، عن عطاء ونايف، عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ صلى على مقبرة فقيل له: يا رسول الله أي مقبرة هذه؟ فقال: هي مقبرة بارض العدو يقال لها: عسقلان يفتحها ناس من أمتي يبعث الله منها سبعين ألف شهيد يشفع الرجل منهم في مثل ربعة ومضر ولكل عروس في الجنة وعروس الجنة عسقلان».

قلت: حمزة بن أبي حمزة، قال ابن حجر في التقريب، (١٥٢٤): متروك منهم بالوضع. وقال الذهبي في الكاشف، (١٢٣٤): تركوه.

(٢) بشير بن ميمون، الواسطي، أبو صيفي، أصله خراساني، ثم سكن مكة، متروك، منهم، من الثامنة، مات سنة بضع وثمانين ومائة ق. ترجمته في تهذيب الكمال: ١٧٨/٤، تهذيب التهذيب: ٤١٢/١، التقريب برقم: (٧٢٥)

(٣) في (الأصل) و (ظ): عطاء.

(٤) في (خ): عن.

(٥) نص الحديث في مسند أبي يعلى: ٢١٦/٢، برقم: (٩١٣).

«حدثنا محمد بن بكار، حدثنا عطف بن خالد، حدثني أخي المسور بن خالد، عن علي بن عبدالله بن مالك بن بَحِينَةَ، عن أبيه عبدالله قال: بينما رسول الله ﷺ جالس بين ظهراني أصحابه إذ قال: صلى الله على أهل المقبرة ثلاث مرات قال: فلم ندر أي مقبرة ولم يسم لهم شيئاً قال: فدخل بعض أصحاب رسول الله ﷺ على بعض أزواج النبي ﷺ قال عطف: فحدثت أنها عائشة فقال لها: إن رسول الله ﷺ ذكر أهل مقبرة فصلى عليهم ولم يخبرنا أي مقبرة هي؟ فدخل رسول الله ﷺ عليها فسألته عنها فقال لها: أهل مقبرة بعسقلان».

وأخرجه أبو أحمد الحاكم الكبير في الأسامي والكنى، مخطوط بمكتبة الأزهر (ق ٢٣٨/ب)، وابن أبي خيثمة في «تاريخه»، برقم: (٦٩٥)، وأبو نعيم في «معرفه الصحابة»: ١٧٧٧/٤، ويعقوب الفسوي في «التاريخ»: ٣٠٠/٢، من طريق عطف بن خالد به. وقد وقع عند الفسوي: (مكي بن عبدالله بن مالك بن بَحِينَةَ). قال أبو أحمد: هذا حديث منكر. وقد أخبرنا محمد بن سليمان، حدثنا محمد، يعني ابن إسماعيل قال: عطف بن خالد ابن عبد الله لم يحمده مالك بن أنس.

قلت: المسور بن خالد ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»: ١/٤، برقم: (٢٩٨)، وقال: روى عن علي بن عبدالله بن مالك بن بَحِينَةَ. روى عنه أخوه العطف بن خالد. سمعت أبي يقول ذلك.

فهو على هذا مجهول.

وأخرجه البزار: ٢٩١/٦، برقم: (٢٣١٢)، مختصراً من طريق محمد بن روبن قال: أخبرنا عطف بن خالد، قال: حدثني مالك بن عبدالله بن بَحِينَةَ، عن أبيه رضي الله عنه «أن النبي استغفر وصلى على أهل مقبرة بعسقلان».

قال البزار: ومحمد بن روبن: بصري، لا نعرفه بحدوث بكثير، وعطف ضعيف. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: ٤٣/١٠، رواه أبو يعلى والبزار، وفي إسناده أبي يعلى، علي بن عبدالله بن مالك بن بَحِينَةَ، وفي إسناده البزار، مالك بن عبدالله بن بَحِينَةَ، وكلاهما لم أعرفه وبقيه رجالهما ثقات.

قال الشيخ الألباني: هما واحد، والاختلاف من الرواة، ومنه رواية الفسوي: (مكي) - كما تقدم - فهل هو ثالث؟! بل هو مما يدل على أنه غير معروف، فيحتمل أن يكون هو الأفة. والله أعلم. وقال في حكمه على هذا

=

[/]
 [وأوردَهُ ابن مردويه في «تفسيره» من هذا الوجه وَسَمِيَ الزوجة عائشة^(١)].^(٢)
 وله شاهدٌ آخرٌ أوردَهُ الدُّولَابِيُّ في «الكنى»^(٣) قَالَ أبو بشرِ الدُّولَابِيُّ في «الكنى»: حدثنا العباسُ بنُ الوليدِ الخلالُ^(٤)، ثنا آدمُ بنُ [أبي]^(٥) إياس، ثنا أبو عبد الله الهذيلُ بنُ مسعرِ الأنصاري، ثنا أبو سنانٍ سعيدُ بنُ سنان، عن سعيدِ بنِ جبير، عن ابنِ عباس، قال: قَالَ رسولُ الله ﷺ: «يُبَعثُ بالمقبرةِ في عسقلانِ سبعونَ ألفَ شهيدٍ، ويشفَعُ كلُّ رجلٍ منهم بعددِ ربيعةٍ ومُضِرٍّ».

قال أبو بشرٍ: هذا حديثٌ منكرٌ جداً.
 وله شاهدٌ مرسلٌ، قال سعيدُ بنُ منصورٍ في «السنن»^(٦): حدثنا إسماعيلُ بنُ عيَّاش، عن عطاءِ الخراسانيِّ: بلغني أنَّ رسولَ الله ﷺ قَالَ: «رَحِمَ اللهُ أَهْلَ المقبرةِ ثلاثِ مراتٍ»، فَسُئِلَ عن ذلكَ فقال: «تلكَ مقبرةٌ تكونُ بعسقلان»، فكان^(٧) عطاءٌ يربطُ بها كلَّ عامٍ أربعينَ يوماً حتى مات^(٨).

الحديث أنه باطل. ينظر كتاب «الآلئ» للسيوطي: ٤٢٢/١-٤٢٣، «تنزيه الشريعة» لابن عراق: ٥٦/٢-٥٧، السلسلة الضعيفة: ٦٨٣/١٤.

(١) ليست في (الأصل) و(ظ).
 (٢) أخرجه ابن حبان في المجروحين: ٥٨/٣، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات: ٣١٢/٢. من طريق شيبان بن فروخ، حدثنا نافع أبو هرمرز، عن عطاء، قال: «سألتني عائشة عن عسقلان قلت: ما تسأليني عن عسقلان؟ قالت: كان رسول الله ﷺ عندي في ليلتي فلما كان بعض الليل قام فخرج إلى البقيع فأدركتني الغيرة فخرجت في أثره».

فقال: يا عائشة أما إنه ليس بين المشرق والمغرب مقبرة أكرم على الله من الذي رأيت إلا أن تكون مقبرة عسقلان، قلت: وما مقبرة عسقلان؟ قال: رباط للمسلمين قديم، يبعث الله منها يوم القيامة سبعين ألف شهيد لكل شهيد شفاعته لأهل بيته».

قال ابن حبان: كان ممن يروي عن أنس ما ليس من حديثه كأنه أنس آخر، ولا أعلم له سماعاً، لا يجوز الاحتجاج به ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار.

روى عن عطاء وابن عباس وعائشة نسخة موضوعة...
 (٣) الدولابي، الكنى والأسماء: ٨٤٢/٢، برقم: (١٤٧٤). قال أبو بشر الدولابي: هذا حديث منكر جداً، وهو يشبه حديث الكذابين، والله أعلم.

(٤) في (ظ): [الجلال]. والصحيح المثبت
 (٥) ليست في (ظ).

(٦) في (الأصل) و(ظ): [المسند]. وهو في «سنن سعيد بن منصور»: ١٦٠/٢، برقم: (٢٤١٥).

(٧) في (خ): [وكان].
 (٨) قلت: هذا سند معضل، ومع إعضاله فيه علتان:

الأولى: إسماعيل بن عيَّاش روى عن غير بلده، وحديثه عن غير أهل بلده منكر، وعطاء ليس من أهل بلده.
 الثانية: عطاء الخراساني، قال الحافظ ابن حجر: صدوق يهيم كثيراً ويرسل ويدلس. التقريب، برقم:

(٤٦٠٠).
 قال المعلمي في التعليق على «الفوائد المجموعة» للشوكاني، (ص: ٤٣١): عطاء هذا من أتباع التابعين، ومع ذلك فراوي هذا عنه إسماعيل بن عيَّاش، وليس من أهل بلده، وإسماعيل إذا روى عن غير أهل بلده كثر تخليطه.

الحديث التاسع

حديث بُرَيْدَةَ فِي فَضْلِ مَرَوْ^(١)،

(١) وبه إلي أحمد: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَهْلِ مَرَوْ، ثنا أَوْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، أَخْبَرَنِي أَخِي سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَيَكُونُ بَعْدِي بَعُوثٌ كَثِيرَةٌ، فَكُونُوا فِي بَعْثِ خُرَّاسَانَ، ثُمَّ انْزِلُوا مَدِينَةَ مَرَوْ، بِنَاهَا ثَوَاقِيمُ، وَدَعَا لَهَا بِالْبُرْكَاتِ، وَلَا يَضُرُّ أَهْلَهَا سُوءٌ».

دراسة إسناد الحديث:

١. الحسن بن يحيى المروزي، فيه نظر، قال الحافظ ابن حجر: وقع في الطبقة الثالثة من (الثقات) لابن حبان، (الحسن بن يحيى المروزي عن كثير بن زياد وعنه بن المبارك) فما أدري أهو هو انقلب أو هو آخر غيره. تعجيل المنفعة: ٤٤٩/١.

٢. أوس بن عبدالله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، نزيل مرو، روى عن أبيه وأخيه سهل. قال البخاري: فيه نظر، وقال النسائي: ليس بنقطة. وقال ابن عدي: في بعض أحاديثه مناكير، وقال الدارقطني: متروك. قلت (أي الحافظ ابن حجر): وقال الساجي: منكر الحديث، وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال: كان يخطئ فأما المناكير في روايته؛ وإنما هي من أخيه سهل كذا قال. تعجيل المنفعة: ٣٢٥/١.

٣. سهل بن عبدالله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، المروزي، عن أبيه، عن جده، وعنه أخوه بخير منكر في فضل مرو، قال ابن حبان: منكر الحديث، يروى عن أبيه ما لا أصل له، لا نحب أن يشتغل بحديثه، قلت (أي الحافظ ابن حجر): وقال الحاكم: روى عن أبيه أحاديث موضوعة في فضل مرو. تعجيل المنفعة: ٦٢٤/١.

٤. عبدالله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، أبو سهل، المروزي، قاضيا، ثقة، من الثالثة، مات سنة خمس ومائة وقيل: بل خمس عشرة وله مائة سنة. ع. تهذيب الكمال: ٣٢٨/١٤، تهذيب التهذيب: ١٣٧/٥، التقريب، برقم: (٣٢٢٧).

٥. بريدة بن الحصيب، بمهملتين مصغراً، أبو سهل، الأسلمي، صحابي، أسلم قبل بدر، مات سنة ثلاث وستين. ع. التقريب، برقم: (٦٦٠).

الحكم على الحديث:

قال الدارقطني: تفرد به سهل عن أخيه أوس. وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: ٤٤٥/١، في ترجمة أوس بن عبدالله بن بريدة بعد أن ذكر الحديث: (هذا منكر).

وقال ابن كثير: هذا الحديث يعد من غرائب المسند، ومنهم من يجعله موضوعاً. والله أعلم. ابن كثير، البداية والنهاية: ٢٢٠/٦.

وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان: ٤٧٠/١، في ترجمة أوس بن عبدالله أن هذا الحديث منكر. وقال أيضاً في النكت على ابن الصلاح: ٤٧١/١، تحت النوع الثاني (الحسن) فقال: (ومنها حديث بريدة بن الحصيب في فضل مرو، وهو حديث تفرد به حفيده سهل بن عبدالله بن بريدة. وتكلم الناس فيه بسببه، ولا يتبين فيه صحة الحكم بالوضع، ثم إنه ليس من أحاديث الأحكام فيطلب المبالغة في التنقيب عنه)...

قال الشيخ الألباني: ضعيف جداً. السلسلة الضعيفة: ١٩٥/٨.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في «المسند»: ١٢٦/٣٨، برقم: (٢٣٠١٨)، ومن طريقه الخطيب في «تالي تلخيص المتشابه»: (ص ٥٦٢)، برقم: (٣٤١)، وكذا ابن الجوزي في «العلل المتناهية»: ٣٠٨/١-٣٠٩، وفي «مناقب أحمد»: (ص ٣٧)، عن الحسن بن يحيى، عن أوس، به.

وأخرجه العقبلي في «الضعفاء»: ١٢٤/١، وابن حبان في «المجروحين»: ٣٤٨/١، والطبراني في «المعجم الأوسط»، برقم: (٨٢١١)، وابن عدي في «الكامل»: ٤٠١/١ و ٤٠٢، وأبو نعيم في «دلائل النبوة»، برقم: (٤٧٧)، والبيهقي في «دلائل النبوة»: ٣٣٢/٦، من طرق عن أوس بن عبدالله بن بريدة، به.

ولم يذكر الطبراني في إسناده سهل بن عبدالله بن بريدة، ووقع عند أبي نعيم: (عن سهل، عن جده)، بإسقاط عبدالله بن بريدة من إسناده، وليس في إسناده البيهقي في أحد مواضع الحديث عنده: بريدة بن الحصيب.

وأخرجه ابن عدي في الكامل: ٢٥٠٧/٧، وابن الجوزي في العلل المتناهية: ٣٠٩/١، من طريق نوح بن أبي مريم، والطبراني في المعجم الكبير، برقم: (١١٥١)، وابن عدي في الكامل: ٨٤٠/٢، وابن الجوزي في العلل المتناهية: ٣١٠/١، من طريق حسام بن مصعب، كلاهما عن عبدالله بن بريدة، به.

قال أبو عبدالله: هذا حديث منكر. المنتخب من العلل للخلال: (ص ٦٨).

وقال الحاكم في سهل بن عبدالله: روى عن أبيه أحاديث موضوعة في فضل مرو وغير ذلك يرويها أخوه أوس عنه. لسان الميزان: ٢٠٢/٤.

قال الذهبي: باطل. ميزان الاعتدال: ٢٣٩/٢.

وقال ابن كثير: وهذا الحديث يعد من غرائب المسند، ومنهم من يجعله موضوعاً. والله أعلم. ابن كثير، البداية والنهاية: ٢٢٠/٦.

الحكم العام على الحديث:

بعد النظر في الحديث يتبين لي أن الحديث باطل؛ فقد استنكره ابن حبان في ترجمة سهل، وتعقبه الذهبي في الميزان بكون الحديث باطلاً، وقد استنكر الإمام أحمد هذا الحديث كما في المنتخب من العلل للخلال، وعده ابن كثير من غرائب المسند.

والحديث إسناده ضعيف جداً من طرقه الثلاثة وقد يكون أحد طرقه موضوعاً باعتبار طريق نوح ابن أبي مريم لأنه متهم بالوضع، وقد روي هذا الحديث من طريقه أيضاً.

والحديث يكون موضوعاً إن كان رواية وضاعاً يعتمد الافتراء والاختلاق والكذب على رسول الله ﷺ. أما إن كان ضعيفاً أو ضعيفاً جداً أو منكرًا أو باطلاً مع توفر المتابعات والشواهد له، وكونه في الفضائل فلا يحكم عليه

=

وهو [حديثٌ] ^(١) حَسَنٌ، فَإِنَّ أَوْسًا وَسَهْلًا، وَإِنْ كَانَا قَدْ تُكَلِّمَ فِيهِمَا فَلَمْ يَنْفَرِدَا بِهِ، فَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْفَصْلِ الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ «دَلَائِلِ النَّبُوَّةِ»: أَنَّ حُسَامَ بْنَ مِصْكٍ ^(٢) رَوَاهُ أَيْضًا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ ^(٣).
 وَحُسَامٌ وَإِنْ كَانَ فِيهِ أَيْضًا مَقَالٌ فَقَدْ قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: إِنَّهُ مَعَ ضَعْفِهِ حَسَنُ الْحَدِيثِ ^(٤)، وَلَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ كَمَا تَرَى، فَالْحَدِيثُ حَسَنٌ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ [وَلَا سِيَمَا إِذَا لَمْ يَنْفَرِدْ] ^(٥).
 وَلَمَّا انْتَهَى الْكَلَامُ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ وَتَبَيَّنَ [لِي] ^(٦) أَنَّ غَالِبَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مَعَ قَلَّتْهَا لَا يَنْجِيهِ الْحُكْمُ عَلَيْهَا بِالْوَضْعِ، فَكَيْفَ بِالْقَطْعِ بِذَلِكَ؟!
 عَثَرْتُ فِي كِتَابِ «الْمَوْضُوعَاتِ» لِأَبِي الْفَرَجِ ابْنِ الْجَوَازِيِّ عَلَى مَا حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْوَضْعِ أَيْضًا مِمَّا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَيْضًا فِي «مُسْنَدِهِ»، وَهُوَ عَلَى شَرْطِ شَيْخِنَا وَكَأَنَّهُ سَهَا عَنْهُ.
 فَمِنْ ذَلِكَ طُرُقٌ لِبَعْضِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي قَدَّمْتُهَا بَيِّنُهَا فِيهَا وَهِيَ ^(٧) عَلَى شَرْطِ شَيْخِنَا فِي الْعَدِّ كَمَا يَلُوحُ لِلنَّاطِرِ فِي كَلَامِهِ.

بالوضع لذلك. بل إن مجرد ضعف الراوي أو كونه متروكًا أو منكرًا لا يكفي ولا يسوغ للحكم عليه بأنه وضاع. أما حكم الحافظ ابن حجر عليه في لسان الميزان بأنه باطل قال الحافظ في اللسان: (سهل بن عبدالله بن بريدة المروزي، عن أبيه. قال ابن حبان: منكر الحديث، روى عنه أخوه أوس، فذكر حديثًا منكرًا. قلت: أي الحافظ- بل باطلًا عن أخيه عن أبيه عبدالله عن أبيه مرفوعًا «ستبعث من بعدي بعوث...»). وفي النكت والقول المسدد بأنه حسن.

فيمكننا الجمع بين الرأيين: بأنه حكم في لسان الميزان باعتبار أن رواية أوس عن أخيه سهل عن أبيه عن جده ضعيفة، فهو منكر بهذا الاعتبار ولعل حكمه على الحديث في القول المسدد باعتبار تعدد طرق الحديث فالضعيف ارتقى إلي الحسن لغيره، والحديث الضعيف إذا تعددت طرقه كان حسنًا لغيره لا لذاته. ولم يحكم عليه بالوضع باعتبار حد الموضوع فحد الحديث الموضوع - عنده - هو المختلق الذي تعمد صاحبه الكذب على النبي ﷺ.

- (١) ليست في (الأصل) و(ظ).
- (٢) حسام بن مصك، بكسر الميم وفتح المهملة بعدها كاف مثقلة الأزدي، أبو سهل، البصري، ضعيف يكاد أن يترك، من السابعة، تم. تهذيب الكمال: ٥/٦، تهذيب التهذيب: ٢/٢١٣، التقريب، برقم: (١١٩٣).
- (٣) أبو نعيم، دلائل النبوة: ٧١/٢.
- (٤) ليست في (خ). ابن عدي، الكامل: ٤٣٥/٢.
- (٥) قلت: قال ابن عراق، تنزيه الشريعة: ٦٠/٢، نقلًا عن خط تقي الدين القلقشندي وقد حسن هذا الحديث الحافظ أبو الفضل شيخنا لأجل المتابعة وفيه نظر فإن حسامًا ليس من قبيل من يحسن الحديث بمتابعته. انتهى.
- (٦) ليست في (الأصل) و(ظ). والمثبت من (خ).
- (٧) في (خ): وهو.

الحديث/ الأول^(١)

مما لم يذكره: حديث حذيفة في عذاب القبر وغير ذلك.
قال الإمام أحمد: حدثنا موسى بن داود، نا محمد بن جابر، حدثنا عمرو^(٢) بن مرة،
عن أبي البختري، عن حذيفة قال: كنا مع رسول الله ﷺ في جنازة، فلما انتهينا إلى القبر
فعد على شقته^(٣)، فجعل يردد النظر فيه، ثم قال: «يُضغَطُ^(٤) المؤمن فيه ضغطة تزول^(٥)
منها حمائله^(٦)، ويملاً على الكافر ناراً».
ثم قال رسول الله ﷺ: «ألا أخيركم^(٧) بشر عباد الله؟ القظ^(٨) المستكبر، إلا أخيركم
بخير عباد الله؟ الضعيف المستضعف، ذو الطمرين^(٩)، لو أقسم على الله لأبره^(١٠)»^(١١).

(١) الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع ولم يذكرها الحافظ العراقي.

(٢) في خ: [عمر].

(٣) شقة الشيء: أي جانبه وحرفه. بنظر: المعجم الوسيط: ٤٤٨/١.

(٤) في (ظ): [يقطنط]. والصحيح المثبت

(٥) في (خ): يزول.

(٦) الحمائل: غروق أثنيته، ويحتمل أن يراد موضع حمائل السيف: أي عواقبه وصدره وأضلاعه.
الجزري، النهاية في غريب الحديث: ٤٤٢/١.

(٧) في خ: [أنيأكم].

(٨) القظ: الغليظ المتكبر. وقيل: هو الذي يفتخ بما ليس عنده وفيه قصر. الجزري، النهاية في غريب
الحديث: ٧٧٢/١، ابن الجزري، غريب الحديث: ١١٣٢/٣.

(٩) الطمر: بكسر فسكون: الثوب الخلق البالي، إشارة إلى فقره. المعجم الوسيط: ٥٦٥/٢، الجزري،
النهاية في غريب الحديث: ٣٠٦/٣.

(١٠) في (خ): لأبر قسمه.

(١١) دراسة إسناد الحديث:

١. موسى بن داود الضبي، أبو عبدالله، الطرسوسي، نزل بغداد، ثم ولي قضاء طرسوس، الخلقاني بضم
المعجمة وسكون اللام بعدها فاف، صدوق، فقيه زاهد، له أو هام، من صغار التاسعة، مات سنة سبع عشرة
ومائتين. م د س ق. تهذيب الكمال: ٥٧/٢٩، تهذيب التهذيب: ٣٠٥/١٠، التقريب، برقم: (٦٩٥٩).

٢. محمد بن جابر بن سيار بن طلق، السحيمي، أبو عبدالله، الحنفي، اليمامي، أصله كوفي،
ضعفه ابن معين، وأحمد، وعمرو بن علي الفلاس، والبخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، والعقيلي،
ويعقوب ابن سفيان، والعجلي، وأبو زرعة، والدارقطني.

قال أحمد: كان محمد بن جابر ربما ألحق، أو يلحق في كتابه، يعني الحديث.
وقال أبو حاتم: ذهب كتبه في آخر عمره، فساء حفظه، وكان يلقن، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه
ثم تركه بعد، وكان يروي أحاديث مناكير، وهو معروف بالسمع جيد اللقاء، رأوا في كتبه لحقا، وحديثه عن
حماد فيه اضطراب.

وقال: يعقوب بن سفيان والعجلي: ضعيف، وقال الذهلي: لا بأس به.

وقال ابن جبان: كان أعمى يلحق في كتبه ما ليس من حديثه، ويسرق ما دُكر به فيحدث به.
ونقل عن محمد بن عيسى الطباع قوله: قال لي أخي إسحاق بن عيسى: ذكرت محمد بن جابر ذات يوم
بحديث لشريك، عن أبي إسحاق، فرأيت في كتابه قد ألحقه بين السطرين كتابا طريا.
وقال الدارقطني: ليس بالقوي، ضعيف، وقال البرقاني عن الدارقطني: هو وأيوب بن جابر أخوان، ضعيفان
مُتقاربان، قيل له: يتركان؟ فقال: بل لا يُعتبر بهما.

وقال ابن حجر: صدوق ذهب كتبه فساء حفظه وخط كثيرا، وعمي فصار يلقن، ورجحه أبو حاتم على ابن
لهيعة، مات بعد السبعين ومائة. د ق. تهذيب الكمال: ٥٦٤/٢٤، تهذيب التهذيب: ٨٨/٩، (التقريب)، برقم:
(٥٧٧٧).

٣. عمرو بن مرة بن عبدالله بن طارق الجملي بفتح الجيم والميم، المرادي، أبو عبدالله، الكوفي، الأعمى،
ثقة، عابد، كان لا يدلس، ورمي بالإرجاء، من الخامسة، مات سنة ثمانين عشرة ومائة وقيل قبلها. ع. تهذيب
الكمال: ٢٣٢/٢٢، تهذيب التهذيب: ٨٩/٨، التقريب، برقم: (٥١١٢).

٤. سعيد بن فيروز، أبو البختري بفتح الموحدة والمنثاة بينهما معجمة، بن أبي عمران، الطائي مولا هم،
الكوفي. روى عن حذيفة بن اليمان مرسلًا.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت، فيه تشيع قليل، كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة ثلاث وثمانين ع. تهذيب
الكمال: ٣٢/١١، تهذيب التهذيب: ٦٥/٤، التقريب، برقم: (٢٣٨٠).

٥. حذيفة بن اليمان، واسم اليمان حسيل بمهملتين مصغرا ويقال: حسل بكسر ثم سكون، العبسي بالموحدة
حليف الأنصار، صحابي جليل من السابقين، صح في مسلم عنه أن رسول الله ﷺ أعلمه بما كان وما يكون إلى أن
تقوم الساعة، وأبوه صحابي أيضا استشهد بأحد، ومات حذيفة في أول خلافة علي سنة ست وثلاثين. ع. التقريب،
برقم: (١١٥٦).

الحكم على الحديث:

بعد دراسة إسناد هذا الحديث يتبين لي أن هذا الحديث ضعيف جدا، لوجود محمد بن جابر الذي ضعفه كثير

=

قال ابن الجوزي^(١): هذا حديث لا يصح، محمد بن جابر، قال يحيى: ليس بشيء^(٢). وقال أحمد: لا يحدث عنه إلا من هو شر منه^(٣).
 قلت: وأبو البخري اسمه سعيد بن فيروز، لم يدرك حذيفة، ولكن مجرد هذا لا يدل على أن المثنى موضوع، فإن له شواهد^(٤).
 أمّا القصة الأولى: فشاهداها في أحاديث كثيرة لا يتسع الحال لاستيعابها.
 وأمّا القصة الثانية: فشاهداها في «الصحيحين» من حديث حارثة بن وهب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ألا أخبركم بأهل النار، كل عتل، جواز، مستكبر»^(٥).
 وفي رواية [أبي داود]^(٦): «لا يدخل الجنة الجواز، قال: والجواز الغليظ القط»^(٧).

وفي «المستدرک»^(٨) للحاكم، و«الأوسط»^(٩) للطبراني بإسناد حسن: عن سراقه بن

من العلماء ولا نقطاعه، فإن أبا البخري لم يدرك حذيفة وإنما يروي عنه مرسلًا.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٤٤٤/٣٨-٤٤٥، برقم: (٢٣٤٥٧)، ومن طريق أحمد أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات: ٥٤٠/٣، برقم: (١٧٦٧).
 وأخرجه عبد الله بن أحمد في السنة: ٦١٥/٢، برقم: (١٤٦٢)، عن لوين، وتامم الرازي في فوائده، برقم: (١٤٨١)، والحكيم الترمذي في النوار المسندة برقم (٧٢٠)، من طريق: (محمد بن سليمان الأسدي لوين، ثنا محمد بن جابر، عن عمرو بن مرة، عن أبي البخري، عن حذيفة، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في جنازة، فلما بلغ القبر قعد رسول الله ﷺ على حافة القبر، أو على شفته، فجعل ينظر فيه فقال: «بيضغظ المؤمن في هذا ضغطة تزول منها حمائله، ويملا على الكافر نارًا».
 وأخرجه البيهقي في إثبات عذاب القبر، برقم: (١١٥)، من طريق موسى بن داود، به.
 قال العراقي في تخريج إحياء علوم الدين: ٥٠٣/٤ (سنده ضعيف).
 وقال الذهبي في تلخيص الموضوعات (ص ٢٠٣): محمد بن جابر واه، وأبو البخري، عن حذيفة ولم يدركه.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: ٤٦/٣ (رواه أحمد، وفيه محمد بن جابر، وقد وثق على ضعفه، وبقيته رجاله رجال الصحيح).
 وقال ابن رجب في أهوال القبور: (ص ٥٥): (ومحمد بن جابر، هو اليمامي، ضعيف، وأبو البخري لم يدرك حذيفة).
 وينظر: اللآلئ المصنوعة للسيوطي: ٤٣٣/٢، والتعقبات للسيوطي: (ص ٢٨).

الحكم العام على الحديث:

بعد النظر في الحديث يتبين لي من خلال دراسته وتتبع طرقه أن متابعاته وشواهد كثيرة، وكما هو مقرر عند علماء الحديث أن الحديث إذا كثرت شواهد ومتابعاته فإن هذا بعضه ويرفعه.
 ومن خلال ذلك فإن الحديث لا يحكم عليه بالوضع أبدًا فقصه ضمة القبر وردت في أحاديث كثيرة، وحديث (الجواز المستكبر) ورد أيضًا في أحاديث كثيرة، وفي الصحيحين كذلك. مما يدل على أن الحديث له أصل صحيح، وليس بموضوع، والله أعلم.

(١) ابن الجوزي، الموضوعات: ٥٤٠/٣.
 (٢) تاريخ يحيى بن معين، برواية الدوري: ٥٠٧/٢، (٣٣٠٣)، تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، برقم: (٧٤٢)، وفي تاريخ يحيى بن معين، برواية الدوري: ٥٤١/٣، برقم: (٢٦٤٧) (سمعت يحيى يقول: كان محمد بن جابر أعمى، قلت ليحيى: فإنما حديثه كذا لأنه كان أعمى، قال: لا ولكنه عمى واختلط عليه، وكان محمد بن جابر كوفياً انتقل إلى اليمامة، قلت: أيوب أخوه كيف حديثه؟ قال: ليس هو بشيء، ولا محمد، قلت: أيهما كان أمثل؟ قال: لا، ولا واحد منهما).

(٣) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، برقم: (٧١٦)، (ذكرت لأبي حديث محمد بن جابر عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله في الرفع، فقال: هذا ابن جابر أيش حديثه هذا حديث منكر أنكره جداً)، ويرقم: (٧١٩) (سألت يحيى بن معين عن محمد بن جابر، فذمه وقال: ما يحدث عنه إلا من هو شر منه)، ويرقم: (٧٧٠) (وسألته عن محمد بن جابر فغلظ فيه وقال لا يحدث عنه إلا من هو شر منه).

(٤) قال السيوطي في التعقبات: (ص ٢٨): «فالحديث له أصل صحيح، وليس بموضوع».

(٥) أخرجه البخاري، برقم: (٤٦٣٣)، و(٥٧٢٣)، ومسلم، برقم: (٢٨٥٣).

(٦) ليست في (خ).

(٧) أبو داود، سنن أبي داود، برقم: (٤٨٠١)، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ وَعُمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكَيْعُ عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ الْجَوَّازُ وَلَا الْجَعْظَرِيُّ).
 قال والجواز الغليظ القط.

والحديث أخرجه أيضاً أحمد في المسند: ٢٧/٣١، برقم: (١٨٧٢٨)، و٢٩/٣١، برقم: (١٨٧٣٠)، و٣٠/٣١، برقم: (١٨٧٣٢).

(٨) الحاكم، المستدرک: ٦٠/١-٦١، من طريق زيد بن الحباب، و٦١٩/٣. قال الحاكم: هذا حديث على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في تلخيصه.

(٩) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: ١٢٩/٧، برقم: (٦٥٨٩)، وفي المعجم الأوسط، برقم: (٣١٨١)،

=

مالك بن جُعشم، أن رسول الله ﷺ، قال: «ألا أخبرك^(١) بأهل الجنة، وأهل النار؟». قلت: بلى، قال: «أما أهل النار، فكل جوازٍ مستكبر، وأما أهل الجنة فالضعفاء المغلوبون».

موصولاً من طريق عبد الله بن صالح، كلاهما عن موسى بن عليّ، عن أبيه، عن سُرَاقَة.
قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ٢٦٥/١٠ (رواه الطبراني في الكبير، والأوسط، وإسناده حسن).
وأخرجه أحمد في المسند: ١٢٥/٢٩، برقم: (١٧٥٨٥)، (حدثنا عبدالله بن يزيد المقرئ، حدثنا موسى بن عليّ، قال: سمعتُ أبي يقول: بلغني عن سُرَاقَة بن مالك بن جُعشم المُدَلِّجِي، أن رسول الله ﷺ قال له: يا سُرَاقَة ألا أخبرك بأهل الجنة وأهل النار...). ورجاله رجال الصحيح غير أن عليّ بن رباح لم يسمعه من سُرَاقَة في رواية المسند، ورواه الحاكم، والطبراني موصولاً كما تقدّم.
وللحديث شواهد عن عبدالله بن عمرو بن العاص، عند أحمد في المسند، برقم: (٦٥٨٠)، ومن رواية أبي هُريرة برقم: (٨٨٢١) و(١٠٥٩٨).
ومن رواية أنس بن مالك برقم: (١٢٣٨٠)، ومن رواية عبدالرحمن بن غنم برقم: (١٧٩٩٣).
قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ٣٩٣/١٠، (عن عبدالله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: عند ذكر أهل النار كل جعظري جوازٍ مستكبر جماع مناع وأهل الجنة الضعفاء المغلوبون).
رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح.
- وعن ابن غنم قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل الجنة الجواز الجعظري والعتل الزنيم».
رواه أحمد وإسناده مرسل حسن إلا أن ابن غنم لم يسمع من النبي ﷺ.
- وعن عليّ بن رباح قال: بلغني عن سُرَاقَة بن مالك، أن النبي ﷺ قال له: (يا سُرَاقَة ألا أخبرك بأهل الجنة وأهل النار، قال بلى يا رسول الله: قال: أما أهل النار فكل جعظري جوازٍ مستكبر: وأما أهل الجنة فالضعفاء المغلوبون).
رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح إلا أن فيه راوٍ لم يسم.
(١) في (ظ). أخبركم.

الحديث الثاني

مِمَّا لَمْ يَذْكُرْهُ: حَدِيثُ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١): حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنَا قَزَعَةُ بْنُ سُوَيْدِ الْبَاهِلِيِّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ مَخْلَدٍ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ/الصَّنْعَانِيِّ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَضَ^(٢) بَيْتَ شِعْرٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْأَخْرَةِ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ تِلْكَ اللَّيْلَةِ»^(٣).

(١) في (خ): [الإمام أحمد].

(٢) الْقَرِيزُ الشَّعْرُ وَهُوَ الْأَسْمُ كَالْقَصِيدِ. وَفِي حَدِيثِ الْحَسَنِ [قِيلَ لَهُ: أَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَمْزُحُونَ؟ قَالَ: نَعَمْ وَيَتَفَارِضُونَ] أَي: يَقُولُونَ الْقَرِيزَ وَيُنْشِدُونَهُ. وَالْقَرِيزُ: الشَّعْرُ. الْجَزْرِيُّ، النِّهَائِيُّ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ: ٤١/٤، ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ: ٢١٦/٧.

(٣) دراسة إسناد الحديث:

١. يزيد بن هارون بن زاذان السلميّ مولا هم، أبو خالد، الواسطيّ، ثقة، متقن، عابد، من التاسعة مات سنة ست ومائتين وقد قارب التسعين ع. تهذيب الكمال: ٢٦١/٣٢، تهذيب التهذيب: ٣٢١/١١، التقريب، برقم: (٧٧٨٩).

٢. قزعة بن سويد بن حجير بالتصغير الباهلي، أبو محمد، البصري. قال الدوري عن ابن معين: ضعيف، وقال الدارمي عن ابن معين: ثقة، وقال أحمد: مضطرب الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بذاك القوي، محله الصدق، وليس بالمتمين، يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال البخاري: ليس بذاك القوي، وقال الأجرى: سألت أبا داود عن قزعة بن سويد فقال: ضعيف، كتبت إلى العباس العنبري أسأله عنه فكتب إلى أنه ضعيف، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن عدي: له غير ما ذكرت أحاديث مستقيمة وأرجو أنه لا بأس به.

قال الحافظ ابن حجر: وقال ابن حبان: كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، فلما كثر ذلك في روايته سقط الاحتجاج بأخباره، وقال البزار: لم يكن بالقوي، وقد حدث عنه أهل العلم، وقال العجلي: لا بأس به، وفيه ضعف، وأبوه ثقة، وعن أحمد قال: هو شبه المتروك، ذكره الأثرم. قال الحافظ ابن حجر في التفریب: ضعيف، من الثامنة، ت. ق. تهذيب الكمال: ٥٩٣/٢٣، تهذيب التهذيب: ٣٣٦/٨، التقريب، برقم: (٥٥٦٤).

٣. عاصم بن مخلد، قال الذهبي: ... عن أبي الأشعث الصنعاني. لا يعرف، تفرد عنه قزعة بن سويد. قال الحافظ ابن حجر: عاصم بن مخلد، عن أبي الأشعث الصنعاني، وعنه قزعة بن سويد، ذكره ابن حبان في الثقات.

قلت: قال ابن أبي حاتم، عن أبيه، شيخ. الجرح والتعديل: ٣٥١/٦، ميزان الاعتدال: ٣٥٧/٢، تعجيل المنفعة: ٧٠٢/١.

٤. شراحيل بن آده، بالمد وتخفيف الدال، أبو الأشعث، الصنعاني، ويقال آده جد أبيه، وهو ابن شرجيل بن كليب، ثقة، من الثانية، شهد فتح دمشق بخ م ٤. تهذيب الكمال: ٤٠٨/١٢، تهذيب التهذيب: ٢٨٠/٤، التقريب، برقم: (٢٧٦١).

٥. شداد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أبو يعلى، صحابي، مات بالشام، قبل الستين أو بعدها، وهو ابن أخ حسان بن ثابت ع. التقريب، برقم: (٢٧٥٢).

الحكم على الحديث:

بعد دراسة إسناد هذا الحديث يتبين لي أن هذا الحديث ضعيف جداً، لعلتين: الأولى: ضعف قزعة بن سويد: فقد ضعفه ابن معين كما في رواية الدوري، وضعفه كذلك: أبو داود، والعباس العنبري، والنسائي، وقال أحمد: مضطرب الحديث، هو شبه المتروك. وقال أبو حاتم والبخاري: ليس بذاك القوي، زاد أبو حاتم: محله الصدق، وليس بالمتمين يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال العجلي: لا بأس به، وفيه ضعف. الثانية: عاصم بن مخلد، لا يُعرف؛ كما قال الذهبي، فقد تفرد عنه قزعة المذكور، أما ذكر ابن حبان له في الثقات؛ فلا يؤثر توثيقه عن غير ابن حبان. فقد اضطرب فيه قزعة بن سويد، فمرة سماه: عاصم بن مخلد، ومرة سماه أبا عاصم بن مخلد، وبقية رجاله: ثقات رجال الصحيح. وقد اختلف على أبي الأشعث في إسناده:

فرواه موسى بن أيوب، عن الوليد بن مسلم، عن الوليد بن سليمان، عنه، عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً به. وذكره ابن أبي حاتم في العليل: ٢٦/٦، برقم: (٢٢٨٥). ونقل قول أبيه: (هذا خطأ، الناس يروون هذا الحديث ولا يرفعونه، يقولون: عبدالله بن عمرو، فقط. قلت: الغلط ممن هو؟ قال: من موسى، لا أدري من أين جاء به مرفوعاً؟! أ. ه.

قلت: والوليد بن مسلم كان بدلس تدليس التسمية، ولم يصرح بالتحديث. قال الشيخ الألباني في (السلسلة الضعيفة)، برقم: (٢٤٢٨)، (منكر)، والمعروف أن قرض الشعر مباح فكيف يعاقب فاعله بأن لا تقبل له صلاة؟!.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٣٥٧/٢٨، برقم: (١٧١٣٤)، والبزار في مسنده برقم: (٣٤٧٧)، والعقيلي في (الضعفاء): ٤٢٥/٦، وعنه ابن الجوزي في الموضوعات: ٢٦١/١، والبيهقي في الشعب: ١٠٣/٧، والطبراني في المعجم الكبير: ٣٣٥/٧، برقم: (٧١٣٣)، من طريق قزعة بن سويد الباهلي، عن عاصم بن مخلد، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد ابن أوس... الحديث.

=

أوردَهُ ابنُ الجوزيِّ في «المَوْضُوعَاتِ»^(١) بِإِسْنَادِ «المُسْتَدِّ»، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ، وَعَاصِمٌ فِي عِدَادِ المَجْهُولِينَ، قَالَ العُقَيْلِيُّ^(٢): لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِعَاصِمٍ، وَلَا يَتَابَعُ عَلَيْهِ، وَقَزَعَهُ بَنُ سُوَيْدٍ^(٣)، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(٤): مُضْطَرَبُ الحَدِيثِ، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ^(٥): كَانَ كَثِيرَ الخَطَا، فَاحْشَ الوَهْمُ، فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ فِي رَوَايَتِهِ سَقَطَ الاحتجاجُ بِهِ. انْتَهَى.

قُلْتُ: لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا مَا يَقْضِي عَلَى هَذَا الحَدِيثِ بِالوَضْعِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ اسْتَنْكَرَ عَدَمَ القَبُولِ مِنْ أَجْلِ فَعَلِ المَبَاحِ، لِأَنَّ قَرَضَ الشَّعْرِ مَبَاحٌ فَكَيْفَ يُعَاقَبُ فَاعِلُهُ بِأَنْ لَا تُقْبَلَ لَهُ صَلَاةٌ؟ فَلَوْ عُلِّلَ بِهَذَا لَكَانَ^(٦) أَلِيقَ بِهِ مِنْ تَعْلِيلِهِ بِعَاصِمٍ وَقَزَعَهُ، لِأَنَّ عَاصِمًا مَا هُوَ مِنَ المَجْهُولِينَ كَمَا قَالَ، بَلْ ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ»^(٧).

وَأَمَّا كَوْنُهُ تَفَرَّدَ بِرَوَايَةِ هَذَا عَنْ أَبِي الأشْعَثِ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَقَدْ تَابَعَهُ عَلَيْهِ عَبْدِ القُدُوسِ بَنُ حَبِيبٍ^(٨)، عَنْ أَبِي الأشْعَثِ رُوِيَنَاهُ فِي «الجَعْدِيَّاتِ»^(٩)، عَنْ أَبِي القَاسِمِ البَغْوِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ ابْنُ الجَعْدِ، ثَنَا عَبْدِ القُدُوسِ.

وَلَكِنْ عَبْدِ القُدُوسِ ضَعِيفٌ جَدًّا، كَذَبَهُ ابْنُ المُبَارَكِ، فَكَانَ العُقَيْلِيُّ لَمْ يَعْتَدَّ بِمَتَابَعَتِهِ. وَأَمَّا قَزَعَهُ بَنُ سُوَيْدٍ؛ فَهُوَ بَاهِلِيٌّ بَصْرِيٌّ يُكْنَى أبا مُحَمَّدٍ، رَوَى أَيْضًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَحَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الأئِمَّةِ.

وَاخْتَلَفَ فِيهِ كَلَامُ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، فَقَالَ عَبَّاسُ الدُّورِيِّ عَنْهُ: ضَعِيفٌ^(١٠).

وَقَالَ عَثْمَانُ الدَّارِمِيُّ عَنْهُ^(١١): ثَقَّةٌ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ^(١٢): مَحَلُّهُ الصِّدْقُ، وَلَيْسَ بِالمَتِينِ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، وَأَبُو يَعْلَى المَوْصِلِيُّ؛ كَمَا فِي إِتحافِ الخَيْرَةِ المَهْرَةِ لِلبُوصَيْرِيِّ: ١٨٠/٢، وَعَبْدَالغَنِيِّ المَقْدِسِيِّ فِي جُزْءِ أَحَادِيثِ الشَّعْرِ، (ص ٦٠٠)، بِرَقْمِ: (٩٦).

قَالَ العُقَيْلِيُّ: عَاصِمٌ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ أَبِي الأشْعَثِ لَا يَتَابَعُ عَلَيْهِ، وَلَا يَعْرِفُ إِلَّا بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو القَاسِمِ البَغْوِيُّ فِي مَعْجَمِ الصَّحَابَةِ: ٤٩/٣، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ القُدُوسِ عَنْ أَبِي الأشْعَثِ... فَذَكَرَهُ.

قَالَ البُزَارِيُّ: وَهَذَا الحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ، يَرَوِي عَنْ رَسولِ اللَّهِ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ وَلَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ إِلَّا شَدَادَ وَلَا لَهُ طَرِيقًا عَنْ شَدَادٍ إِلَّا هَذَا الطَّرِيقَ، وَعَاصِمٌ بْنُ مَخْلَدٍ لَا نَعْلَمُ رَوَى عَنْهُ إِلَّا قَزَعَهُ بَنُ سُوَيْدٍ، وَقَزَعَهُ رَجُلٌ مِنَ أَهْلِ البَصْرَةِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، لَمْ يَكُنْ بِالقَوِي، وَحَدَّثَ عَنْهُ أَهْلُ العِلْمِ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ، وَحَدَّثَ عَنْهُ بِهَذَا الحَدِيثِ يَزِيدُ بَنُ هَارُونَ وَغَيْرُهُ.

قَالَ الهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَانِدِ»: ٢٢٥/٨، (وَفِيهِ قَزَعَهُ بَنُ سُوَيْدِ البَاهِلِيِّ، وَثَقَّهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَضَعَفَهُ غَيْرُهُ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثَقَاتٌ).

قُلْتُ: قَدْ تَابَعَ قَزَعَهُ بَنُ سُوَيْدٍ فِي رَوَايَةِ هَذَا الحَدِيثِ الحَسَنُ بْنُ مَوْسَى الأَشْيَبِ كَمَا فِي العِلَلِ، لِلخَلَالِ (ص ٤١): إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: "أَبُو عَاصِمٍ" بِدَلِّ عَاصِمٍ.

الحكم العام على الحديث:

بَعْدَ النِّظَرِ فِي الحَدِيثِ وَمَتَابَعَتِهِ يَتَبَيَّنُ لِي أَنَّ هَذَا الحَدِيثَ لَيْسَ لَهُ مَتَابَعَةٌ صَالِحَةٌ وَلَيْسَ لَهُ شَاهِدٌ صَالِحٌ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ، فَمَتَابَعَةُ عَبْدِ القُدُوسِ بْنِ حَبِيبٍ لَا يَعْتَدُّ بِهَا لَوْهَائِهِ. قَالَ الحَافِظُ: (وَلَكِنْ عَبْدِ القُدُوسِ ضَعِيفٌ جَدًّا، كَذَبَهُ ابْنُ المُبَارَكِ، فَكَانَ العُقَيْلِيُّ لَمْ يَعْتَدَّ بِمَتَابَعَتِهِ).

وَأَمَّا مَتْنُ الحَدِيثِ فَفِيهِ نَكَارَةٌ مِنْ جِهَةِ أَنْ قَرَضَ الشَّعْرَ مَبَاحٌ، فَكَيْفَ يُعَاقَبُ فَاعِلُهُ بِأَنْ لَا يُقْبَلَ لَهُ صَلَاةٌ.

قَالَ الحَافِظُ مَتَعْقِبًا ابْنَ الجوزيِّ: (فَلَوْ عُلِّلَ بِهَذَا لَكَانَ أَلِيقًا).

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَلَيْسَ فِي الحَدِيثِ مَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعًا كَمَا فَعَلَ ابْنُ الجوزيِّ.

وَبِذَلِكَ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُمْ ضَعَفُوا الحَدِيثَ لَكِنَّمَا لَمْ يَحْكُمُوا عَلَيْهِ بِالوَضْعِ وَبِهَذَا فَلَا يَكُونُ الحَدِيثُ مَوْضُوعًا.

(١) ابْنُ الجوزيِّ، المَوْضُوعَاتِ: (١/٤٢٦-٤٢٧)، بِرَقْمِ: (٥٠٦).

(٢) العُقَيْلِيُّ، الضَعْفَاءُ: ٤٢٤/٦.

(٣) فِي (ظ): وَقَزَعَهُ بَنُ سَعِيدٍ. وَالصَّحِيحُ المَثْبُوتُ.

(٤) البُخَارِيُّ، التَّارِيخُ الكَبِيرُ: ٢/٢٢٩، ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: ١٣٩/٧.

(٥) ابْنُ حِبَّانَ، المَجْرُوحِينَ: ٢/٢١٦.

(٦) فِي (خ): [كَانَ].

(٧) ابْنُ حِبَّانَ، الثَّقَاتُ: ٧/٢٥٨، بِرَقْمِ: (٩٩٥٩).

(٨) عَبْدِ القُدُوسِ بْنِ حَبِيبِ الكَلَاعِيِّ، أَبُو سَعِيدٍ، الوَحَاطِيُّ، الشَّامِيُّ، اتَّفَقُوا عَلَى ضَعْفِهِ، وَكَذَبَهُ ابْنُ المُبَارَكِ، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: مَطْرُوحُ الحَدِيثِ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِثَقَّةٍ، وَلَا مَأْمُونٌ، وَفَاتَهُ بَقِيٌّ إِلَى مَا بَعْدَ السَّبْعِينَ وَمِائَةٍ، وَعَمَرَ دَهْرًا. تَرْجَمْتَهُ فِي الذَّهَبِيِّ، سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ: ١٣٥/٨.

(٩) ١١٨٨/٢، بِرَقْمِ (٢٩١٨).

(١٠) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: ٧/١٣٩، بِرَقْمِ: (٧٨٢)، ابْنُ عَدِي، الكَامِلُ: ٦/٥٠.

(١١) تَارِيخُ ابْنِ مَعِينٍ، رَوَايَةُ الدَّارِمِيِّ: ١/١٩١، بِرَقْمِ: (٧٠٢).

(١٢) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: ٧/١٣٩-١٤٠.

وقال ابنُ عديٍّ^(١): له أحاديثٌ مُستقيمةٌ، وأرجو أنَّهُ لا بأسَ بهِ.
وقالَ البزارُ^(٢): لم يكن بالقويِّ، وقد حدَّثَ عنه أهلُ العِلْمِ.
وقالَ العجليُّ^(٣): لا بأسَ بهِ، وفيه ضَعْفٌ.

فالحاصلُ^(٤) من كلامٍ هُوَ لاءِ الأئمةِ فيه: أنَّ حديثَهُ في مرتبةِ الحسنِ^(٥)، والله أعلم.
وقد وجدتُ هذا الحديثَ من طريقٍ أُخرى عن أبي الأشعثِ، ذكره ابنُ أبي حاتمٍ في
«العللِ»^(٦)، فقال: سألتُ أبي عن حديثِ رواه موسى بنُ أيوبَ، عن الوليدِ بنِ مُسلمٍ، عن
الوليدِ ابنِ سليمانَ، عن أبي الأشعثِ الصنعانيِّ، عن عبدِالله بنِ عمرو، يرفعهُ قال: «مَنْ
قَرَضَ بَيْتَ شِعْرِ بَعْدَ العِشاءِ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ حَتَّى يُصْبِحَ»^(٧).
فقال: هَذَا خَطَأٌ، النَّاسُ يَرَوْنَ هَذَا الحديثَ لا يرفعونَهُ يقولونَ: عَن عبدِالله بنِ عمرو،
فقط، يعني موقوفاً.
فقلتُ لَهُ: الغلطُ مِمَّن؟ قال: مِن مُوسَى^(٨).

(١) ابن عدي، الكامل: ٥٠/٦.

(٢) البزار، مسند البزار: ١٣٢/٢.

(٣) العجلي، معرفة الثقات: ٢١٧/٢، برقم: (١٥٢١).

(٤) في (ظ): والحاصل.

(٥) إن حكم الحافظ ابن حجر على قزعة بن سويد في التقريب «ضعيف»، باعتبار حديثه إذا انفرد، ولم يوجد له متابع، وحكمه على الحديث في «القول المسدد» باعتبار تعدد طرق الحديث، فالضعيف قد يرتقي حديثه إلى الحسن لغيره. والله أعلم.

(٦) ابن أبي حاتم، العلل: ٢٦/٦، برقم: (٢٢٨٥).

(٧) أخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب الصلاة، قال: حدثنا إسحاق، أبنا الوليد بن مسلم، عن الوليد بن أبي السائب قال: سمعت أبا الأشعث الصنعاني يقول: سمعت عبد الله بن عمرو [بموقوفاً] به موقوفاً. كما في اللآلئ المصنوعة، للسيوطي: ٢١٨/١.

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين: ٢٢٨/٢، من طريق موسى بن أيوب، عن الوليد بن مسلم، عن الوليد بن سليمان بن أبي السائب، عن أبي الأشعث، عن عبد الله بن عمرو يرفعه بلفظ: «مَنْ قَرَضَ بَيْتَ شِعْرِ بَعْدَ العِشاءِ؛ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ حَتَّى يُصْبِحَ».

(٨) قال الشيخ الألباني: قلت: موسى بن أيوب هذا هو الأنطاكي، روى عنه أبو زرعة، وغيره، وهو ثقة، وكذلك من فوقه، فيحتمل أن تكون العلة في عنعنة الوليد بن مسلم، فإنه كان يدلّس تدليس التسوية. انتهى. السلسلة الضعيفة: ٤٤١/٥.

قلت: إسحاق شيخ محمد بن نصر هنا، وهو ابن راهويه، الثقة الحافظ، لا يقارن بموسى بن أيوب، وبذلك يتضح مراد أبي حاتم من ترجيح الموقوف على المرفوع. رحم الله الجميع.

الحديث الثالث

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، ثنا أفلح بن سعيد، نا عبد الله بن رافع، سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن طالت بك مدة، أو شك أن ترى قومًا يعدون في سخط الله عز وجل، ويروحون في لعنته، في أيديهم مثل أدناب البقر»^(١).
ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»^(٢) بإسناد «المسند». [أيضاً]^(٣)، ونقل عن ابن

(١) دراسة إسناد الحديث:

١. عبد الملك بن عمرو القيسي، أبو عامر، العقدي بفتح المهملة والقاف، ثقة، من التاسعة، مات سنة أربع أو خمس ومائتين، ع. تهذيب الكمال: ٣٦٤/١٨، تهذيب التهذيب: ١٢٠/١٢، التقريب، برقم: (٤١٩٩).
٢. أفلح بن سعيد الأنصاري، القبايني بضم القاف، المدني، أبو محمد، صدوق، مات سنة ست وخمسين، من السابعة أيضاً. م. س. تهذيب الكمال: ٣٢٣/٣، تهذيب التهذيب: ٣٢١/١، التقريب، برقم: (٥٤٨).
٣. عبدالله بن رافع المخزومي، أبو رافع، المدني، مولى أم سلمة، ثقة، من الثالثة، م. ٤. تهذيب الكمال: ٤٨٥/١٤، تهذيب التهذيب: ١٨١/٥، التقريب، برقم: (٣٣٠٥).
٤. أبو هريرة، النوسي، الصحابي الجليل، حافظ الصحابة، اختلف في اسمه واسم أبيه، قيل: عبدالرحمن بن صخر وقيل: غير ذلك، مات سنة سبع وقيل: سنة ثمان وقيل تسع وخمسين، وهو ابن ثمان وسبعين سنة، ع. التقريب، برقم: (٨٤٢٦).
الحكم على الحديث:

بعد دراسة إسناد هذا الحديث يتبين لي أن هذا الحديث ورد في صحيح مسلم عن جماعة من مشايخه بطريقين، وبكفي هذا ردًا على غفلة ابن الجوزي ووضعه هذا الحديث ضمن كتابه الموضوعات وهو في الصحيح!، أما بالنسبة لأفلح بن سعيد فنقل ابن الجوزي كلام ابن حبان فيه، وقد رد عليه الحافظ ابن حجر فعرف عن أفلح وذكر أقوال علماء الجرح والتعديل فيه، ويكفي أن مسلمًا أخرج له في صحيحه، بل إن ابن حبان نفسه ذكره في كتابه (التقاة) من الطبقة الرابعة: ١٣٤/٨، برقم: (١٢٦٠٢)، وهي غفلة منه؛ فكيف يورده من ضمن المجروحين ومن ضمن التقاة؟!.

وأما قول العقيلي في الضعفاء: ١٢٥/١ «ما سمعت عبد الرحمن يعني ابن مهدي يحدث عن أفلح بن سعيد - شيخ من أهل فباء - شيئاً قط»، فهذا ليس دليلًا على جرحه، فقد وثقه الكثيرون غيره، فالحاصل أن ابن الجوزي أخطأ في تقليده لابن حبان وغلط ابن حبان في تجريحه.
وقد تعقب الذهبي في (الميزان): ٢٧٤/١-٢٧٥، كلام ابن حبان بقوله: «حديث أفلح صحيح غريب ورواية سهيل شاهدة له وابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه» انتهى.
عدا عن ذلك فإن للحديث طرقًا كثيرة ومتابعات وشواهد تقويه، كما ذكر الحافظ ابن حجر، فأورده الحاكم في المستدرک من طريق أفلح، وكذلك البيهقي من طريق الحسن بن سفيان عن محمد بن عبدالله بن نمير عن زيد بن الحباب عن أفلح، وهي متابعات تامة، وأيضًا حديث سهيل عن أبيه «صنفان من أهل النار...» متابع لهذا الحديث متابع ناقصة، فأخرجه أحمد من وجهين عن شريك عن سهيل، وكذلك ابن حبان عن عبدالله الأزدي عن اسحاق بن إبراهيم عن جرير عن سهيل عن أبيه عن رسول الله ﷺ.
والحديث إذا تعددت طرقه ووجدت له متابعات وشواهد صالحة للاحتجاج لا يعد موضوعًا، إذ إن المتابعات والشواهد لها الأثر في تقوية الحديث وتصحيحه، وهي بمثابة دليل على بطلان حكم ابن الجوزي على هذا الحديث بأنه موضوع، بل إنه يرتقي إلى درجة الصحيح لوروده في صحيح مسلم.

قال الشيخ الألباني: صحيح.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٤٣٧/١٣، برقم: (٨٠٧٣)، ٤٨/١٤، برقم: (٨٢٩٣).
وأخرجه مسلم في الصحيح، برقم: (٢٨٥٧)، (٥٢، ٥٤)، والبخاري في مسنده، برقم: (٨٢٢٩)، وأبو عوانة في المستخرج على مسلم، في (البعث) كما في (إتحاف المهرة): ١٩٥/٥، والحاكم في المستدرک: ٤٣٦-٤٣٥/٤، من طريق أبي عامر العقدي، بهذا الإسناد.
وأخرجه مسلم في الصحيح، برقم: (٢٨٥٧)، (٥٣)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٤٩٧٣)، ودلائل النبوة: ٥٣٢/٦، من طرق عن أفلح بن سعيد، به.
وله شاهد في مسند أحمد من رواية أبي هريرة: ٣٠٠/١٤، برقم: (٨٦٦٥)، ٤٢٦/١٥، برقم: (٩٦٨٠)، ومن رواية أبي أمامة: ٤٦٧/٣٦، برقم: (٢٢١٥٠).
قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عبدالله بن رافع، إلا أفلح بن سعيد، وهو رجل مشهور من أهل قباء.

قال الذهبي في تلخيص الموضوعات: (ص ١٦٢): قلت: بل الحديث على شرط مسلم، ولكنه منكر. وعده في ميزان الاعتدال من الغرائب.

الحكم العام على الحديث:

بعد النظر في الحديث يتبين لي من دراسة الحديث بمجموع طرقه من متابعات وشواهد أن الحديث صحيح؛ كما بين الحافظ ابن حجر، وأن للحديث متابعات وشواهد أخرى تقويه لم يذكرها ابن الجوزي ولم يبحث عنها، وهذا الحديث كذلك له شواهد في صحيح مسلم وهي غفلة شديدة من ابن الجوزي رحمه الله.
(٢) ابن الجوزي، الموضوعات: ٣٠٩/٣-٣١٠.

حَبَّانٌ^(١) أَنَّهُ قَالَ: [إِنَّ]^(٢) هَذَا الْخَبَرَ بَاطِلٌ، وَأَفْلَحُ كَانَ يَرُوي عَنِ الثَّقَاتِ الْمَوْضُوعَاتِ. انْتَهَى.

وهذا الحديثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٤) عَنِ جَمَاعَةٍ مِنْ مَشَائِخِهِ، عَنِ أَبِي عَامِرِ الْعَقْدِيِّ بِهَذَا. وَأَخْرَجَهُ مِنْ وَجْهِ^(٥) آخَرَ كَمَا سَيَأْتِي. وَلَمْ أَفْقُ فِي كِتَابِ «الْمَوْضُوعَاتِ» لِابْنِ الْجُوزِيِّ عَلَى شَيْءٍ حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْوَضْعِ، وَهُوَ فِي أَحَدِ «الصَّحِيحِينَ» غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَإِنَّهَا لَغَفْلَةٌ شَدِيدَةٌ مِنْهُ. وَأَفْلَحُ الْمَذْكُورُ يَعْرِفُ^(٦) بِالْقُبَائِيِّ، مَدَنِيٌّ مِنْ أَهْلِ قُبَاءَ، ثِقَّةٌ مَشْهُورٌ^(٧)، وَثِقَّةُ ابْنِ مَعِينٍ، وَابْنُ سَعْدٍ^(٨)، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ أَيْضًا، وَالنَّسَائِيُّ: لَا بَأْسَ بِهِ^(٩).

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: شَيْخٌ صَالِحٌ الْحَدِيثِ^(١٠). وَأَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»^(١١) وَقَدْ رَوَى عَنْهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَطَبَقْتُهُ، وَلَمْ أَرَ لِلْمُتَقَدِّمِينَ فِيهِ كَلَامًا إِلَّا أَنَّ الْعَقِيلِيَّ/ قَالَ: لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ^(١٢).

قُلْتُ: وَلَيْسَ هَذَا بِجَرَحٍ، وَقَدْ غَفَلَ ابْنُ حَبَّانٍ فَذَكَرَهُ فِي الطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ م «الثَّقَاتِ»^(١٣)، وَقَدْ أَخْطَأَ ابْنُ الْجُوزِيِّ فِي تَقْلِيدِهِ لِابْنِ حَبَّانٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ خَطَأً شَدِيدًا وَغَلَطَ ابْنُ حَبَّانٍ فِي أَفْلَحٍ فَضَعَّفَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَعَقِبَهُ بِأَنَّ قَالَ: هَذَا بِهَذَا اللَّفْظِ بَاطِلٌ وَالْمَحْفُوظُ: عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بَلْفَظٍ: «اِثْنَانُ مِنْ أُمَّتِي لَمْ أَرَهُمَا، رَجَالٌ بِأَيْدِيهِمْ سِيَّاطٌ مِثْلُ أَدْنَابِ الْبَقَرِ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ»، وَتَعَقَّبَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ»^(١٤) كَلَامَ ابْنِ حَبَّانٍ هَذَا فَقَالَ: حَدِيثُ أَفْلَحٍ حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، وَرِوَايَةُ سُهَيْلٍ شَاهِدَةٌ لَهُ^(١٥)، وَابْنُ حَبَّانٍ رَبَّمَا جَرَحَ الثَّقَةَ حَتَّى كَانَتْهُ لَا يَدْرِي مَا يَخْرُجُ مِنْ رَأْسِهِ. انْتَهَى. قُلْتُ: وَقَدْ صَحَّحَهُ مِنْ طَرِيقِ أَفْلَحٍ أَيْضًا الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»^(١٦)، وَصَحَّحَهُ مِنْ طَرِيقِ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، [مُسْلِمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ

(١) لَيْسَتْ فِي (الْأَصْل) وَ(ظ).

(٢) ابْنُ حَبَّانٍ، الْمَجْرُوحِينَ: (١٧٦/١-١٧٧)، فِي تَرْجُمَةٍ: أَفْلَحُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مِنْ أَهْلِ قُبَاءَ كَانَ يَسْكُنُ الْمَدِينَةَ، يَرُوي عَنِ الثَّقَاتِ الْمَوْضُوعَاتِ، وَعَنِ الْأَثْبَاتِ الْمَلْزُومَاتِ، لَا يَحِلُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ وَلَا الرِّوَايَةُ عَنْهُ بِحَالٍ، رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، مَوْلَى أُمِّ سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنْ طَالَتْ بِكَ مَدَّةٌ فَسْتَرَى قَوْمًا يَغْدُونَ فِي سَخَطِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَيَرْحُونَ فِي لَعْنَتِهِ يَحْمِلُونَ سِيَّاطًا مِثْلَ أَدْنَابِ الْبَقَرِ)، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ قَتَيْبَةَ بَعْسَقْلَانَ، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ مَوْهَبِ الرَّمْلِيِّ، ثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، ثَنَا أَفْلَحُ بْنُ سَعِيدٍ، مِنْ أَهْلِ قُبَاءَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، قَالَ ابْنُ حَبَّانٍ: «هَذَا خَيْرٌ بِهَذَا اللَّفْظِ بَاطِلٌ، وَقَدْ رَوَاهُ سُهَيْلٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: اِثْنَانُ مِنْ أُمَّتِي لَمْ أَرَهُمَا رَجَالٌ بِأَيْدِيهِمْ سِيَّاطٌ مِثْلَ أَدْنَابِ الْبَقَرِ وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ». وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْتِيبِ الْمَوْضُوعَاتِ: (٨٤): (قُلْتُ: بَلِ الْحَدِيثُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَكِنَّهُ مُنْكَرٌ). وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ: (٢٧٤/١-٢٧٥)، مُتَعَقِّبًا قَوْلَ ابْنِ حَبَّانٍ: (بَلِ حَدِيثُ أَفْلَحٍ صَحِيحٌ غَرِيبٌ)، وَهَذَا شَاهِدٌ لِمَعْنَاهُ (يَعْنِي حَدِيثُ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ). انْتَهَى.

(٣) لَيْسَتْ فِي (الْأَصْل) وَ(ظ).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ، بِرَقْمٍ: (٥٤)، (٢٨٥٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، وَابُو بَكْرُ بْنُ نَافِعٍ، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ، قَالُوا حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقْدِيُّ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِنْ طَالَتْ بِكَ مَدَّةٌ...».

(٥) لَيْسَتْ فِي (خ).

(٦) فِي (الْأَصْل) وَ(ظ): [مَعْرُوفٌ]. وَالْمُثَبِّتُ مِنْ (خ).

(٧) يَنْظُرُ الْمَزِي، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ: ٣/٣٢٣.

(٨) ابْنُ سَعْدٍ، الطَّبَقَاتُ: ٩/٢٤٧.

(٩) كَذَا قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ: أَفْلَحُ بْنُ سَعِيدٍ (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ). الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: ٢/٣٢٤.

(١٠) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: ٢/٣٢٤، بِرَقْمٍ: (١٢٣٣).

(١١) أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ، بِرَقْمٍ: (٢١٢٨)، (٥٢)، (حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (صِئْفَانُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ...)) الْحَدِيثُ.

(١٢) الْعَقِيلِيُّ، الضَّعْفَاءُ: ١/١٢٥، بِرَقْمٍ: (١٥١).

(١٣) ابْنُ حَبَّانٍ، الثَّقَاتُ: ٨/١٣٤، بِرَقْمٍ: (١٢٦٠٢).

(١٤) الذَّهَبِيُّ، مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ: ١/٢٧٤-٢٧٥.

(١٥) لَيْسَتْ فِي (الْأَصْل) وَ(ظ).

(١٦) الْحَاكِمُ، الْمُسْتَدْرَكُ: ٤/٤٣٥.

سهيل، عن أبيه، أبي هريرة^(١) قال: قال رسول الله ﷺ: «صِنْفَانِ مِنَ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا، قَوْمٌ مَعَهُمْ سَيَاطُ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا^(٢) النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ، عَارِيَاتٌ مُمِيلَاتٌ^(٣) مَائِلَاتٌ^(٤)، رُؤُسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ^(٥) [المائلة]^(٦)، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ، وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنْ رِيحَهَا لِيُوجِدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا^(٧)».

وأخرج البيهقي في «دلائل النبوة» من طريق الحسن بن سفيان، عن محمد بن عبدالله بن نمير، ثنا زيد بن الحباب، حدثنا أفلح بن سعيد، فذكره، ولفظه: «يوشك إن طالت بك مدة أن ترى قوماً في أيديهم مثل أذنان البقر يغدون في غضب الله، ويروحون في سخطه».

قال البيهقي: رواه مسلم عن محمد [بن عبدالله]^(٨) بن نمير^(٩)، وهو كما قال.
[وقال]^(١٠): ابن حبان في النوع التاسع والمائة من القسم الثاني من «صحيحه»^(١١): أخبرنا عبدالله بن شيرويه^(١٢)، أنا [إسحاق]^(١٣) بن راهويه، أنا جرير، عن سهيل، فذكره، وأخرجه أحمد أيضاً من وجهين، عن شريك بن عبدالله القاضي، عن سهيل، نحوه^(١٤) فلقد أساء ابن الجوزي لذكره في «الموضوعات» حديثاً من^(١٥) «صحيح مسلم»، ود من عجائبه.

[/]

- (١) ما بين الحاصرتين من (خ)، وصحيح مسلم.
- (٢) ليست في (الأصل)، و(ظ)، وهي في مسلم.
- (٣) المميلات: اللاتي يعلمن غيرهن التخلول في مثل فعلهن، أو مميلات لأكتافهن وأعطافهن، أو اللاتي يمشطن غيرهن المشطة الميلاء. الجزري، النهاية في غريب الحديث: ١٠١/٨، ابن منظور، لسان العرب: ٦٣٥/١١.
- (٤) المائلات: الزائغات عن طاعة الله، أو المتخترات في المشي، أو اللاتي يمشطن المشطة الميلاء، وهي مشطة النغايا. الجزري، النهاية في غريب الحديث: ١٠١/٨، ابن منظور، لسان العرب: ٦٣٥/١١.
- (٥) البختية: الأنثى من الجمال البخت، والذكر بختي، وهي جمال طوال الأعناق. الجزري، النهاية في غريب الحديث: ١١٩/١، ابن منظور، لسان العرب: ٩/٢.
- (٦) ليست في (الأصل) و(ظ)، وهي من (خ)، وصحيح مسلم.
- (٧) مسلم، صحيح مسلم برقم: (٥٥٨٢).
- (٨) ليست في (خ).
- (٩) دلائل النبوة: ٥٣٢/٦.
- (١٠) ليست في (خ).
- (١١) صحيح ابن حبان: ٥٠٠/١٦، برقم: (٧٤٦١).
- (١٢) في (ظ): سيرويه. والصحيح المثبت.
- (١٣) ليست في (خ).
- (١٤) الوجه الأول: أخرجه أحمد في المسند: ٣٠٠/١٤، برقم: (٨٦٦٥). نص الرواية (حدَّثَنَا أَبُو بَرْدٍ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صِنْفَانِ مِنَ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَاهُمَا بَعْدُ، نِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ، مَائِلَاتٌ، مُمِيلَاتٌ، عَلَى رُؤُسِهِنَّ أَمْثَالُ أَسْنِمَةِ الْبُخْتِ الْمَائِلَةِ، لَا يَرَيْنَ الْجَنَّةَ، وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَرِجَالٌ مَعَهُمْ أَسْيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ، يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ».
- (١٥) وأخرجه أبو يعلى في مسنده، برقم: (٦٦٩٠)، عن بشر بن الوليد، والبيهقي شعب الإيمان، برقم: (٥٣٥٧)، من طريق يزيد بن هارون، كلاهما عن شريك بن عبدالله، بهذا الإسناد.
- (١٦) وأخرجه مسلم برقم: (٢١٢٨)، (٥٢)، وابن حبان في صحيحه، برقم: (٧٤٦١)، والبيهقي في السنن: ٢٣٤/٢، وفي الشعب، برقم: (٧٨٠١)، وفي دلائل النبوة: (٥٣٢/٦-٥٣٣)، والبيهقي في شرح السنة، برقم: (٢٥٧٨) من طريق جرير بن عبد الحميد، عن سهيل بن أبي صالح، به.
- (١٧) زاد جرير في روايته: (وإن ريحها لتوجد من مسيرة كذا وكذا).
- (١٨) وأخرجه مالك في الموطأ: ٤٩٩/٢، ومن طريقه البيهقي في شرح السنة، برقم: (٣٠٨٣) عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً بلفظ: نساء كاسيات عاريات، مائلات مميلات، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وريحها يوجد من مسيرة خمس مائة سنة.
- (١٩) الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند: ٤٢٦/١٥، برقم: (٩٦٨٠). نص الرواية (حدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صِنْفَانِ مِنَ أُمَّتِي مِنَ أَهْلِ النَّارِ، لَمْ أَرَهُمْ بَعْدُ، نِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ، مَائِلَاتٌ مُمِيلَاتٌ، عَلَى رُؤُسِهِنَّ أَمْثَالُ أَسْنِمَةِ الْإِبِلِ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ، وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَرِجَالٌ مَعَهُمْ أَسْيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ، يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ».
- (٢٠) (١٥) في (الأصل) و(ظ): في.

الحديث الرابع

قال (١) الإمام أحمد [أيضاً] (٢): حدثنا أبو سعيد هو مولى بني هاشم، نا عبدالله بن بجير، [ثنا سياراً أن أبا أمامة ذكر أن رسول الله ﷺ قال: «يكون في آخر [الزمان في هذه الأمة ناس معهم سياط كأنها أدناب البقر يعدون في سخط الله ويروحون في غضبه»] (٤).
أورد ابن الجوزي في «الموضوعات» (٥) من طريق «المسند» أيضاً، ونقل عن ابن حبان أنه قال: عبدالله بن بجير يروي العجائب التي كأنها معمولة، لا يحتج به (٦). انتهى.
قلت: وهذا شاهد لحديث أبي هريرة المتقدم، وقد غلط ابن الجوزي في تضعيفه

- (١) في (خ): [وقال].
(٢) ليست في (الأصل) و(ظ).
(٣) ليست في (خ).
(٤) دراسة إسناد الحديث:

١. عبدالرحمن بن عبدالله بن عبيد البصري، أبو سعيد، مولى بني هاشم، نزيل مكة، لقبه جردقة بفتح الجيم والدال بينهما راء ساكنة ثم قاف، صدوق، ربما أخطأ، من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين. خ صد س ق. تهذيب الكمال: ٢١٧/١٧، التقريب، برقم: (٣٩١٨).
٢. عبد الله بن بجير بالموحدة والجيم مصغر بن حمران، التميمي، أو القيسي، أبو حمران، البصري، ثقة، قال حرب عن أحمد: ثقة، وكذا قال ابن معين، وأبو داود، وأبو حاتم، له عنده في الحمد.
قال الحافظ ابن حجر: وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الأجرى: سألت أبا داود عنه فقال: روى عنه أبو داود الطيالسي وقال: هو ثقة من السادسة، مد. تهذيب الكمال: ٣٢٢/١٤، تهذيب التهذيب: ١٣٤/٥، التقريب برقم: (٣٢٢١).
٣. سيار الأموي مولا هم، الدمشقي، قدم البصرة، صدوق، من الثالثة، قيل اسم أبيه عبد الله، ت. تهذيب الكمال: ٣١٧/١٢، تهذيب التهذيب: ٢٥٧/٤، التقريب، برقم: (٢٧٢٠).
٤. صدي بالتصغير بن عجلان، أبو أمامة، الباهلي، صحابي مشهور، سكن الشام ومات بها سنة ست وثمانين، ع. التقريب، برقم: (٢٩٢٣).

الحكم على الحديث:

بعد دراسة إسناد هذا الحديث يتبين لي أن هذا الحديث شاهد لحديث أبي هريرة المتقدم، أما ذكر ابن الجوزي هذا الحديث في كتابه الموضوعات، وحجته ضعف أحد رجال الإسناد وهو عبدالله بن بجير، فنقل عن ابن حبان بأن عبدالله بن بجير يروي العجائب التي كأنها معمولة لا يحتج به انتهى.
فكان رد الحافظ ابن حجر بأن عرف عن ابن بجير فهو يكتفى بأبي حمران وهو بصري قيسي ويقال تميمي، وهو غير عبدالله بن بجير القاص الصنعاني، وبين أنه ليس هو راوي حديث أبي أمامة، لأنه صنعاني يروي عن أهل اليمن، وعبدالله بن بجير يروي عن البصريين، وبهذا يتبين أن الحديث إسناده حسن، وبطلان حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٤٦٦/٣٦، برقم: (٢٢١٥٠).
وأخرجه ابن الأعرابي في المعجم، برقم: (٢١٤٩)، والطبراني في المعجم الكبير، برقم: (٨٠٠٠)، وفي المعجم الأوسط، برقم: (٥٢٤٧)، وأبو عمرو الداني في الفتن، برقم: (٤٣٤)، من طريق أبي الوليد، هشام بن عبدالله الملك الطيالسي، والحاكم في المستدرک: ٤/٤٣٦، من طريق بشر بن المفضل، والطبراني في المعجم الكبير، برقم: (٨٠٠٠)، من طريق علي بن عثمان اللاحي، ثلاثتهم عن عبدالله بن بجير، بهذا الإسناد.
وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي. ونسب الحاكم (سياراً)، فقال: (ابن سلامة) ووافقه الذهبي في (تلخيصه)، وهو خطأ.
ووقع في مطبوع معجم الطبراني الكبير: (عبدالله بن بجير القيس) وهو تحريف، صوابه: (عبدالله بن بجير القيسي).

وأخرج الطبراني في المعجم الكبير، برقم: (٧٦١٦)، وفي مسند الشاميين، برقم: (٥٤٢) من طريق شرحبيل بن مسلم، عن أبي أمامة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيكون في آخر الزمان شرطة يعدون في غضب الله، ويروحون في سخط الله، فإياك أن تكون من بطانتهم»، وفي إسناده أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي، شيخ الطبراني فيه، وقد ضعفه.
وفي الباب عن أبي هريرة عند مسلم، برقم: (٢٨٥٧).

الحكم العام على الحديث:

بعد النظر في الحديث يتبين لي من دراسة الحديث بمجموع طرقه من متابعات وشواهد أن الحديث صحيح لغيره، كما بين الحافظ ابن حجر، وأن للحديث متابعات وشواهد أخرى تقويه لم يذكرها ابن الجوزي ولم يبحث عنها، منها ما ذكرها الحافظ ابن حجر، وهي رواية إسماعيل بن عياش، عن شرحبيل، عن أبي أمامة، وذلك لأن رواية إسماعيل عن الشاميين قوية وشرحبيل شامي، فهو يعتبر أيضاً متابعاً لحديث أبي أمامة متابعاً ناقصاً، أما هو بالنسبة لحديث أبي هريرة فيعتبر شاهداً له وذلك لاختلاف الصحابي، وله شاهد آخر وهو حديث عبدالله بن عمرو بن العاص.

- (٥) ابن الجوزي، الموضوعات: ٣١٠/٣.
(٦) ابن حبان، المجروحين: ٢٥-٢٤/٢.

لعبدالله^(١) بن بَجِير، فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَجِيرٍ الْمَذْكُورَ - بَضِمْ الْمَوْحِدَةَ - بَعْدَهَا جِيمٌ بِصِيغَةِ التَّصْغِيرِ، يُكْنَى أَبَا^(٢) حِمْرَانَ، بَصْرِيٌّ قَيْسِيٌّ، وَيُقَالُ: تَمِيمِيٌّ. [وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ أَنَّهُ قَيْسِيٌّ]^(٣)، وَثِقَةٌ أَحْمَدُ^(٤)، وَابْنُ مَعِينٍ^(٥)، وَأَبُو دَاوُدَ، وَأَبُو حَاتِمٍ^(٦).

وَرَوَى الْأَجْرِيُّ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ: أَنَّ أَبَا الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيَّ^(٧) رَوَى عَنْهُ وَوَقَّعَهُ^(٨) وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي «الْتَّقَاتِ»^(٩)، وَإِنَّمَا قَالَ ابْنُ حَبَّانَ مَا نَقَلَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَنْهُ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَجِيرٍ الْقَاصِ الصَّنَعَانِيِّ^(١٠) الَّذِي يُكْنَى أَبَا وَائِلٍ، وَأَبُوهُ بَفَتْحِ الْمَوْحِدَةِ، وَكَسَرَ الْحَاءَ الْمَهْمَلَةَ، عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ قَدْ وَثِقَهُ غَيْرُ ابْنِ حَبَّانَ، وَلَكِنْ لَيْسَ هُوَ رَاوِي^(١١) حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ لِأَنَّهُ صَنَعَانِيٌّ يَرَوِي عَنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، وَصَاحِبُ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ يَرَوِي عَنِ الْبَصْرِيِّينَ.

وَسَيَّارُ شَيْخُهُ شَامِيٌّ نَزَلَ الْبَصْرَةَ، فَارَوَى عَنْهُ أَهْلُهَا. وَقَدْ أَخْرَجَ الضَّيَّاءُ الْمَقْدِسِيُّ حَدِيثَ أَبِي أَمَامَةَ مِنْ طَرِيقِ «الْمَسْنَدِ»، وَمِنْ طَرِيقِ الطَّبْرَانِيِّ/ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ».

وَلَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَجِيرٍ الْمَذْكُورُ، فَقَدْ رَوَيْنَاهُ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» لِلطَّبْرَانِيِّ أَيْضًا، قَالَ: ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَمزَةَ، ثَنَا حَبِوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ شَرَطٌ يَغْدُونَ فِي عَضْبِ اللَّهِ، وَيُرْوَحُونَ فِي سَخَطِ اللَّهِ، فَيَأْيَاكَ أَنْ تَكُونَ^(١٢) مِنْهُمْ»^(١٣).

وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ رِوَايَةَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنِ الشَّامِيِّينَ قَوِيَّةٌ^(١٤)، وَشُرَحْبِيلُ شَامِيٌّ.

وَلَهُ شَاهِدٌ آخَرُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: «إِنَّا لَنَجِدُ فِي كِتَابِ [اللَّهِ]^(١٥) الْمُنْزَلِ صَنْفِينَ فِي^(١٦) النَّارِ، قَوْمٌ يَكُونُونَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ مَعَهُمْ سَيَاطٌ كَانَتْهَا أَذْنَابُ الْبَقَرِ، يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ عَلَى غَيْرِ جَرْمٍ، لَا يَدْخُلُونَ بِطُونَهُمْ إِلَّا خَبِيثًا، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ، مَائِلَاتٌ مُمِيلَاتٌ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ وَلَا يَجِدْنَ

(١) فِي (الْأَصْلِ) وَ(ظ): [بِعَبْدِ اللَّهِ].

(٢) فِي (ظ): أَنَا وَالصَّحِيحُ الْمَثْبُتُ.

(٣) لَيْسَتْ فِي (ظ).

(٤) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: ٥/الترجمة ٧٠.

(٥) تَارِيخُ ابْنِ مَعِينٍ، رِوَايَةُ الدَّوْرِيِّ: ٢/٢٩٧.

(٦) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: ٥/الترجمة ٧٠.

(٧) فِي (الْأَصْلِ) وَ(ظ): [وَرَوَى الْأَجْرِيُّ، أَنَّ أَبَا الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيَّ].

(٨) أَبُو دَاوُدَ، سُوَالَاتُ الْأَجْرِيِّ: ١/٣٠٦، بِرَقْمٍ: (٤٥٥).

(٩) ابْنُ حَبَّانَ، التَّقَاتُ: ٧/٢٧، بِرَقْمٍ: (٨٨٤٩).

(١٠) أَبُو وَائِلٍ، عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَجِيرٍ، بَفَتْحِ الْمَوْحِدَةِ، وَكَسَرَ الْمَهْمَلَةَ بِنِ رِيسَانِ بَفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَّةِ بَعْدَهَا مَهْمَلَةَ الْقَاصِ، الصَّنَعَانِيِّ، وَثِقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَاضْطَرَبَ فِيهِ كَلَامُ ابْنِ حَبَّانَ، د ت ق. تَهْذِيبُ الْكَمَالِ: ١٤/٣٢٢، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ: ٥/١٣٤، التَّقْرِيبُ: (٣٢٢٢).

(١١) فِي (الْأَصْلِ) وَ(ظ): [الرَّوِيَّ].

(١٢) فِي (الْأَصْلِ): يَكُونُ.

(١٣) الطَّبْرَانِيُّ، الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، بِرَقْمٍ: (٧٦١٦).

(١٤) قَالَ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: لَيْسَ أَحَدٌ أَرَوَى لِحَدِيثِ الشَّامِيِّينَ مِنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ... وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ: كُنْتُ أَسْمَعُ أَصْحَابِنَا يَقُولُونَ عِلْمَ الشَّامِ عِنْدَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ... قَالَ يَعْقُوبُ: وَتَكَلَّمَ قَوْمٌ فِي إِسْمَاعِيلَ، وَإِسْمَاعِيلُ نَفَقَةٌ عَدَلَ أَعْلَمَ النَّاسَ بِحَدِيثِ الشَّامِ....

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ فَقَالَ: إِذَا حَدَّثَ عَنِ الشُّيُوخِ

التَّقَاتِ مِثْلَ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ وَشُرَحْبِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ... يَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ: ٣/١٦٣.

(١٥) لَيْسَتْ فِي (ظ).

(١٦) فِي (ظ): مِنْ.

رِيحَهَا»^(١).

(١) ابن أبي شيبة، المصنف، برقم: (٣٨٨٩٧).

الحديث الخامس

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في «زوائد المسند»^(١): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَعْدٍ^(٢)، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَسُوقًا مَا فِيهَا بَيْعٌ»^(٣) وَلَا شِرَاءَ، إِلَّا الصُّورُ مِنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ، إِذَا اشْتَهَى الرَّجُلُ صُورَةً دَخَلَ فِيهَا، وَإِنَّ فِيهَا^(٤) لَمَجْمَعًا لِلْحُورِ الْعَيْنِ^(٥) يَرْفَعْنَ أَصْوَاتَهُنَّ، لَمْ يَرِ الْخَلَائِقُ مِثْلَهَا، يَقْلَنُ: نَحْنُ الْخَالِدَاتُ فَلَا نَبِيدُ، وَنَحْنُ الرَّاضِيَاتُ فَلَا نَسْخَطُ، وَنَحْنُ النَّاعِمَاتُ فَلَا نَبُوسُ^(٦)، فَطُوبَى لِمَنْ كَانَ لَنَا وَكَتَالَهُ»^(٧).

(١) في (ظ): تزويد المسند.

(٢) في (ظ): عن عمر بن إسحاق، عن النعمان بن سعيد، والمثبت من (الأصل) و(خ).

(٣) في (ظ): ما فيها لا يبيع.

(٤) في (ظ): يوجد بياض بقدر كلمة: وإن فيها.

(٥) في (ظ): يوجد بياض بقدر كلمة: للهور العين.

(٦) بعدها في (خ): [أبدأ].

(٧) دراسة إسناد الحديث:

١. عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان، الواسطي الأصل، أبو بكر بن أبي شيبة، الكوفي، ثقة حافظ، صاحب تصانيف، من العاشرة، مات سنة خمس وثلاثين، خ م د س ق. تهذيب الكمال: ٩٨/٣٣، تهذيب التهذيب: ٣/٦، التقريب، برقم: (٣٥٧٥).

٢. محمد بن خازم بمعجمتين، أبو معاوية، الضرير، الكوفي، عمي وهو صغير، ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهيم في حديث غيره، من كبار التاسعة، مات سنة خمس وتسعين، وله اثنتان وثمانون سنة، وقد رمي بالإرجاء، ع. تهذيب الكمال: ١٢٣/٢٥، تهذيب التهذيب: ١٢٠/٩، التقريب، برقم: (٥٨٤١).

٣. عبدالرحمن بن إسحاق بن الحارث الواسطي، أبو شيبة، ويقال كوفي. قال أبو طالب: عن أحمد بن حنبل ليس بشيء، منكر الحديث، وقال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يضعف عبدالرحمن بن إسحاق الكوفي، وقال عباس الدوري: عن يحيى بن معين ضعيف، ليس بشيء، وقال محمد بن سعد، ويعقوب بن سفيان، وأبو داود النسائي، وابن حبان: ضعيف، زاد النسائي ليس بذلك، وقال البخاري: فيه نظر، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو بكر بن خزيمة: لا يحتج بحديثه، روى له أبو داود والترمذي.

قال الحافظ ابن حجر: ضعيف، من السابعة، د ت. تهذيب الكمال: ٥١٥/١٦، تهذيب التهذيب: ١٢٤/٦، التقريب، برقم: (٣٧٩٩).

٤. النعمان بن سعد بن حنبل بفتح المهملة وسكون الموحدة ثم مثناه ويقال آخره راء أنصاري، كوفي، ذكره ابن حبان في كتابه الثقات.

قال الحافظ ابن حجر: مقبول، من الثالثة، ت. تهذيب الكمال: ٤٥٠/٢٩، تهذيب التهذيب: ٤٠٤/١٠، التقريب، برقم: (٧١٥٦).

٥. علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي، بن عم رسول الله ﷺ وزوج ابنته، من السابقين الأولين، ورجح جمع أنه أول من أسلم، وهو أحد العشرة، مات في رمضان، سنة أربعين وهو يومئذ أفضل الأحياء من بني آدم بالأرض بإجماع أهل السنة، وله ثلاث وستون على الأرجح، ع. التقريب، برقم: (٤٧٥٣).

الحكم علي الحديث:

بعد دراسة إسناد هذا الحديث يتبين لي أن هذا الحديث منكر جدًا، فقد تفرد به عبد الرحمن بن إسحاق، وهو أبو شيبة الواسطي، ويقال: الكوفي. روى عن أبيه، وخاله النعمان بن سعد... قال الإمام أحمد: ليس بشيء، منكر الحديث. وكذبه في روايته عن النعمان بن سعد، عن المغيرة بن شعبة في أحاديث رفعها.

وكذلك ضعفه يحيى بن معين، ومحمد بن سعد، ويعقوب بن سفيان، والبخاري، وأبو داود، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي، وابن خزيمة، وابن عدي وغيرهم.

ومثل هذا الرجل لا يقبل منه ما تفرد به، ولا سيما هذا الحديث، فإنه منكر جدًا، وأحسن أحواله أن يكون سمع شيئاً، ولم يفهمه جيداً، فعبّر عنه بعبارة ناقصة. ووجه النكارة فيه قوله: دخل فيها، والله أعلم.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف: (١٠١-١٠٠/١٣)، ومن طريقه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند: (٤٥١٢-٤٥٢)، برقم: (١٣٤٣)، ومن طريق عبد الله أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٥٤٣)، والعلل المتناهية (١٧٤١)، وهناد في الزهد، برقم: (٩)، والمروزي في زياداته على (زهد ابن المبارك)، برقم: (١٤٨٧)، والترمذي في الجامع واستغريه، برقم: (٢٥٥٠)، وابن أبي الدنيا في صفة الجنة، برقم: (٢٥٢)، والبزار في مسنده، برقم: (٧٠٣)، وأبو يعلى في مسنده، برقم: (٤٢٩)، وأبو نعيم في صفة الجنة برقم (٤٤٦)، والبيهقي في البعث والنشور، برقم: (٣٧٦)، والبعث والنشور، برقم: (٢٢٦/١٥)، جميعاً من طرق عن أبي معاوية، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، به مرفوعاً.

وأخرجه أحمد في المسند: ٤٥٢/٢، برقم: (١٣٤٤)، وأبو يعلى في مسنده، برقم: (٢٨٦)، عن زهير بن حرب، عن عبد الرحمن بن إسحاق، به مرفوعاً. إلا أنه قال: فإذا اشتهى الرجل صورة دخلها. قال: وفيها مجتمع

=

أوردَهُ ابنُ الجوزي في «الموضوعات»^(١) من طريق «المسند» أيضاً، وقال: هذا حديثٌ لا يصحُّ، والمتهمُ به عبدُ الرحمن^(٢) بنُ إسحاق، وهو أبو شيبَةَ الواسطيُّ، قال أحمدٌ: ليس بشيءٍ، منكرُ الحديثِ^(٣)، وقال يحيى: متروكٌ^(٤). انتهى.

قُلْتُ: قد أخرجَهُ من طريقهِ الترمذي وقال: غريبٌ، وحسنٌ لَهُ غيره، مع قوله: إنه تكلمَ فيه من قِبَلِ حفْظِهِ^(٥).

وَصَحَّحَ الحَاكِمُ من طريقهِ حديثاً غير هذا.

وأخرجَ لَهُ ابنُ خزيمة في الصَّيَامِ من «صحيحهِ»^(٦) آخرَ لَكِن قال: في القلبِ من عبدِ الرحمن [شيءٌ]^(٧). انتهى.

الحوار العيين يرفعن أصواتا وذكر مثله.

واختلف على عبد الرحمن بن إسحاق في وقف الحديث ورفع، فرواه عنه عبد الواحد بن زياد موقوفاً أخرجه الزيار في مسنده برقم (٧٠٤)، ونصر بن إسماعيل الكوفي أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٦/٦١)، وهما لا يقارنا بأبي معاوية الضرير، وقد عيب علي عبد الواحد بن زياد أنه عمد إلى أحاديث كان يرسلها الأعمش فوصلها، كما في تهذيب التهذيب: ٣٨٦/٦، وكذلك الراوي عنه بشر بن معاذ تفرد بتوثيقه ابن حبان. ونصر بن إسماعيل لم أقف له على ترجمة.

وقد تابع أبا معاوية علي رفع الحديث الحسن بن سفيان أخرجه المقدسي في صفة الجنة: ٨٢/٣، وابن عدي في الكامل: ١٦١٣/٤، من طريق الحسن بن سفيان، عن عبد الرحمن بن إسحاق به مرفوعاً.

وتابعه كذلك علي بن مسهر أخرجه أبو نعيم في صفة الجنة برقم (٤٤٧).

قال الحافظ ابن كثير، البداية والنهاية (٣٧٣/٢٠، ٣٧٤): حديث غريب، كما ذكره الترمذي، ويحمل معناه على أن الرجال إنما يشتهون الدخول في مثل صور الرجال، وكذلك النساء، ويكون مفسراً بالحديث المتقدم، وهو الشكل، والهيئة، والبشرة، واللباس، كما ذكرنا في حديث أبي هريرة في سوق الجنة: " فيقبل ذو البزة المرتفعة، فيلقى من دونه، فيروعه ما عليه من اللباس والهيئة، فما يفضي آخر حديثه حتى يتمثل عليه أحسن منه، وذلك أنه لا ينبغي لأحد أن يحزن فيها".

هذا إن كان قد حفظ لفظ الحديث، والظاهر أنه لم يحفظ، فإنه قد تفرد به عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث، وهو أبو شيبَةَ الواسطي، ويقال: الكوفي. روى عن أبيه وخاله النعمان بن سعد، والشعبي وغيرهم، وعنه جماعة منهم حفص بن غياث، وعبد الله بن إدريس، وهشيم.

قال الإمام أحمد: ليس بشيء، منكر الحديث. وكذبه في روايته عن النعمان بن سعد، عن المغيرة بن شعبه في أحاديث رفعها.

وكذلك ضعفه يحيى بن معين، ومحمد بن سعد، ويعقوب بن سفيان، والبخاري، وأبو داود، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي، وابن خزيمة، وابن عدي وغيرهم، وقد استقصيت كلامهم فيه مفصلاً في التكميل. والله الحمد والمنة.

ومثل هذا الرجل لا يقبل منه ما تفرد به، ولا سيما هذا الحديث، فإنه منكر جداً، وأحسن أحواله أن يكون سمع شيئاً، ولم يفهمه جيداً، فعبر عنه بعبارة ناقصة، ويكون أصل الحديث كما ذكرنا في رواية ابن أبي العشرين الدمشقي، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، في سوق الجنة. والله أعلم.

الحكم العام على الحديث:

بعد النظر في الحديث ومتابعته يتبين لي أن هذا الحديث منكر جداً، فقد تفرد بروايته عبد الرحمن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد، وقد أجمع الأئمة على تضعيفه، وكذبه الإمام أحمد في روايته عن النعمان بن سعد، عن المغيرة بن شعبه في أحاديث رفعها.

والمتابعة التي ذكرها الحافظ المخرجة في الأوسط للطبراني شديدة الضعف، فإن في إسناده محمد بن كثير الكوفي متهم، وجابر الجعفي ضعيف، وكذبه بعضهم. وأصل ذكر السوق في الجنة من غير تعرض لذكر الصور في صحيح مسلم من حديث أنس، وفي الترمذي، وابن ماجه من حديث أبي هريرة، والله أعلم.

(١) ابن الجوزي، الموضوعات: (٣/٥٨٤-٥٨٥).

(٢) في (خ): [عبدالله].

(٣) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال: ٣٥٣/٢.

(٤) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، برقم: (١٩٠٢)، قال ابن معين: عبد الرحمن بن إسحاق صاحب النعمان بن سعد ضعيف، وبرقم: (٣٠٧٠)، قال ابن معين: عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي ليس بشيء.

(٥) أخرجه الترمذي في الجامع، برقم: (٢٥٥٠)، في كتاب صفة الجنة، باب ما جاء في سوق الجنة. نص الرواية: حدثنا أحمد بن منيع، و هناد، قال حدثنا أبو معاوية، حدثنا عبد الرحمن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: (إن في الجنة لسوقاً، ما فيها شراء ولا بيع، إلا الصور من الرجال والنساء، فإذا انتهى الرجل صورة دخل فيها). قال الترمذي (هذا حديث غريب).

قال الشيخ الألباني: ضعيف.

وأخرجه برقم: (٢٥٦٤)، باب ما جاء في كلام الحوار العيين، قال الترمذي: (وفي الباب عن أبي هريرة، وأبي سعيد وأنس). قال الترمذي: (حديث علي حديث غريب). قال الشيخ الألباني: ضعيف.

(٦) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة: ٣٠٦/٣.

(٧) ليست في (ظ).

وله شاهدٌ من حديث جابرٍ أخرجهُ الطبرانيُّ في «الأوسط» فيما رأيتُهُ في كتاب «الترغيب والترهيب»^(١) للمنذريِّ رحمهُ الله^(٢)، ولفظه: «إنَّ في الجنةِ لسوقاً ما يُباعُ فيها ولا يُشترى، [ليسَ فيها]^(٣) إلاَّ الصُّورُ، فَمَنْ أَحَبَّ صُورَةً مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ دَخَلَ فِيهَا».

[لم أقف على إسناده في «الأوسط»، ثمَّ وقفتُ عليه في ترجمة محمد بن [عبدالله مُطَّين]^(٤).

وفي إسناده جابرُ بنُ يزيدَ الجعفيُّ، وهو ضعيفٌ. ولفظه: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ مُجْتَمِعُونَ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَسُوقًا مَا يُبَاعُ فِيهَا وَلَا يُشْتَرَى إِلَّا الصُّورُ، فَمَنْ أَحَبَّ صُورَةً مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ دَخَلَ فِيهَا»^(٥) [١].

وأخرجهُ أبو نعيم في «صفة الجنة»^(٦) عن الطبراني، والمستغربُ منه قوله: «دَخَلَ فِيهَا» والذي يظهرُ لي: أنَّ المرادَ [به]^(٧) أنَّ صُورتهُ تَنعَيَّرُ فتصيرُ شبيهةً بتلك الصُّورة، لا أنَّه دخلَ فيها حقيقةً.

أو^(٨) المرادُ بالصُّورة: الشَّكْلُ، والهيئةُ، واللبَّزةُ. وأصلُ ذِكْرِ السُّوقِ فِي الْجَنَّةِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِذِكْرِ الصُّورِ فِي «صحيح مسلم»^(٩) من حديثِ أنسٍ، وفي الترمذي^(١٠)، وابن ماجه^(١١) من حديثِ أبي هريرة، والله أعلم.

(١) المنذري، الترغيب والترهيب: ٣٠٢/٤، فصل في سوق الجنة.

(٢) لفظ الحسنى لا توجد في النسخ.

(٣) ليست في (خ).

(٤) في (الأصل): عبد مطين، والصواب ما أثبت. وينظر ترجمته في طبقات الحنابلة: ٢٩٨/١، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٤٢/١٤.

(٥) ليست في (خ).

(٦) الطبراني، المعجم الأوسط، برقم ١٨/٦، (٥٦٦٤). قلتُ: فيه علتان:

الأولى: محمد بن كثير الكوفي متهم. الثانية: جابر الجعفي ضعيف، بل قد كذبه بعضهم.

قال الهيثمي في المجمع (١٢٥/٥): رواه الطبراني في الأوسط، وفيه محمد بن كثير الكوفي، وهو ضعيف جداً.

قال ابن كثير: غريب. البداية والنهاية: ٣٧٤/٢٠.

وله طريق آخر عن علي أخرجهُ ابن عساكر كما في اللآلئ المصنوعة: ٣٧٨/٢.

قلت: قال السيوطي في الجامع الكبير (١٢٤٧): رواه ابن عساكر عن محمد بن أبي الفرات الجرمي، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي. ومحمد كذبه أحمد وغيره وقال أبو داود روى أحاديث موضوعه. انتهى.

(٧) أبو نعيم في صفة الجنة: ٢٥٣/٢، برقم: (٩٨)، نص الرواية: عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «إن في الجنة لسوقاً، ما فيها شراء ولا بيع، إلا صور من الرجال والنساء فإذا انتهى الرجل الصورة دخل فيها».

(٨) ليست في (الأصل) و(ظ).

(٩) في (الأصل) و(ظ): [أو المراد].

(١٠) مسلم، صحيح مسلم، برقم: (٢٨٣٣)، باب في سوق الجنة، وما ينالون فيها من النعيم والجمال، نص الرواية: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَانَ، سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَّانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَسُوقًا يَأْتُونَهَا كُلُّ جَمْعَةٍ فَتَهَبُ رِيحُ الشَّمَالِ فَتَحْتَوِي فِي وَجْهِهِمْ وَيَأْتِيهِمْ فَيَزِدُّونَ حَسَنًا وَجَمَالًا فَيَرْجِعُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ وَقَدْ أَزْدَادُوا حَسَنًا وَجَمَالًا فَيَقُولُ لَهُمْ أَهْلُوهُمْ: وَاللَّهِ لَقَدْ أَزْدَدْتُمْ بَعْدَنَا حَسَنًا وَجَمَالًا فَيَقُولُونَ: وَأَنْتُمْ وَاللَّهِ لَقَدْ أَزْدَدْتُمْ بَعْدَنَا حَسَنًا وَجَمَالًا).

(١١) الترمذي، جامع الترمذي، برقم: (٢٥٤٩)، قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد روى سويد بن عمرو عن الأوزاعي شيئاً من هذا الحديث. قال الشيخ الألباني: ضعيف.

(١٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، برقم: (٤٣٣٦). قال الشيخ الألباني: ضعيف.

الحديث السادس

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا^(١) سَلَامٌ، يَعْنِي ابْنَ مَسْكِينٍ، عَنْ أَبِي ظِلَالٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ عَبْدًا فِي جَهَنَّمَ لَيُنَادِي / أَلْفَ سَنَةٍ: يَا حَنَانُ^(٢) يَا مَنَّانُ، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، يَعْنِي لَجَبْرِئِيلَ: اذْهَبْ فَأَتِنِي بِعَبْدِي هَذَا، فَيُنْطَلِقُ جَبْرِئِيلُ فَيَجِدُ أَهْلَ النَّارِ مُكَبِّينَ يَبْكُونَ، فَيَرْجِعُ إِلَيَّ رَبِّهِ فَيُخْبِرُهُ، فَيَقُولُ: اذْهَبْ فَأَتِنِي بِهِ فَإِنَّهُ فِي مَكَانٍ كَذَا وَكَذَا، فَيَجِيءُ بِهِ ثُمَّ يَقْفُهُ عَلَى رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَيَقُولُ لَهُ: يَا عَبْدِي كَيْفَ وَجَدْتَ مَكَانَكَ وَمَنْ قَلْبِكَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ شَرَّ مَكَانٍ وَشَرَّ مَنْقَلَبٍ، فَيَقُولُ: رُدُّوا عَبْدِي، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا كُنْتُ أَرْجُو إِذْ أَخْرَجْتَنِي مِنْهَا أَنْ تَرُدَّنِي فِيهَا، فَيَقُولُ: دَعُوا عَبْدِي»^(٣).

(١) في (خ): قَالَ: حَدَّثَنَا.

(٢) الحنان: أي الرحيم بعباده، فعَل، من الرحمة للمبالغة. الجزري، النهاية في غريب الحديث: ٤٥٣/١، ابن منظور، لسان العرب: ١٢٨/١٣.

(٣) دراسة إسناد الحديث:

١. الحسن بن موسى الأشيب بمعجمة ثم تحتانية، أبو علي، البغدادي، قاضي الموصل وغيرها، ثقة، من التاسعة، مات سنة تسع أو عشر ومائتين، ع. تهذيب الكمال: ٣٢٨/٦، تهذيب التهذيب: ٢٧٩/٢، التقريب، برقم: (١٢٨٨).

٢. سلام بن مسكين بن ربيعة الأزدي، البصري، أبو روح، يقال: اسمه سليمان، ثقة، رمي بالقدر، من السابعة، مات سنة سبع وستين ومائة، خ م د س ق. تهذيب الكمال: ٢٩٤/١٢، تهذيب التهذيب: ٢٥١/٤، التقريب، برقم: (٢٧١٠).

٣. هلال بن أبي هلال أو ابن أبي مالك، وهو ابن ميمون، وقيل: غير ذلك في اسم أبيه، أبو ظلال بكسر المعجمة وتخفيف اللام، القسملقي بفتح القاف وسكون المهملة، البصري.

قال معاوية بن صالح: عن ابن معين، أبو ظلال، اسمه هلال، ليس بشيء، وقال الدوري: عن ابن معين، أبو ظلال هو هلال القسملقي، ضعيف ليس بشيء، وقال البخاري: مقارب الحديث، وقال الأجرى: سألت أبا داود عنه فلم يرضه وغمزه، وقال النسائي: ضعيف، وقال مرة ليس بثقة، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات. وذكره ابن حبان في (الثقات).

قلت (أي الحافظ ابن حجر): إنما ذكر ابن حبان في الثقات، هلال بن أبي هلال يروي عن أنس. وعنه يحيى بن المتوكل، وأما أبو ظلال فقد ذكره في الضعفاء فقال: شيخ مغفل، لا يجوز الاحتجاج به بحال، يروي عن أنس ما ليس من حديثه، وقد فرق البخاري في التاريخ بينه وبين أبي ظلال، وكلام المزني يقتضي أنهما واحد، فلذلك ذكر يحيى بن المتوكل في الرواة عن أبي ظلال، وقال البخاري: أبو ظلال عنده مناكير، وقال يعقوب بن سفيان: لين الحديث، وقال أبو الفتح الأزدي: ضعيف، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال النسائي: في الكنى: ثنا اسحاق بن إبراهيم، ثنا مروان، ثنا أبو ظلال هلال القسملقي (وليس بشيء). قال الحافظ ابن حجر: ضعيف مشهور بكنيته من الخامسة، خت د. تهذيب الكمال: ٣٥٠/٣٠، تهذيب التهذيب: ٧٥/١١، التقريب، برقم: (٧٣٤٩).

٤. أنس بن مالك بن النضر الأنصاري، الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ، خدمه عشر سنين، مشهور، مات سنة اثنين وقيل ثلاث وتسعين، وقد جاوز المائة، ع. التقريب، برقم: (٥٦٥).

الحكم على إسناد الحديث:

بعد دراسة إسناد هذا الحديث يتبين لي أنه منكر جداً، فهو من رواية أبي ظلال، عن أنس بن مالك حيث قال فيه ابن حبان في المجروحين: ٨٥/٣: كان شيخاً مغفلاً يروي عن أنس ما ليس من حديثه. لا يجوز الاحتجاج به بحال انتهى. وقال ابن معين: ليس بشيء. تهذيب التهذيب (٧٥/١١).

قلت: وهذا الحديث من روايته عن أنس، فهو منكر، والنعارة معصوبة بأبي ظلال، والجمهور على تضعيف أبي ظلال ووهائه. وصنيع ابن خزيمة أثناء إخراجها لهذا الحديث في كتابه التوحيد يدل على أنه معلول.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٩٩/٢١، برقم: (١٣٤١١)، وابن أبي الدنيا في حسن الظن بالله، برقم: (١١٠)، وابن أبي حاتم في التفسير (١٥٥٧٢)، وأبو يعلى في المسند، برقم: (٤٢١٠)، وابن خزيمة في التوحيد: ٧٤٩/٢-٧٥٠، وابن حبان في المجروحين (٨٥/٣)، والبيهقي في الأسماء والصفات، برقم: (١٤٠)، والبعث والنشور، برقم: (٥١)، والبعث في شرح السنة، برقم: (٤٣٦١)، وابن الجوزي في الموضوعات: ٢٦٧/٣، من طرق عن سلام بن مسكين، عن أبي ظلال، عن أنس مرفوعاً به.

قال ابن طاهر في التذكرة (ص ٥٤): رواه أبو ظلال، عن أنس. وأبو ظلال ليس بشيء.

قال الشيخ الألباني: ضعيف جداً. الضعيفة (١٢٤٩).

قلت: وللحديث شاهد أخرجه الحاكم في باب المدلس من معرفة علوم الحديث (ص ١٦٧): قال أخبرنا إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني قال: ثنا جدي قال: ثنا كثير بن يحيى قال: حدثنا أبو عوانة، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر أن النبي ﷺ قال: "فلان في النار ينادي، يا حنان يا منان". قال: أبو عوانة قلت للأعمش: سمعت هذا من إبراهيم؟ قال: لا، حدثني به حكيم بن جبير عنه انتهى.

قلت: وإسناده ضعيف جداً من أجل حكيم بن جبير الذي دلّسه الأعمش. فهو متروك الحديث.

ويُغني عن آخر الحديث ما في (مسند أحمد)، برقم: (١٣٣١٣) بإسناد صحيح.

الحكم العام على الحديث:

أوردَهُ ابنُ الجوزي في «الموضوعات»^(١) من طريق «المسند» أيضاً، وقال: هذا [حديث] ^(٢) ليس بصحيح^(٣)، قال ابنُ معين: أبو ظلالٍ ليس بشيءٍ، وقال ابنُ حبان: كان مَغْفَلًا، يروي عن أنسٍ ما ليس من حديثه، لا يجوزُ الاحتجاجُ به بحالٍ^(٤).
 قُلتُ: قد أخرج له الترمذيُّ وحسنَ بعضَ حديثه^(٥)، وعلّقَ له البخاريُّ حديثاً^(٦).
 وأخرج هذا الحديثُ ابنُ خزيمة في كتابِ التوحيدِ من «صحيحه»^(٧)، إلا أنه ساقه بطريقةٍ له تُدلُّ على أنه ليس على شرطه في الصحّة^(٨).
 وفي الجملة ليس هو موضوعاً.
 وأخرجه البيهقيُّ في «الأسماء والصفات»^(٩)، له من وجهٍ آخر عن سلام بن مسكين.
 وأبو ظلالٍ قد قال فيه البخاريُّ: إنه مقاربُ الحديثِ^(١٠).

بعد النظر في الحديث ومتابعته يتبين لي أن هذا الحديث منكر جداً حيث أن مداره على أبي ظلال وقد تفرد به عن أنس بن مالك، ونص ابن حبان في المجروحين على أن أبا ظلال كان شيخاً مغفلاً. يروي عن أنس ما ليس من حديثه. لا يجوز الاحتجاج به بحال. انتهى. والجمهور على تضعيفه، فهذا الحديث من أنكر ما روى عن أنس، و متن المتابعة التي ذكرها الحافظ وجعلها شاهدة لهذا الحديث موقوفة على الحسن، وفيها مروان بن معاوية ثقة حافظ، إلا أنه كان يدلس أسماء الشيوخ، وشيخه مالك بن أبي الحسن مجهول؛ كما في اللسان: ٤٣٨/٦. ولعل معاوية دلسه، أضف إلى ذلك أن متنها قاصر جداً، وبعيد عن مضمون هذا الحديث.

- (١) ابن الجوزي، الموضوعات: ٦٠٥/٣.
- (٢) ليست في (خ).
- (٣) في (ظ): ليس يصح.
- (٤) تاريخ ابن معين، رواية الدوري: ١٠٠/٤، برقم: (٣٣٥٧)، المجروحين: ٨٥/٣.
- (٥) أخرج له الترمذي حديثاً برقم: (٥٨٦)، وقال: سألت محمد بن إسماعيل عن أبي ظلال؟ فقال: هو مقارب الحديث، قال محمد: واسمه هلال.
- (٦) قال البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ: عَنْ عَمْرِو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ قَالَ إِذَا ابْتَلَيْتُ عَبْدِي بِحَبِيبِيهِ فَصَبِرَ عَوَضْتُهُ مِنْهُمَا الْجَنَّةَ يُرِيدُ عَيْنِيهِ تَابَعَهُ أَشْعَثُ بْنُ جَابِرٍ، وَأَبُو ظَلَالِ بْنِ هَلَالٍ، عَنْ أَنَسِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. (الصحيح) برقم: (٥٦٥٣).
- (٧) ابن خزيمة، التوحيد: (٧٥٠-٧٤٩/٢)، (ورواه سلام بن مسكين، قال: ثنا أبو ظلال القسلي، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، قال: يمكث رجل في النار...) الحديث، قال ابن خزيمة: ثنا أبو غسان، مالك بن الخليل بن بشير بن نهيك، قال: ثنا مسلم يعني بن إبراهيم، قال: ثنا سلام.
- (٨) قاعدة ابن خزيمة إذا علّق الخبر لا يكون على شرطه في الصحّة، ولو أسنده بعد أن يعلّقه. ابن حجر، إتحاف المهرة: ٣٦٥/٢.
- (٩) البيهقي، الأسماء والصفات، برقم: (١٤٠)، (وأخبرنا أبو طاهر الفقيه، أخبرنا أبو عثمان، عمرو بن عبد الله البصري، حدثنا أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب، حدثنا أبو عثمان، محمد بن الفضل، حدثنا سلام بن مسكين، حدثنا أبو ظلال، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: إن رجلاً في النار ينادي الف سنة يا حنان يا منان...) الحديث.
- (١٠) الترمذي، الجامع، برقم: (٥٨٦). وقال في العلل الكبير: (ص ٧٤)، قال: سألت محمداً، عن أبي ظلال، عن أنس، فقال: هو رجل قليل الحديث، ليس له كبير شيء، ورأيتُه حسنَ الرأي فيه.

الحديث السابع

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في «زيادات المسند» له: حدثنا إبراهيم بن الحجاج الناجي، ثنا عبد القاهر بن السري، ثنا عبد الله بن كنانة بن عباس بن مرداس السلمي، أن أباه حدثه عن أبيه العباس بن مرداس، «أن رسول الله ﷺ، دعا ربه عشيّة عرفة بالمغفرة لأمته، وأن الله أجابه بالمغفرة لأمته إلا ظلم بعضهم بعضاً، فإنه يأخذ للمظلوم من الظالم. قال: فأعاد الدعاء، فقال: أي رب [١] إنك قادر على أن [تثيب] (٢) المظلوم خيراً من مظلمته، وتغفر لهذا الظالم، قال: فلم يجبه تلك العشيّة شيئاً، فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء فأجابه عز وجل: إني قد فعلت. قال: فضحك رسول الله ﷺ، أو تبسم، فقال أبو بكر وعمر: والله لقد ضحك في ساعة ما كنت تضحك فيها (٣)، فما أضحك؟ أضحك الله [سنتك] (٤)، فقال: ضحك أن الخبيث إبليس حين علم أن الله عز وجل قد غفر لأمتي واستجاب دعائي، أهوى يحيى التراب على رأسه، ويدعو بالويل والثبور، فضحك من الخبيث، من جزعه» (٥).

(١) ليست في (ظ).

(٢) ليست في (ظ).

(٣) في (ظ): ما بضحك فيها.

(٤) ليست في (ظ).

(٥) دراسة إسناد الحديث:

١. إبراهيم بن الحجاج بن زيد السامي، بالمهملة، أبو إسحاق، البصري، ثقة يهيم قليلاً، من العاشرة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين أو بعدها، س. تهذيب الكمال: ٦٩/٢، تهذيب التهذيب: ٩٨/١، التقريب، برقم: (١٦٢).

٢. عبد القاهر بن السري السلمي، أبو رفاعة، أو أبو بشر، البصري، مقبول، من السابعة، د.ق. تهذيب الكمال: ٢٣٣/١٨، تهذيب التهذيب: ٣٢٨/٦، التقريب، برقم: (٤١٤١).

٣. عبد الله بن كنانة بن العباس بن مرداس السلمي. قال البخاري: لم يصح حديثه، روى له أبو داود ولم يسمه، وابن ماجه، وقد كتبنا حديثه في ترجمة جده عباس بن مرداس.

قال الحافظ ابن حجر: مجهول، من السابعة، د.ق. تهذيب الكمال: ٤٧٨/١٥، تهذيب التهذيب: ٣٢٤/٥، التقريب، برقم: (٣٥٥٦).

٤. كنانة بن عباس بن مرداس السلمي. روى عن أبيه أن النبي ﷺ «دعا لأمته عشيّة عرفة...». وعنه ابنه عبد الله، قال البخاري: لا يصح، وذكره ابن حبان في (الثقات).

قلت (أي: الحافظ ابن حجر): وقال في كتاب الضعفاء حديثه منكر جداً، لا أدري التخليط منه أو من ابنه، ومن أيهما كان فهو ساقط الاحتجاج به. وقال ابن منده: في (تاريخه) يقال أن لكنانة صحبة انتهى. ولم أر من ذكره في الصحابة على قاعدتهم في ذلك، وقد ذكرته في الإصابة وأورده ابن عدي تبعاً للبخاري.

٥. العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي، صحابي مشهور، أسلم بعد يوم الأحزاب، وسكن البصرة بعد ذلك، د.ق. التقريب، برقم: (٢١٩٠).

الحكم على الحديث:

بعد دراسة إسناد هذا الحديث يتبين لي أن هذا الحديث تفرد بروايته عن النبي ﷺ الصحابي العباس بن مرداس، كما تفرد بروايته عنه ابنه كنانة بن العباس، ثم تفرد بروايته عنه ابنه عبد الله بن كنانة، ثم تفرد بروايته عنه عبد القاهر بن السري، ثم رواه عن عبد القاهر ما يقارب التسعة. والحديث فيه راو مختلف فيه وهو كنانة، وآخر مبهم اختلف في تعيينه وهو عبد الله، ولكنه مع ذلك لا يسوغ الحكم بكونه موضوعاً؛ لأنه لم يثبت أن في رواته متهم بالكذب أو الوضع، فغاية ما يقال فيه أنه ضعيف الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند: ١٣٦/٢٦، برقم: (١٦٢٠٧)، - ببعض الخلاف من المسند المطبوع -، ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في تاريخه (٤٠٣/٢٦)، وكذا المزني في تهذيب الكمال: ٢٥١/١٤، وأبو داود في السنن، برقم: (٥٢٣٤) مختصراً جداً، وابن ماجه في السنن، برقم: (٣٠١٣)، و البخاري في التاريخ الكبير: ٣-٢/٧، وأبو يعلى في المسند برقم (١٥٧٨)، والفسوي في المعرفة والتاريخ: ٢٩٥/١، والعقيلي في الضعفاء، برقم: (١٥٦٣)، وابن عدي في الكامل: ٢٠٩٤/٦، والفاكهي في أخبار مكة: ١٥/٥، والبيهقي في السنن: ١١٨/٥، وشعب الإيمان، برقم: (٢٤٦)، وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة: ١٥٣/١٥، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني، برقم: (١٣٩٠)، - واسم ابن كنانة عند ابن أبي عاصم: (نعيم-)، والواحدي في الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ٣٠٥/١، أبو بكر بن الوراق في مجلس في فضل يوم عرفة: ٨٥/١، ، والخلعفي في الفوائد الحسان الصحاح والغرائب: ٦٠/١، والمقدسي في الأحاديث المختارة: ٣٧٢/٣، وابن عبد البر في التمهيد: ١٢٣/١، وابن جرير الطبري في التفسير، برقم: (٣٨٤٣)، وأبو الفرج الأصبهاني في الأغاني: ٣١١/١٤، جميعاً من طرق عن عبد القاهر بن السري، عن عبد الله بن كنانة بن عباس بن مرداس، أن أباه حدثه، عن أبيه العباس بن مرداس به. واسم ابن كنانة عند ابن ماجه، وابن عدي: (عبد الله).

=

أوردَهُ ابنُ الجوزي في «الموضوعات»^(١) من طريق «المسند» أيضًا، ونَقَلَ عن ابن حَبَّانَ أَنَّهُ قال: كنانة منكرُ الحديثِ جدًّا، ولا أدري التخليطُ منه، أو من أبيه^(٢).
 قلتُ: وحديثُ العباس بن مرداسِ هذا قد أخرجَهُ^(٣) أبو داودَ في «السنن»^(٤)، في أواخرِ كتابِ الأدبِ منه في: بابِ قول: أَضحَكَ اللهُ [سِنِّكَ]^(٥)، قال: حدثنا عيسى بن إبراهيم، وسمعتُهُ من [أبي]^(٦) الوليد، وأنا لحديثِ عيسى أحفظُ قالًا: أخبرنا عبدُ القاهر^(٧) بن السري، يعني السلمي، ثنا ابنُ كنانة بنُ عباس بن مرداس، عن أبيه، عن جدِّه، قال: «ضحك رسول الله ﷺ فقال أبو بكر وعمر: أَضحَكَ اللهُ [سِنِّكَ]^(٨)»، وساقَ الحديثَ. انتهى كلامُ أبي داودَ.

ولم يذكر في البابِ غيره، وسكتَ عليه، فهو صالحٌ عنده.
 وأخرجَهُ ابنُ ماجه في كتابِ الحج، قال: ثنا أيوب بنُ محمد الهاشمي، حدثنا عبدُ القاهر بنُ السري السلمي، ثنا عبدُ الله بن كنانة بن عباس^(٩) بن مرداس السلمي، أن أباه أخبرَهُ، عن أبيه نحو سياق إبراهيم بن الحجاج، وقال في آخره: «فأضحكتني ما رأيتُ من جَزَعِهِ»^(١٠). انتهى.^(١١)

وأخرجَهُ أيضًا الطبراني، من طريق أبي الوليد، وعيسى بن إبراهيم جميعًا بتمامه.
 وأخرجَهُ أيضًا من طريق أيوب بن محمد به^(١٢).
 وأما إعلالُ ابنِ الجوزي له تبعًا لابن حَبَّانَ بكنانة؛ فلم يُصبِ ابنُ الجوزي في تقليده لابن حَبَّانَ في ذلك فإنَّ ابنَ حَبَّانَ تناقضَ كلامُهُ فيه، فقال في «الضعفاء»^(١٣) ما نقلَهُ عنه

قال العجلي في التقات: ٣٣٠/٢، في ترجمة أبي الوليد الطيالسي: وكان كثيرًا ما يُسأل عن حديث عباس بن مرداس أن النبي ﷺ دعا عشية عرفة لأمنه بالمغفرة.
 وهو غريب وليس يروي عباس بن مرداس سوى هذا الحديث.
 وكانوا إذا سألوه عنه - يعني الطيالسي - قال: أي شيء ليس عندي سوى هذا الحديث.
 قلت: قد بسط الحافظ الكلام على هذا الحديث بأوسع مما هنا في رسالة وضعها لجمع طرقه، سماها «قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج». مطبوع في دار الكتب العلمية بيروت، مع تبين العجب للحافظ.
 قال البيهقي في شعب الإيمان: وهذا الحديث له شواهد كثيرة، وقد ذكرناها في كتاب البعث، فإن صحَّ بشواهد، ففيه الحجة، وإن لم يصح فقد قال الله عز وجل: «وَيَغْفِرُ مَا تُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ...» [النساء: ٤٨]، وظلم بعضهم بعضًا دون الشرك.
 قال محققوا مسند أحمد: ١٤٠/٢٦: قلنا: فات البيهقي وكذا الحافظ رحمهما الله أن هذه الأسانيد مع كونها ضعيفة ففيها مخالفة للأحاديث الصحيحة الثابتة التي تنص على أن حقوق العباد لا يغفرها الله إلا بالتوبة والتحلل من أصحابها...

الحكم العام على الحديث:

بعد النظر في الحديث يتبين لي من دراسة الحديث بمجموع طرقه أنه من طريق عبد القاهر بن السري، عن ابن كنانة، عن أبيه، عن جدِّه العباس بن مرداس ضعيف الإسناد، إلا أنه وجد لمعني الحديث شواهد كثيرة كما ذكرها الحافظ ابن حجر تعضد بجملتها هذا الحديث وتقويه، وفي قول الله تعالى «وَيَغْفِرُ مَا تُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ» الآية أصل لهذا المعنى، والله أعلم.
 (١) ابن الجوزي، الموضوعات: ٥٢٩/٢.
 (٢) ابن حبان، المجروحين: ٢٢٩/٢.
 (٣) في الأصل (خ)؛ أخرج.
 (٤) أبوداود، سنن أبي داود، برقم: (٥٢٣٦)، باب في الرجل يقول للرجل أضحك. قال الشيخ الألباني: ضعيف.

- (٥) ليست في (ظ).
- (٦) ليست في (ظ).
- (٧) في الأصل (ظ) و(ظ): عبد الوهاب. والمثبت من (خ) وهو الصحيح.
- (٨) ليست في (ظ).
- (٩) في (ظ): [عبد الله بن كنانة بن عباس]. والصحيح هو المثبت.
- (١٠) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، برقم: (٣٠١٣)، وفي الزوائد: (في إسناده عبد الله بن كنانة، قال البخاري: لم يصح حديثه، ولم أر من تكلم فيه بجرح ولا توثيق). قال الشيخ الألباني في ضعيف ابن ماجه: ضعيف.
- (١١) الثلاثة الأسطر الأخيرة تكررت في نسخة (خ)، من أول قوله: وأخرجه ابن ماجه. إلى هنا.
- (١٢) لم أقف عليه في النسخة المطبوعة، علمًا أنها نسخة ناقصة.
- (١٣) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، برقم: (٢٨٠٦).

ابن الجوزي، ودَّكره في كتاب «الثقات»^(١) في التابعين.
وقال ابن منده في «تاريخه»^(٢): يقال: إن له رؤية، وعبدالله بن كنانة أكثر ما يقع في الروايات مبهماً وقد سُمي في رواية ابن ماجه وغيرها، ولم أر فيه كلاماً، إلا أن البخاري ذكر الحديث [المذكور، وقال: لم يصح^(٣) انتهى.
ولا يلزم من كون الحديث^(٤) لم يصح أن يكون موضوعاً.
وقد وجدت له شاهداً قوياً أخرجه أبو جعفر بن جرير في «التفسير»^(٥) في سورة البقرة، من طريق عبدالعزيز بن أبي داود، عن نافع، عن ابن عمر، فساق حديثاً فيه المعنى المقصود من حديث العباس بن مرداس، وهو «غفران جميع الذنوب لمن شهد الموقف»، وليس فيه قول أبي بكر وعمر.
وقد أوسعت الكلام عليه في مكان غير هذا^(٦).
وأورد ابن الجوزي الطريق المذكورة أيضاً، وأعلها بيشار بن بكير الحنفي راويها عن عبدالعزيز فقال: إنه مجهول^(٧).
قلت: ولم أجد للمتقدمين فيه كلاماً، وقد تابعه عبدالرحيم بن هارون الغساني^(٨)^(٩) فرواه عن عبدالعزيز نحوه، وهو عند الحسن بن سفيان في «مسنده».
والحديث على هذا قوي؛ لأنَّ عبدالله بن كنانة لم يُتهم بالكذب، وقد روي حديثه من وجه آخر وليس ما رواه شاذاً، فهو على شرط الحسن عند الترمذي.
وقد أخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في «الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين»^(١٠)، والله الموقِّع.
ثم وجدت له طريقاً أخرى من مخرج آخر بلفظ آخر، وفيه المعنى المقصود وهو عموم المغفرة لمن شهد الموقف.

(١) ابن حبان، الثقات، برقم: (٥١٢٣).
(٢) لم أقف عليه في النسخة المطبوعة، علماً أنها نسخة ناقصة، وهو كتاب «المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أصول الناس للمعرفة».
(٣) البخاري، التاريخ الكبير: ٣-٢/٧.
(٤) ليست في (ط).
(٥) تفسير الطبري: ١٩٩/٤، نص الرواية: حدثني مسلم بن حاتم الأنصاري، عن بشار بن بكير الحنفي، قال حدثنا عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر، قال: خطبنا رسول الله ﷺ عشية عرفة، فقال: «أيها الناس إن الله تطول عليكم في مقامكم هذا، فقبل محسنكم، وأعطى محسنكم ما سأل، ووهب مسيئكم لمحسنكم، إلا التبعات فيما بينكم، أفيضوا على اسم الله. فلما كان غداة جمع قال: «أيها الناس، إن الله قد تطول عليكم في مقامكم هذا، فقبل من محسنكم، ووهب مسيئكم لمحسنكم، والتبعات بينكم عوضها من عنده أفيضوا على اسم الله. فقال أصحابه: يا رسول الله، أفضت بنا بالأمس كئيباً حزينا، وأفضت بنا اليوم فرحاً مسروراً! قال رسول الله ﷺ: «إني سألت ربي بالأمس شيئاً لم يجد لي به، سألته التبعات فأبى علي، فلما كان اليوم أتاني جبريل قال: إن ربك يقرئك السلام ويقول التبعات ضمننت عوضها من عندي».
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ١١٨/٥، برقم: (٩٧٥٣)، من طريق أبي داود الطيالسي.
وأخرجه أبو نعيم في الحلية: ١٩٩/٨، بإسنادين: من طريق أبي هشام عبدالرحيم بن هارون الغساني، ومن طريق بشار بن بكير الحنفي، كلاهما عن عبدالعزيز بن أبي رواد. ثم قال: (السياق لبشار بن بكير وحديث أبي هاشم فيه اختصار... غريب تفرد به عبدالعزيز عن نافع ولم يتابع عليه).
وذكره المنذري في الترغيب والترهيب: ١٢٧/٢، نحو معناه من حديث عبادة بن الصامت ثم قال: (رواه الطبراني في الكبير ورواه محتج بهم في الصحيح إلا أن فيهم رجلاً لم يسم).
وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد: ٢٥٦/٣-٢٥٧، وذكر بعده حديثاً بنحوه ونسبه لأبي يعلى، وقال: «وفيه صالح المري، وهو ضعيف».
(٦) الجزء الذي عناه المؤلف هو: «قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج».
(٧) ابن الجوزي، الموضوعات: ٥٩٥/٢.
(٨) في (الأصل): عبدالرحيم الغساني، وفي (ط): عبدالرحيم.
(٩) عبدالرحيم بن هارون الغساني، أبو هشام، الواسطي، نزيل بغداد، ضعيف، كذبه الدارقطني، من التاسعة، مات بعد المائتين، ت. تهذيب الكمال: ٤٤/١٨، تهذيب التهذيب: ٢٧٦/٦، التقريب، برقم: (٤٠٦٠).
(١٠) المقدسي، الأحاديث المختارة: ٣٧٢/٣.

أخرجَهُ عبدُالرزاق في «مصنفيه»^(١) ومن طريقه أخرجه الطبراني في «معجمه»^(٢)، عن إسحاق [بن إبراهيم]^(٣) الدَّبْرِيّ، عنه، عن مَعْمَرٍ، عَمَّن سَمِعَ قَتَادَةَ^(٤) يقول: حدثنا خَلاصُ بنُ عمرو، عن عُبَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ تَطَوَّلَ عَلَيْكُمْ فِي هَذَا الْيَوْمِ فَغَفَرَ لَكُمْ إِلَّا التَّبِعَاتَ فِيمَا بَيْنَكُمْ، وَوَهَبَ مَسِيئَتَكُمْ لِمُحْسِنِكُمْ، وَأَعْطَى مُحْسِنِكُمْ مَا سَأَلَ، فَادْفَعُوا بِاسْمِ اللَّهِ، فَلَمَّا كَانَ بَجَمْعٍ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لِمُحْسِنِكُمْ، وَشَقَّعَ صَالِحِيكُمْ فِي طَالِحِيكُمْ، يَنْزِلُ الْمَغْفِرَةَ فَيَعْمَمُهُمْ، ثُمَّ يُفَرِّقُ الْمَغْفِرَةَ فِي الْأَرْضِ فَتَقَعُ عَلَى كُلِّ تَانِبٍ مِمَّنْ حَفِظَ لِسَانَهُ وَيَدَّهُ، وَابْلِيسُ وَجُنُودُهُ عَلَى جِبَالِ عَرَفَاتٍ يَنْظُرُونَ مَا يَصْنَعُ اللَّهُ بِهِمْ، فَإِذَا نَزَلَتْ^(٥) الْمَغْفِرَةُ دَعَا هُوَ وَجُنُودُهُ بِالْوَيْلِ، يَقُولُ: كَيْفَ اسْتَفْرَزَهُمْ حَقْبًا مِنَ الدَّهْرِ، ثُمَّ جَاءَتِ الْمَغْفِرَةُ فَعَمَّتَهُمْ؟!^(٦) فَيَتَفَرَّقُونَ وَهُمْ يَدْعُونَ بِالْوَيْلِ وَالتَّبُورِ».

رَجَالُهُ ثِقَاتٌ أَثْبَاتٌ مَعْرُوفُونَ إِلَّا الْوَاسِطَةَ الَّذِي بَيْنَ مَعْمَرٍ وَقَتَادَةَ، وَمَعْمَرٌ قَدْ سَمِعَ مِنْ قَتَادَةَ غَيْرَ هَذَا، وَلَكِنْ بَيَّنَّ هُنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ إِلَّا بِوَاسِطَةِ^(٧) لَكِنْ إِذَا انضَمَّتْ هَذِهِ الطَّرِيقُ إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ عُرِفَ أَنَّ لِحَدِيثِ عَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ أَصْلًا.

ثُمَّ وَجَدْتُ لِأَصْلِ الْحَدِيثِ طَرِيقًا أُخْرَى أَخْرَجَهَا ابْنُ مَنْدَةَ فِي «الصَّحَابَةِ»^(٨) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ زَيْدٍ قَالَ: وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَشِيَةَ عَرَفَةَ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ قَدْ تَطَوَّلَ عَلَيْكُمْ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا، فَوَهَبَ مَسِيئَتَكُمْ لِمُحْسِنِكُمْ، وَأَعْطَى مُحْسِنِكُمْ مَا سَأَلَ، وَغَفَرَ لَكُمْ مَا كَانَ مِنْكُمْ»^(٩)، وَفِي رِوَاةٍ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ لَا يُعْرِفُ حَالَهُ إِلَّا أَنَّ كَثْرَةَ الطَّرِيقِ إِذَا اخْتَلَفَتْ الْمَخَارِجُ تَزِيدُ الْمَتْنَ قُوَّةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق، برقم: (٨٨٣١).

(٢) في (الأصل) و(ظ): ومن طريقه الطبراني في (معجمه) أخرجه.

(٣) ليست في (الأصل) و(ظ). والمثبت من (ح).

(٤) في (ظ): عن قتادة.

(٥) في (الأصل) و(ظ): نزل.

(٦) في (الأصل): فنعهم، وفي (ظ): فيعهم.

(٧) قلت: فيه على أخرى وهي: أن خلاصًا يرسل عنم أدرهم من الصحابة، ولم يصرح بالسماح من عبادة.

(٨) حققه د. عامر حسن صبري على نسخة ناقصة، طبع لدى جامعة الإمارات العربية المتحدة.

(٩) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، برقم: (٣٠٢٤). وقال: كذا رواه أبو الطاهر بن السرح عنه، وقال: عن جده ورواه ابن عبد الحكم وغيره، عن ابن أبي فديك ولم يقولوا: عن جده.

قال الحافظ في اللسان: ٤٢١/٣، ترجمة (١٦٥٢)، (عبدالرحمن بن عبد الله بن زيد): أخرجه ابن منده وقال

العلاني في «الوشى»: ضعفه البخاري وغيره، ولا أعرف عبدالله بن زيد هذا ولا ولده. وعزاه أيضًا: في الإصابة

٢٢٥/٢، ترجمة (٢٩٥١)، (زيد أبو عبدالله).

قلت: صالح بن عبد الله، قال البخاري في تاريخه: ٢٨٥/٤: منكر الحديث.

الحديث الثامن

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، ثنا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ^(١)، ثنا مُوسَى بْنُ جَبْرِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَدَمَ لَمَّا أَهْبَطَ^(٢) إِلَى الْأَرْضِ، قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: أَيُّ رَبِّ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ»^(٣)

قالوا: رَبَّنَا نَحْنُ أَطْوَعُ لَكَ مِنْ بَنِي آدَمَ قَالَ اللَّهُ لِمَلَائِكَتِهِ: هَلُمُّوا مَلَائِكِينَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ فَنَنْظُرَ كَيْفَ يَعْمَلَانِ؟ قالوا: رَبَّنَا هَارُوتُ وَمَارُوتُ، فَأَهْبِطَا إِلَى الْأَرْضِ، وَمَثَلْتِ^(٤) لَهُمَا الزَّهْرَةَ امْرَأَةً مِنْ أَحْسَنِ الْبَشَرِ، فَجَاءَتْهُمَا فَسَالَاها نَفْسَهَا، فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ أَبَدًا حَتَّى تَكَلِّمَا بِهِذِهِ الْكَلِمَةَ مِنَ الْإِشْرَاقِ، قَالَا: لَا وَاللَّهِ لَا نُشْرِكُ بِاللَّهِ أَبَدًا، فَذَهَبَتْ عَنْهُمَا ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَيْهِمَا مَعَهَا صَبِيٌّ تَحْمِلُهُ فَسَالَاها نَفْسَهَا، فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ حَتَّى تَقْتُلَا هَذَا الصَّبِيَّ، فَقَالَا: لَا وَاللَّهِ لَا نَقْتُلُهُ أَبَدًا.

فَذَهَبَتْ عَنْهُمَا، ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَيْهِمَا بِقَدَحٍ مِنْ خَمْرٍ تَحْمِلُهُ فَسَالَاها نَفْسَهَا فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ حَتَّى تَشْرَبَا هَذَا الْخَمْرَ، فَشَرَبَا فُسْكَرَا وَوَقَعَا عَلَيْهَا وَقَتْلَا الصَّبِيَّ، فَلَمَّا أَفَاقَا قَالَتْ الْمَرْأَةُ: وَاللَّهِ، مَا تَرَكْتُمَا مِنْ شَيْءٍ أَبِيئْتُمَاهُ [عَلِيٍّ]^(٥) إِلَّا فَعَلْتُمَا حِينَ سَكَرْتُمَا فَخَيْرًا عِنْدَ ذَلِكَ بَيْنَ / عَذَابِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَاخْتَارَا عَذَابَ الدُّنْيَا»^(٦).

(١) ليست في (الأصل) و(ظ).

(٢) في (ظ): [لما هبط].

(٣) سورة البقرة، آية ٣٠.

(٤) في (ظ): فتمثلت.

(٥) ليست في (خ).

(٦) دراسة إسناد الحديث:

١. يحيى بن أبي بكير، واسمه نسر بفتح النون وسكون المهملة، الكرماني، كوفي الأصل، نزل بغداد، ثقة، من التاسعة، مات سنة ثمان أو تسع ومائتين ع. تهذيب الكمال: ٢٤٥/٢١، تهذيب التهذيب: ١٦٧/١١، التقريب، برقم: (٧٥١٦).

٢. زهير بن محمد التميمي، أبو المنذر، الخراساني، سكن الشام ثم الحجاز، رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها، قال حنبل عن أحمد: ثقة، وقال أبو بكر المروزي عن أحمد: لا بأس به، وقال الجوزجاني عن أحمد: مستقيم الحديث، وقال الميموني عن أحمد: مقارب الحديث، قال البخاري عن أحمد: كان زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر. وقال أبو حاتم: محله الصدق وفي حفظه سوء وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه فما حدث به من حفظه ففيه أغاليط وما حدث من كتبه فهو صالح، وقال الأثرم: عن أحمد في رواية الشاميين عن زهير يروون عنه مناكير، ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة عبدالرحمن بن مهدي وأبي عامر، وقال ابن أبي خيثمة: عن ابن معين صالح لا بأس به، وقال عثمان: عن يحيى ثقة، وقال معاوية: عن يحيى ضعيف.

وقال العجلي: جازئ الحديث، وذكره أبو زرعة في «أسامي الضعفاء»، وقال عثمان الدارمي، وصالح بن محمد: ثقة صدوق، زاد عثمان وله أغاليط كثيرة، وقال النسائي: ضعيف، وقال في موضع آخر: ليس بالقوي، وقال في موضع آخر: ليس به بأس، وعند عمرو بن أبي سلمة -يعني التنيسي- عنه مناكير، وقال يعقوب بن شيبه: صدوق صالح الحديث، وقال أبو عروبة الحراني: كان أحاديثه فوائد. وقال ابن عدي: ولعل أهل الشام أخطأوا عليه فانه إذا حدث عنه أهل العراق فروايتهم عنه شبه المستقيمة وأرجو أنه لا بأس به.

قال الحافظ ابن حجر: من السابعة، مات سنة اثنتين وستين ومائة، ع. تهذيب الكمال: ٤١٤/٩، تهذيب التهذيب: ٣٠١/٣، التقريب، برقم: (٢٠٤٩).

٣. موسى بن جبير الأنصاري، المدني، الحذاء، مولى بني سلمة، نزيل مصر، قال ابن حبان: يروي عن عروة بن الزبير، ونافع، وأبي أمامة بن سهل، روى عنه بكر بن مضر، ويحيى بن أيوب، وزهير بن محمد العنبري، بخطيء ويخالف. قال الذهبي: ثقة قال الحافظ ابن حجر: مستور، من السادسة، د. ق. الثقات: ٤٥١/٧، تهذيب الكمال: ٤٢/٢٩، الكاشف: ٣٠٣/٢، التقريب، برقم: (٦٩٥٤).

٤. نافع أبو عبدالله المدني، مولى بن عمر، ثقة ثبت ففيه مشهور، من الثالثة، مات سنة سبع وعشرون ومائة أو بعد ذلك، ع. تهذيب الكمال: ٢٩٨/٢٩، التقريب، برقم: (٧٠٨٦).

٥. عبدالله بن عمر بن الخطاب، العدوي، أبو عبدالرحمن، ولد بعد المبعث ببسير، واستصغر يوم أحد وهو من أربع عشرة، وهو أحد الكثيرين من الصحابة والعبادة، وكان من أشد الناس اتباعاً للأثر، مات سنة ثلاث وسبعين في آخرها أو أول التي تليها، ع. التقريب، برقم: (٣٤٩٠).

الحكم على الحديث:

بعد دراسة إسناد هذا الحديث يتبين لي أن هذا الحديث ضعيف، وذلك بسبب موسى بن جبير، ذكره ابن حبان في الثقات: ٤٥١/٧، وقال: يخطئ ويخالف، وقال ابن القطان: لا يُعرف حاله، وقال الحافظ في التقریب: مستور، واختلافهم في زهير بن محمد وذلك بسبب سوء حفظه.

ولعل هذا الحديث لا تصح نسبته إلى النبي ﷺ، وإنما هو من قصص كعب الأحمق، حدث بها من كتب بني إسرائيل. والله أعلم.

قال الشيخ الألباني: باطل مرفوعاً. قال: والموقوف صحيح كما يأتي وقال الحافظ ابن كثير في (تفسيره): ١/ ٢٥٤. وهذا حديث غريب من هذا الوجه، ورجاله كلهم ثقات من رجال الصحيحين، إلا موسى بن جبير هذا هو الأنصاري... ذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل: ٤/ ١٣٩، ولم يحك فيه شيئاً من هذا ولا هذا، فهو مستور الحال، وقد تفرد به عن نافع.

وذكره ابن حبان في الثقات: ٤٥١/٧، ولكنه قال: وكان يخطئ ويخالف. قلت - أي الشيخ الألباني -: واغتر به الهيثمي فقال في المجمع: ٦٨/٥، بعد ما عزي الحديث لأحمد والبخاري: ورجاله رجال الصحيح خلا موسى بن جبير وهو ثقة.

قلت: لو أن ابن حبان أورد في كتابه ساكناً عليه كما هو غالب عادته لما جاز الاعتماد عليه لما عرف عنه من التساهل في التوثيق فكيف وهو قد وصفه بقوله: يخطئ ويخالف وليت شعري من كان هذا وصفه فكيف يكون ثقة ويخرج حديثه في (الصحيح)؟!.

قلت- أي الشيخ الألباني -: ولذلك قال الحافظ ابن حجر في موسى هذا: إنه مستور، ثم إن الراوي عنه زهير بن محمد وإن كان من رجال (الصحيحين) ففي حفظه كلام كثير ضعفه من أجله جماعة، وقد عرفت أنفاً قول البخاري فيه أنه لم يكن بالحافظ.

وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل: ٢/١، برقم: (٥٩٠): محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، فما حدث من كتبه؛ فهو صالح، وما حدث من حفظه؛ ففيه اغاليط.

قلت: ومن أين لنا أن نعلم إذا كان حدث بهذا الحديث من كتبه، أو من حفظه؟! ففي هذه الحالة يتوقف عن قبول حديثه، هذا إن سلم من شيوخه المستور، وقد تابعه مستور مثله، أخرجه ابن منده؛ كما في ابن كثير من طريق سعيد بن سلمة حدثنا موسى بن سرجس عن نافع به بطوله.

سكت عن علته ابن كثير ولكنه قال: غريب، أي ضعيف، وفي التقریب موسى بن سرجس مستور. **قلت:** ولا يبعد أن يكون هو الأول، اختلف الرواة في اسم أبيه، فسماه بعضهم جبيرا، وبعضهم سرجسا، وكلاهما حجازي، والله أعلم.

ثم قال الحافظ ابن كثير: وأقرب ما يكون في هذا أنه من رواية عبدالله بن عمر عن كعب الأحمق، لا عن النبي ﷺ، كما قال عبد الرزاق في (تفسيره): عن الثوري عن موسى بن عقبة عن سالم عن ابن عمر عن كعب الأحمق قال: ذكرت الملائكة أعمال بني آدم وما يأتون من الذنوب فقبل لهم: اختاروا منكم اثنين، فاختاروا هاروت وماروت... الخ، رواه ابن جرير من طريقين عن عبدالرزاق به، ورواه ابن أبي حاتم عن أحمد بن عاصم عن مؤمل عن سفيان الثوري به، ورواه ابن جرير أيضاً حدثني المثني أخبرنا أسد أخبرنا عبدالعزيز بن المختار عن موسى بن عقبة حدثني سالم أنه سمع عبدالله يحدث عن كعب الأحمق فذكره، فهذا أصح وأثبت إلى عبدالله بن عمر من الإسنادين المتقدمين، وسالم أثبت في أبيه من مولاة نافع، فدار الحديث ورجع إلى نقل كعب الأحمق عن كتب بني إسرائيل. وعلق عليه الشيخ رشيد رضا رحمه الله بقوله: من المحقق أن هذه القصة لم تذكر في كتبهم المقدسة، فإن لم تكن وضعت في زمن روايتها فهي في كتبهم الخرافية، ورحم الله ابن كثير الذي بين لنا أن الحكاية خرافة إسرائيلية وأن الحديث المرفوع لا يثبت.

قلت: وقد استنكره جماعة من الأئمة المتقدمين، فقد روى حنبل الحديث من طريق أحمد ثم قال: قال أبو عبدالله (يعني الإمام أحمد): هذا منكر، وإنما يروى عن كعب، ذكره في منتخب ابن قدامة: ٢١٣/١١، وقال ابن أبي حاتم في العلل: ٦٩/٢-٧٠: سألت أبي عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديث منكر.

قلت: ومما يؤيد بطلان رفع الحديث من طريق ابن عمر أن سعيد بن جبير ومجاهداً روياه عن ابن عمر موقوفاً عليه؛ كما في الدر المنثور، للسيوطي: ٩٧/١-٩٨، وقال ابن كثير في طريق مجاهد: وهذا إسناد جيد إلى عبدالله بن عمر، ثم هو - والله أعلم - من رواية ابن عمر عن كعب كما تقدم بيانه من رواية سالم عن أبيه، ومن ذلك أن فيه وصف الملكين بأنهما عصيا الله تبارك وتعالى بأنواع من المعاصي على خلاف وصف الله تعالى لعموم ملائكته في قوله عز وجل: { لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون }.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٣١٧/١٠، برقم: (٦١٧٨)، وابن أبي الدنيا في العقوبات: ٧٥/٢، وعبد بن حميد في منتخب المسند، برقم: (٧٨٧)، وابن حبان في صحيحه، برقم: (٦١٨٦)، وابن السني في عمل اليوم والليلة، برقم: (٦٦٢)، والبخاري في مسنده، برقم: (٥٩٩٦)، والبيهقي في السنن: ٤/١٠، برقم: (٢٠١٦٩)، من طرق عن يحيى بن أبي بكير، عن زهير بن محمد، عن موسى بن جبير، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً به.

قال البخاري: رواه بعضهم عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً، وإنما أتى رفع هذا الحديث عندي من زهير بن محمد، لأنه لم يكن بالحافظ.

وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره: ٣٤٢/٢، قال حدثني المثني، قال: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ الْمَهَالِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي عُمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ... الحديث.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في العقوبات: ٦٥/٢، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرٍ التَّمَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي عُمَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَا: «لَمَّا كَثُرَ يَعْنِي ذُنُوبَ بَنِي آدَمَ...» الحديث.

=

أوردَهُ ابْنُ الجوزي^(١) من طريق الفرّج بن فضالة، عن معاوية بن صالح عن نافع،

وأخرجه عبدالرزاق في تفسيره: ٥٣/١، وعنه ابن جرير: ٤٣٢/٢ برقم: (١٦٨٤) و(١٦٨٥)، وابن أبي حاتم: ١٩٠/١، عن سفيان الثوري، عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر، عن كعب الأحبار، قال: ذكرت الملائكة أعمال بني آدم... وإسناده صحيح على شرط الشيخين، وهو أصح وأوثق من السند المرفوع. ورواه ابن جرير الطبري أيضاً: ٣٤٤/٢، حدثني المثني، أخبرنا المعلى وهو ابن أسد، أخبرنا عبدالعزيز بن المختار، عن موسى بن عقبة، حدثني سالم، أنه سمع عبدالله يحدث عن كعب الأحبار فذكره، ورواه البيهقي في شعب الإيمان: ٦٥/٩، وابن أبي شيبة المصنف: ١٨٦/١٣. وأخرجه ابن أبي الدنيا في العقوبات: ٧٥/٢، موقوفاً أيضاً على كعب الأحبار، قال: حدثنا إسحاق، عن إسماعيل، قال: حدثنا قبيصة، قال: حدثنا سفيان، عن موسى بن عقبة، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن كعب، قال: «قالت الملائكة، وذكروا أعمال بني آدم وما يأتون من الذنوب...» الحديث. وقال البيهقي: رواه موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن كعب، قال... وهذا أشبه. وقال ابن كثير في تفسيره: ١٩٨/١، في تفسير سورة البقرة آية (١٠٢): هذا حديث غريب من هذا الوجه، ورجاله كلهم ثقات من رجال الصحيحين، إلا موسى بن جبير هذا، وهو الأنصاري، وهو مستور الحال، وقد تفرد به عن نافع، وأقرب ما يكون في هذا أنه من رواية عبدالله بن عمر عن كعب الأحبار، لا عن النبي ﷺ. وقد ذكر ابن كثير متأبعين لحديث ابن عمر من طريقين آخرين عن نافع. أحدهما: من رواية ابن مردويه بإسناده إلى عبدالله بن رجاء، عن سعيد بن سلمة، عن موسى بن سرجس، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. ثانيهما: من تفسير الطبري بإسناده من طريق الفرّج بن فضالة، عن معاوية بن صالح، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

ثم قال ابن كثير: وهذان أيضاً غريبان جداً، وأقرب ما يكون في هذا أنه من رواية عبدالله بن عمر، عن كعب الأحبار، لا عن النبي صلى الله عليه وسلم. وبعد أن ذكر ابن كثير حديث عبدالرزاق الصحيح في التفسير، قال: فهذا أصح وأثبت إلى عبدالله بن عمر من الإسنادين المتقدمين، وسالم أثبت في أبيه من مولاة نافع، فدار الحديث ورجع إلى نقل كعب الأحبار، عن كعب بني إسرائيل. وذكر ابن كثير نحواً من ذلك في تاريخه البداية والنهاية، ٣٧١-٣٨، ثم قال: هذا من أخبار بني إسرائيل كما تقدم من رواية ابن عمر عن كعب الأحبار، ويكون من خرافاتهم التي لا يُعول عليها. وذكره المنذري في (ابن خزيمة) برقم: (٣٥٧٥)، وقال: إن الصحيح وقفه على كعب. وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد: ٦٨/٥، وقال: رواه أحمد والبخاري، ورجاله رجال الصحيح، خلا موسى بن جبير، وهو ثقة.

وأخرجه بسياق آخر الحاكم في المستدرک: (٦٠٧-٦٠٨)، من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عمر، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وترك حديث يحيى بن سلمة، عن أبيه، من المحالات التي يردها العقل، فإنه لا خلاف أنه من أهل الصناعة، فلا ينكر لأبيه أن يخصه بأحاديث يتفرد بها عنه. وتعبه الذهبي في التلخيص بتضعيف يحيى بن سلمة هذا بقوله: قال النسائي: متروك، وقال أبو حاتم: منكر الحديث.

وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره: ١٨٩/١-١٩٠، والحاكم في المستدرک: ٤٤٣/٢، والبيهقي في شعب الإيمان: ٦٦/٩، من طريق الربيع بن أنس، عن قيس بن عباد، عن ابن عباس رضي الله عنه موقوفاً عليه. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي في (التلخيص).

الحكم العام على الحديث:
بعد النظر في الحديث يتبين لي من دراسة الحديث بمجموع طرقه أن العلماء اختلفوا في حديث ابن عمر: فرجح جماعة وقفه على ابن عمر، منهم: ابن أبي حاتم في العلل: ٦٩/٢، والبيهقي في شعب الإيمان: ١٨١/١، وابن الجوزي في الموضوعات: ٢٩٧/١، وابن كثير في تفسيره: ١٤٣/١، والألباني في السلسلة الضعيفة: ٢٠٤-٢٠٧. وصححه مرفوعاً: ابن حبان في صحيحه: ٦٣/١٤، والهيثمي في مجمع الزوائد: ٦٨/٥، وابن حجر في (العجاب): ٣٤٣/١، ٣٢٧، ٣١٧، وفتح الباري: ٢٣٥/١٠.

والظاهر والله أعلم: وقفه على ابن عمر رضي الله عنه وهو مما تلقاه عن كعب الأحبار، لأن مثل أحداث هذه القصة ترجع لأخبار بني إسرائيل؛ كما رجح ذلك ابن كثير والألباني رحمهما الله.

ثم قال الحافظ ابن كثير: (وحاصلها راجع في تفصيلها إلى أخبار بني إسرائيل إذ ليس فيها حديث مرفوع صحيح متصل الإسناد إلى الصادق المصدوق المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى. وظاهر سياق القرآن إجمال القصة من غير بسط ولا إطناب فيها، فنحن نؤمن بما ورد في القرآن على ما أورده الله تعالى، والله أعلم بحقيقة الحال).

قال ابن حجر في العجاب: ٢٤٣/١، (وأقول في طرق هذه القصة القوي والضعيف ولا سبيل إلى رد الجميع فإنه ينادى على من أطلقه بقلة الاطلاع والإقدام على رد ما لا يعلمه لكن الأولى أن ينظر إلى ما اختلفت فيه بالزيادة والنقص فيؤخذ بما اجتمعت عليه ويؤخذ من المختلف ما قوي ويطرح ما ضعف أو ما اضطرب فإن الاضطراب إذا بعد به الجمع بين المختلف ولم يترجح شيء منه التحقق بالضعيف المرود والله المستعان).

(١) الموضوعات: ٢٩٦-٢٩٧. نص الرواية: أنبأنا أبو منصور عبدالرحمن بن محمد، قال: أنبأنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، قال: حدثنا الحسن بن أبي بكر، قال: حدثنا أبو سهل أحمد بن محمد بن زياد، قال: حدثنا عبدالكريم بن الهيثم، قال: حدثنا سنيد بن داود، قال: حدثنا الفرّج بن فضالة، عن معاوية بن صالح، عن نافع قال: «سافرت مع ابن عمر فلما كان آخر الليل قال يا نافع طلعت الحمراء؟ قلت لا، مرتين أو ثلاثاً، ثم قلت قد

=

وقال: لا يَصِحُّ، والفرجُ [بنُ فضالة] ^(١) ضَعَفَهُ يحيى، وقال ابنُ حبان: يَقلِبُ الأسانيدَ، ويُلقِظُ المتونَ الواهيةَ بالأسانيدِ الصَّحيحةِ ^(٢).
قلتُ: وبينَ سياقِ معاويةَ بنِ صالحٍ وسياقِ زهيرٍ تفاوتٌ.
وقد أخرجهُ من طريقِ زهيرِ بنِ محمدٍ أيضاً، أبو حاتمِ ابنُ حبانَ في «صحيحه» ^(٣)،
وله طرقٌ كثيرةٌ جمعُها في «جزءٍ مفردٍ» ^(٤) يكادُ الواقفُ عليه أن يقطعَ بوقوعِ هذهِ القصةِ
لكثرةِ الطرقِ الواردةِ فيها، وقوةِ مخرجِ أكثرِها ^(٥)، واللهُ أعلمُ.

طلعت. قال لا مرحبا بها ولا أهلا قلت سبحان الله، نجم سامع مطيع، قال: ما قلت إلا ما سمعت رسول الله ﷺ أو
قال: قال رسول الله ﷺ «إن الملائكة قالت يا رب كيف صبرك على بنى آدم في الخطايا والذنوب؟ قال إني
ابتليتهم وعافيتكم قالوا: لو كنا مكانهم ما عصيناك قال: فاختاروا ملكين منكم فلم يألوا أن يختاروا فاختاروا
هاروت وماروت فنزلا فألقى الله عليهم الشبق قلت: وما الشبق؟ قال الشهوة قال: فنزلا فجاءت امرأة يقال لها:
الزهرة فوقعت في قلوبهما فجعل كل واحد منهما يخفي عن صاحبه ما في نفسه فرجع إليها أحدهما ثم جاء
الأخر، فقال هل وقع في نفسك ما وقع في قلبي؟ قال: نعم، فطلبها، فقالت: لا أمكنكما حتى تعلماني الاسم الذي
تخرجان به إلى السماء وتهبطان فأبيا، ثم سألاها أيضا فأبت ففعلا، فلما استطيرت طمسها الله كوكبا وقطع
أجنحتها ثم سألا التوبة من ربهما فخيرهما، فقال إن شئتما رددتكما إلى ما كنتما عليه فإذا كان يوم القيامة
عذبكما، وإن شئتما عذبكما في الدنيا، فإذا كان يوم القيامة رددتكما إلى ما كنتما عليه، فقال أحدهما لصاحبه:
إن عذاب الدنيا ينقطع ويذول، فاختارا عذاب الدنيا على عذاب الآخرة فأوحى الله إليهما أن انتيا بابل فانطلقا
إلى بابل فحسف بهما وهما منكوسان بين السماء والارض معذبان إلى يوم القيامة».

- (١) ليست في (الأصل) و(ظ).
- (٢) ابن حبان، المجروحين: ٢٠٦/٢.
- (٣) ابن حبان، صحيح ابن حبان، برقم: (٦١٨٦).
- (٤) في (ظ): خبر مفرد. وينظر ابن حجر، العجائب في بيان الأسباب: ٣١٧/١.
- (٥) قال السيوطي في اللآلئ: ١٥٩/١، وقد وفقت على الجزء الذي جمعه (أي ما جمعه الحافظ ابن حجر
من طرق)، فوجدته أورد فيه بضعة عشر طريقاً أكثرها موقوفاً، وأكثرها في تفسير ابن جرير، وقد جمعت أنا
طرقها في التفسير (المستند)، وفي (التفسير المأثور)، فجاءت نيفاً وعشرين طريقاً ما بين مرفوع وموقوف،
ولحديث ابن عمر بخصوصه طرق متعددة، من رواية نافع، وسالم، ومجاهد، وسعيد بن جبير، عنه. وورد من
رواية علي بن أبي طالب، وابن عباس، وابن مسعود، وعائشة، وغيرهم، والله أعلم.

الحديث التاسع

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ^(١)، يَعْنِي ابْنَ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ [يَخْضِبُونَ]^(٢) بِهَذَا السَّوَادِ، كَحَوَاصِلِ الْحَمَامِ لَا يَرِيحُونَ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ»^(٣).

(١) في (الأصل) و(ظ) و(خ): عبدالله، وهو خطأ والصحيح المثبت
(٢) ليست في (ظ). بكسر الضاد المُعْجَمَةِ أَي يُعَيَّرُونَ الشَّعْرَ الْأَبْيَضَ مِنَ الشَّيْبِ الْوَاقِعِ فِي الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ.
ينظر: ابن منظور، لسان العرب: ٣٥٧/١.

(٣) دراسة إسناد الحديث:

١. أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني، أبو يحيى، الأسدي، ثقة تكلم فيه بلا حجة، من العاشرة مات سنة إحدى وعشرين ومائتين، خ س ق. تهذيب الكمال: ٣٩١/١، تهذيب التهذيب: ٤٩/١، التقريب، برقم: (٦٩).
٢. عبدالله بن عمرو بن أبي الوليد الرقي، أبو وهب، الأسدي، ثقة فقيه ربما وهم، من الثامنة، مات سنة ثمانين ومائة، عن ثمانين إلا سنة، ع. تهذيب الكمال: ١٣٦/١٩، تهذيب التهذيب: ٣٨/٧، التقريب، برقم: (٤٣٢٧).

٣. عبدالكريم بن مالك الجزري، أبو سعيد، مولى بني أمية، وهو الخضرمي، بالخاء والضاد المعجمتين، نسبة إلى قرية من اليمامة، ثقة متقن، من السادسة، مات سنة سبع وعشرين ومائة ع. ترجمته في تهذيب الكمال: ٢٥٢/١٨، تهذيب التهذيب: ٣٣٣/٦، التقريب، برقم: (٤١٥٤).

٤. سعيد بن جبيرة الأسدي مولا هم، الكوفي، ثقة ثبت فقيه، من الثالثة، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسله، قتل بين يدي الحجاج، سنة خمس وتسعين، ولم يكمل الخمسين، ع. تهذيب الكمال: ٣٥٨/٢٠، تهذيب التهذيب: ١١/٤، التقريب، برقم: (٢٢٧٨).

٥. عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف، بن عم رسول الله ﷺ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له رسول الله ﷺ بالفهم في القرآن، فكان يسمى البحر والخبز لسعة علمه، وقال عمر: لو أدرك بن عباس أسناننا ما عشره منا أحد، مات سنة ثمان وستين بالطائف، وهو أحد المكثرين من الصحابة، وأحد العبادة، من فقهاء الصحابة، ع. التقريب، برقم: (٣٤٠٩).

الحكم على الحديث:

بعد دراسة إسناد هذا الحديث يتبين لي أن الحديث صحيح على شرط الشيخين، وأحمد بن عبد الملك، ثقة من رجال البخاري، وعبدالكريم: هو بن مالك الجزري، وقد أخطأ ابن الجوزي فظنه عبدالكريم بن أبي المخارق البصري الضعيف، كما بين الحافظ ابن حجر في دفاعه عن الحديث، ولكن ورد عند الطبراني في الأوسط ما يؤيد ما ذهب إليه ابن الجوزي والله أعلم.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٢٧٦/٤، برقم: (٢٤٧٠).
وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده، كما في النكت الظراف: ٤/٤٢٤، وأبو داود في السنن، برقم: (٤٢١٢)، وصرح فيه «عن عبدالكريم الجزري»، والنسائي في السنن الكبرى: ١٣٨/٨، برقم: (٩٢٩٣)، والطحاوي في مشكل الآثار برقم (٣٦٩٩)، وأبو يعلى في المسند، برقم: (٢٦٠٣)، والطبراني في المعجم الكبير، برقم: (١٢٢٥٤)، والبيهقي في السنن الكبرى: ٣١١/٧، برقم: (١٥٢٢١)، وشعب الإيمان برقم: ٥٩٩٧، الآداب: ٢٢٥/١، والبعث في شرح السنة، برقم: (٣١٨٠)، والحكيم الترمذي في المنهاج: ٤١/١، من طريق عبدالله بن عمرو الرقي، عن عبدالكريم، مرفوعاً به، ولفظه عند إسحاق: (بخضبون لحاهم بالسواد).
واختلف على عبدالله بن عمرو الرقي فيه فرواه عنه عبدالجبار بن عاصم موقوفاً أخرجه البغوي كما في الموضوعات، لابن الجوزي: ٢٢٩/٣.

قلت: عبدالجبار بن عاصم ثقة باتفاق، فقد وثقه ابن معين، والدارقطني كما في تاريخ بغداد: ١١١/١١.
ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: ٣٣/٦، وسكت عنه، وتفرد بتوثيقه ابن حبان فهو مستور.
أورده الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (ص: ٥١٠)، وقال: قال القزويني: موضوع، ولم يتعقبه الشوكاني ولا المحقق الشيخ المعلمي بشيء.

وقد صححه الضياء المقدسي في المختارة، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح: ٤٩٩/٦: إسناده قوي إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه وعلى تقدير ترجيح وقفه فمثله لا يقال بالرأي فحكمه الرفع.
وقال الذهبي في تلخيص الموضوعات: ٢٦٦-٢٦٧، قلت ما هو ابن أبي المخارق، والحديث صحيح، أخرجه أبو داود، والنسائي، من حديث عبدالله، ثم قال ابن الجوزي: وقد خضب جماعة من الصحابة بالسواد منهم الحسن والحسين وسعد بن أبي وقاص وخلق من التابعين، ثم قال: ونقول على صحة الحديث يحتمل أن يكون المعنى لا يريحون ريح الجنة لفعل صدر منهم أو اعتقاد، كما قال في الخوارج: سيماهم التخلق وما حلق الشعر بحرام).

الحكم العام على الحديث:

بعد النظر في الحديث يتبين لي أن هذا الحديث فيه علتان:
الأولى: بعض الأئمة من ذكر اسم عبدالكريم الجزري مهماً غير منسوب، كالنسائي وأحمد وأبو يعلى والبيهقي في السنن الكبرى والطبراني، وبعضهم قد صرح بكونه عبدالكريم بن مالك الجزري وهم: أبو داود

أوردَهُ ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات»^(١) من طريق أبي القاسم البغويِّ، عن هاشم بن الحارث، عن عبيدالله بن عمرو، به. وقال: هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ، والمتهمُّ به عبدالكريم ابنُ [أبي]^(٢) المُخارق أبو أمية البصري^(٣)، ثم نقلَ عن جماعةٍ تجريحه^(٤). فُلتُ: وأخطأ في ذلك؛ فإنَّ الحديثَ من رواية عبدالكريم الجَزَريِّ، الثقة المُخَرَّج له في «الصحيح»^(٥). وقد أخرجَ الحديثَ المذكورَ من هذا الوجه أبو داود، والنسائيُّ^(٦)، وابنُ حبانَ في «صحيحه»^(٧)، وغيرُهم.

قالَ أبو داودَ في كتابِ التَّرجُل: حدثنا أبو توبة، ثنا عبيدالله عن عبدالكريم، عن سعيد بن جببر، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «قومٌ يخضبون في آخر الزمان بالسواد كحواصل الحمام، لا يريحون رائحة الجنة»^(٨).

والطحاوي في مشكل الآثار: ٣١٣/٩، والبيهقي في الادب - جاء في السنن الكبرى بنفس الإسناد مهملاً - والبغوي في شرح السنة، برقم: (٣١٨٠)، وضياء الدين المقدسي. وعبدالكريم الجزري ثقة، متكلم فيه؛ كما أسلفنا، فقد ذكر يحيى بن معين أن روايته عن عطاء رديئة، وكذا ابن عدي، وابن شيبه وقد وافقوا ابن حبان وإن كان مقيداً عند بعضهم. وقد ورد هذا الحديث من طريق عبيدالله بن عمرو بن أبي الوليد الأسدي، وهو تلميذ عبدالكريم الجزري، وكان أحفظ من روى عن عبدالكريم الجزري. وبعد التتبع وجدت أن هذا الحديث لم يتابع على روايته عن عبدالكريم ولا عن سعيد ولا عن ابن عباس، فليس له متابع، ولا شاهد عن أحد الصحابة.

الثانية: اختلف في وقف الحديث ورفعها وكلاهما بنفس الإسناد إلا أنه روي عن عبدالجبار بن عاصم، عن عبيدالله بإسناده عن ابن عباس ولم يرفعه.

وقد جاء عند الطبراني في المعجم الأوسط: ١٣٦/٤، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدِ الرَّازِيِّ قَالَ: نا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمِ بْنِ مَرْزُوقٍ قَالَ: نا عَبْدِ الوَهَّابِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنِ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، عَنِ عَبْدِ الكَرِيمِ أَبِي أُمِيَّةٍ، عَنِ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُسَوِّدُونَ أَسْفَارَهُمْ، لا يَنْظُرُ اللهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: لم يرو هذا الحديث عن مجاهد، إلا عبدالكريم، وكذا عن عبدالكريم، إلا هشاماً تفرَّدَ به: عَبْدُ الوَهَّابِ.

وهذا يدل على أن لقول ابن الجوزي وجهاً وهو أن المهمل أبو أمية. وهشام الدستوائي ثقة ثبت، وهشام روى عن عبدالكريم بن أبي مخارق ولم يرو عن عبدالكريم الجزري. قال شعبة: إذا حدثكم هشام الدستوائي بشيء فاختموا عليه. وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: كان يحيى بن سعيد إذا سمع الحديث من هشام الدستوائي لا يبالي أن لا يسمعه من غيره. وقال عبد الرحمن بن الحكم بن بشير بن سلمان، عن معلى بن منصور: سألت ابن علياً عن حفاظ أهل البصرة، فذكر هشاماً الدستوائي. ينظر تهذيب التهذيب: ٤١/١١.

ومما يؤيد هذه الرواية ما جاء في رواية معمر في جامعه: ١٥٥/١١: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ خَلَادِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُصَبِّغُونَ بِالسَّوَادِ لا يَنْظُرُ اللهُ إِلَيْهِمْ - أو قال: لا خلاق لهم».

فقد جاءت موقوفة على ابن مجاهد مما يدل على أن للحديث أصلاً عن مجاهد. والله أعلم.

- (١) ابن الجوزي، الموضوعات: ٢٢٩/٣.
- (٢) ليست في (ظ).
- (٣) عبدالكريم بن أبي المخارق، بضم الميم وبالخاء المعجمة، أبو أمية، المعلم، البصري، نزيل مكة، واسم أبيه قيس وقيل طارق، ضعيف، له في البخاري زيادة في أول قيام الليل، من طريق سفيان، عن سليمان الأحول، عن طاوس، عن ابن عباس، في الذكر عند القيام، قال سفيان: زاد عبدالكريم فذكر شيئاً وهذا موصول، وعلم له المزي علامة التعليق، وله ذكر في مقدمة مسلم، وما روى له النسائي إلا قليلاً، من السادسة أيضاً، مات سنة ست وعشرين، وقد شارك الجزري في بعض المشايخ فربما التبس به على من لا فهم له. خت م ل ت س ق. ترجمته في تهذيب الكمال: ٢٥٩/١٨، تهذيب التهذيب: ٣٢٥/٦، التقريب، برقم: (٤١٥٦).
- (٤) في (خ): [ثم نقل تخريجه عن جماعة].
- (٥) البخاري، صحيح البخاري حديث رقم: (٤٩٥٨).
- (٦) النسائي، السنن الكبرى: ٣٢٦/٨، برقم: (٩٢٩٣). باب النهي عن الخضاب بالسواد. قال الشيخ الألباني: صحيح.
- (٧) لم أجد في صحيح ابن حبان، وبالرجوع إلى المطبوع من إتحاف المهرة لابن حجر: ٩٧/٧، وجدته عزاً الحديث إلى صحيح ابن حبان، ووقع الإسناد فيه هكذا: [حب] في [...] ثنا [...]، عن عبيد الله بن عمرو، عن عبد الكريم، عنه، به.
- (٨) وعلق المحقق قائلًا: بياض في الأصل، و(هـ)، وعليه علامة التوقف (كذا)، ولم أجد الحديث في مطبوعتي المستدرک، وصحيح ابن حبان رغم البحث والتتبع الشديدين... انتهى.
- (٨) أبو داود، سنن أبي داود، برقم: (٤٢١٤)، باب ما جاء في خضاب السواد. قال الشيخ الألباني: صحيح.

[و] ^(١)أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ [في الزينة] ^(٢)، وابنُ حَبَّانَ، والحاكِمُ في «صحيحهما» من هذا الوجه ^(٣).
وَقَالَ أَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» ^(٤): حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، ثنا عبدُ اللَّهِ بنُ جَعْفَرٍ هو الرَّقِيُّ، ثنا
عبيدُ اللَّهِ بنُ عَمْرٍو، به.
وَأَخْرَجَهُ الْحَافِظُ ضِيَاءُ الدِّينِ الْمُقَدِّسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ مِمَّا لَيْسَ فِي الصَّحِيحِينَ» ^(٥)، من هذا الوجه [أيضاً] ^(٦).

(١) ليست في (الأصل) و(ظ).
(٢) ليست في (ظ). النسائي، السنن الكبرى برقم (٩٢٩٣).
(٣) لم أقف عليه في صحيحيهما، وقد عزاه كذلك إليهما في إتحاف المهرة: ٩٧/٧.
(٤) أبو يعلى، مسند أبي يعلى، برقم: (٢٦٠٣).
(٥) المقدسي، الأحاديث المختارة: ١٦٥/٤-١٦٦.
(٦) ليست في (الأصل) و(ظ).

الحديثُ العاشرُ

قال الإمامُ أحمدُ: حدثنا يزيدُ، ثنا همامٌ، عن منصورٍ، عن سالمِ بنِ أبي الجعدِ، عن جابانَ، عن عبد الله بنِ عمرو، عن النبيِّ ﷺ قال: «لا يدخلُ الجنةَ مَنانٌ، ولا مُدمنٌ خمرٌ»^(١).

(١) دراسة إسناد الحديث:

١. يزيد بن هارون بن زاذان السلميّ مولا هم، أبو خالد، الواسطيّ، ثقة، متقنٌ، عابدٌ، من التاسعة مات سنة ست ومائتين وقد قارب التسعين ع. تهذيب الكمال: ٢٦١/٣٢، تهذيب التهذيب: ٣٢١/١١، التقريب، برقم: (٧٧٨٩).

٢. همام بن يحيى بن دينار العوذّي بفتح المهمله وسكون الواو وكسر المعجمة، أبو عبدالله، أو أبو بكر، البصري، ثقة ربما وهم، من السابعة مات سنة أربع أو خمس وستين ومائة، ع. تهذيب الكمال: ٣٠٢/٣٠، تهذيب التهذيب: ٦٠/١١، التقريب، برقم: (٧٣١٩).

٣. منصور بن المعتمر بن عبدالله السلميّ، أبو عتاب بمئنة ثقيلة ثم موحدة، الكوفي، ثقة ثبت، وكان لا يدلّس من طبقة الأعمش، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، ع. تهذيب الكمال: ٥٤٦/٢٨، تهذيب التهذيب: ٢٧٧/١٠، التقريب، برقم: (٦٩٠٨).

٤. سالم بن أبي الجعد رافع الغطفاني، الأشجعي، مولا هم، الكوفي، ثقة وكان يرسل كثيراً، من الثالثة، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين وقيل مائة أو بعد ذلك، ولم يثبت أنه جاوز المائة، ع. تهذيب الكمال: ١٣٠/١٠، تهذيب التهذيب: ٣٧٣/٣، التقريب، برقم: (٢١٧٠).

٥. جابان غير منسوب. عن عبدالله بن عمرو حديث «لا يدخل الجنة مَنان...» الحديث. وعنه سالم بن أبي الجعد، وقيل: عن سالم بن نبيط عن جابان، أخرجه النسائي على الاختلاف فيه. وقال البخاري: لا يعرف لجابان سماع من عبدالله بن عمرو ولا لسالم من جابان ولا من نبيط.

قلت -أي: الحافظ ابن حجر-: بفيّة كلام البخاري ولم يصح يعني الحديث، وقرأت بخط الذهبي جابان لا يدري من هو. وقال أبو حاتم: ليس بحجة، انتهى. والذي في كتاب ابن أبي حاتم عن أبيه شيخ. ذكره ابن حبان في (الثقات) وأخرج حديثه في صحيحه.

قال الحافظ ابن حجر: مقبول، من الرابعة، س. تهذيب الكمال: ٤٣٢/٤، تهذيب التهذيب: ٣٣/٢، التقريب، برقم: (٨٦٣).

٦. عبدالله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بالتصغير بن سعد بن سهم السهميّ، أبو محمد، وقيل: أبو عبدالرحمن، أحد السابقين المكثريين من الصحابة وأحد العبادلة الفقهاء، مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الأصح بالطنائف على الراجح، ع. التقريب، برقم: (٣٤٩٩).

الحكم على الحديث:

بعد دراسة إسناد هذا الحديث يتبين لي أن هذا الحديث ضعيف، وعلته جابان، فإنه مجهول، لا يدري من هو، وسالم ابن أبي الجعد الراوي عنه لا يعرف له سماع من جابان، ولا يعرف لجابان سماع من عبدالله بن عمرو.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٩٣/١١، برقم: (٦٥٣٧). وأخرجه عبد بن حميد في منتخب المسند، برقم: (٣٢٤)، والنسائي في الكبرى، برقم: (٥١٦٢)، وعبد الرزاق في المصنف: ٢٠٥/٢، والدارمي في السنن: ١١٢/٢، وابن خزيمة في التوحيد، ص (٣٦٣) و(٣٦٦)، وابن حبان في صحيحه، برقم: (٣٣٨٣)، من طريق سفيان الثوري، عن منصور، عن سالم، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو، به.

واختلف فيه على منصور، فرواه شعبة عنه، عن سالم، عن نبيط، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو به. أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم (٢٧١٢٤)، النسائي في الكبرى برقم (٤٨٩٤)، والبخاري في التاريخ الكبير (٢٥٧/٢)، والطيالسي في مسنده برقم (٢٤٠٩)، والدارمي برقم (٢١٣٩)، وابن خزيمة في التوحيد (٨٥٨/٢، ٥٦٦)، وابن حبان في صحيحه برقم (٣٣٨٤).

وفي بعض طرقه زيادة: «... ولا ولد زنا». قلت: وتابع الثوري في روايته عن منصور، عن سالم، عن جابان؛ أربعة من الحفاظ الثقات، هم: همام بن يحيى، ويحيى القطان، وجرير بن عبد الحميد، وشيبان النحوي.

أخرجه أحمد في المسند برقم (٦٥٣٧)، من طريق همام، والطحاوي في المشكل برقم (٩١٤)، من طريق شيبان، وابن خزيمة في التوحيد: ٨٦٥/٢، من طريق جرير: ٨٦٥/٢، والخطيب في تاريخ بغداد ١٧/١١، من طريق يحيى القطان.

قلت: قال النسائي: لا نعلم أحداً تابع شعبة على نبيط بن شريط المزني، تحفة الأشراف: ٢٨٣/٦. وقال ابن حبان في صحيحه: ١٥٩/٨: اختلف شعبة والثوري في إسناد هذا الخبر، فقال الثوري: عن سالم عن جابان وهما ثقتان حافظان إلا أن الثوري كان أعلم بحديث أهل بلده من شعبة، وأحفظ لها منه، ولا سيما حديث الأعمش وأبي إسحاق ومنصور فالخبر متصل عن سالم عن جابان، فمرة روي كما قال شعبة، وأخرى كما قال سفيان. انتهى.

وعلق البخاري في التاريخ الكبير: ٢٥٧/٢، على هذا الحديث بقوله: لم يصح؛ ولا يعرف لجابان سماع من عبد الله بن عمرو ولا لسالم من جابان ولا من نبيط. انتهى.

رواه أيضاً [عن] (١) عُذْرُ، وَحَجَّاجُ، عن شعبة، عن منصور، عن سالم، عن نُبَيْطِ بْنِ شَرِيْبِ، عن جَابَانَ، به.
 ورواه النسائيُّ من طريق شعبة كذلك، ومن طريق جَرِيرِ وَالثَّوْرِيِّ كِلَاهُمَا عن منصور، كراوية هَمَامِ.
 وقال: لا نعلم أحداً تابع شعبة على نُبَيْطِ بْنِ شَرِيْبِ (٢).
 وذكر الدَّارِقُطْنِيُّ الاختلافَ فيه في كتاب «العلل» (٣) على مجاهد (٤).
 وقال البخاريُّ في «التاريخ» (٥): لا يُعرف لِجَابَانَ سَمَاعٌ من عبد الله بن عمرو، ولا لسالم من جَابَانَ. انتهى.

قلت: نُبَيْطٌ لم يرو عنه إلا سالم بن أبي الجعد، وتفرد ابن حبانَ بذكره في الثقات، وجابان لم يرو عنه سوى نُبَيْطِ، وذكره ابن حبانَ في الثقات، وجهله ابن خزيمة. ونُبَيْطٌ وجابان مجهولان، فالسند ضعيف لا تقوم به حجة. واختلف على شعبة كذلك في روايته لهذا الحديث فرواه بقية بن الوليد، عن شعبة إلا أنه رفعه: أخرجه النسائي في الكبرى، برقم: (٤٩١٨)، من طريق بقية بن الوليد، قال: حدثني شعبة، عن يزيد بن أبي زياد، عن سالم بن أبي الجعد، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، لم يذكر فيه جابان بين سالم وعبد الله بن عمرو، وفيه زيادة: (ولا ولد زينة). قلت: هذا إسناد فيه بقية بن الوليد؛ قال عنه ابن حبان: دلَّسَ عن عبد الله بن عمر ومالك وشعبة ما أخذه عن الضعفاء. تهذيب التهذيب: ٤١٨/١. وكذلك يزيد بن أبي زياد ردى الحفظ. وطريق بقية زيادة على ما فيه من ضعف فإنه معلول، إذ قد روى الثقتان عثمان بن جبلة بن أبي رواد، وروح بن عباد هذا الحديث عن شعبة به، موقوفاً: أخرجه البخاري في التاريخ الكبير: ٢٥٧/٢، والخراطي في مساوئ الأخلاق برقم: (٢٣٣). ورواه محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن سالم بن أبي الجعد، أن عبد الله قال: «لا يدخل الجنة منان ولا عاق والديه ولا ولد زنى». موقوفاً أخرجه النسائي في الكبرى، برقم: (٤٩١٧). وهذه الروايات المخالفة لرواية بقية تدل على أن سالم بن أبي الجعد قد روى هذا الحديث بالزيادة عن عبد الله بن عمرو من قوله موقوفاً عليه، وليس مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ. ولا يبعد أن يكون سالم قد سمع هذا الحديث من عبد الله بن عمرو من قوله وسمعه من نُبَيْطِ عن جابان عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، فروى هذا في وقت وهذا في وقت. وروى عبد الله بن إدريس الأودي الكوفي الثقة هذا الحديث عن يزيد بن أبي زياد، عن سالم، عن عبد الله بن عمرو، به مرفوعاً: أخرجه الطبري في تهذيب الآثار: ١٨٩/٣. وليس في حديثه ذكر لولد الزنى. وعبد الله بن إدريس كوفي ثقة ولد سنة (١١٠ هـ) ومات سنة (١٩٢ هـ)، وهذا يعني أنه سمع من يزيد بن أبي زياد غالباً بعد تغيره، لذا فإني لم أعتد على هذا الطريق في إعلال طريق بقية لأنه لا يُعتد به. وروى ابن خزيمة في التوحيد: ٨٦٨/٢ من طريق محمد بن جعفر، ومحمد بن عبد الأعلى، قال: ثنا خالد يعني ابن الحارث قال: ثنا شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن نافع بن عروة بن مسعود، عن عبد الله بن عمرو، أنه قال: «لا يدخل حظيرة القدس سكير ولا عاق ولا منان» غير أن ابن عبد الأعلى قال: «سكير ولا مدمن، ولا منان».

قلت: نافع بن عاصم بن عروة بن مسعود وثقه العجلي وذكره ابن حبانَ في الثقات فهو مستور. وهذا يدل على أن عبد الله بن عمرو كان يقتصر في كلامه أحياناً على ذكر الخصال الثلاثة الثابتة عن النبي ﷺ. والله أعلم.

الحكم العام على الحديث:

بعد النظر في الحديث، ودراسة أسانيدِهِ يتبين لي أنه حديث ضعيف لجهالة جابان راويه عن عبد الله بن عمرو، وكذلك لا يعرف له سماع منه، ولا يعرف لسالم بن أبي الجعد سماع من جابان، وقد اختلف في رواية هذا الحديث على عدة وجوه فرواه الثوري عن منصور، عن سالم، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو، وخالفه شعبة فرواه عن منصور، عن سالم، عن نُبَيْطِ، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو، إلا أن الزاجع رواية الثوري ولا سيما أنه من أعلم الناس بحديث بلده كما نص ابن حبانَ على ذلك، وكذلك تابعه أربعة من الحافظ الثقات، وكذلك اختلف على مجاهد في إسناد هذا الحديث اختلافاً كبيراً، استوعب أبو نعيم في الحلية طرقه، وليس في شيء من هذا الخلاف ما يقتضي الحكم بوضع الحديث، بل رجح الحافظ الدارقطني في «العلل» رواية هذا الحديث عن منصور، عن سالم، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو، وهذا ما نرجحه والله أعلم.

وهذا الخلاف ليس حجة في القول بوضع هذا الحديث. أضف إلى ذلك أن للحديث متابعات وشواهد فالحديث لا تنزل درجته عن درجة الحسن. والله أعلم.

(١) ليست في (خ).

(٢) المزي، تحفة الأشراف: ٢٨٣/٦.

(٣) الدارقطني، العلل: ١٥٩/٦، برقم: (١٠٤٣).

(٤) اختلف الرواة عن مجاهد في رواية هذا الحديث على أوجه عديدة، فتارة يروى عن مجاهد، عن أبي هريرة، وتارة عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو، وتارة عن مجاهد عن ابن أبي ذئب، وتارة موقوفاً.

وقد استوعب أبو نعيم في الحلية: (٣٠٧/٣-٣٠٩) طرقه، وفي سائرها اختلافات من تخطيط الرواة الضعفاء عن مجاهد. والله أعلم.

(٥) البخاري، التاريخ الكبير: ٢٥٧/٢، برقم: (٢٣٨١).

وأوردَهُ ابنُ الجوزي في «الموضوعات»^(١)، من طريق سفيان الثوري، تارةً كرواية النَّسائي^(٢)، وتارةً من روايته عن عبد الكريم، عن مُجاهدٍ، عن عبدالله بن عمرو^(٣). وأخرجه أيضاً من رواية عمَرَ بن عبد الرحمن [أبي]^(٤) حفص الأبار، عن منصور، عن عبدالله ابن مُرَّة، عن جَابَان^(٥)، وأعلَّه بما أشارَ إليه الدَّارَقُطْنِيُّ من الاضطراب. وليس في شيءٍ من ذلك ما يقتضى الحُكم بالوضع، والله أعلم.

(١) ابن الجوزي، الموضوعات: (٣٢٦/٣-٣٢٧).
(٢) سبق تخريج هذه الرواية والكلام عليها.
(٣) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء: ٣/٣٠٩، والخطيب في تاريخ بغداد: ٢٣٩/١٢، من طريق مؤمل بن إسماعيل، عن سفيان الثوري، عن عبد الكريم الجزري، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل الجنة عاق، ولا مدمن خمر، ولا ولد زنا».
وعلق أبو نعيم على هذه الرواية بما يفيد إعلالها فقال: ورواه إسرائيل عن عبد الكريم عن مجاهد عن عبدالله بن عمرو موقوفاً، ورواه حصين ويزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو موقوفاً.
قلت: وعلة هذه الرواية هو: مؤمل بن إسماعيل فإنه صدوق كثير الخطأ؛ كما في التقريب، فهذا إسناد لين، ولا تقوم به حجة.
ثم إن طريق مؤمل زيادة على ما فيه من لين فهو معلول، فقد روى النسائي في السنن الكبرى برقم (٤٩٠٢) هذه الحديث من طريق إسرائيل، عن عبد الكريم الجزري، عن مجاهد موقوفاً عليه.
وكذا رواه ابن أبي شيبه في المصنف برقم: (٢٤٥٥٤)، عن محمد بن فضيل، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن ابن عمر، موقوفاً.
(٤) ليست في (ظ).
(٥) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد: ١٩١/١١، من طريق أبي حفص الأبار، حدثنا منصور بن المعتمر، عن عبدالله بن مرة، عن جابان، عن عبدالله بن عمرو، مرفوعاً.
قلت: سبق ذكر الاختلاف فيه على منصور وأن الثوري رواه عنه عن جابان، عن عبدالله بن عمرو، وقد تابعه أربعة من الحفاظ، وأبو حفص الأبار صدوق لا يقارن بالثوري وغيره أضف إلى ذلك أن الثوري من أعلم الناس بحديث أهل البلد، فعل قوله: عن عبدالله بن مرة من تخليط الأبار. والله أعلم.

الحديث الحادي عشر

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهْدِيٍّ، ثَنَا صَالِحُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَمَى الْمَدِينَةَ يَثْرِبَ^(١) فَلَيْسَتْغْفِرَ اللَّهُ، هِيَ طَابَةٌ^(٢)، هِيَ طَابَةٌ»^(٣).

(١) الاسم القديم للمدينة المنورة، وقد كره تسميتها يثرب لأنه من التثريب وهو التوبيخ والملامة. ينظر ابن منظور، لسان العرب: ٢٣٤/١، الجزري، النهاية في غريب الأثر: ٢٣٣/١.
(٢) طاب بمعنى الطيب، قال وقيل هو من الطيب الطاهر لخلوصها من الشرك وتطهيرها منه. ينظر ابن منظور، لسان العرب: ٥٦٦/١.
(٣) دراسة إسناد الحديث:

١. إبراهيم بن مهدي المصيصي، بغدادي الأصل، ذكره ابن حبان في الثقات، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهْدِيٍّ وَكَانَ ثِقَةً، قَالَ عَبْدِ الْخَالِقِ بْنُ مَنْصُورٍ: سَأَلَ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْدِيٍّ الطَّرْسُوسِيِّ فَقَالَ: كَانَ رَجُلًا مُسَلِّمًا فَقِيلَ لَهُ: أَهْوَى ثِقَةً، فَقَالَ: مَا أَرَاهُ يَكْذِبُ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ: مَقْبُولٌ، مِنَ الْعَاشِرَةِ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَقِيلَ خَمْسٌ وَعَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، د. الثقات: ٧١/٨، الجرح والتعديل: ١٣٨-١٣٩، برقم: (٤٤٧)، تهذيب الكمال: ٢١٤/٢، التقريب، برقم: (٢٥٦).
٢. صالح بن عمر الواسطي، نزيل حلوان، ثقة، من الثامنة، مات سنة ست أو سبع أو خمس وثمانين ومائة، بخ م. تهذيب الكمال: ٧٥/١٢، التقريب، برقم: (٢٨٨١).

٣. يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولا لهم، أبو عبدالله الكوفي.
قال عبدالله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: لم يكن بالحافظ، وقال في موضع آخر: حديثه ليس بذلك.
وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: لا يحتج بحديثه.
وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين: ليس بالقوي.
وقال العجلي: جازئ الحديث، وكان بأخرة يلقن وأخوه برد ثقة، وهو أرفع من أخيه يزيد.
وقال أبو زرعة: لين، يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي.

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: سمعهم يضعفون حديثه وقال أبو عبيد الأجري، عن أبي داود: لا أعلم أحدًا ترك حديثه، وغيره أحب إلى منه. وقال ابن عدي: هو من شعبة أهل الكوفة، ومع ضعفه يكتب حديثه. قال البخاري في (اللباس) من (صحيحه)، عقب حديث عاصم بن كليب عن أبي بردة، قلنا لعلي: ما القسبة؟ وقال جرير عن يزيد في حديثه: القسبة ثياب مزلعة... الحديث. وروى له في كتاب «رفع اليدين في الصلاة» وفي (الأدب). وروى له مسلم مقروناً بغيره، واحتج به بالقرن. اهـ.
وقال ابن حبان: كان صدوقاً، إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير، وكان يلقن ما لقن، فوقع المناكير في حديثه، فسماع من سمع منه قبل التغير صحيح.

وقال يعقوب بن سفيان: يزيد - وإن كانوا يتكلمون فيه لتغيره - فهو على العدالة والثقة، وإن لم يكن مثل الحكم ومنصور.
وقال ابن شاهين في (الثقات): قال أحمد بن صالح المصري: يزيد بن أبي زياد ثقة، ولا يعجبني قول من تكلم فيه.

وقال ابن سعد: كان ثقة في نفسه، إلا أنه اختلط في آخر عمره فجاء بالعجائب.
وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال الدارقطني: لا يخرج عنه في الصحيح، ضعيف يخطئ كثيراً، ويلقن إذا لقن.

قال الحافظ ابن حجر: ضعيف، كبير، فتغير، و صار يلقن، وكان شيعياً، من الخامسة، مات سنة ست وثلثين خت م ٤. ترجمته في تهذيب الكمال: ١٣٥/٣٢، تهذيب التهذيب: ٢٨٧/١١، التقريب، برقم: (٧٧١٧).

٤. عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، المدني، ثم الكوفي، ثقة، من الثانية، مات بوقعة الجمام سنة ثلاث وثمانين قيل إنه غرق، ع. تهذيب الكمال: ٤١٢/١٥، تهذيب التهذيب: ٢٣٤/٦، التقريب، برقم: (٣٩٩٣).

٥. البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأنصاري، الأوسي، صحابي بن صحابي، نزل الكوفة، استصغر يوم بدر، وكان هو وابن عمر لدة، مات سنة اثنتين وسبعين، ع. التقريب، برقم: (٦٤٨).

الحكم علي الحديث:

بعد دراسة إسناد هذا الحديث يتبين أن هذا الحديث ضعيف، لضعف يزيد بن أبي زياد، ولاضطرابه فيه، وإذا سلم أن زياداً هذا هو الكوفي القرشي، وليس الدمشقي المتروك، صار الحديث ضعيف الإسناد فقط، وليس بموضوع، كما سيأتي بيان ذلك مفصلاً، وإبراهيم بن مهدي مختلف فيه، فمنهم من وثقه ومنهم من ضعفه، لكنه قد توبع من قبل أحمد بن إبراهيم الموصلي، وهو صدوق؛ كما في التقريب.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٤٨٣/٣٠، برقم: (١٨٥١٩).
وأخرجه أبو يعلى في المسند، برقم: (١٦٨٨)، ومن طريقه ابن عدي في الكامل: ٢٧٦/٧، وعمر بن شبة في أخبار المدينة: ١٦٥/١، وابن أبي حاتم في تفسيره؛ كما في الدر المنثور: ٧٤٧/١١، وابن الجوزي في الموضوعات: ٢٢٠/٢، جميعهم من طريق: أحمد بن إبراهيم الموصلي، عن صالح بن عمر، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب، مرفوعاً به.

واختلف على يزيد بن أبي زياد فيه فرواه إسماعيل بن زكريا الأسدي، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، بنحو مرسلًا. لم يذكر البراء. أخرجه عمر بن شبة في «أخبار المدينة»: (١٦٤/١) -

=

أخرجَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الموضوعات»^(١)، من طريق أحمدَ بن إبراهيم الموصلي، عن صالح بن عمر، به. وأعله بيزيد بن أبي زياد، ولم يُصب فإن يزيد وإن ضَعَفَهُ بعضهم من قبل حفظه وبكونه كان يُلقَنُ فَيَتَلَقَّنُ في آخر عمره، فلا يلزم من شيء من ذلك أن يكون كلُّ ما يُحدِّثُ به موضوعاً. وقد أورده الدارقطني في «الأفراد»^(٢)، وقال: تفرد به صالح بن عمر، عن يزيد، يعني بهذا الإسناد.

(١٦٥)

قلتُ: إسماعيل بن زكريا قال الحافظ في التريب: صدوق يخطئ قليلاً. انتهى. فعل ذلك من أخطائه، فهو لا يقارن بصالح بن عمر الثقة، والله أعلم. وكذلك اختلف على يزيد مرة أخرى فرواه أبو يوسف القاضي عنه إلا أنه جعله من مسند عبد الله بن عباس؛ كما أشار الحافظ في نهاية تخريج هذا الحديث. وهذا يدل على أن يزيد اضطرب فيه، ولم يحفظه جيداً، كما أن ذلك يفسر قول ابن حبان: كان صدوقاً، إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير... المجروحين: ١١٠/٣. وأخرجه الخطيب في المتفق والمفترق، برقم: (١٢٧)، في ترجمة إبراهيم بن مهدي إلا أن السند وقع فيه هكذا: أخبرنا أبو القاسم طلحة بن علي بن الصقر الكتاني، عن إبراهيم بن مهدي، عن البراء... الحديث. مما يوحي بوجود سقط كبير في المطبوع من المتفق. والله أعلم. قال ابن كثير في تفسيره: ١٣١/١١: تفرد به الإمام أحمد، وفي إسناده ضعف. والله أعلم. وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد: ٦٤٥/٣، وقال: رواه أحمد وأبو يعلى، ورجاله ثقات! وهذا تساهل منه رحمه الله تعالى، فما تقدم أثناء الحكم على الحديث يرد عليه. قال الشيخ الألباني: ضعيف. سلسلة الضعيفة حديث رقم (٤٦٠٧).

الحكم العام على الحديث:

بعد النظر في الحديث يتبين لي أن هذا الحديث ضعيف وليس بموضوع، أما قول ابن الجوزي: (هذا حديث لا يصح، تفرد به صالح عن يزيد. قال ابن المبارك: أرم بيزيد، وقال أبو حاتم الرازي: كل أحاديثه موضوعة. وقال النسائي: متروك الحديث). انتهى. فقد أخطأ ابن الجوزي فيما نقله عن حال يزيد بن أبي زياد الدمشقي، فليس هو راوي هذا الحديث. فإن راوي الحديث هنا هو يزيد بن أبي زياد القرشي الكوفي، وهو صدوق، لكنه كان تغير، فضعف لذلك. وقد أخرج له السنة، لكن أخرج له البخاري تعليقا. أما الدمشقي؛ فحاله أسوأ من الكوفي؛ فقد قال فيه النسائي: متروك الحديث. وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل: ٢٦٢/٩: كان حديثه موضوع. انتهى. أشار العلامة المعلمي في حاشية رقم: ٢ من الجرح والتعديل أنه في (م) نسخة أخرى: كان أحاديثه موضوعة. فعمل ابن الجوزي تصحفت العبارة في نسخته إلى: كل حديثه موضوع. لذا ذهب بالقول بأن هذا الحديث موضوع.

وجدير بالإشارة إلى أن العلماء اختلفوا في يزيد بن أبي زياد هذا فمنهم من فرق بينه وبين يزيد بن أبي زياد الدمشقي المتروك، منهم الدارقطني، وتعقبه ابن عساكر بقوله: فرق الخطيب بين الذي روى عن الزهري، وبين الذي روى عن سليمان بن حبيب، وروى عنه يحيى بن صالح، وعندني أنهما واحد. تهذيب الكمال: ١٣٥/٣٢. وقال الحافظ في تهذيب التهذيب: ٣٣١/١١. وأغرب النووي فذكر في مقدمة شرح مسلم ترجمة يزيد بن أبي زياد وابن أبي زياد الدمشقي المذكورة قبل هذه الترجمة وزعم أنه مراد مسلم بقوله يزيد بن أبي زياد، وفيه نظر لا يخفى. انتهى.

وذهب الذهبي في تلخيص الموضوعات إلى أن يزيد بن أبي زياد راوي هذا الحديث هو المتروك فقد قال في تلخيص الموضوعات (ص ١٢٢): يزيد تركه النسائي. وإيراد الحافظ شواهد كثيرة للحديث وردت في الصحيحين وغيرهما دلالة على أن الحديث ليس بموضوعاً وأن له أصل.

فإن سلم أن راوي الحديث ليس الدمشقي المتروك، صار الحديث ضعيف الإسناد، ويمكن أن يحسن بالشواهد.

وبالنظر لكثرة طرق الحديث وتعدد شواهد التي وصلت بالتتابع إلى خمسة وثلاثين طريقاً، يطمئن القلب إلى أنه ليس بموضوع. والله أعلم.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: ٨٧/٤، (...وفهم بعض العلماء من هذا كراهة تسمية المدينة بثر، وقالوا: ما وقع في القرآن إنما هو حكاية عن قول غير المؤمنين، وروى أحمد من حديث البراء بن عازب رفعه «من سمي المدينة بثر فليستغفر الله هي طابة هي طابة»، وروى عمر بن شبة من حديث أبي أيوب أن رسول الله ﷺ «نهى أن يقال للمدينة بثر»، ولهذا قال عيسى بن دينار من المالكية: من سمي المدينة بثر كتبت عليه خطيئة، قال: وسبب هذه الكراهة لأن بثر أما من التريب الذي هو التوبيخ والملامة، أو من الثرب وهو الفساد، وكلاهما مستقبح، وكان ﷺ يحب الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح...).

(١) ابن الجوزي، الموضوعات: ٦٠٥/٢.
(٢) الدارقطني، منتخب أطراف الغرائب والأفراد، برقم: (١٣٩٣).

وأخرجهُ ابنُ عَدِيٍّ في «الكامل»^(١) في ترجمة يزيد بن أبي زياد، [وَضَعَفَ يَزِيدَ]^(٢).
 وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ [بْنُ مَرْدَوَيْهِ فِي «تَفْسِيرِهِ»]^(٣)، مِنْ طَرِيقِ أَبِي يُوسُفَ الْقَاضِي، عَنِ
 يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، فَقَالَ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، بَدَلَ الْبِرَاءِ، وَلَفْظُهُ: «لَا تَدْعُوهَا يَثْرِبَ، فَإِنَّهَا
 طَيْبَةٌ، يَعْنِي الْمَدِينَةَ، وَمَنْ قَالَ: يَثْرِبُ فَلَيْسَتْغْفِرُ اللَّهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، هِيَ طَيْبَةٌ، هِيَ طَيْبَةٌ،
 هِيَ طَيْبَةٌ»./

وَشَاهِدُهُ مَا أَخْرَجَهُ مَالِكٌ^(٤)، وَالبخاري^(٥)، وَمُسْلِمٌ^(٦)، وَالنَّسَائِيُّ^(٧)، مِنْ حَدِيثِ أ
 هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْرٌ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى، يَقُولُونَ: يَثْرِبُ، وَهِيَ
 الْمَدِينَةُ». الْحَدِيثُ.

(١) ابن عدي، الكامل: ٢٧٦/٧.

(٢) ليست في (ظ).

(٣) ليست في (ظ).

(٤) مالك، موطأ مالك برواية الليثي، برقم: (١٥٧١)، باب ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها.

(٥) البخاري، صحيح البخاري، برقم: (١٨٧١)، باب فضل المدينة وأنها تنقي الناس.

(٦) مسلم، صحيح مسلم، برقم: (١٣٨٢)، باب المدينة تنقي شرارها.

(٧) النسائي، سنن النسائي، برقم: (٤٢٤٧) و(١١٣٣٥)، نص الرواية: «أنبا قتيبة بن سعيد، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، قال: سمعت أبا الحباب سعيد بن يسار، يقول سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «أمرت بقريّة تاكل القرى يقولون يثرب، وهي المدينة تنقي الناس كما ينقي الكير خبث الحديد».

الحديث الثاني عشر

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا جَرِيرُ بْنُ حَارِمٍ^(١)، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ [غَسِيلٍ]^(٢) الْمَلَائِكَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دِرْهَمٌ رَبًّا يَأْكُلُهُ الرَّجُلُ وَهُوَ يَعْلَمُ، [أَشَدُّ مِنْ سِنَّةٍ وَثَلَاثِينَ زَنِيَةً]^(٣)»^(٤).

أوردَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ^(٥) مِنْ طَرِيقِ «المسند»، وَمِنْ طَرِيقِ [أُخْرَى]^(٦)، وَأَعْلَى طَرِيقِ «المسند» بِحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، فَقَالَ: هُوَ الْمَرْوَزِيُّ^(٧)، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ^(٨): رَأَيْتُهُ وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ، [وَسُئِلَ]^(٩) أَبُو حَاتِمٍ عَنْ حَدِيثِ يَرْوِيهِ حُسَيْنٌ، فَقَالَ: خَطَأٌ، فَقِيلَ: لَهُ الْوَاهِمُ مِمَّنْ؟ قَالَ: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنْ حُسَيْنٍ.

(١) في (ظ): [جرير بن جابر]. والصحيح المثبت

(٢) ليست في (ظ).

(٣) ليست في (ظ).

(٤) دراسة إسناد الحديث:

١. الحسين بن محمد بن بهرام، التميمي، أبو أحمد، أو أبو علي، المرؤذي، بتشديد الراء وبذال معجمة، نزبل بغداد، ثقة، من التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين أو بعدها بسنة أو سنتين ع. تهذيب الكمال: ٤٧١/٦، تهذيب التهذيب: ٣٦٦/٢، التقريب، برقم: (١٣٤٥).

٢. جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي، أبو النضر، البصري، والد وهب، ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أو هام إذا حدث من حفظه، وهو من السادسة، مات سنة سبعين ومائة بعد ما اختلط، لكن لم يحدث في حال اختلاطه، ع. تهذيب الكمال: ٥٢٤/٤، تهذيب التهذيب: ٦٠/٢، التقريب، برقم: (٩١١).

٣. زهير بن عبد الله بن جدهان، أبو مليكة، التيمي، المدني، صحابي، له في الكتابين حديث عن أبي بكر الصديق وهو من رهطه، خ. التقريب، برقم: (٢٠٤٤).

٤. عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الراهب الأنصاري، له رؤية، وأبوه غسيل الملائكة، قتل يوم أحد، وأم عبد الله جميلة بنت عبد الله بن أبي، استشهد عبد الله يوم الحرة في ذي الحجة سنة ثلاث وستين، وكان أمير الأنصار بها، د. التقريب، برقم: (٣٢٨٥).

الحكم على الحديث:

بعد دراسة إسناد هذا الحديث يتبين لي أن هذا الحديث ضعيف، وذلك لعدة الاختلاف في رفعه ووقفه، ورجال إسناده ثقات.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٢٨٨/٣٦، برقم: (٢١٩٥٧).

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق: ١٤٧/٩، والمقدسي في الأحاديث المختارة: ٢٦٧/٩، من طريق عبد الله بن أحمد، عن أبيه، بهذا الإسناد.

وأخرجه الزرار في مسنده، برقم: (٣٣٨١)، والدارقطني في السنن: ١٦/٣، من طريق حسين بن محمد، به. وقال الزرار: قد رواه بعضهم عن ابن أبي مليكة، عن رجل، عن عبد الله بن حنظلة. وقال الدارقطني: رواه عبدالعزيز ابن رفيع، عن ابن أبي مليكة، فجعله عن كعب، ولم يرفعه.

قال الدارقطني: رواه عبدالعزيز بن رفيع عن بن أبي مليكة فجعله عن كعب ولم يرفعه. وأخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني، برقم: (٢٧٥٩)، والطبراني في المعجم الأوسط، برقم: (٢٧٠٣)، والدارقطني في السنن: ١٦/٣، وابن عساكر في تاريخ دمشق: ١٤٧/٩، من طريق عبيد الله بن عمرو الرقي، عن ليث بن أبي سليم، عن ابن أبي مليكة، به. وليث ابن أبي سليم سيئ الحفظ، ونقل ابن عساكر عن البغوي، توهيم رواية جرير عن أيوب، ورواية عبيد الله عن ليث.

قلت: قد خالفهما ابن جريج عند العقيلي في الضعفاء: ٢٥٨/٢، والبيهقي في شعب الإيمان بإثر الحديث (٥٥١٧)، وعبد العزيز بن رفيع؛ كما في الرواية التالية عند المصنف، فروياه عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن حنظلة، عن كعب الأحبار قوله. وابن جريج وعبد العزيز ثقتان حجتان.

وفي الباب عن ابن عباس عند الطبراني في المعجم الكبير، برقم: (١١٢١٦)، المعجم الأوسط، برقم: (٢٩٦٨)، المعجم الصغير، برقم: (٢٢٤)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٥٥١٨)، وأسانيدنا ضعيفة.

وعن عبد الله بن سلام عند عبدالرزاق في المصنف، برقم: (١٩٧٠٦)، والطبراني في تنمة الجزء (١٣) من المعجم الكبير، برقم: (٤١١)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٥٥١٤)، وإسناده ضعيف.

وعن عائشة عند العقيلي في (الضعفاء): ٢٩٦/٣، وفي إسناده ضعف.

وعن أنس عند البيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٥٥٢٣)، وفي إسناده ضعف.

(٥) ابن الجوزي، الموضوعات: ٢٣/٣.

(٦) ليست في (الأصل) و(ظ).

(٧) ويقال في المرؤزي، المرؤذي، والمرؤزي: نسبة إلى مرو الشاهجان، وهي من أشهر مدن خراسان. ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب: ١٩٩/٣.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٦٤/٣، برقم: (٢٨٧).

(٩) ليست في (ظ).

قلت: حُسَيْنٌ أَحْتَجُّ بِهِ [الشَّيْخَانَ، وَلَمْ يَثْرِكْ] ^(١) أَبُو حَاتِمِ السَّمَاعِ مِنْهُ بِاخْتِيَارِ أَبِي حَاتِمٍ، فَقَدْ نَقَلَ ابْنُهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: أَتَيْتُهُ مَرَّاتٍ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ «تَفْسِيرِ شَيْبَانَ» ^(٢)، وَسَأَلْتُهُ أَنْ يُعِيدَ عَلَيَّ بَعْضَ الْمَجْلِسِ، فَقَالَ: تَكَرَّرَ ^(٣)، وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا ^(٤).
وَقَالَ مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ: قَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: اكْتُبُوا عَنْهُ ^(٥).
وَوَثَّقَهُ الْعَجَلِيُّ ^(٦)، وَابْنُ سَعْدٍ ^(٧)، وَالتَّسَائِيُّ ^(٨)، وَابْنُ قَانِعٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ الْعَجْمِيُّ ^(٩)،
وآخَرُونَ ^(١٠).

ثُمَّ لَوْ كَانَ كُلُّ مَنْ وَهَمَ فِي حَدِيثِ سَرَى فِي جَمِيعِ حَدِيثِهِ حَتَّى يُحْكَمَ عَلَى أَحَادِيثِهِ كُلِّهَا بِالْوَهْمِ لَمْ يَسْلَمْ أَحَدٌ.
ثُمَّ لَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ الْحُكْمُ عَلَى حَدِيثِهِ بِالْوَضْعِ، وَلَا سِيَّمَا مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَنْفَرِدْ، بَلْ تُوْبَعُ.

وَوَجَدْتُ لِلْحَدِيثِ شَوَاهِدًا، فَقَدْ أوردَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ^(١١)، عَنِ الْبَغَوِيِّ، عَنِ هَاشِمِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الرَّقِيِّ، عَنِ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، بِهِ.
وَأَبَتْ ^(١٢) وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا فَإِنَّمَا ضَعَّفَ مِنْ قِبَلِ حَفْظِهِ، فَهُوَ مُتَابِعٌ قَوِيٌّ.
وَشَاهِدُهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ ^(١٣)، مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، أَخْبَرَنِي لَيْثٌ، عَنِ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، نَحْوَهُ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ ^(١٤) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ.
وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وَعَطَاءٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ سَلَامٍ، وَهُوَ شَاهِدٌ قَوِيٌّ ^(١٥).

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: إِنَّمَا يُعْرَفُ هَذَا مِنْ كَلَامِ كَعْبٍ، ثُمَّ سَأَقَهُ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ أَيْضًا.
قَالَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، ثنا [سُفْيَانُ] ^(١٦)، عَنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ

(١) ليست في (ظ)

(٢) شيبان بن عبد الرحمن النحوي، التميمي، هو أبو معاوية، (ت ١٦٤ هـ). ترجمته في الذهبي، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٤٠٦/٧. وقد ذكر الحافظ ابن حجر «تفسير شيبان» في كتابه ابن حجر، المعجم المفهرس، برقم: (٣٥٧).

(٣) في (ظ): تقرير. وهو خطأ. في التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (ص ١٦٧): بكر.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٦٤/٣.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ٨٩/٨.

(٦) العجلي، معرفة النقات: ٣٠٣/١، برقم: (٣١٣).

(٧) ابن سعد، طبقات ابن سعد: ٣٣٨/٧.

(٨) الخطيب، تاريخ بغداد: ٨٩/٨.

(٩) في مصادر ترجمته: ابن العجمي. مغلطاي، التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال (ص ١٦٨).

(١٠) ينظر ترجمته في المزي، تهذيب الكمال: ٤٧١/٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٢١٥/٢.

(١١) الدارقطني، سنن الدارقطني: ١٦/٣.

(١٢) الليث بن أبي سليم بن زعيم، بالزاي والنون مصغر، واسم أبيه أيمن، وقيل: أنس، وقيل: غير ذلك، صدوق، اختلط جدًا، ولم يتميز حديثه فترك، من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة، خت م. ترجمته في تهذيب الكمال: ٢٧٩/٢٤، تهذيب التهذيب: ٤١٧/٨، التقريب، برقم: (٥٦٨٥).

(١٣) أخرجه ابن عدي، الكامل: ٢٣٣/٤، في ترجمة: (عبدالله بن كيسان، أبو مجاهد، المروزي، وقال: وله أحاديث غير محفوظة عن عكرمة، عن ابن عباس).

(١٤) الطبراني، المعجم الكبير: ١١٤/١١، برقم: (١١٢١٦). نص الرواية: «حدثنا ابن حنبل، ثنا محمد بن أبان الواسطي، ثنا أبو شهاب، عن أبي محمد الجزري، وهو حمزة النصيبي، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: من أعان بباطل ليدحض بباطله حقا فقد برئ من ذمة الله وذمة رسوله، ومن مشى إلى سلطان الله ليذله أذله الله مع ما يدخر له من الخزي يوم القيامة، سلطان الله كتاب الله وسنة نبيه، ومن تولى من أمر المسلمين شيئًا فاستعمل عليهم رجلًا وهو يعلم أن فيهم من هو أولى بذلك وأعلم منه بكتاب الله وسنة رسوله فقد خان الله ورسوله وجميع المؤمنين، ومن ترك حوائج الناس لم ينظر الله في حاجته حتى يقضي حوائجهم ويؤدي إليهم بحقهم، ومن أكل درهم ربا فهو ثلاث وثلاثين زنية، ومن نبت لحمه من سحت فالنار أولى به».

(١٥) وأخرجه عبدالرزاق، المصنف، برقم: (١٥٣٤٨)، من طريق عطاء أن عبدالله بن سلام قال: «الربا

اثنان وسبعون حوبا...».

(١٦) ليست في (ظ).

ابن حنظلة، عن كعب أنه قال: لأن أزي أحب إلي من أن أكل درهماً [من] (١) ربياً (٢) وأوردته العقيلي (٣) من طريق ابن جريج: حدثني ابن أبي مليكة أنه سمع عبد الله بن حنظلة بن [الراهب] (٤) يحدث عن كعب الأخبار، فذكر مثل السياق المرفوع، ونقل عن الدارقطني: أن هذا أصح من المرفوع.

قلت: ولا يلزم من كونه أصح أن يكون مقابله موضوعاً، فإن ابن جريج أحفظ من جرير بن حازم وأعلم بحديث ابن أبي مليكة منه، لكن قد تابع جريراً ليث بن أبي سليم، ولا مانع من أن يكون الحديث عند عبد الله بن حنظلة مرفوعاً وموقوفاً، والله أعلم.

(١) ليست في (الأصل) و(ظ).

(٢) دراسة إسناد الحديث:

١. وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، بضم الراء وهمزة ثم مهملة، أبو سفيان، الكوفي، ثقة حافظ عابد، من كبار التاسعة، مات في آخر سنة ست وأول سنة سبع وتسعين ومائة، وله سبعون سنة، ع. تهذيب الكمال: ٤٦٢/٣٠، تهذيب التهذيب: ١٠٩/١١، التقريب، برقم: (٧٤١٤).

٢. سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله، الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس، مات سنة إحدى وستين ومائة، وله أربع وستون، ع. تهذيب الكمال: ١٥٤/١١، تهذيب التهذيب: ٩٩/٤، التقريب، برقم: (٢٤٤٥).

٣. عبدالعزيز بن رفيع بقاء مصغر الأسدي، أبو عبدالله، المكي، نزيل الكوفة، ثقة، من الرابعة، مات سنة ثلاثين ومائة ويقال بعدها، وقد جاوز التسعين، ع. تهذيب الكمال: ١٣٤/١٨، تهذيب التهذيب: ٣٠١/٦، التقريب، برقم: (٤٠٩٥).

٤. زهير بن عبدالله بن جدعان، أبو مليكة، التيمي، المدني، صحابي، له في الكتابين حديث عن أبي بكر الصديق وهو من رهطه، خ. التقريب، برقم: (٢٠٤٤).

٥. عبدالله بن حنظلة بن أبي عامر الراهب الأنصاري، له رؤية، وأبوه غسل الملائكة، قتل يوم أحد، وأم عبدالله جميلة بنت عبدالله بن أبي، استشهد عبدالله يوم الحرة في ذي الحجة سنة ثلاث وستين، وكان أمير الأنصار بها، د. التقريب، برقم: (٣٢٨٥).

٦. كعب بن ماتب الحميري، أبو إسحاق، المعروف بكعب الأخبار، ثقة، من الثانية، مخضرم، كان من أهل اليمن فسكن الشام، مات في آخر خلافة عثمان، وقد زاد على المائة، وليس له في البخاري رواية إلا حكاية لمعاوية فيه، وله في مسلم رواية لأبي هريرة عنه من طريق الأعمش عن أبي صالح، خ م د ت س ف. تهذيب الكمال: ١٨٩/٢٤، تهذيب التهذيب: ٣٩٣/٨، التقريب، برقم: (٥٦٤٨).

الحكم علي الحديث:

بعد دراسة إسناد هذا الحديث يتبين لي أن هذا الأثر صحيح، فقد صوب ابن الجوزي والإمام الدارقطني وأبو القاسم فيما نقله عنه ابن عساكر رواية كعب الأخبار فهي موقوفة على كعب الأخبار.

قال الدارقطني: هذا أصح من المرفوع.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٢٩٠/٣٦، برقم: (٢١٩٥٨)، وفي آخره زيادة: «...يَعْلَمُ اللهُ أَنِّي أَكَلْتُهُ حِينَ أَكَلْتُهُ رَبًّا». وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات: (٢٥٣-٢٦)، وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق: ١٤٧/٩، من طريق عبدالله بن أحمد، عن أبيه، بهذا الإسناد.

وأخرجه الدارقطني في السنن: ١٦/٣ من طريق الفريابي، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٥٥١٦)، من طريق حماد بن أسامة، وابن عساكر ١٤٧/٩، من طريق أبي أحمد الزبير، ثلاثتهم عن سفيان الثوري، به.

قال الدارقطني: هذا أصح من المرفوع.

الحكم العام علي الحديث:

بعد النظر في الحديث يتبين لي أن هذا الحديث ليس بموضوع، وذلك عن طريق تتبعه لجميع الطرق التي أوردت الحديث التي وصلت إلى أربعة عشر طريقاً، علماً بأن جميع هذه المتابعات كانت متابعات تامة عن (عبدالله بن أبي مليكة) نفسه، والصحابي (عبدالله بن حنظلة) نفسه، مما يقوي الرجال المجروحين في الطرق التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع، أما تعليل ابن الجوزي الحديث المرفوع بحسين بن محمد فغير صحيح، وذلك أن حسين بن محمد كان حجة احتج به الشيخان، ووثقه كبار علماء هذا الفن كالتسائي وغيره، ثم ذكر الحافظ ابن حجر المتابعات والشواهد التي يعارض بها رأيه، فذكر للحديث شاهدين، عن عبدالله بن عباس، وعن عبدالله بن سلام مرفوعاً، ولم يورد الإمام ابن الجوزي روايتي ابن عباس وابن سلام، ثم أتبع بذكر باقي المتابعات، وعلى هذا فإن الحديث ليس بموضوع. غايته أن يكون ضعيفاً مرفوعاً، والله أعلم.

(٣) العقيلي، الضعفاء: ٢٥٨/٢.

(٤) ليست في (ظ).

الحديث الثالث عشر
[حديث^(١)] «إذا أقبلت الرايات السود من خراسان فأثوها، فإن فيها خليفة الله المهدي».

أوردَهُ ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات»^(٢)، من حديثِ عبيدة، وهو ابنُ عمرو، عن

(١) ليست في (الأصل) و(ظ).
(٢) ابن الجوزي، الموضوعات: ٢٨٨/٢. وقال ابن الجوزي: وهذا حديث لا أصل له، ولا يُعلم أن الحسن سمع من عبيدة، ولا أن عمرو سمع من الحسن. قال يحيى: عمرو لا شيء.
دراسة إسناد الحديث من طريق عبدالله بن مسعود رضي الله عنه:
لم يتحدث الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى على إسناد هذا الحديث... لذا فلا بد من دراسة إسناده:
١. محمد بن ثواب: بفتح وتخفيف، ابن سعيد بن حصين الهباري: بتشديد الموحدة الكوفي، صدوق ضعفه مسلمة بلا حجة، من الحادية عشرة، مات سنة ستين ومائتين. ق. تهذيب الكمال: ٥٦٠/٢٤، تهذيب التهذيب: ٧٦/٩، التقريب، برقم: (٥٧٧٤).

٢. حنان: بالتخفيف، بن سدير بن حكيم بن صهيب، الصيرفي، الكوفي، عن أبيه، وعمرو بن قيس الملائي، وغيرهما، وعنه عباد بن يعقوب، ومحمد بن ثواب الهنائي، ذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال الدارقطني في (المؤتلف والمختلف)، وفي (العلل): (من شيوخ الشيعة).

ترجمته في: الجرح والتعديل: ٢٩٩/٣ (١٣٣١)، (ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً)، الثقات: ٢١٩/٨ (١٣٠٩١)، المؤلف والمختلف، للدارقطني: ٤٣٠/١، العلل، للإمام الدارقطني: ١٨٤/٥ (٨٠٨)، لسان الميزان: ٣٠٤/٣. وذكره الطوسي في (الفهرس): (ص ١١٩)، برقم: (٢٦٠)، وأثنى عليه ووثقه.

٣. عمرو بن قيس الملائي: بضم الميم وتخفيف اللام والمد، أبو عبدالله الكوفي، ثقة متقن عابد، من السادسة. مات سنة بضع وأربعين بخ. م. ٤. تهذيب الكمال: ٢٠٠/٢٢، تهذيب التهذيب: ٨١/٨، التقريب، برقم: (٥١٠٠).

٤. الحسن بن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار: بالتحنانية والمهملية، الأنصاري، مولاهم، ثقة، فقيه، فاضل، مشهور، وكان يرسل كثيراً ويُدلس، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم، فيتجوز ويقول: حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة، هو رأس أهل الطبقة الثالثة. مات سنة عشر ومائة، وقد قارب التسعين ع. تهذيب الكمال: ٩٥/٦، تهذيب التهذيب: ٢٣١/٢، التقريب، برقم: (١٢٢٧).

٥. عبيدة بن عمرو السلماني: بسكون اللام، ويقال: بفتحها المرادي، أبو عمرو الكوفي، تابعي كبير، مُحَضَّرٌ، فقيه، ثبت، كان شريح إذا أشكل عليه شيء يسأله، مات سنة اثنتين وسبعين أو بعدها، والصحيح أنه مات قبل سنة سبعين. ع. تهذيب الكمال: ٢٦٦/١٩، تهذيب التهذيب: ٨٤/٧، التقريب، برقم: (٤٤١٢).

٦. عبدالله بن مسعود بن غافل: بمعجمة وفاء، بن حبيب الهذلي، أبو عبدالرحمن من السابقين الأولين، ومن كبار العلماء من الصحابة، مناقبة جمّة وأمّره عمرُ على الكوفة، ومات سنة اثنتين وثلاثين، أو في التي بعدها بالمدينة ع. التقريب، برقم: (٣٦١٣).

الحكم علي الإسناد:

بعد دراسة رجال الإسناد يتبين أنّ في إسناده حنان بن سدير، وهو من شيوخ الشيعة، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي عن عمرو بن قيس الملائي. وفي إسناده: الحسن البصري، لم أف على مصدر ذكر أنه سمع من عبيدة السلماني، وقد عنعن الرواية، وهو مدلس.

ولكن لا يُحكم على الحديث بالوضع لمجرد عدم ثبوت السماع. وأمّا ما نقل ابن الجوزي أنّ الإمام يحيى بن معين قال في (عمرو بن قيس: لا شيء). فلعن ابن الجوزي قد وهم، فإن عمرو بن قيس الملائي، وهو المراد في هذا الإسناد قطعاً قال فيه يحيى بن معين: ثقة، وكذا قال أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، الجرح والتعديل: ٢٥٤/٦، برقم: (١٤٠٦)، تهذيب الكمال: ٢٠١/٢٢.

وأما قول يحيى بن معين، فهو في: (عمرو بن قيس بن أسير، ويُقال: يسير بالمشناة التحنانية، بدل الهمزة، بن عمرو الكوفي، قال ابن معين: لا شيء قد رأيت، وقال أبو حاتم: ثقة، وكذا وثقه ابن عُدّة، وقال: هو عمرو بن قيس بن أسير...)، الجرح والتعديل: ٢٥٥/٦، برقم: (١٤٠٨)، لسان الميزان: ٢٣٣/٦.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن الجوزي في: الموضوعات: ٢٨٨/٢. وأخرج الحاكم في المستدرک: ٤٦٤/٤ (٨٤٣٤) (أخبرني أبو بكر بن دارم الحافظ بالكوفة، ثنا محمد بن عثمان بن سعيد القرشي، ثنا يزيد بن محمد الثقفي، ثنا حنان بن سدير، عن عمرو بن قيس الملائي، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة بن قيس، وعبيدة السلماني، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: أتينا رسول الله ﷺ فخرج إلينا مُسْتَبْشِرًا يُعْرِفُ السُّرُورَ فِي وَجْهِهِ، فَمَا سَأَلَنَاهُ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرَنَا بِهِ، وَلَا سَكَنَّا إِلَّا ابْتِدَانًا، حَتَّى مَرَّتْ قَتِيَّةُ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ فِيهِمُ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ، فَلَمَّا رَأَاهُمُ التَّمْهِيمُ، وَأَنهَمَلَتْ عَيْنَاهُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا نَزَالَ نَرَى فِي وَجْهِكَ شَيْئًا نَكْرَهُ؟ فَقَالَ: «إِنَّا أَهْلُ بَيْتِ اللَّهِ لَنَا الْآخِرَةُ عَلَى الدُّنْيَا، وَأَنَّهُ سَيَلْقَى أَهْلَ بَيْتِي مِنْ بَعْدِي تَطْرِبًا وَتَشْرِيدًا فِي الْبِلَادِ حَتَّى تَرْتَفِعَ رَايَاتُ سُودٍ مِنَ الْمَشْرِقِ فَيَسْأَلُونَ الْحَقَّ فَلَا يُعْطَوْنَ، ثُمَّ يَسْأَلُونَهُ فَلَا يُعْطَوْنَ، ثُمَّ يَسْأَلُونَهُ فَلَا يُعْطَوْنَ، فَيَقَاتِلُونَ فَيَنْصُرُونَ، فَمَنْ أَدْرَكَهُ مِنْكُمْ، أَوْ مِنْ أَعْقَابِكُمْ فَلْيَأْتِ إِمَامَ أَهْلِ بَيْتِي وَلَوْ حَبْوًا عَلَى النَّلْجِ، فَإِنَّهَا رَايَاتُ هُدًى يَدْفَعُونَهَا إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَاطِي أَسْمَهُ اسْمِي، وَأَسْمَ أَبِيهِ اسْمَ أَبِي، فَيَمْلِكُ الْأَرْضَ فَيَمْلَأُهَا قِسْطًا وَعَدْلًا، كَمَا مَلَيْتُ جُورًا وَظُلْمًا».

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف: (٢٣٥/١-٢٣٦)، برقم: (٣٧٧٢٧) (حدثنا معاوية بن هشام، عن

=

عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ أَقْبَلَ فَنَبَّهَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، فَلَمَّا رَأَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ اعْرُورَ قَتَّ عَيْنَاهُ وَتَغَيَّرَ لَوْنُهُ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا تَزَالُ تَرَى فِي وَجْهِكَ شَيْئًا تَكْرَهُهُ، قَالَ: «إِنَّا أَهْلُ الْبَيْتِ اخْتَارَ اللَّهُ لَنَا الْآخِرَةَ عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنَّ أَهْلَ بَيْتِي سَيَلْفُونَ بَعْدِي بِلَاءٍ وَتَسْرِيدًا وَتَطْرِيدًا، حَتَّى يَأْتِيَ قَوْمٌ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ مَعَهُمْ رَايَاتٌ سُودٌ يَسْأَلُونَ الْحَقَّ فَلَا يُعْطَوْنَهُ، فَيَقَاتِلُونَ فَيَنْصُرُونَ فَيُعْطُونَ مَا سَأَلُوا، فَلَا يَقْبَلُونَهُ حَتَّى يَدْفَعُوا إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، فَيَمْلُؤُهَا قِسْطًا كَمَا مَلَأُوهَا جَوْرًا، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَلْيَأْتِهِمْ وَلَوْ حَبْوًا عَلَى التَّلْحِ».

وأخرجه ابن ماجه في السنن: ١٣٦٦/٢ (٤٠٨٢)، في الفتن، باب خروج المهدي، وابن عدي في الكامل: ٢٧٢٩/٧، والطبراني في المعجم الأوسط: ٣٠/٦ (٥٦٩٩). أربعتهم من طريق: يزيد ابن أبي زياد، عن إبراهيم، عن علقمة، به.

وأخرجه البزار في المسند: ٣٥٤/٤-٣٥٥، برقم: (١٥٦٦)، من طريق (جرير بن عبد الحميد، عن يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم، عن علقمة، به).

قال البزار: (وحدثنا القاسم بن محمد بن عباد، قال: نا عبدالله بن داود، قال: نا علي بن صالح، عن يزيد ابن أبي زياد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله عن النبي بنحوه وهذا الحديث رواه غير واحد، عن يزيد بن أبي زياد، ولا نعلم روى يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله إلا هذا الحديث).

وأخرجه ابن عدي في الكامل: ٢٢٨/٤، برقم: (١٠٤٦)، من طريق (... عبدالله بن داهر بن يحيى الرازي، حدثني أبي، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم بن عتيبة، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن عبدالله بن مسعود)، قال ابن عدي: (... ولابن داهر هذا غير ما ذكرت من الحديث، وعامة ما يرويه في فضائل علي وهو فيه منهم). وأخرجه البزار في المسند: ٣١٠/٤، برقم: (١٤٩١) من طريق عبدالله بن داهر الرازي، قال: نا أبي، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، به. وقال: (... وإنما يعرف من حديث يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم).

وأخرجه العقيلي في الضعفاء: ٢٨٠/٤ من طريق (يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم، عن عبدالله). ونقل العقيلي عن وكيع بن الجراح قوله: (يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله يعني حديث الرايات ليس بشيء).

ونقل العقيلي عن أبي أسامة حماد بن أسامة (ت ٢٠١هـ)، قوله: (... في حديث يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله في الرايات السود فقال: لو حلف عندي خمسين يمينًا قسامة ما صدقته أهدأ مذهب إبراهيم؟! أهدأ مذهب علقمة؟! أهدأ مذهب عبدالله!)). قال الذهبي معلقًا على قول أبي أسامة: قلت: معذرة والله أبو أسامة، وأنا قائل كذلك، فإن من قبله ومن بعده أئمة أثبات، فالأفة منه عمدًا أو خطأ). الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٣٢/٦. وقال في ميزان الاعتدال: ٩٨/٦: «هذا ليس بصحيح».

وأخرجه نعيم بن حماد في الفتن، برقم: (٨٩٥)، (حدثنا محمد بن فضيل، وعبدالله بن إدريس، وجرير، عن يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم عن علقمة...).

وأخرجه الثناشي في المسند: ٣٤٧/١ (٣٢٩)، (حدثنا أبو بكر بن أبي خيثمة، نا محمد بن بكير الحضرمي، نا خالد بن عبدالله، عن يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم، عن علقمة...)، به. ومن هذا الطريق أخرجه أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ الداني: في السنن الواردة في الفتن، برقم: (٥٤٧). وأخرجه الثناشي أيضًا في المسند: ٣٦٢/١، برقم: (٣٥١) (حدثنا عبدالرحمن بن محمد بن منصور الحارثي، نا موسى ابن داود، نا محمد بن فضيل بن غزوان، عن يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم عن علقمة...).

وأخرجه أبو الشيخ في الفتن: حدثنا عبدان، حدثنا ابن نمير، حدثنا أبو بكر بن عياش، عن يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم بن علقمة. اللائي المصنوعة للسيوطي: ٤٠٠/١. وأورد الإمام الدارقطني متابعة معلقة في العلل: ١٨٥/٥ برقم: (٨٠٨)، وأنه قد رواه، عمارة بن القعقاع، عن إبراهيم، موافقًا يزيد بن أبي زياد.

الحكم العام على الحديث: بعد النظر في الحديث يتبين لي أن الحديث له طرق متعددة وهو يمتابعاته لم يقل أحد إنّه موضوع. قال الثوبيري في مصباح الزجاجية: ٢٠٣/٤، برقم: (١٤٤١): (هذا إسناد فيه يزيد بن أبي زياد الكوفي، مختلف فيه، رواه: أبو بكر بن أبي شيبه في مسنده، عن معاوية بن هشام فذكره بإسناده ومنتها سواء، ورواه أبو يعلى الموصلي: ثنا محمد بن يزيد بن رفاعه، ثنا أبو بكر بن عياش، ثنا يزيد بن أبي زياد، فذكره بزيادة ونقص الفاظ، لكن لم ينفرد به يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم، فقد رواه الحاكم في المستدرک، عن طريق عمرو بن قيس، عن الحكم، عن إبراهيم به).

وقال ابن كثير في البداية والنهاية: ٢٧٨/٩: «إسناده حسن»، وحسنه الألباني أيضًا في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ١٩٧/١، برقم (٨٥). دون قوله في حديث ثوبان: «فإن فيها خليفة الله المهدي»، وراى أن ما يستنكر من هذا الحديث هو هذه اللفظة وحدها. قلت: (ويزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاها، الكوفي، ضعيفٌ كبيرٌ فتعير، وصار يتلقن، وكان شيعيًا، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين خت م ٤)، التقريب (٧٧١٧)، وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير: ١٤٢/٢ (يزيد بن أبي زياد، فيه ضعف يسير).

والحديث أخرجه الحاكم كما تقدم وسكت عنه، وقال الذهبي في تعليقه على المستدرک: «موضوع»، ولم يذكر علّة وضعه. وإن كان يقصد أن حنان بن سدير قد وضعه؛ لأنه شيعي، فإنّه لم يذكر في ترجمته أنه كذاب أو وضاع، بل ذكره ابن حبان، في الثقات، وذكره الدارقطني وقال: من شيوخ الشيعة.

عبدالله، وهو ابن مسعود. وقد أخرجه الإمام أحمد، من حديث ثوبان^(١).

(١) دراسة إسناد الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٧٠/٣٧، برقم: (٢٢٣٨٧). قال: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ ثُوبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّأْيَاتِ السُّودَ قَدْ جَاءَتْ مِنْ خُرَّاسَانَ فَأَتَوْهَا، فَإِنَّ فِيهَا خَلِيفَةَ اللَّهِ الْمَهْدِيَّ».

١. وكيع بن الجراح بن مليح الرُّوَاسِي، بضم الراء وهمزة ثم مهملة، أبو سفيان، الكوفي، ثقة، حافظ، عابد، من كبار التاسعة، مات في آخر سنة ست وأول سنة سبع وتسعين، وله سبعون سنة. ع. تهذيب الكمال: ٤٦٢/٣٠، تهذيب التهذيب: ١٠٩/١١، التقريب: (٧٤١٤).

٢. شريك بن عبدالله النخعي، الكوفي، القاضي بواسط ثم الكوفة، أبو عبدالله، صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع، من الثامنة، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة، خت م ٤. تهذيب الكمال: ٤٦٢/١٢، تهذيب التهذيب: ٢٩٣/٤، التقريب، برقم: (٢٧٨٧).

٣. علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي، البصري، أصله حجازي، وهو المعروف بعلي بن زيد بن جدعان ينسب أبوه إلى جد جده.

قال صالح بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: ليس بالقوي، وقد روى الناس عنه. وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سئل أبي: سمع الحسن من سرافة؟ قال: لا، هذا علي بن زيد -يعنى: يرويه، كأنه لم يقنع به.

وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين: ليس بذاك القوي. وقال العجلي: يكتب حديثه، وليس بالقوي، وقال بموضع آخر: كان يتشيع، لا بأس به. وقال يعقوب بن شيبه: ثقة، صالح الحديث، وإلى اللين ما هو.

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: واهي الحديث، ضعيف، فيه ميل عن القصد، لا يحتج بحديثه. وقال أبو زرعة: ليس يقوي.

وقال أبو حاتم: ليس يقوي يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو أحب إلى من يزيد بن أبي زياد، وكان ضريباً، وكان يتشيع.

وقال الترمذي: صدوق إلا أنه ربما رفع الشيء الذي (يوافقه) غيره. وقال النسائي: ضعيف.

وقال ابن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه. وقال ابن عدي: لم أر أحداً من البصريين، وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه، وكان يغلى في التشيع في جملة أهل البصرة، ومع ضعفه يكتب حديثه.

وقال الحاكم: ليس بالمتين عندهم. وقال الدارقطني: أنا أقف فيه، لا يزال عندي فيه لين.

وقال الساجي: كان من أهل الصدق، ويحتمل لرواية الجلة عنه، وليس يجري مجرى من أجمع على ثبته. قال الحافظ ابن حجر: ضعيف، من الرابعة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة وقيل قبلها، بخ م ٤. تهذيب الكمال: ٤٣٤/٢٠، تهذيب التهذيب: ٢٨٣/٧، التقريب، برقم: (٤٧٣٤).

٤. عبدالله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي، أبو قلابه، البصري، ثقة فاضل كثير الإرسال، قال العجلي: فيه نصب يسير، من الثالثة، مات بالشام هارباً من القضاء سنة أربع ومائة وقيل بعدها، ع. تهذيب الكمال: ٥٤٢/١٤، تهذيب التهذيب: ١٩٧/٥، التقريب، برقم: (٣٣٣٣).

٥. ثوبان الهاشمي مولى النبي ﷺ، صحبه ولازمه، ونزل بعده الشام، ومات بحمص سنة أربع وخمسين بخ م ٤. التقريب، برقم: (٨٥٨).

الحكم على إسناد الحديث:

بعد دراسة هذا الحديث يتبين لي أن الحديث يبين لي أن الحديث فيه علتان: الأولى: مداره علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف.

بالتانية: إسناده منقطع، حيث إن أبا قلابه لم يسمع من ثوبان شيئاً، قال العجلي: (بصري تابعي ثقة، وكان يحمل على علي، ولم يرو عنه شيئاً قط، ولم يسمع من ثوبان شيئاً)، (معرفة الثقات) برقم: (٨٨٨).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٧٠/٣٧، برقم: (٢٢٣٨٧). وأخرجه ابن ماجه في السنن: ١٣١٣٦٧/٢، برقم: (٤٠٨٤)، (حدثنا محمد بن يحيى، وأحمد بن يوسف قالوا: ثنا عبدالرزاق، عن سفيان الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابه، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: ...).

وأخرجه البزار في (مسنده) (المخطوط - النسخة الكتانية - ٢٢٣)، من طرق عن: عبدالرزاق الصنعاني، عن الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابه، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان، بنحوه مطولاً مرفوعاً.

وقال البزار عقبه: «إسناده إسناد صحيح».

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة: ٥١٥/٦، بسنده عن (عبدالرزاق أخبرنا الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابه، عن أبي أسماء، عن ثوبان، قال رسول الله ﷺ: ...).

قال البيهقي: «تفرد به عبدالرزاق، عن الثوري».

قلت: إن التفرد الذي ذكره البيهقي له متابع بما أخرجه الحاكم في (المستدرک): ٥١٠/٤، قال: (أخبرنا أبو عبدالله الصفار، حدثنا محمد بن إبراهيم بن أورمة، حدثنا الحسين بن حفص، حدثنا سفيان، عن خالد الحذاء، عن

=

ومن طريقه أخرجه ابنُ الجوزيِّ أيضًا في كتاب «الأحاديث الواهية»^(١)، وفي طريق
 ثوبانَ عليَّ ابنُ زيد بنِ جُدعانَ، وفيه ضَعْفٌ، ولم يُقَلْ أحدٌ: إنه كانَ يَتَعَمَّدُ الكَذِبَ، حتَّى
 يُحَكِّمَ عليَّ حديثه بالوضع إذا انفردَ.
 وكيفَ وقد تُوبِعَ من طريقِ آخرَ رجاله [غيرُ]^(٢) رجالِ الأوَّل.
 أخرجه عبدُ الرَّزَّاقِ، والطَّبْرانيُّ.

أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان...»، وقال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين». قال الذهبي في التلخيص: علي شرط البخاري ومسلم. وهذا إسناد رجاله ثقات، وشيخ الحاكم هو: محمد بن إبراهيم بن أرومة، صوابه محمد بن إبراهيم بن أرومة، وقد روى الحاكم من طريقه (جامع سفيان الثوري) في مواضع من المستدرك وهو محمد بن إبراهيم بن أبان، أبو عبدالله الجيراني، الأصبهاني، المؤدَّب. قال ابن منده: مشهور ثقة وقال أبو نعيم: أحد الثقات. مات سنة ثمان وسبعين ومائتين)، ولعل (أرومة) لقب جده أبان، ترجمته في: طبقات المحدثين بأصبهان، لأبي الشيخ: ٣٠٠/٣، ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم: ٢/٢١٠، الإكمال، لابن ماكولا: (٢٤٨/٢-٢٤٩)، تاريخ الإسلام، للذهبي: (ص ٤٢٧-٤٢٨)، توضيح المشته، لابن ناصر الدين الدمشقي: ٥٦٨/٢ وللحديث وجه آخر أخرجه الحاكم في المستدرك: ٤/٥٠٢، وعنه البيهقي في دلائل النبوة: ٥١٦/٦، من طريق: عبدالوهاب بن عطاء، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان موقوفاً عليه وجاء في العلل، للإمام أحمد برواية ابنه عبدالله برقم: (٢٤٤٣): (حدثني أبي، قال: قيل لابن عليّة في هذا الحديث: كان خالد يرويه، فلم يلتفت إليه، ضَعَفَ ابنُ عليّه أمره. يعني حديث خالد، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان عن النبي - □ - في الرايات).

الحكم العام على الحديث:
 بعد النظر في الحديث يتبين لي أنّ الحديث ضعيفٌ من رواية عليّ بن زيد بن جُدعان، غير أنّ له متابعات، صححتها البعض، وضعفها آخرون، فالحديث لا يُمكن أن يكون موضوعاً، ولا سيما أنّ أحدًا لم ينههم عليّ بن زيد بالكذب، أو بوضع الحديث.

(١) ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: ٣٧٧/١، برقم: (١٤٤٥).

(٢) ليست (الأصل) و(ظ).

(١) دراسة إسناد حديث أبي هريرة:

١. يحيى بن غيلان بن عبدالله بن أسماء الخزاعي، أو الأسلمي، البغدادي، أبو الفضل، ثقة، من العاشرة، مات سنة ثلاث عشرة و مائتين على الصحيح، مات سنة أربعين ومائتين، عن تسعين سنة ع. التهذيب الكمال: ٤٩١/٣١، التهذيب التهذيب: ٢٣١/١١، التقريب، برقم: (٧٦٢٠).

٢. قتيبة بن سعيد بن جميل بفتح الجيم بن طريف الثقفي، أبو رجاء، البغلاني بفتح الموحدة وسكون المعجمة، يقال: اسمه يحيى وقيل علي، ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة أربعين ومائتين، عن تسعين سنة ع. التهذيب الكمال: ٥٢٣/٢٣، التهذيب: ٣٢١/٨، التقريب، برقم: (٥٥٢٢).

٣. رشدين بكسر الراء وسكون المعجمة بن سعد بن مفلح المهري بفتح الميم وسكون الهاء، أبو الحجاج، المصري.

قال حرب بن إسماعيل: سألت أحمد بن حنبل عنه فضعه، وقدم ابن لهيعة عليه.

وقال أبو القاسم: سئل أحمد بن حنبل عنه فقال: أرجو أنه صالح الحديث.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: لا يكتب حديثه.

وقال محمد بن أحمد بن الجنيدي، عن يحيى بن معين: ليس من جمال المحامل.

وقال عثمان بن سعيد الدارمي، وعبدالله بن أحمد الدورقي، عن يحيى: ليس بشيء.

وقال عمرو بن علي، وأبو زرعة: ضعيف الحديث.

وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وفيه غفلة، ويحدث بالمناكير عن الثقات، ضعيف الحديث، ما أقربه من داود بن المحبر، وابن لهيعة أستر، ورشدين أضعف.

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: عنده معاضيل، ومناكير كثيرة.

وقال أيضاً: سمعت بن أبي مريم يثني عليه في دينه.

وقال قتيبة بن سعيد: كان لا يبالي، ما دفع إليه قرأه.

وقال النسائي: متروك الحديث.

وقال في موضع آخر: ضعيف الحديث، لا يكتب حديثه.

وقال ابن عدي: عامة أحاديثه عن من يرويه عنه ما أقل فيها ما يتابعه أحد عليه، وهو مع ضعفه يكتب حديثه.

قال الحافظ ابن حجر: ضعيف، رجع أبو حاتم عليه ابن لهيعة، وقال ابن بونس: كان صالحاً في دينه، فأدركته غفلة الصالحين، فخلط في الحديث، من السابعة، مات سنة ثمان وثمانين ومائة، وله ثمان وسبعون سنة، ت. ق. ترجمته في تهذيب الكمال: ١٩١/٩، تهذيب التهذيب: ٢٤٠/٣، التقريب، برقم: (١٩٤٢).

٤. بونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي بفتح الهزرة وسكون التحتانية بعدها لام، أبو يزيد، مولى آل أبي سفيان، ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلاً، وفي غير الزهري خطأ، من كبار السابعة، مات سنة تسع وخمسين ومائة على الصحيح وقيل سنة ستين، ع. تهذيب الكمال: ٥٥١/٣٢، تهذيب التهذيب: ٣٩٥/١١، التقريب، برقم: (٧٩١٩).

٥. محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي، الزهري، أبو بكر، الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة خمس وعشرين ومائة وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين، ع. تهذيب الكمال: ٤١٩/٢٦، تهذيب التهذيب: ٣٩٥/٩، التقريب، برقم: (٦٢٩٦).

٦. قبيصة بن ذؤيب بالمعجمة مصغر بن حلحلة بمهملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة الخزاعي، أبو سعيد أو أبو إسحاق، المدني، نزيل دمشق، من أولاد الصحابة وله رؤية، مات سنة بضع وثمانين، ع. التقريب، برقم: (٥٥١٢).

٧. أبو هريرة، الدوسي، الصحابي الجليل، حافظ الصحابة، مات سنة سبع وقيل: سنة ثمان وقيل: تسع وخمسين، وهو ابن ثمان وسبعين سنة، ع. التقريب، برقم: (٨٤٢٦).

الحكم على الحديث:

بعد دراسة الحديث يتبين لي ان الحديث مدارُ إسناده على رشدين بن سعد، ورشدين بن سعد اختلف فيه بين الضعف والترك، ولكن قال فيه ابن عدي: وهو مع ضعفه يكتب حديثه.

وقد وجدت له متابعاً، وهو عبدالله بن سويد المصري، ينظر تخريج الحديث.

فعلى هذا لا يمكن الحكم على الحديث بالوضع.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٣٨٣/١٤، برقم: (٨٧٧٥) (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ غَيْلَانَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا رَشْدِينَ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ غَيْلَانَ فِي حَدِيثِهِ قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ قَبِيصَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ). وهذا إسناد رجاله ثقات سوى رشدين بن سعد.

وأخرجه الثرمذي: ٥٣١/٤، برقم: (٢٢٦٩)، عن قتيبة بن سعيد. وقال: «هذا حديث غريب».

وأخرجه الطبراني في الأوسط، برقم: (٣٥٦٠)، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا يونس فقد رده رشدين».

والبيهقي في دلائل النبوة: ٥١٦/٦ من طريق عبدالله بن يوسف، عن رشدين بن سعد، به

وقال البيهقي: «تفرد به رشدين بن سعد، عن يونس بن يزيد، ويروى قريب من هذا اللفظ عن كعب الأحبار، ولعله أشبهه، والله أعلم».

قلت: وقد تابع رشدين بن سعد: عبدالله بن سويد المصري.

أخرجه ابن الظاهري في مشيخة ابن البخاري: (١٠٩٩/٢-١١٠٠):

والبيهقي في «الدلائل»^(١)، من حديث أبي هريرة رَفَعَهُ: «يَخْرُجُ مِنْ خُرَّاسَانَ رَايَاتٍ سُودًا، لَا يَرُدُّهَا شَيْءٌ حَتَّى تُنْصَبَ»^(٢) بِإِيلِيَاءِ^(٣)، وَفِي سَنَدِهِ رَشْدَيْنُ بْنُ سَعْدٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

قال إبراهيم بن أبي ثابت في حديثه: نا علي بن داود القنطري، نا ابن أبي مريم، نا عبد الله بن سويد ورشدين بن سعد، عن يونس، عن ابن شهاب، عن قبيصة بن ذؤيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «تخرج رايات سود من قيل المشرق فلا يردها شيء حتى تنصب بإيلياء».

فهذه متابعه تامة من عبد الله بن سويد المصري لرشدين:

علي بن داود القنطري ذكره ابن حبان في الثقات: ٤٧٣/٨، والخطيب في تاريخ بغداد: ٤٢٤/١١، وقال الذهبي في الميزان: ١٥٤/٥: «صالح الحديث، روى عن سعيد بن أبي مريم، ولكنه روى خبراً منكراً فنكلم فيه لذلك».

وابن أبي مريم، هو (سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء، أبو محمد، المصري، ثقة، ثبت، فقيه، من كبار العاشرة، مات سنة أربع وعشرين، وله ثمانون سنة ع)، التقريب، برقم: (٢٢٨٦).

(وعبد الله بن سويد بن حبان، بالتحسانية، المصري أبو سليمان، قال فيه أبو زرعة الرازي: صدوق، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق من السابعة مات سنة اثنتين ومائة ر). تهذيب الكمال: ٧٢/١٥، تهذيب التهذيب: ٢١٩/٥، التقريب، برقم: (٣٣٧٧).

الحكم العام على الحديث:

بعد النظر في الحديث يتبين لي أنّ الحديث بمجموع طرقه ضعيف، وهو ليس شديد الضعف، بل قد صحح بعض طرقه مع الاختلاف حول هذا التصحيح بين الأئمة، فالحديث لا يمكن الحكم عليه بالوضع كما قال الحافظ ابن حجر، رحمه الله تعالى.

(١) البيهقي، دلائل النبوة: ٥١٦/٦.

(٢) (تنصب) ليست في (ظ).

(٣) إيلياء: بكسر أوله واللام، وياء، وألف ممدودة: اسم مدينة بيت المقدس، قيل: معناه بيت الله، وهي أكبر مدينة في فلسطين، وقد احتلها اليهود الغاصبون لأرض فلسطين بعد حرب سنة ١٩٦٧ م. نسأل الله تعالى أن يحررها من أيدي الغاصبين. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان: ٢٩٣/١. وموقع: ويكيبيديا، الموسوعة.

الحديث الرابع عشر

قال الإمام أحمد في «مُسْنَدِ [النساء]»^(١) من «مُسْنَدِهِ»: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ حَيُّوَةُ، / هو ابن شَرِيحٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو صَخْرٍ أَنَّ يُحْنَسَ أَبَا مُوسَى حَدَّثَهُ، أَنَّ أُمَّ الدَّرْدَاءِ حَدَّثَتْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَقِيَهَا يَوْمًا فَقَالَ: «مِنْ أَيْنِ جِئْتِ يَا أُمَّ الدَّرْدَاءِ؟»، فَقَالَتْ: مِنْ الْحَمَامِ فَقَالَ: «مَا مِنْ امْرَأَةٍ تَتَزَوَّجُ نِيَابَهَا، إِلَّا هَتَكَتَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ سُئْرِ»^(٢).

(١) ليست في (ظ).

(٢) دراسة إسناد الحديث:

١. عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي مولا هم، أبو محمد، المصري، الفقيه ثقة حافظ عابد، من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين ومائة، وله اثنتان وسبعون سنة، ع. تهذيب الكمال: ٢٧٧/١٦، تهذيب التهذيب: ٦٥/٦، التقريب، برقم: (٣٦٩٤).

٢. حيوة بن شريح بن صفوان التجيبي، أبو زرعة، المصري، ثقة ثبت فقيه زاهد، من السابعة، مات سنة ثمان وقيل تسع وخمسين ومائة، ع. تهذيب الكمال: ٤٧٨/٧، تهذيب التهذيب: ٦١/٣، التقريب، برقم: (١٦٠٠).

٣. حميد بن زياد، أبو صخر بن أبي المخارق، الخراط، صاحب العباء، مدني سكن مصر، ويقال: هو حميد بن صخر أبو مودود الخراط، وقيل: إنهما اثنان، صدوق يهيم من السادسة، مات سنة تسع وثمانين ومائة، بخ م د ت ع س ق. تهذيب الكمال: ٣٦٦/٧، تهذيب التهذيب: ٣٦/٣، التقريب، برقم: (١٥٤٦).

٤. يحنس بضم أوله وفتح المهمله وتشديد النون المفتوحة ثم مهمله، بن عبدالله أبو موسى، مولى آل الزبير، مدني، ثقة، من الثالثة، م س. تهذيب الكمال: ١٨٤/٣١، تهذيب التهذيب: ١٥٣/١١، التقريب، برقم: (٧٤٩٣).

٥. خيرة بنت أبي حرد، أم الدرداء الكبرى، سماها أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فيما رواه بن أبي خيثمة عنهما وقالوا اسم أبي حرد عبد الإصابة: ٦٢٩/٧، برقم: (١١١٣٧).

الحكم علي الحديث:

بعد دراسة إسناد هذا الحديث يتبين لي أن هذا الحديث حسن، وذلك بسبب حميد بن زياد أبو صخر، فقد اختلف فيه، فمنهم من وثقه ومنهم من ضعفه، قال الشيخ الألباني: هذا تعنت ظاهر، فإن الرجل مختلف فيه، ولا يجوز الاعتماد على قول المضعف إلا بعد الموازنة بينه وبين قول من وثقه، وإلا، لم يسلم لنا من الحديث إلا القليل، ولذلك قال الذهبي في (الكاشف):

«مختلف فيه، قال أحمد: ليس به بأس». ولذلك، أورده في «الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد»: ٩٧/٩٣.

ثم هو ممن احتج بهم مسلم في (صحيحه)، فروى له غير ما حديث، منها حديث أبي هريرة في اتباع الجنازة والصلاة عليها، وهو مخرج في أحكام الجنائز: (ص ٨٩)، وصح له ابن حبان والحاكم وغيرهما. قلت: فمثله لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن، فكيف وتشهد له الطريق الأخرى كما تقدم؟! فكيف وله طريق ثالث، يرويه محمد بن حمير عن أسامة بن سهل عن أبيه أنه سمع أم الدرداء تقول: خرجت من الحمام، فلقيني رسول الله ﷺ ... الحديث. ثم قال الشيخ الألباني: وهذا إسناد جيد رجاله ثقات رجاله مسلم، وفي بعضهم كلام لا يضر.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٥٨٩/٤٤، برقم: (٢٧٠٤١)، والدولابي في الكنى والأسماء: ١٣٤/٢، والطبراني في المعجم الكبير: ٢٥٥/٢٤، برقم: (٦٥٢)، من طرق عن عبدالله بن وهب، عن حيوة، عن أبي صخر، عن يحنس، عن أم الدرداء به.

وأخرجه الدولابي في الكنى والأسماء: ١٣٤/٢، من طريق أحمد بن شعيب، عن ابن وهب، بهذا الإسناد. قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ٦١٨/١. رواه أحمد والطبراني في الكبير بأسانيد، ورجال أحدها رجال الصحيح.

وقال الألباني في الصحيحة (٣٤٤٢): هذا إسناد جيد رجاله ثقات رجال مسلم، وفي بعضهم كلام لا يضر. انتهى.

قلت: وله طريق ثالث، يرويه محمد بن حمير، عن أسامة بن سهل، عن أبيه، أنه سمع أم الدرداء تقول: خرجت من الحمام، فلقيني رسول الله ﷺ ... الحديث.

أخرجه الخطيب في الموضح ٣٩٥/١، وأعله بقوله (ص ٣٦٢): أسامة بن سهل مجهول.

وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٤٤٢) كذلك: ولا ينافيه حديث عائشة الذي تشبث به الشيخ الناجي وغيره، على أن ابن الجوزي قد تعنت فيه أيضاً، ولفظه:

دخل نسوة من أهل الشام على عائشة - رضي الله عنها - فقالت: ممن أنتن؟ قلن: من أهل الشام، قالت: لعلكن من الكورة التي تدخل نساؤها الحمام؛ قلن: نعم، قالت: أما إنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من امرأة تخلع نياها...» الحديث - أخرجه أحمد في المسند: ١٦٧/٤٠، برقم: (٢٤١٤٠) -.

قلت: هذا لا ينافي حديث الترجمة المثبت لوجود الحمام في المدينة زمن النبي ﷺ، إذ غاية ما فيه أن حمص كانت مشهورة بدخول النساء الحمامات، بخلاف المدينة، فقالت السيدة عائشة ما قالت وقد صح أن جماعة من الصحابة دخلوا الحمام، مثل عبدالله بن عمر، وأبي الدرداء، وبلوه وعرفوا فائدتها، فقال أبو هريرة وابن عمر: نعم البيت الحمام، يذهب الدرن، ويذكر بالنار.

=

أوردَهُ ابْنُ الجوزيِّ في «الأحاديث الواهية»^(١)، من طريق «المُسند» بهذا الإسناد، وقال: هذا حديث باطل، لم يكن عندهم حمّامٌ في زمن رسول الله ﷺ، وأعلّه بأبي صخر حميد بن زياد، وأن يحيى بن معين ضَعَفَهُ^(٢).
وأوردَهُ من طريق «المُسند» أيضاً من وجهين^(٣): عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ الدَّرْدَاءِ تَقُولُ: خَرَجْتُ مِنَ الْحَمَّامِ فَلَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مِنْ أَيْنَ يَا أُمَّ الدَّرْدَاءِ؟»، فَقُلْتُ: مِنَ الْحَمَّامِ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْ امْرَأَةٍ تَضَعُ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتٍ أَحَدٍ^(٤) مِنْ أُمَّهَاتِهَا إِلَّا، وَهِيَ هَاتِكَةٌ كُلَّ سِتْرٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ». وأعلّه بزبان رآويه عن سهل، ونقل كلامهم في تضعيفه.
قُلْتُ: والطريق الأولى تُقويهِ. وحكّمهُ^(٥) عليه بالبطلان بما نقله من نفي وجود الحمّام

فإن كان هذا بعد فتح دمشق وحمص؛ فذلك لا ينبغي أن يكونوا بدؤوا بإنشائها في المدينة، ولو في آخر حياته ﷺ، فالقضية تاريخية ليست فقهية، فلا يكفي فيها الاستنباط وعدم العلم، بل لا بد من النص النافي الذي لا يقبل التأويل، فكيف والنص المثبت ثابت؟! فتأمل!
هذا ما تحرر عندي في هذه القضية؛ فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي؛ والله تعالى أسأل أن يسد خطاي لما يحب ويرضى.

(١) العلل المتناهية: ٣٤١/١.
(٢) قلت: اختلف عن ابن معين في حال أبي صخر، ينظر الجرح والتعديل: ٢٢٢/٣، برقم: (٩٧٥)، الكامل لابن عدي: ٢٣٦/٢.
(٣) دراسة إسناد الحديث:

١. الحسن بن ثوبان بن عامر الهوزني بفتح الهاء وسكون الواو بعدها زاي ثم نون، أبو ثوبان، المصري، صدوق فاضل ولي إمرة رشيد، من السادسة، مات سنة خمس وأربعين ومائة، مدس ق. تهذيب الكمال: ٦٧/٦، تهذيب التهذيب: ٢٢٦/٢، التقريب، برقم: (١٢١٩).

٢. عبدالله بن لهيعة بفتح اللام وكسر بن عقبه، الحضرمي، أبو عبدالرحمن، المصري، القاضي، صدوق من السابعة، خط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون، مات سنة أربع وسبعين ومائة، وقد ناف على الثمانين م د ت ق. تهذيب الكمال: ٤٨٧/١٥، تهذيب التهذيب: ٣٢٧/٥، التقريب، برقم: (٣٥٦٣).

٣. زبان بن فاند بالفاء، المصري، أبو جوين بالجيم مصغر، الحرماوي بالمهملة قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: عن أبيه أحاديثه مناكير، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: عن يحيى بن معين شيخ ضعيف، وقال أبو حاتم: صالح، وقال أبو سعيد بن يونس: كان على مظالم مصر في إمرة عبدالملك بن مروان بن موسى بن نصير أمير مصر لمروان بن محمد، وهو آخر من ولي لبني أمية وكان من اعدل ولاتهم.
قال الحافظ ابن حجر: ضعيف الحديث، مع صلاحه وعبادته، من السادسة، مات سنة خمس وخمسين ومائة، بخ د ت ق. تهذيب الكمال: ٢٨١/٩، تهذيب التهذيب: ٢٦٥/٣، التقريب، برقم: (١٩٨٥).

٤. سهل بن معاذ بن أنس الجهني، نزيل مصر، لا بأس به، إلا في روايات زبان عنه، من الرابعة، بخ د ت ق. تهذيب الكمال: ٢٠٨/١٢، تهذيب التهذيب: ٢٢٧/٤، التقريب، برقم: (٢٦٦٧).
٥. معاذ بن أنس الجهني، الأنصاري، صحابي نزل مصر وبقي إلى خلافة عبدالملك، بخ ت ق. التقريب، برقم: (٦٧٢٤).

٦. خيرة بنت أبي حدر، أم الدرداء الكبرى، سماها أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فيما رواه أبو خيثمة عنهما وقالوا: اسم أبي حدر عبد الإصابة: ٦٢٩/٧، برقم: (١١١٣٧).

الحكم علي الحديث:
بعد دراسة هذا الحديث يتبين لي أن هذا الحديث ضعيف، فهذا إسناد مسلسل بالضعفاء، ولا يمكن الحكم على الحديث بالوضع لأن الحديث ورد من طريق متابع آخر حسن. والله أعلم
قال الشيخ الألباني: هذا إسناد يمكن الاستشهاد به، فإن زبان بن فاند ليس شديد الضعف، فقد قال الذهبي في (الكاشف): «فاضل، خير، ضعيف».
وقال في (المغني): ضعيف، وقال أبو حاتم: صالح الحديث.

تخريج الحديث:
أخرجه أحمد في المسند: ٥٨٧/٤٤، برقم: (٢٧٠٣٨)، والطبراني في المعجم الكبير: ٢٥٢/٢٤، برقم: (٦٤٥)، من طريق النضر بن عبدالجبار، عن ابن لهيعة، عن زبان، عن أبي مرحوم، عن سهل بن معاذ، عن أم الدرداء، به. زاد في إسناده أبا مرحوم.
وفيه: «في غير بيتها» بدلًا من قوله: «في غير بيت أحد من أمهاتها».

الحكم العام على الحديث:
بعد النظر في الحديث يتبين لي أن هذا الحديث حسن، وأما قول ابن الجوزي: هذا حديث باطل، لم يكن عندهم حمّامٌ في زمن رسول الله ﷺ، يرد عليه بأن الحمامات وجدت على عهد رسول الله ﷺ، كما ثبت ذلك في غير ما حديث. والله أعلم.
(٤) في (ظ): واحد.
(٥) في (الأصل) و(ظ): وحكم.

في زمانهم لا يقتضي الحكم بالبطلان، فقد تكون أطلقت لفظ الحمّام على مطلق ما يقع
الاستحمام فيه^(١)، لا على أنه الحمّام المعروفه الآن.
وقد ورد ذكر الحمّام في عدّة أحاديث غير هذه.
وفي الجملة فلا يقتضي تعجّبي منه كونه يحكم عليه بأنه باطل ولا يُوردّه في
«الموضوعات» مع أنه أورد أشياء في «الموضوعات»^(٢) أقوى من هذا، والله المستعان.

(١) في (الأصل) و(ظ): به.
(٢) في (خ): في الموضوعات أشياء.

الحديث الخامس عشر

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، ثنا إبراهيم بن سعد، عن محمد بن إسحاق، عن عبيد الله بن علي بن أبي رافع، عن أبيه، عن أمه سلمى، قالت: اشتكت فاطمة شكواها الذي (١) قبضت فيه، فكنيت أمرضها، فأصبحت يوماً كامئلاً ما رأيتهما في شكواها ذلك، قالت: وخرج علي لبعض حاجته فقالت: يا أمه اسكبي لي غسلًا، فسكبت لها غسلًا، فأغسلت كأحسن ما رأيتهما تغسل، ثم قالت: يا أمه أعطيني ثيابي الجدد، فلبستها، ثم قالت: يا أمه قربي فراشي وسط البيت، فاضطجعت، فاستقبلت القبلة، وجعلت يدها تحت خدها، وقالت: يا أمه إني مقبوضة، وقد تطهرت فلا يكشفني أحد، فقبضت مكانها، قالت: فجاء علي فأخبرته.

فقال: لا والله، لا يكشفها أحد [فدفنها بغسلها] (٢) ذلك» (٣).

(١) في (ظ): التي.

(٢) ليست في (ظ).

(٣) دراسة أسناد الحديث:

١. هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولا هم، البغدادي، أبو النضر، مشهور بكنته، ولقبه قيصر، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين، وله ثلاث وسبعون، ع. تهذيب الكمال: ١٣٠/٣٠، تهذيب التهذيب: ١٨/١١، التقريب، برقم: (٧٢٥٦).

٢. إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق، المدني، نزيل بغداد، ثقة حجة تكلم فيه بلا قادح، من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين ومائة، ع. تهذيب الكمال: ٨٨/٣، تهذيب التهذيب: ١٠٥/١، التقريب، برقم: (١٧٧).

٣. محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر، المطلبي مولا هم، المدني، نزيل العراق. قال الفضل بن غسان الغلابي: سألت يحيى بن معين عن محمد بن إسحاق فقال: كان ثقة وكان حسن الحديث، قال علي بن المديني: مدار حديث رسول الله ﷺ على ستة، فذكرهم ثم قال: فصار علم السنة عند أئمتي عشر أحدهم محمد بن إسحاق، وقال نعيم بن حماد عن سفيان بن عيينة رأيت الزهري أتاه محمد بن إسحاق فاستبطأه فقال له: أين كنت فقال له محمد بن إسحاق: وهل يصل إليك أحد مع حاجبك، قال: فدعا حاجبه فقال: له لا تحببه إذا جاء، وقال أيضًا قال بن عيينة: قال أبو بكر الهذلي: سمعت الزهري يقول لا يزال بالمدينة علم جم ما كان فيهم ابن إسحاق، وقال أحمد بن أبي خيثمة: سألت يحيى بن معين عن محمد بن إسحاق فقال قال عاصم بن عمر بن قتادة: لا يزال في الناس علم ما عاش محمد ابن إسحاق، وقال أبو زرعة الدمشقي: ومحمد بن إسحاق رجل قد اجتمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه منهم سفيان وشعبة وابن عيينة، وقد اختبره أهل الحديث فرأوا صدقًا وخيرًا مع مدحه بن شهاب له، وقد ذكرت حديثًا قول مالك يعني فيه، فرأى أن ذلك ليس للحديث إنما هو لأنه اتهمه بالقدر، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: محمد بن إسحاق الناس يشتهون حديثه وكان يرمى بغير نوع من البدع.

قال أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الحافظ، حدثنا موسى بن هارون بن إسحاق، قال: سمعت محمد بن عبدالله ابن نمير يقول، كان محمد بن إسحاق يرمى بالقدر وكان أبعد الناس منه. وقال يعقوب بن شيبان السدوسي سألت يحيى بن معين عنه فقلت في نفسك من صدقه شيء، قال: لا، هو صدوق، وقال العجلي: مدني ثقة، وقال النسائي: ليس بالقوي. قال الحافظ ابن حجر: إمام المغازي، صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة، مات سنة خمسين ومائة ويقال بعدها خت م ٤. تهذيب الكمال: ٤٠٥/٢٤، تهذيب التهذيب: ٣٤/٩، التقريب، برقم: (٥٧٢٥).

٤. عبيد الله بن علي بن أبي رافع المدني، يعرف بعباد، ويقال: فيه علي بن عبيد الله، لين الحديث، من السادسة، دت ق. تهذيب الكمال: ١٢٠/١٩، تهذيب التهذيب: ٣٤/٧، التقريب، برقم: (٤٣٢٢).

٥. أبو رافع القبطي مولى رسول الله ﷺ، اسمه إبراهيم، وقيل أسلم أو ثابت أو هرمز، مات في أول خلافة علي على الصحيح، ع. تهذيب الكمال: ٣٠١/٣٣، تهذيب التهذيب: ٨٢/١٢، التقريب، برقم: (٨٠٩٠).

٦. سلمى أم رافع، زوج أبي رافع، لها صحبة وأحاديث، دت ق. التقريب، برقم: (٨٦٠٨).

الحكم على الحديث:

بعد دراسة الحديث يتبين لي أن هذا الحديث منكرٌ جدًا، أنكره الإمام أحمد وغيره، وفي إسناده عبيد الله بن علي بن أبي رافع لين الحديث، لا يحتج به، وكذلك فيه محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد عنعن. كما أنه مخالف لما جاءت به الأحاديث من وجوب تغسيل الميت ولو اغتسل بنفسه قبل موته، وأيضًا هو يخالف ما روي من أن عليا وأسماء بن عميس هما اللذان غسلها. وكيف اغتسلت فاطمة رضي الله عنها قبل الموت، وهي عالمة فقيهة، قد علمت أن غسلها قبل الموت لا يجزيها من غسل الموت الذي يجب بعد الموت؟!.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند: ٥٨٧/٤٥، برقم: (٢٧٦١٥)، ومن طريقه أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة: ٣٤٤/٧، وابن سعد في الطبقات الكبرى: ٢٧/٨، وابن شبة في تاريخ المدينة: ١٠٨/١-١٠٩، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه: ٤٨٢/١، برقم: (٦٤٦)، والدولابي في الذرية الطاهرة (ص: ٧٣)، وابن الجوزي في

فُلْتُ: وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ عَلِيًّا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْوَرْكَانِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ^(١)

وَأوردَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الموضوعات»^(٢) فِي آخِرِ^(٣) الْكِتَابِ، مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، [وَقَالَ: قَدْ رَوَاهُ نُوحُ بْنُ يَزِيدَ، وَالْحَكَمُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَيْضًا]^(٤)

قَالَ: وَرَوَاهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ^(٥)، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ^(٦) بْنِ عَقِيلٍ، مُرْسَلًا، ثُمَّ قَالَ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ: لَا يَصِحُّ أَمَّا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، فَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ^(٧)، وَأَمَّا نُوحُ وَالْحَكَمُ فَشَيْعِيَانِ^(٨)، ثُمَّ هُوَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ، وَهُوَ مَجْرُوحٌ. قُلْتُ: وَحَمَلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورِينَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرَهُ فِي «المُسْنَدِ»، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَكِلَاهُمَا مِنْ شَيْئِوْخِ «الصَّحِيحِ».

وَأَمَّا حَمَلُهُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ فَلَا طَائِلَ فِيهِ فَإِنَّ الْأئِمَّةَ قَبْلَهُ حَدِيثُهُ وَأَكْثَرُ مَا عَيْبَ فِيهِ النَّدْلِيسُ، وَالرِّوَايَةُ عَنِ الْمَجْهُولِينَ، وَأَمَّا هُوَ فِي نَفْسِهِ فَصَدُوقٌ وَهُوَ حُجَّةٌ فِي الْمَعَاذِي عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَشَيْخُهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ يُعْرِفُ بَعْدَإِدْلٍ، قَالَ فِيهِ أَبُو حَاتِمٍ^(٩): شَيْخٌ لَا بَأْسَ

الموضوعات ٦١٧/٣، من طرق عن إبراهيم بن سعد، عن ابن إسحاق به. قال ابن عبد الهادي: هذا الحديث منكرٌ جدًا، أنكره الإمام أحمد وغيره، وإن كان قد رواه في «مسنده» عن أبي النَّضْرِ، عن إبراهيم بن سعد. سمعت أبا عبد الله أنكر حديث إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق: أَنَّ فَاطِمَةَ غَسَلَتْ نَفْسَهَا وَكَفَّنَتْهَا تَنْقِيحَ التَّحْقِيقِ: ٦٢٦/٢. وقال الجورقاني: هذا حديث لا يرجع منه إلى الصحة، وليس لهذا الحديث أصل، ومحمد بن إسحاق ضعيف الحديث، لا يحتج به، وكيف اغتسلت فاطمة رضي الله عنها قبل الموت، وهي عالمة فقيهة، قد علمت أن غسلها قبل الموت لا يجزيها من غسل الموت الذي يجب بعد الموت. الأباطيل والمناكير (ص ٢٢٢). قال ابن حزم: رواية لا تصح. المحلى (٤٠٦/٣). وذكر الحسيني الحديث في الإكمال: (٦٣١-٦٣٢) في ترجمة أم سلمى وقال: وهو منكر. وقال ابن كثير: غريب جدًا. البداية والنهاية ٣٥٠/٥. وقال النووي: إنه خبر غريب، لا ذكر له في الكتب المشهورة وفاته أنه في مسند أحمد. تنزيه الشريعة (ص ٦٩٤).

الحكم العام على الحديث:

بعد النظر في الحديث يتبين لي من خلال دراسة هذا الحديث أن الحديث منكرٌ جدًا، أنكره الإمام أحمد وغيره، كما أنه مخالف لما جاءت به الأحاديث من وجوب تغسيل الميت ولو اغتسل بنفسه قبل موته، وحوشي علي وفاطمة أن يخفى عليهما مثل هذا، وأيضًا هو يخالف ما روي من أن عليًا وأسماء بن عميس هما اللذان غسلها.

والرواية التي جعلها الحافظ شاهدة له شديدة الضعف لا تصلح للاستشهاد لضعف روايتها ولأنها مرسلّة وأنها تخالف الأصول. والله أعلم.

(١) أخرجه عبدالله بن أحمد في زوائده على المسند: ٥٨٩/٤٥، برقم: (٢٧٦١٥)، وكذلك في زوائده على فضائل الصحابة برقم (١٢٤٤)، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة ٣٥٠٧/٦ برقم (٧٩٤٤).

(٢) ابن الجوزي، الموضوعات: ٦١٧/٣-٦١٨.

(٣) في (الأصل) و(ظ): أواخر.

(٤) ليست في (ظ).

(٥) مصنف عبدالرزاق: ٤١١/٣، برقم: (٦١٢٦)، ومن طريقه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني: ١٢٠/٥، برقم: (٢٩٤٠)، وكذا الطبراني في المعجم الكبير: ٣٩٩/٢٢، برقم: (٩٩٦)، ومن طريقه أبو نعيم في

الحلية: ٤٣/٢.

قال الهيثمي في المجمع ٣٣٩/٩: إسناده منقطع.

قُلْتُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَقِيلٍ صَدُوقٌ فِي حَدِيثِهِ لَيْنٌ، وَيُقَالُ: تَغْيِيرُ بَأَخْرَةٍ التَّقْرِيبَ (٣٥٩٢). فهذه الرواية شديدة الضعف، لا تصلح للاستشهاد لضعف روايتها ولأنها مرسلّة، وكذلك تخالف الأصول. والله أعلم.

(٦) في (خ): بن أحمد.

(٧) الذهبي، ميزان الاعتدال: ٣٥٤/٢-٣٥٥، برقم: (٤٠٥٨).

(٨) قال ابن عبد الهادي: وقوله: (ونوح والحكم كلاهما متشيع) فيه نظرٌ أيضًا، فإنَّ نوح بن يزيد: هو المؤدّب، وهو صدوقٌ ثقة، من أصحاب إبراهيم بن سعد، ولا نعلم أحدًا رماه بالتشيع.

والحكم بن أسلم: قال فيه أبو حاتم الرازي: قدرى، بصري، صدوق. والله أعلم. تنقيح التحقيق: ٦٢٧/٢.

(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٩١/٧-١٩٢، برقم: (١٠٨٧).

به^(١).
 ومُرْسَلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ يَعْضُدُ مُسْنَدَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ.
 وَقَدْ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «مَعْجَمِهِ»^(٢)، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَاقِ، بِهِ، فَكَيْفَ يَنَائِي الْحُكْمُ
 عَلَيْهِ بِالْوَضْعِ؟! نَعَمْ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا رَوَاهُ غَيْرُهُمَا مِنْ أَنَّ عَلِيًّا، وَأَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ غَسَلًا
 فَاطِمَةَ^(٣).
 وَقَدْ نُعِقِبَ ذَلِكَ أَيْضًا^(٤)، وَشَرَحُ ذَلِكَ يَطُولُ إِلَّا أَنَّ الْحُكْمَ بِكَوْنِهِ مَوْضُوعًا غَيْرُ مُسَلِّمٍ،
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * * *

(١) كلام الحافظ فيه نظر فعبارة أبي حاتم كما في الجرح والتعديل: ٣٢٨/٥ هي: قال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عنه فقال: لا بأس بحديثه، ليس منكر الحديث. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: لا؛ هو يحدث بشيء يسير، وهو شيخ انتهى.
 وعبيد الله هذا قال عنه الذهبي في المغني: ٤١٧/٢: صُوِّلِحَ فِيهِ لَيْنٌ. وقال الحافظ في التقريب: لَيْنٌ.
 (٢) الطبراني، المعجم الكبير: ٣٩٩/٢٢، برقم: (٩٩٦)، ومن طريقه أبو نعيم في الحلية: ٤٣/٢.
 قلت: هذا الإسناد شديد الضعف كما تقدم، أضف إلى ذلك أن فيه إسحاق الدبري.
 قال ابن رجب في شرح علل الترمذي: ٥٨٠/٢: وقد ذكر غير واحد أن عبد الرزاق حدث بأحاديث مناكير في فضل علي وأهل البيت قلعل تلك الأحاديث مما لقننها بعد أن عمي كما قال الإمام أحمد والله أعلم، وبعضها مما رواه عنه الضعفاء ولا يصح. انتهى.
 وقال ابن الصلاح في علوم الحديث (ص ٣٩٦): قد وجدت فيما روي عن الطبراني عن إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق أحاديث استنكرتها جدًا، فأحلت أمرها على ذلك، فإن سماع الدبري منه متأخر جدًا.
 (٣) أخرجه الدارقطني، السنن برقم: (١٨٥١)، البيهقي، السنن الكبرى: ٣٩٦/٣.
 (٤) قال السيوطي: جوابه أن ذلك لعله خصيصة لفاطمة خصها بها أبوها □ كما خص أخوها إبراهيم بترك الصلوة عليه، والله أعلم. اللالي المصنوعة (ص ٩٤٢).

هَذَا آخِرَ مَا تَبَعْتُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أوردَهَا ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات» ولم يذكرها شيخنا، وهي على شرطه، لكونه لم يقتصر بالحكم عليها بالوضع على الثقل عن شخص مخصوص، بل اعتمد في الغالب على ابن الجوزي، فسلكت مسلكه في ذلك، والذي أقول: إنه لا يتأتى الحكم على شيء منها بالوضع؛ كما بينته من الأجوبة عقب كل حديث، والله الهادي إلى الصواب، لا إله إلا هو/ عليه توكلت وإليه مآب.

آخر جزء «القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد» رضي الله تعالى عنه قال مؤلفه عامله الله تعالى بلطفه: فرغت منه في شهر سنة تسع عشرة وثمانمائة، والحمد لله وحده وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه.

قال شيخنا شيخ الإسلام قاضي القضاة حافظ العصر، وأستاذ أهل الدهر: فرغته في شهر سنة تسع عشرة وثمانمائة، والله المسؤول أن يمتعنا بطول بقائه، ويزيد في كل طرفه في توالي عليائه، أمين أمين يارب العالمين.

وَفَرَّغَ مِنْ تَعْلِيقِ هَذِهِ النُّسخَةِ أَحوج الخلق إلى عفو الحق: أبو الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي الشافعي.

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا^(١).

* * * * *

(١) في (خ): [رواية كاتبه: محمد بن خليل... عن المؤلف سماعا لجميعه، بقراءة الشيخ شمس الدين السخاوي حفظه الله تعالى ذكره... مجالس بعد عشاء الآخرة... عشرين من شوال سنة...].

الخاتمة وأهم النتائج

١. إنَّ كتاب «المسند» للإمام أحمد رحمه الله تعالى، يُعدُّ مفخرة من المفخر العلمية التي تعتز بها الأمة، نظراً لغلبة الصِّحة على أحاديثه على الرغم من كثرتها، وندرة الأحاديث التي حُكم على بعضها بالوضع... وأنَّ ما حُكم عليه بالوضع يدخل في مجال الاجتهاد واختلاف الرأْي.
٢. عاب العلماء على الإمام عبدالرحمن ابن الجوزي في نقده لأحاديث صحيحة وجعلها في كتابه «الموضوعات».
٣. أنَّ الإمام عبدالرحمن ابن الجوزي اتصف نقده للأحاديث بعدم الاستيعاب للأقوال، أو تتبع الطرق في أثناء نقده للمتون.
٤. بسعة اطلاع الحافظ ابن حجر على المصادر.
٥. المعرفة الواسعة للحافظ ابن حجر لمناهج النُّقاد من المحدثين المتقدِّمين والمتأخرين.
٦. عرض أقوال النُّقاد والموازنة بينها من قبل الحافظ ابن حجر من أجل التوصل إلى النتائج الدَّقيقة.
٧. اتصف منهج الحافظ ابن حجر في كتاب «القول المسدد»، بالتساهل في الحكم على الأحاديث.
٨. إنَّ الاختلاف في الآراء بين النُّقاد أمر طبيعيّ يرجع سببهُ إلى أنَّ هذا العلم علم بشريّ، وأنَّ استعراض الأقوال وتبني الطرق، والشواهد للرواية الواحدة تؤدي غالباً إلى أصح الأحكام وأدقها.

فهرس الآيات القرآنية

١. ﴿رَبَّنَا وَإِنَّا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا نُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾
سورة آل عمران (آية ١٩٤)..... ١٢٤
٢. ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. سورة البقرة (آية ٣٠)..... ٢١٤

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

الصفحة	الصحابي	الحديث
١٩٣	أبو هريرة	اثنان من أمّتي لم أرهما، رجالاً بأيديهم سيّاط.....
٢٣٧	عبدالله بن مسعود	إذا أقبلت الرايات السود من خراسان فأتوها.....
١٢٠	أنس بن مالك	إذا بلغ الرجل المسلم أربعين سنة.....
٢٥٠	سلمى أم رافع	اشتكت فاطمة شكواها الذي قبضت فيه.....
١٨٥	سراقة بن مالك بن جعشم	ألا أخبرك بأهل الجنة.....
١٨٤	حارثة بن وهب	ألا أخبركم بأهل النار.....
١١٤،	سعد بن مالك	أمر رسول الله ^٨ بسد الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب علي.....
١٣٨	أبو هريرة	أمرت بقرية تأكل القرى، يقولون: يثرب، وهي المدينة.....
٢٣١	عبدالله بن عمر	إن آدم لما أهبط إلى الأرض، قالت الملائكة.....
٢١٤	العباس بن مرداس	أن رسول الله □، دعا ربه عشية عرفة بال.....
٢٠٨	أبو هريرة	لأمته.....
١٩١	أنس بن مالك	إن طالت بك مدة، أو شك أن ترى قوماً.....
٢٠٥	أنس بن مالك	إن عبداً في جهنم لينادي ألف سنة: يا حنان يا منان.....
١٦٨	أنس بن مالك	أن عبد الرحمن بن عوف لما هاجر أخى النبي الله □ بينه وبين عثمان بن عفان.....
٢٠٠	علي بن أبي طالب	إن في الجنة لسوقاً ما فيها بيع ولا شراء.....
٢٠٣	جابر بن عبدالله	إن في الجنة لسوقاً ما يباع فيها ولا يشتري.....
١٩٩	عبدالله بن عمرو	إننا لنجد في كتاب الله المنزل صنفين في النار.....
١٦٧	ثابت البناني	أول من يدخل الجنة من أغنياء أمّتي عبد الرحمن بن عوف.....
٢١٢	عبادة	أيها الناس إن الله عز وجل قد تطول.....

٢١٣	زيد	عليكم..... أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ قَدْ تَطَوَّلَ عَلَيْكُمْ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا.....
١٧٠	عبدالله بن أبي أوفى	ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَقَالَ: «لَقَدْ بَطَّأَ بِكَ عَنَّا مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِي.....
١٥٥	عمر بن الخطاب	الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ، وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ.....
١٧٢	أبو أمامة الباهلي	دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَسَمِعْتُ فِيهَا خَشْفَةً.....
٢٣٢	عبدالله بن حنظلة	دِرْهَمٌ رَبًّا يَأْكُلُهُ الرَّجُلُ.....
١٧٨	عطاء الخرساني	رَحِمَ اللَّهُ أَهْلَ الْمَقْبَرَةِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ.....
١١٧، ١٣٩	عبدالله بن عمر	سُدُّوا الْأَبْوَابَ الَّتِي فِي الْمَسْجِدِ.....
١٢٥، ١٧٩	بريدة بن الحصيب	سَيَكُونُ بَعْدِي بُعُوثٌ كَثِيرَةٌ.....
١٧٦	عبدالله بن بُحَيْنَةَ	صَلَّى اللَّهُ عَلَى أَهْلِ تِلْكَ الْمَقْبَرَةِ.....
١٩٤	أبو هريرة	صَيَّفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا.....
٢١٠	العباس بن مرداس	ضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ: أَضْحَكَ اللَّهُ سِنِّكَ.....
١٢٤، ١٧٤	أنس بن مالك	عَسَقْلَانُ أَحَدُ الْعَرُوسَيْنِ.....
٢٢٣	عبدالله بن عباس	قَوْمٌ يَخْضِبُونَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ بِالسَّوَادِ.....
١٦٩	حفصة بنت عمر	كَانَ يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....
١٥٥	مَعمر بن عبدالله	لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيًّ.....
١٨٤	حارثة بن وهب	لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ الْجَوَاظُ.....
٢٢٤	عبدالله بن عمرو	لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنَّانٌ، وَلَا مُدْمِنٌ خَمْرٍ.....
١٥٦	أبو هريرة	لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ.....
١٥٦	عائشة بنت أبي بكر	لَيْسَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَبِيْتُ شَبْعَانَ وَجَارَهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ.....
١٥٦	عبدالله بن عباس	لَيْسَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَشْبَعُ وَجَارَهُ جَائِعٌ بِجَنْبِهِ.....
١١١	أبو هريرة	مَا أَتَى اللَّهُ عَالِمًا عَالِمًا إِلَّا أَخَذَ عَلَيْهِ الْمِيثَاقَ، أَنْ لَا يَكْتُمَهُ.....
١٥٦	أنس بن مالك	مَا آمَنَ بِي مِنْ بَاتِ شَبْعَانَ وَجَارَهُ جَائِعٌ إِلَيَّ جَنْبِهِ وَهُوَ.....
٢٤٦	أم الدرداء	يَعْلَمُ..... مَا مِنْ امْرَأَةٍ تَنْزِعُ ثِيَابَهَا، إِلَّا هَتَكَتْ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.....

		وجل.....
١٢١،	عبدالله بن عمر	مَا مِنْ مُعَمَّرٍ يُعَمَّرُ فِي الْإِسْلَامِ.....
١٥٧		
١٢٠،١٥	أنس بن مالك	مَا مِنْ مُعَمَّرٍ يُعَمَّرُ فِي الْإِسْلَامِ.....
٨		
١٥٦	أبو موسى الأشعري	ممن حلق وسلق
١٥٤	أبو هريرة	مَنْ احْتَكَرَ حِكْرَةً يُرِيدُ أَنْ يُعَلِّيَ.....
١١٨	عبدالله بن عمر	مَنْ احْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً.....
١٥٥	عمر بن الخطاب	مَنْ احْتَكَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَعَامَهُمْ ضَرْبَةَ اللَّهِ بِالْجَذَامِ وَالْأَفْلَاسِ.....
١٥٥	معقل بن يسار	مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُغْلَى عَلَيْهِمْ
٢٢٨	البراء بن عازب	مَنْ سَمَى الْمَدِينَةَ يَثْرِبَ فَلَيْسَتْغْفِرُ اللَّهُ، هِيَ طَابَتْ لَهَا، هِيَ طَابَتْ لَهَا.....
١٨٦	شداد بن أوس	مَنْ قَرَضَ بَيْتَ شِعْرٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ.....
١٨٩	عبدالله بن عمرو	مَنْ قَرَضَ بَيْتَ شِعْرٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ.....
٢٤٩	أم الدرداء	وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْ امْرَأَةٍ تَضَعُ ثِيَابَهَا.....
١١٤،	عمر بن الخطاب	وَلِدٌ لِأَخِي أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ □ غُلَامٌ قَسَمَوهُ الْوَالِدِ، فَقَالَ النَّبِيُّ □: «سَمَّيْتُمُوهُ بِأَسْمَاءٍ فَرَأَيْتُمْكُمْ».
١٢٧		
١٦٩	عبدالرحمن بن عوف	يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ إِنَّكَ مِنْ الْأَغْنِيَاءِ.....
١٧٧	عبدالله بن عباس	يُبْعَثُ بِالمَقْبَرَةِ فِي عَسْقَلَانَ سَبْعُونَ أَلْفَ شَهِيدٍ.....
٢٤٥	أبو هريرة	يَخْرُجُ مِنْ خُرَاسَانَ رَايَاتٍ سُودًا.....
١٨٢	حذيفة بن اليمان	يُضْطَعُ الْمُؤْمِنُ فِيهِ ضَعْفَةٌ تَزُولُ مِنْهَا حَمَائِلُهُ.....
١٩٨	أبو أمامة الباهلي	يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ شُرَطٌ يَغْدُونَ فِي عَضَبِ اللَّهِ.....
١٩٦	أبو أمامة الباهلي	يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ نَاسٌ مَعَهُمْ سُنَيَاتٌ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ الْبَقَرِ.....
٢٢٠	عبدالله بن عباس	يَكُونُونَ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يَخْضِبُونَ.....
١٩٤	أبو هريرة	يُوشِكُ أَنْ تَطَالَتْ بِكَ مَدَّةٌ أَنْ تَرَى قَوْمًا فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلَ أَذْنَابِ الْبَقَرِ.....

فهرس الرواة

١. أبو الزاهرية (حُدِير بن كُرَيْب)..... ١٥٧
٢. أبو بلج..... ١٤٤
٣. أبو ظلال..... ٢٠٧، ٢٠٦
٤. إسماعيل بن عياش..... ١١٤، ١٢٤، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٦، ١٩٨
٥. أصبغ بن زيد..... ١١٨
٦. أغلب بن تميم..... ١٦٧
٧. أفلح بن سعيد القبائي..... ١٩٢، ١٩١
٨. أوس بن عبدالله..... ١٨٠، ١٢٥
٩. بشار بن بكير الحنفي..... ٢١٢
١٠. بشير بن ميمون..... ١٧٦
١١. جابان..... ٢٢٧
١٢. جابر بن يزيد الجعفي..... ٢٠٣
١٣. جعفر بن أبي وحشية (أبو بشر)..... ١٥٧
١٤. حسام بن مصك..... ١٨١، ١٨٠
١٥. حسين بن محمد المروزي..... ٢٣٣
١٦. حميد بن زياد (أبو صخر)..... ٢٤٧
١٧. زيان بن فائد..... ٢٤٩
١٨. سعيد بن فيروز (أبو البخترى)..... ١٨٤
١٩. سهل بن عبدالله..... ١٨٠، ١٢٥
٢٠. عاصم بن علي..... ٢٥٢
٢١. عاصم بن مخلد..... ١٨٦
٢٢. عباد بن عباد الفارسي..... ١٦٤
٢٣. عباد بن عباد المهلبى..... ١٦٤، ١٦٣
٢٤. عبدالرحمن بن إسحاق (أبو شيبه الواسطي)..... ٢٠٢
٢٥. عبدالرحيم بن هارون الغساني..... ٢١٢
٢٦. عبدالقدوس بن حبيب..... ١٨٨
٢٧. عبدالكريم الجزري..... ٢٢٢

٢٨. عبدالكريم بن أبي المخارق..... ٢٢٢
٢٩. عبدالله بن الرقيم..... ١٥٠، ١١٥
٣٠. عبدالله بن بحير القاص الصنعاني..... ١٩٨
٣١. عبدالله بن بحير..... ١٩٧
٣٢. عبدالله بن شريك..... ١٥٠، ١١٦، ١١٥
٣٣. عبدالله بن كنانة بن مرداس..... ٢١٠، ٢٠٨
٣٤. عبدالواحد بن راشد..... ١٦٣
٣٥. علي بن زيد بن جُدعان..... ٢٤٢
٣٦. عمار بن زاذان..... ١٦٨، ١٢٣
٣٧. عمار بن سيف..... ١٧٠
٣٨. عمر بن أسيد..... ١٥٠
٣٩. عمرو بن الحصين..... ١٥٤
٤٠. الفرج بن فضالة..... ٢١٩، ١٦٠، ١٢١
٤١. قزعة بن سويد..... ١٨٨
٤٢. كثير بن مرة..... ١٥٧
٤٣. كنانة بن عباس بن مرداس..... ٢٠٨
٤٤. ليث بن أبي سليم..... ٢٣٤
٤٥. محمد بن إسحاق..... ٢٥٢
٤٦. محمد بن جابر..... ١٨٤
٤٧. محمد بن عامر..... ١٢١
٤٨. محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان
(الديباج)..... ١٢٢
٤٩. محمد بن عبده القاضي..... ١٢٥
٥٠. محمد بن عبيدالله العرزمي..... ١٢٢
٥١. مخلد بن مالك..... ١٦٣
٥٢. معاوية بن ميسرة بن شريح..... ١٤٨
٥٣. موسى بن أيوب..... ١٨٩
٥٤. موسى بن محمد البلقاوي..... ١٢٦، ١١١
٥٥. ميمون الكندي..... ١٤٣
٥٦. نبيط بن شريط..... ٢٢٦
٥٧. هشام بن سعد..... ١٥٠، ١١٧
٥٨. هلال بن زيد (أبو هلال)..... ١٧٤، ١٢٤
٥٩. يحيى بن عبدالحميد..... ١٤٥
٦٠. يزيد بن أبي زياد..... ٢٣١، ٢٣٠
٦١. يزيد بن هارون..... ١٥٤
٦٢. يوسف بن أبي ذرة..... ١٢١

المصادر والمراجع

- * الفراءان الكريم.
١. إبراهيم بن إسحاق الحربي، غريب الحديث، وجد منه قطعة ناقصة، تحقيق إبراهيم بن سليمان العايد، جامعة أم القرى ١٤٠٥هـ.
 ٢. إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط البقاعي، (ت ٨٨٥هـ)، عنوان الزمان في تراجم الشيوخ والاقران، تحقيق حسن حبشي، دار الكتب والوثائق القومية.
 ٣. إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، (ت ٢٥٩هـ) أبو إسحاق، أحوال الرجال: تحقيق صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
 ٤. ابن خير الأشبيلي (ت ٥٧٥هـ)، فهرسة ابن خير الأشبيلي: تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الاسلامي، تونس، عام ٢٠٠٩م.
 ٥. أبي إسحاق الحويني، جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب، تصنيف دار الكتاب العربي، بيروت ١٤١٤هـ.
 ٦. أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (ت ٨٤٠هـ)، أبو بكر. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
 - ب. مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجه: تحقيق موسى محمد علي، وعزت علي عطية، دار الكتب الحديثة بمصر.
 - ت. مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجه: تحقيق محمد المنتقى الكشناوي، نشر دار العربية بيروت، عام ١٤٠٣هـ.
 ٧. أحمد بن الحسين البيهقي، (ت ٤٥٨هـ)، أبو بكر. إثبات عذاب القبر: دار الفرقان، عمان، ١٤٠٥هـ، تحقيق الدكتور شرف محمود القضاة.
 - ب. الآداب: تحقيق محمد عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
 - ت. البيهقي الأسماء والصفات: دار الكتب العلمية، بيروت.
 - ث. الزهد الكبير، دار النشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٩٦م، الطبعة الثالثة، تحقيق: عامر أحمد حيدر.
 - ج. السنن الكبرى: مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند.
 - ح. دلائل النبوة: تحقيق عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
 - خ. شعب الإيمان: تحقيق مُحَمَّد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
 - د. معرفة السنن والآثار: للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق الدكتور عبدالمعطي قلعجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراچي الباكستان، دار قنينة، دمشق وبيروت، دار الوعي، حلب، دار الوفاء القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).
 ٨. أحمد بن أبيك بن عبد الله الحسيني عرف بابن الدمياطي، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد: دار الكتب العلمية - بيروت.
 ٩. أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣هـ)، أبو عبدالرحمن. السنن: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى (١٣٤٦هـ - ١٩٣٠م).

- ب. الضعفاء والمتروكين: تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ. وينظر طبعة بوران الضنّاوي، وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى (١٤٠٥-١٩٨٥)
- ب. عمل اليوم والليلة، نشر دار ابن حزم للنشر والتوزيع بيروت لبنان عام ١٤٢٥ هـ.
١٠. أحمد بن الصديق الغماري (ت ١٣٥٤ هـ)، الأمالي المستظرفة على الرسالة المستظرفة، بتحقيق فاتحة بولعش التيجاني، طبع بدار البيارق ١٤٢٢ هـ.
١١. أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني أبي العباس (ت ٧٢٨ هـ)، منهاج السنة النبوية: دار النشر: مؤسسة قرطبة - ١٤٠٦ هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: د. محمد رشاد سالم.
١٢. أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت ٢٦١ هـ)، نزيل طرابلس الغرب، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم: تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي مكتبة الدار، المدينة المنورة (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م)، الطبعة الأولى.
١٣. أحمد بن عبد الله المهراني، الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، المعروف بأبي نعيم. أ. تاريخ أصبهان، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠ هـ. ب. حلية الأولياء وزينة الأصفياء: مطبعة الخانجي، مصر، الطبعة الأولى (١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م).
- ت. دلائل النبوة: تحقيق الدكتور محمد رواس قلججي، وعبدالبر عباس، دار النَّفائس، الطبعة الثانية (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م). (وهي نسخة مختصرة).
- ث. ذِكرُ أخبار أصبهان: مؤسسة النصر، طهران ١٩٣٤ م.
- ج. صفة الجنة: تحقيق: علي رضا عبدالله، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، الطبعة الأولى.
١٤. أحمد بن علي بن المثنى الموصلّي، (ت ٣٠٧ هـ)، أبو يعلى، المسند: تحقيق الأستاذ حسين أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، وبيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م).
١٥. أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، أبو بكر. أ. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: تحقيق الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م).
- ب. الكفاية في علم الرواية: المكتبة العلمية، بيروت.
- ت. المثقّف والمفتّرق: تحقيق الدكتور مُحمَّد صادق أيّدن الحامدي، دار القادري، دمشق، الطبعة الأولى (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م).
- ث. الموضح لأوهام الجمع والتفريق: طبع دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، الهند ١٣٧٨ هـ.
- ج. تاريخ بغداد: تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الاسلامي، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
١٦. أحمد بن علي بن سعيد الأموي، المروزي، مسند أبي بكر للمروزي، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت.
١٧. أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ). أ. ابن حجر العسقلاني، مصنفاته ودراسة منهجه وموارده في كتابه الإصابة، للأستاذ الدكتور شاكر محمود عبد المنعم، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٧ هـ.
- ب. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: للحافظ أبي الفضل، ، تحقيق الدكتور زهير بن ناصر الناصر، وآخرون، وزارة الأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

- ت. إطراف المسند المعثلي بأطراف المسند الحنبلي: دار ابن كثير ، دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت.
- ث. الإصابة في تمييز الصحابة: تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، بالتعاون مع دار هجر، مصر.
- ج. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: تصحيح الدكتور سالم الكرنكوي الالمانى، تصوير دار الجيل، بيروت.
- ح. العجائب في بيان الأسباب: تحقيق عبدالحكيم محمد الأنيس دار ابن الجوزي، السعودية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، الطبعة الأولى.
- خ. المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية: تحقيق سعد بن ناصر الشثري، وآخرون، دار العاصمة - دار غيث، (عام ١٩٩٨م).
- د. المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة: تحقيق محمد شكور الميادينى، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، الطبعة الأولى.
- ذ. المعجم المؤسس للمعجم المفهرس: تحقيق يوسف عبدالرحمن المرعشلي، دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- ر. إنباء العُمَرُ بأبناء العُمَرُ: تحقيق الدكتور محمد عبدالمعيد خان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية (عام ١٤٠٦هـ).
- ز. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: تحقيق مُحَمَّد علي البجاوي، مراجعة مُحَمَّد علي النجار، طبعة دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م، صورتها المكتبة العلمية، بيروت.
- س. تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة: حيدر آباد الهند، الطبعة الأولى (١٣٢٤هـ - ١٩٠٦م).
- ش. تعليق التعليق على صحيح البخاري: تحقيق الدكتور سعيد عبدالرحمن موسى القرقي، المكتب الإسلامي، ودار عمّار، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ص. تقريب التهذيب: تحقيق مُحَمَّد عوامة، دار الرشيد، سوريا، حلب، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- ض. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: عني بتصحيحه عبدالله هاشم اليماني، شركة الطباعة المتحدة، بالقاهرة.
- ط. تهذيب التهذيب: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى (١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م).
- ظ. فتح الباري شرح صحيح البخاري: تصحيح وتحقيق سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز-رحمه الله-، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية.
- ع. لسان الميزان: تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية.
- غ. معرفة الخصال المكفرة للذنوب المقامة والمؤخرة: تحقيق الشيخ جاسم الفهيد الدوسري، دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ف. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، طبع ضمن كتاب ((سبل السلام))، دار إحياء التراث العرب - بيروت.
- ق. نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: تحقيق الدكتور عبدالله بن ضيف الله الرُّحيلي، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ك. النكت على كتاب ابن الصلاح: تحقيق الدكتور ربيع بن هادي عمير، المجلس العلمي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ل. هدي الساري مقدمة فتح الباري: تحقيق المطبعة السلفية، بمصر.
١٨. أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشَّيباني (ت ٢٧٨هـ)، أبوبكر.

- أ. الأحاد والمثنائي: تحقيق الدكتور باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الرأية، الطبعة الأولى (١٤١١هـ-١٩٩١م).
- ب. السُّنَّة: تحقيق الشيخ مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
١٩. أحمد بن عمرو بن عبدخالق العتكي البزار، (ت ٢٩٢هـ)، أبو بكر، البحر الزخار، المعروف بمُسْنَد البزار: تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله، دار العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).
٢٠. أحمد بن مُحَمَّد ابن أبي بكر، المعروف بابن خَلْكَان، (ت ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان: حققه الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م).
٢١. أحمد بن محمد الخلال (ت ٣١١هـ)، السنة: تحقيق الدكتور عطية الزهراني، دار الرأية، ١٤١٠هـ.
٢٢. أحمد بن محمد الدينوري، المعروف بابن السني (ت ٣٦٤هـ)، عمل اليوم والليلة: عناية بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان دمشق، توزيع مكتبة المؤيد الطائف، عام ١٤٠٧هـ.
٢٣. أحمد بن محمد الهروي أبو عبيد صاحب الأزهرى، الغربيين في القرآن والحديث: تحقيق أحمد فريد المزيدي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز.
٢٤. أحمد بن محمد بن حنبل البغدادي (ت ٢٤١هـ)، أبو عبدالله.
- أ. العلل ومعرفة الرجال: تحقيق وتخريج الدكتور وصي الله بن محمد عبَّاس، المكتب الإسلامي بيروت، ودار الخاني الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- ب. المسند: تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، وطائفة من الأساتذة، الطبعة الثانية، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، وعلى هذه الطبعة جرت معظم الإحالات.
٢٥. أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي (ت ٣٤١هـ)، المعجم: تحقيق الدكتور أحمد بن مير بن سياد البلوشي، نشر مكتبة الكوثر بالرياض، عام ١٤١٢هـ.
٢٦. أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢٢هـ)، أبو جعفر، شرح مشكل الآثار: تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - لبنان/ بيروت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، الطبعة الأولى.
٢٧. أحمد بن يحيى ابن جابر البلاذري (ت ٢٧٩هـ)، أنساب الأشراف: طبع بتحقيق مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، الشركة المتحدة، بيروت.
٢٨. إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٨٩٦هـ)، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٢٩. إسماعيل بن عمر المعروف بابن كثير الدمشقي، (ت ٧٧٤هـ)، أبو الفداء.
- أ. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ب. البداية والنهاية في التاريخ: تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر.
- ت. تفسير القرءان العظيم: تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، وآخرون، دار الشعب، القاهرة.
٣٠. إسماعيل بن يحيى المزني (ت ٢٦٤هـ)، مختصر المزني: تحقيق محمد عبدالقادر شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
٣١. الأمير الصنعاني، (ت ١١٨٢هـ)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: دراسة وتحقيق صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

٣٢. أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (١٠٩٤هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: مؤسسة الرسالة، بيروت (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري.
٣٣. تمام بن محمد الدمشقي (ت ٤١٤هـ)، مسند المقلين من الأمراء والولاة، تحقيق مجدي فتحي السيد، دار الصحابة - مصر، الطبعة الأولى، عام ١٩٨٩م.
٣٤. جاسم بن سليمان الفهيد الدوسري، الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام، دار البشائر الإسلامية بيروت لبنان، عام ١٤٠٨هـ.
٣٥. جمال الدين محمد بن مكرم، المعروف بابن منظور (ت ٧٧١هـ)، لسان العرب: دار صادر بيروت.
٣٦. الحسن بن عبدالرحمن ابن خلاد الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ)، المحدث الفاضل بين الراوي والواعي: تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.
٣٧. الحسين بن إبراهيم الجرقاني (ت ٥٤٣هـ)، أبو عبدالله، الأباطيل والمناكير والصحاح والمناكير: تحقيق عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والافتاء بالجامعة السلفية ببنارس الهند، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
٣٨. الحسين بن محمد الخلال، (ت ٤٣٩هـ)، الأمالي: دراسة وتحقيق مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
٣٩. الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت ٥١٦هـ)، شرح السنة: تحقيق شعيب الأرنؤوط، وزهير شاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).
٤٠. حمزة بن أسد بن علي بن محمد التميمي، المعروف بابن القلانسي، (ت ٥٥٥هـ)، ذيل تاريخ دمشق: نشره دار حسان، دمشق (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
٤١. خليل ابن كيكلي العلائي (ت ٧٦١هـ)، أبو سعيد. أ. النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح: تحقيق الدكتور عبد الرحيم بن محمد القشقري، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ب. جامع التحصيل في أحكام المراسيل: تحقيق الشيخ حمدي عبدالمجيد السلفي، طبع وزارة الأوقاف العراقية، الطبعة الأولى (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).
٤٢. خليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٣هـ)، العين: تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٤٣. خليل بن أبيك الصفدي، (ت ٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات: تحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
٤٤. خير الدين بن محمود الزركلي، (ت ١٣٩٦هـ)، الأعلام، قاموس التراجم، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة (١٩٨٦م).
٤٥. سراج الدين عمر البلقيني، (ت ٨٠٥هـ)، محاسن الاصطلاح: تحقيق الدكتورة عائشة بنت عبدالرحمن، دار الكتب، ١٩٧٤م. طبع مع ((علوم الحديث)) لابن الصلاح.
٤٦. سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، أبو القاسم. أ. المعجم الأوسط: تحقيق الدكتور محمود الطحان، دار المعارف، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ب. المعجم الصغير: صححه عبدالرحمن محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- ت. المعجم الكبير: تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، طبع وزارة الأوقاف العراقية، الطبعة الثانية، مزيدة ومنقحة.
- ث. مسند الشاميين: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤، الطبعة الأولى، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي.

٤٧. سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، أبو داود.
أ. السنن: تعليق عزت، وعادل السيد، الطبعة الأولى (١٣٨٨هـ)، نشر محمد علي السيد، حمص، سوريا.

ب. سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود السجستاني، تحقيق الدكتور محمد علي قاسم العمري، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٤٨. صبغة الله المدراسي، الهندي، ذيل القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، مطبوع مع كتاب ((القول المسدد)) الطبعة الهندية.

٤٩. ضياء الدين المقدسي (ت ٦٤٣هـ)، الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين: تحقيق الدكتور عبد الملك بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٣١هـ.

٥٠. ظفر أحمد العثماني التهانوي (ت ٣٩٤هـ)، قواعد في علوم الحديث: تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت ١٣٩٢هـ.

٥١. عبد بن حميد (ت ٢٤٩هـ)، أبو محمد، المنتخب من مسند عبد بن حميد: تحقيق

السيد صبحي البدرى السامرائي - محمود محمد خليل الصعيدي عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥٢. عبد الحى بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: مكتبة القدسي بالقاهرة.

٥٣. عبدالرحمن بن أبي بكر الجامع الكبير: (جمع الجوامع): الهيئة المصرية للكتاب.

٥٤. عبدالرحمن بن أبي بكر الدر المنثور في التفسير بالمأثور: تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، نشر مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية بالقاهرة،

عام ١٤٢٤هـ.

٥٥. عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، أبو الفضل.

أ. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: دار الكتب العلمية.

ب. النكت البديعات على الموضوعات.

ت. تدریب الرأوي في شرح تقريب النواوي: تحقيق عبدالوهاب عبدالطيف، دار الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الثانية (١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م).

ث. حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة عيسى البابي الحلبي بمصر (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).

ج. طبقات الحفاظ: تحقيق محمد علي عمر، نشر مكتبة وهبة بالقاهرة الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).

ح. لب الباب في تحرير الأنساب، تحقيق: محمد أحمد عبدالعزيز، أشرف أحمد

عبدالعزيز، دار الكتب العلمية، (١٤١١هـ - ١٩٩١م).

خ. نظم العقيان في أعيان الأعيان، حرره الدكتور فيليب حني (١٩٢٧م)، المكتبة العلمية، بيروت.

٥٦. عبدالرحمن بن أحمد البغدادي الحنبلي، المعروف بابن رجب، (ت ٧٩٥هـ).

أ. الذيل على طبقات الحنابلة: تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان.

ب. شرح علل الترمذي، للحافظ ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق الدكتور همام عبدالرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ -

١٩٨٧م.

٥٧. عبدالرحمن بن علي بن عبدالرحمن القرشي البكري، المعروف بابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ).

- أ. أخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث: تحقيق محمود الجزائري، مكتبة ابن حجر، مكة المكرمة.
- ب. التحقيق في أحاديث الخلاف: تحقيق مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
- ت. الضعفاء والمتروكين: تحقيق أبو الفدا عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
- ث. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: تحقيق إرشاد الحق الأثري، دار الكتب الإسلامية، لاهور باكستان.
- ج. الكشف لمشكل الصحيحين: تحقيق علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض (عام ١٩٩٧ م).
- ح. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى (١٣٥٨ هـ).
- خ. الموضوعات: تحقيق الدكتور نور الدين بن شكري بن علي بوياجيلار، مكتبة أضواء السلف، ومكتبة التدمرية، الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م).
- د. جامع المسانيد: تحقيق علي حسين البواب، دار الرشد، الرياض، ٢٠٠٥ م.
- ذ. غريب الحديث: تحقيق الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ر. مشيخة ابن الجوزي: تقديم وتحقيق محمد محفوظ، الشركة التونسية للتوزيع (١٩٧٧ م).
- ز. مناقب الامام أحمد بن حنبل: تحقيق الدكتور عبدالله التركي، مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الأولى، (١٣٩٩ هـ).
٥٨. عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (ت ٣٢٧ هـ)، المعروف بابن أبي حاتم.
- أ. الجرح والتعديل: تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند.
- ب. العلل: تحقيق الدكتور سعد الحميد، وخالد الدريس، وخالد الجريسي.
- ت. المراسيل: بعناية شكر الله بن نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ.
- ث. تفسير ابن أبي حاتم: تحقيق أسعد محمد الطيب، نشر المكتبة العصرية بصيدا.
٥٩. عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، الكردي، المصري الشافعي، المعروف بالعراقي (٨٠٦ هـ).
- أ. التبصرة والتذكرة: تصدير محمد بن الحسين العراقي الحسيني، طبع دار الكتب العلمية، بيروت.
- ب. التقييد والإيضاح، شرح مقدمة ابن الصلاح: تحقيق محمد راغب الطباخ، دار الحديث، بيروت، الطبعة الثانية (١٥٠٥ هـ - ١٩٨٤ م).
- ت. ألفية العراقي: المطبعة الجديدة بفاس، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.
- ث. تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م).
- ج. ذيل ميزان الاعتدال: تحقيق الدكتور عبدالقيوم بن عبد رب النبي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
٦٠. عبدالرزاق بن همام الصنعاني، (ت ٢١١ هـ).
- أ. الأمالي في آثار الصحابة: تحقيق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القراءان، القاهرة.
- ب. المصنف: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٣ هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

٦١. عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري، (ت ٦٥٦هـ)، أبو محمد، التَّكْملة لوفيات النَّقْلَة: تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ-١٩٨١م).
٦٢. عبدالغني المقدسي الجماعلي الحنبلي، عُمدَةُ الأحكام من كلام خير الأنام عليه الصلاة والسلام، تحقيق محمود الأرنؤوط، مؤسسة قرطبة، ١٤٠٨هـ.
٦٣. عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، الأنساب، تقديم وتعليق عبدالله عمر البارودي مركز الخدمات والابحاث الثقافية دار الجنان الطبعة الاولى، (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م).
٦٤. عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد (ت ٦٢٠هـ).
أ. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥هـ، الطبعة: الأولى.
- ب. المنتخب من العلل للخلال: تحقيق طارق بن عوض الله محمد، دار الراجية الرياض وجدة، عام ١٤١٩هـ.
٦٥. عبدالله بن المبارك المروزي (ت ١٨١)، الزهد، ويليه: كتاب الرقائق، للإمام تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية بيروت.
٦٦. عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي التميمي (ت ٢٥٥هـ)، السنن: بعناية أحمد مُحَمَّد دهمان، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٧. عبدالله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال: تحقيق لجنة من المختصين، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
٦٨. عبدالله بن مُحَمَّد ابن جعفر بن حيَّان، المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، (ت ٣٦٩هـ)، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: تحقيق الدكتور عبدالغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).
٦٩. عبدالله بن محمد بن عبيد المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ).
أ. العقوبات الالهية للأفراد والجماعات والأمم: تحقيق محمد خير رمضان يوسف، نشر دار ابن حزم بيروت، عام ١٤١٦هـ.
ب. صفة الجنة وما أعدَّ الله لأهلها من التَّعيم: تحقيق عبد الرحيم العساسلة، دار البشير، عمَّان.
٧٠. عبدالله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، نصب الرائة لأحاديث الهداية: المجلس العلمي، الهند، مطبعة دار المأمون، دمشق (١٣٥٧هـ-١٩٣٨م).
٧١. عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السُّبكي، (ت ٧٧١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى: تحقيق الأستاذين عبدالفتاح الحلو، و محمود الطناحي، طبع عيسى البابي الحلبي، القاهرة (١٣٨٣-١٩٧٠م).
٧٢. عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي، مولا هم الأندلسي، القرطبي، ثمَّ الداني، ويعرف قديمًا بابن الصيرفي (ت ٤٤٤هـ)، عالم الأندلس، السنن الواردة في الفتن وغوائلها والسَّاعة وأشراطها، طبع بتحقيق حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.
٧٣. عثمان بن عبدالرحمن بن عثمان الشَّهْرَزُري، المعروف بابن الصلاح، (ت ٦٤٣هـ)، علوم الحديث: تحقيق الدكتور نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت (١٤٠١هـ-١٩٨١م).
٧٤. علي بن سلطان محمد القاري الهروي المعروف "بملا علي القاري" (ت ١٠١٤هـ)، شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، تحقيق: قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار النشر: دار الأرقم، بيروت.

٧٥. علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ).
أبغية الباحث عن زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة: تحقيق: حسين أحمد صالح
الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى،
١٤١٣ - ١٩٩٢.

ب. غاية المقصد في زوائد المسند: مكتبة صيد الفوائد.
ت. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة الثانية ١٩٦٧م.
٧٦. علي بن أحمد الكندري المرر، شرح التقريب، تحقيق الدار الأثرية، الطبعة الثانية
(عام ١٤٢٩هـ).

٧٧. علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي، الحنبلي، المعروف بابن البخاري
(ت ٦٩٠هـ)، مشيخة علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي، الحنبلي: تخريج جمال الدين،
أحمد بن محمد بن عبدالله الظاهري الحنفي، (ت ٦٩٦هـ)، طبع بدراسة وتحقيق الدكتور
عوض عتقي سعد الحازمي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

٧٨. علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم:
تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى.

٧٩. علي بن الجعد بن عبيد الجوهري (ت ٢٣٠هـ)، الجعديّات، أو حديث علي بن
الجعد: للإمام تحقيق الدكتور عبدالمهدي بن عبدالقادر بن عبدالهادي، مكتبة الفلاح،
الكويت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، طبع باسم ((مسند علي بن الجعد)).

٨٠. علي بن الحسن ابن هبة الله، المعروف بابن عساكر، (ت ٥٧١هـ)، أبو القاسم.
أ. تاريخ مدينة دمشق: دراسة وتحقيق محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي،
دار الفكر.

ب. ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج لهم أحمد في المسند: تحقيق الدكتور عامر
حسن صبري، بيروت، دار البشائر.

٨١. علي بن الحسن الخلعي، (ت ٤٩٢هـ)، الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح
والغرائب، اعتنى بها صالح اللحام، الدار العثمانية للنشر، عمان، الطبعة الأولى
١٤٣١هـ.

٨٢. علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي
الأصبهاني، (ت ٣٥٦هـ)، أبو الفرج، الأغاني: دار الكتب المصرية، وطبعة
الساسى بمصر.

٨٣. علي بن أنجب، المعروف بابن الساعي الخازن، (ت ٦٧٤هـ)، أبو طالب، الجامع
المختصر في عنوان التواريخ وعيون السير: تحقيق الدكتور مصطفى جواد،
المطبعة السريانية الكاثوليكية، بغداد، الطبعة الأولى (١٣٥٣هـ-١٩٣٤م).

٨٤. علي بن بن عبدالله بن جعفر السعديّ المدني، (ت ٢٣٤هـ).
أ. العلل: تحقيق الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى
(١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

ب. سوالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المدني في الجرح والتعديل: دراسة
وتحقيق الدكتور موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، بالرياض، الطبعة
الأولى (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

١. علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، (ت ٣٨٥هـ)، أبو الحسن.
أ. أطراف الغرائب والأفراد، ترتيب أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المعروف
بابن القيسراني المتوفى سنة (٥٠٧هـ)، تحقيق محمود محمد حسن نصار، والسيد
يوسف، طبع دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
ب. مهدي السنن: تصحيح عبدالله هاشم يماني، دار المحاسن للطباعة القاهرة ١٣٨٦هـ.

- ت. الضعفاء والمتروكين: دراسة وتحقيق الدكتور موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ث. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المؤلف: تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ج. سوالات الإمام أبي بكر أحمد بن محمد البرقاني (ت ٤٢٥هـ) للإمام الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، في الجرح والتعديل: تحقيق الدكتور عبدالرحيم قشقرقي، طبعت باكستان.
٨٥. علي بن محمد الكناني، المعروف بابن عراق، (ت ٩٦٣هـ)، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، وعبدالله محمد صديق، دار الكتب العلمية، بيروت (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
٨٦. علي بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني، المعروف بابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ)، اللباب في تهذيب الأنساب: دار صادر، بيروت.
٨٧. علي بن محمد، المعروف بابن الأثير الجزري، (ت ٦٣٠هـ) أسد الغابة في معرفة الصحابة: تحقيق محمد إبراهيم البناء، ومحمد أحمد عاشور، دار الشعب.
٨٨. علي بن هبة الله المعروف بابن ماکولا، (ت ٤٧٨هـ)، أبو نصر، الإكمال في رفع عارض الارتباب عن المؤلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب: تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١-٦)، والجزء السابع باعتناء نايف العباس، نشر محمد أمين دمج، بيروت لبنان.
٨٩. عمر بن أحمد بن شاهين البغدادي، (ت ٣٨٥هـ)، أبو حفص. أ. تاريخ أسماء الثقات: تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ).
- ب. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: تحقيق الدكتور عبدالرحيم محمد أحمد القشقرقي، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م)، طبعة خاصة.
- ت. ناسخ الحديث ومنسوخه: تحقيق سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار، الزرقاء، عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الطبعة الأولى.
٩٠. عمر بن سبته النميري البصري، (ت ٢٦٢هـ)، أبو زيد، أخبار المدينة (طبع باسم تاريخ المدينة): تحقيق فهيم محمد شلتوت، نشره السيد حبيب محمود أحمد، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
٩١. عمر بن علي بن أحمد الانصاري، الشافعي، المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، المقنع في علوم الحديث، تحقيق عبدالله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٩٢. كمال الدين محمد بن محمد الشمي (ت ٨٢١هـ)، نتيجة النظر في نخبة الفكر، حققه مراد خليفة سعدي، دار المنهاج - الرياض - الطبعة الأولى (١٤٣١هـ).
٩٣. كي لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية: نقله إلى العربية بشير فرنسيس، وكوركيس عواد، طبع في بغداد (١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م)، وطبعته مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
٩٤. مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي (ت ١٧٩هـ)، الموطأ: تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (١٣٧٠هـ - ١٩٥١م).
٩٥. المبارك بن محمد، المعروف بابن الأثير الجزري، (ت ٦٠٦هـ)، أبو السعادات. أ. النهاية في غريب الحديث والأثر: تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- ب. جامع الأصول في أحاديث الرسول: تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، دمشق، الطبعة الأولى (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م).

٩٦. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط: القاهرة، طبع إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر.
٩٧. محمد ابن أبي بكر الحنبليّ الدمشقيّ، المعروف بابن قَيِّم الجوزيَّة (ت ٧٥١هـ)، المنار المنيف في الصَّحيح والضَّعيف: حققه وخرَّج نصوصه الشيخ عبدالفتاح أبو غُدَّة، الناشر، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٩٨. محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي، أبو عبد الله (ت ٧٤٤هـ)، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله - عبد العزيز بن ناصر الخباني، الطبعة الأولى.
٩٩. محمد بن أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري (ت ٣٨٠هـ)، أبو بكر، بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار: دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل - أحمد فريد المزيدي.
١٠٠. محمد بن أبي الفيض جعفر الحسني الإدريسي الشهير بالكَّثاني (ت ١٣٤٥هـ)، نظم المتناثر من الحديث المتواتر: دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
١٠١. مُحَمَّد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازيّ، (ت ٦٦٦هـ)، مختار الصحاح: الطبع الثانية بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر (١٣٩٩هـ-١٩٥٠م).
١٠٢. محمد بن أبي يعلى الفراء الحنبلي، (ت ٥٢٦هـ)، أبو الحسين، طبقات الحنابلة: تحقيق محمد حامد الفقي، تحقيق وتعليق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
١٠٣. محمد بن أحمد الفاسي المكي المالكي (ت ٨٣٢هـ)، ذيل التقييد في رواية السنن والمسانيد: تحقيق الأستاذ صالح مراد، طبع مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
١٠٤. محمد بن أحمد بن حماد الدولابيّ (ت ٣١٠هـ)، الكنى والأسماء: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
١٠٥. محمد بن أحمد بن عبدالهادي الحنبلي (ت ٧٤٤هـ)، تنقيح تحقيق أحاديث التعليق: تحقيق أيمن صالح شعبان، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى.
١٠٦. محمد بن أحمد بن عثمان الدَّهَبِيّ، (ت ٧٤٨هـ)، أبو عبدالله. أ. المغني في الضعفاء: تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دار المعارف السورية، حلب، الطبعة الأولى (١٣٩١هـ-١٩٧١م).
- ب. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرنؤوط، والدكتور صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- ت. تذكرة الحفاظ: دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الرابعة (١٣٩٠هـ-١٩٧٠م).
- ث. تلخيص المستدرک: طبع بذيل المستدرک على الصَّحيحين للحاكم النيسابوري، المتوفى سنة (٤٠٥هـ)، حيدر آباد الدكن، الهند.
- ج. تنقيح في أحاديث التعليق: تحقيق مصطفى أبو الغيط عبدالحى عجيب، دار الوطن - الرياض - ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ح. سير أعلام النبلاء: تحقيق مجموعة من الأساتذة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
- خ. العبر في خبر من غير: تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- د. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: تحقيق علي مُحَمَّد الجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى (١٣٨٢هـ-١٩٦٣م).

١٠٧. محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي، المتوفى سنة (٢٧٢هـ) أبو عبدالله، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه: دراسة وتحقيق الدكتور عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ-١٩٨٨م).
١. محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت ٤١١هـ)، أبو بكر. أ. التوحيد وإثبات صفات الله عز وجل: دراسة وتحقيق الدكتور عبدالعزيز بن إبراهيم الشّهوان، دار الرشد، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- ب. صحيح ابن خزيمة: تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
١٠٨. محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني (ت ٣٩٥هـ). أ. المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أصول الناس للمعرفة: تحقيق د. عامر حسن صبري.
- ب. فتح الباب في الكنى والألقاب: حققه أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٤١٧هـ.
- ت. معرفة الصحابة: تحقيق د. عامر حسن صبري، طبع لدى جامعة الإمارات العربية المتحدة.
١٠٩. محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، أبو عبدالله. أ. التاريخ الكبير: تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ومجموعة من العلماء، نشرته دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى (١٣٦٢هـ-١٩٤٣م)، وصورته دار الكتب العلمية، بيروت.
- ب. الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه: المكتب الإسلامي، محمد أزدمير، تركيا إسطنبول (١٩٧٩م).
١١٠. محمد بن جابر الوادي أشي، (ت ٧٤٩هـ)، برنامج الوادي أشي: تحقيق محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
١١١. محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، أبو جعفر، جامع البيان عن تأويل أي القرآن: تحقيق الأستاذ محمود شاکر، ومراجعة الأستاذ أحمد محمد شاکر، دار المعارف، القاهرة.
١١٢. محمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥هـ)، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٢٨هـ. ومعها تعليقات المستطرفة.
١١٣. محمد بن جعفر بن سهل السامري (ت ٣٢٧هـ)، مساوي الأخلاق ومذموماتها: تحقيق مصطفى بن أبو النصر الشلبي، مكتبة السوادى للتوزيع بجدة، عام ١٤١٢هـ.
١١٤. محمد بن حبان بن معاذ البستي التميمي (ت ٣٥٤هـ)، أبو حاتم. أ. الثقات: للإمام أبي حاتم دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م).
- ب. المجروحين من المحدثين والمتروكين: تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).
- ت. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
١١٥. محمد بن سعد بن منيع البصري كاتب الواقدي (ت ٢٣٠هـ)، الطبقات الكبرى: دار صادر، بيروت (١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م).
١١٦. محمد بن سليمان بن سعد الرومي الكافجي (ت ٨٧٩هـ)، المختصر في علم الأثر: تحقيق الدكتور علي زوين، دار الرشد، الرياض، ١٤٠٧هـ.
١١٧. محمد بن عبدالرحمن السخاوي، (ت ٩٠٢هـ).

أ. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر: تحقيق الدكتور حامد عبدالمجيد، والدكتور طه زيني، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

ب. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: طبعت القدسي، بالقاهرة (١٣٥٣هـ-١٩٣٥م).
ت. الهداية في علم الرواية للإمام الجزري: تحقيق عبدالمنعم إبراهيم، الناشر مكتبة أولاد الشيخ للتراث، عام ٢٠٠١م.

ث. فتح المغيبي شرح ألفية الحديث: تحقيق د. عبدالكريم بن عبدالله بن عبدالرحمن الخضير، ومحمد بن عبدالله بن فهد آل فهد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة ١٤٣٢هـ.

١١٨. محمد عبدالرؤف بن تاج العارفين بن علي المناوي (ت ١٠٣١هـ)، اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة الفكر، مكتبة الرشد، الرياض.

١١٩. محمد بن عبدالغني البغدادي، الحنبلي، المعروف بابن نُفْطَة، (ت ٦٢٩هـ)، أبو بكر.

أ. التقييد لمعرفة الرواة والسُنن والمسائيد: طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

ب. تكملة الإكمال: تحقيق الدكتور عبدالقيوم عبدرب النبي، منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٠٨-١٤١٨هـ) (١٩٨٧-١٩٩٧م).

١٢٠. محمد بن عبدالله الزركشي، (ت ٧٩٤هـ)، أبو عبدالله، التذكرة في الأحاديث المشتهرة، أو ((اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة)): تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

١٢١. محمد بن عبدالله بن حمدويه، المعروف بالحاكم النيسابوري، (ت ٤٠٥هـ).
أ. المستدرك على الصحيحين: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.
ب. معرفة علوم الحديث: تحقيق الأستاذ معظم حسين، المكتب التجاري، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

١٢٢. محمد بن عبدالله بن محمد القيسيّ الدمشقيّ، المعروف بابن ناصر الدين الدمشقيّ، (ت ٨٤٢هـ)، توضيح المشتهر: حَقَقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ الأستاذ مُحَمَّدُ نُعَيْم العرفسوسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).

١٢٣. محمد بن عبدالكريم بن عبيد، التلقين وأثره في الرواية عند المحدثين، مجلة جامعة أم القرى، السنة الحادية عشرة، العدد ١٨، سنة ١٤١٩هـ.

١٢٤. محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني، الدمشقي، الشافعي، (ت ٧٦٥هـ)، أبو المحاسن.

أ. الإكمال في ذكر من له رواية في مُسند أحمد من الرجال سوى من ذُكرَ في تهذيب الكمال: تحقيق الدكتور عبدالمعطي قلجبي، طبع جامعة الدراسات الإسلامية، الباكستان، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).

ب. ذيل تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٢٥. محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ)

أ. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع: تصوير دار المعرفة، بيروت.

ب. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: تحقيق عبدالرحمن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ، الطبعة الثالثة.

١٢٦. محمد بن عمر بن أحمد المدني أبو موسى (ت ٣٤٥هـ)، خصائص مسند الإمام أحمد، مكتبة التوبة - الرياض - ١٤١٠هـ.

١٢٧. محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العُقيلي (ت ٣٢٢هـ)، أبو جعفر، الضعفاء الكبير: تحقيق الدكتور عبدالمعطي قلجعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
١٢٨. محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، أبو عيسى، الجامع: حققه أحمد شاكر، وآخرون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، وأولاده، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.
١٢٩. محمد بن محمد الدمشقي ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، طبع مع المسند، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، القاهرة.
١٣٠. محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق، النَّيسابوريِّ الكرابيسيِّ، المعروف بالحاكم الكبير، (ت ٣٧٨هـ)، أبو أحمد، الأسامي والكنى: نسخة مخطوطة في الأزهر مصطلح، برقم: (٢٢٨)، (٢٣٨).
١٣١. محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٤٠٥هـ)، أبو حامد، إحياء علوم الدِّين: تحقيق مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، (١٣٥٨هـ-١٩٣٩م).
١٣٢. محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن النَّجَّار البغداديِّ، (ت ٦٤٣هـ)، ذيل تاريخ بغداد: تحقيق بشار عواد، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الاولى، ١٤٢٧هـ.
١٣٣. محمد بن نصر بن الحجاج المرزوي (ت ٢٩٤هـ)، تعظيم قدر الصلاة: تحقيق د. عبدالرحمن عبدالجبار الفريواني، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
١٣٤. محمد بن يزيد القزويني، المعروف بابن ماجه (ت ٢٧٥هـ)، السنن: تحقيق مُحَمَّد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية (١٣٧٢هـ-١٩٥٢م).
١٣٥. محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، القاموس المحيط: مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٣٦. محمد ناصر الدِّين الألباني (ت ١٤٢٠هـ).
- أ. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السَّبِيل: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- ب. السلسلة الصحيحة: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى
- ت. السلسلة الضعيفة: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
١٣٧. مُسَلِّمُ بنِ الحَجَّاجِ بنِ مُسَلِّمِ الفُشَيْرِيِّ النَّيسَابُورِيِّ (ت ٢٦١هـ)، أبو الحسن، صحيح مسلم: تحقيق مُحَمَّد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى (١٣٧٤هـ-١٩٥٥م).
١٣٨. المسند: للإمام أبي بكر عبدالله بن الزبير الحُمَيْدِيِّ (ت ٢١٩هـ)، تحقيق الشيخ حبيب الرَّحْمَنِ الأعْظَمِيِّ، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
١٣٩. معمر بن راشد الأزديِّ مولاهم، البصريِّ، الصَّنَعَانِيِّ، (ت ١٥٤هـ)، الجامع: طبع مع ((المصنَّف)) لعبدالرزاق الصَّنَعَانِيِّ، ابتداء من الجزء العاشر (ص: ٣٧٨)، من الرِّقْم: (١٩٤١٩-٤١٠٢٣)، تحقيق الشيخ حبيب الرَّحْمَنِ الأعْظَمِيِّ.
١٤٠. مغلطاي بن قليج (ت ٧٦٢هـ)، الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء، طبعة دار الأزهر، تحقيق: د/ مازن السرساوي.
١٤١. الموفق بن أحمد البكري الخوارزمي، المناقب: تحقيق مالك المحمودي، مؤسسة النشر الاسلامي.
١٤٢. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، توثيقُ النُّصوصِ وضبطها عند المَحْدِّثِينَ: المكتبة المكية، والمكتبة البغدادية، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ-١٩٩٣م)، وينظر الطبعة الثانية، دار التوحيد، الرياض.

١٤٣. نعيم بن حماد المروزي (ت ٢٢٩هـ)، الفتن: تحقيق د.سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، عام ١٤١٤هـ.
١٤٤. الهيثم بن كليب الشاشي، (ت ٣٣٥هـ)، المسند للشاشي: تحقيق د.محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
١٤٥. ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي، (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان: دار صادر، بيروت (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).
١٤٦. يحيى بن شرف التّوي، أبو زكريا (ت ٦٧٦هـ).
أ.إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سُنن خير الخلائق: تحقيق عبدالباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٧م).
- ب.التّريب: تحقيق عبدالوهاب بن عبداللطيف، طبع مع (تدريب الرّأوي)، دار الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الثانية.
- ت.تهذيب الأسماء واللغات: إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، الطبعة الأولى (١٣٤٦هـ-١٩٢٧م).
١٤٧. يحيى بن معين، أبو زكريا (ت ٢٣٣هـ).
أ.تاريخ يحيى بن معين، رواية عباس بن محمد الدوري: تحقيق الدكتور أحمد مُحَمّد نور سيف، طبع مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- ب.تاريخ يحيى بن معين، رواية عثمان بن سعيد الدارمي: تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، طبع مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
١٤٨. يزيد بن محمد بن إياس، الأزدي، الموصلي (ت ٣٣٤هـ)، أبو زكريا، تاريخ الموصلي: تحقيق الدكتور علي بن حبيبة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (١٣٨٧هـ).
١٤٩. يعقوب بن سفيان البسوي، (ت ٢٧٧هـ)، المعرفة والتاريخ: تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٥٠. يوسف بن تغردي بردي الأتابكي، (ت ٨٧٤هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، طبعة دار الكتب المصرية (١٣٤٩هـ-١٩٣٠م).
١٥١. يوسف بن عبدالرحمن المزني (ت ٧٤٢هـ)، أبو الحجاج.
أ.تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: تحقيق عبدالصمد شرف الدين، الدار القيمة، الهند، الطبعة الأولى (١٣٨٤هـ-١٩٦٥م).
- ب.تهذيب الكمال: تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الثانية (١٤٠٠-١٤١٢هـ) (١٨٨٠-١٩٩٢م).

فهرس الموضوعات

١	مقدمة
٢	أسباب اختيار الموضوع
٣	أهمية الموضوع
٣	أهداف البحث ومشكلاته
٤	مشكلات البحث
٤	حدود البحث
٤	الدراسات السابقة
٥	خطة البحث والدراسة والتحقيق
٨	دراسة الكتاب
١٠	تمهيد
١٠	المطلب الأول: ترجمة الإمام أحمد: (١٦٤-٢٤١هـ)
١١	المطلب الثاني: التعريف بمسند الإمام أحمد
١٢	أولاً: رواية مسند الإمام أحمد
١٤	ثانياً: ترتيب مسند الإمام أحمد، وعدد أحاديثه
١٧	المطلب الثالث: أقوال العلماء في مسند الإمام أحمد
٢٠	رابعاً: وصف الطبقات
	الفصل الأول: استدراكات العلماء على ابن الجوزي في كتابه
	الموضوعات
	٢٢
	المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام ابن الجوزي، والتعريف بكتابه «الموضوعات»،
	وبيان أثره في كتاب «القول
	المسدد»
	٢٣
	أولاً: اسمه ولقبه ونسبه
	٢٣
	ثانياً: مولد الإمام ابن الجوزي ونشأته
	٢٤
	ثالثاً: طلبه للعلم وأشهر شيوخه
	٢٤
	رابعاً: كتاب «الموضوعات»، وبيان أثره في كتاب «القول
	المسدد»
	٣٠
	كتاب «الموضوعات» ومنهجه فيه
	٣١
	منهج ابن الجوزي في نقد السند
	٣١
	منهج ابن الجوزي في نقد المتن
	٣٢
	المبحث الثاني: الانتقادات الموجهة إلى ابن الجوزي في كتابه
	الموضوعات
	٣٥
	المطلب الأول: الانتقادات الموجهة إلى منهجيته في كتابه
	«الموضوعات»
	٣٥
	المطلب الثاني: اعتراض الأئمة النقاد لابن الجوزي في
	كتابه
	٣٥
	المطلب الثالث: تعقب الحافظ ابن حجر لابن الجوزي، في كتاب «القول
	المسدد»
	٣٨
	المبحث الثالث: انتقادات العلماء على ابن الجوزي في خصوص
	«المسند»
	٣٩
	دراسة كتاب «القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد»
	٤٠
	القسم الأول: التعريف بالحافظ ابن حجر
	٤٠
	اسمه ولقبه ونسبه
	٤٠
	مولد الحافظ ابن حجر ونشأته
	٤٠

٤١	رحلاته وطلبه للعلم وأشهر شيوخه
٤٢	أشهر تلاميذه الذين أخذوا عنه
٤٤	أقوال العلماء في الحافظ ابن حجر
٤٥	مصنفاته
٤٧	وفاته
٤٩	القسم الثاني: دراسة كتاب «القول المسدد»، وفيه ستة مباحث
٥٠	المبحث الأول: الوصف العام للكتاب
٥١	المبحث الثاني: منهج الحافظ ابن حجر في الكتاب
٥١	المطلب الأول: علوم الإسناد عند الحافظ ابن حجر
٥١	الراوي الضعيف الذي لا يتعمد الكذب لا يُحكم على حديثه بالوضع
٥١	حديث الراوي الضعيف الذي يقبل التلقين لا يُعدُّ حديثه موضوعاً، ولا سيما إذا كان لحديثه شواهد
٥١	تخليط الراوي لا يستلزم الوضع
٥٢	كلام الحافظ ابن حجر في الحديث المرسل
٥٣	بيانه لمشتبه أسامي المحدثين
٥٤	المتفق والمفترق
٥٥	كلام الحافظ ابن حجر في الطبقات
٥٦	بيان الحافظ طبقة الصحابة والتابعين
٥٦	بيان طبقة رواة الإسناد
٥٧	بيان الحافظ ابن حجر الإدراك واللقاء والسماع
٥٧	حكمه على بعض الأسانيد واحتمال أنها مرة مرفوعة، ومرة موقوفة
٥٨	رد الحافظ ابن حجر على ابن جوزي في خلطه بين الرواة، بسبب اتفاق أسمائهم
٥٨	المطلب الثاني: منهج الحافظ ابن حجر في علوم المتن
٥٩	بيان الحافظ ابن حجر منهج العديد من العلماء في كتبهم، والمراد من آرائهم
٥٩	ذكره للمتابعات والشواهد
٦٢	المتابعات
٦٢	الشواهد
٦٣	تقوية الحديث بكثرة الطرق
٦٣	عدم الحكم على الحديث قبل استيفاء شواهد
٦٣	الحديث الذي في إسناده راوٍ لم يَنْكَمْ فيه أحدٌ من المَنْقَدَمِينَ، وله شاهد يتقوى به، وليس ما رواه شاذاً، فالحديث له أصل عند الحافظ
٦٥	نفي دعوة مخالفة الواقع
٦٥	تقسيمه للمتن والحكم على كل جزء منه
٦٦	بيان معاني المتن بما يرفع الإشكال عنها
٦٧	المبحث الثالث: آراء الحافظ ابن حجر في الرواة ومناقشتها
٦٨	المطلب الأول: رأي الحافظ ابن حجر في اختلاط الرواة
٦٨	المطلب الثاني: دفاعه عن الرواة من خلال استقراءه لأقوال الأئمة
٦٩	المطلب الثالث: بيان الحافظ ابن حجر روايات الثقة، والصدوق، ومن يُقبل روايته
٧٠	المطلب الرابع: بيانه وهم الرواة وبعض النقاد
٧٢	

٧٣	المطلب الخامس: ١. نفي تهمة الكذب عن بعض الضعفاء.....
٧٤	٢. نفي التهمة عن من لم يذكر بجرح.....
	المطلب السادس: عناية الحافظ ابن حجر بتحديد البلد، والإقليم، ومواطن الرواة.....
٧٤	٧٤.....
٧٥	المَبْحَثُ الرَّابِعُ: أحكام الحافظ ابن حجر على الأحاديث ومناقشتها.....
٧٧	المَبْحَثُ الْخَامِسُ: مصادر الحافظ ابن حجر في النَّقْدِ.....
٨٥	المبحث السادس: أثر كتاب «القول المسدد» فيمن جاء بعده.....
٨٧	وصف النسخ الخطية.....
٩٣	منهج التحقيق.....
٩٧	صور المخطوطات.....
١٠٤	النص المحقق.....
١١٤	الحديث الأول «شأن التسمية بالوليد».....
١١٥	الحديث الثاني «سدوا الأبواب».....
١١٧	الحديث الثالث «سدوا الأبواب».....
١١٨	الحديث الرابع «مَنْ احْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً».....
١٢٠	الحديث الخامس «ما من معمر يُعَمَّرُ فِي الْإِسْلَامِ».....
١٢٢	الحديث السادس «ما من معمر يُعَمَّرُ فِي الْإِسْلَامِ».....
	الحديث السابع «أَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ حَبْوًا».....
١٢٣	١٢٣.....
١٢٤	الحديث الثامن «فضل عسقلان».....
١٢٥	الحديث التاسع «فضل مرو».....
١٢٦	وهذا حينُ الشُّرُوعِ فِي الْأَجُوبَةِ.....
١٢٧	الجواب عن الأحاديث التسعة التي أوردتها واقتصر عليها.....
١٢٧	الحديث الأول «شأن التسمية بالوليد».....
١٣٨	الحديث الثاني والثالث «سدوا الأبواب».....
١٥٢	الحديث الرابع «مَنْ احْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً».....
	الحديث الخامس والسادس «ما من معمر يُعَمَّرُ فِي الْإِسْلَامِ».....
١٥٨	١٥٨.....
	الحديث السابع «أَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ حَبْوًا».....
١٦٦	١٦٦.....
١٧٤	الحديث الثامن «فضل عسقلان».....
١٧٩	الحديث التاسع «فضل مرو».....
	الحديث الأول (الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع ولم يذكرها العراقي).....
١٨٢	١٨٢.....
١٨٦	الحديث الثاني «من قرض بيت شعر».....
١٩١	الحديث الثالث «إِنْ طَأَلَتْ بِكَ مَدَّةٌ».....
١٩٦	الحديث الرابع «يكون في آخر الزمان».....
٢٠٠	الحديث الخامس «إن في الجنة لسوقاً».....
٢٠٥	الحديث السادس «يا حنان يا منان».....
	الحديث السابع «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَا رَبَّهُ عَشِيَةَ عَرَفَةَ بِالْمَغْفِرَةِ لِأُمَّتِهِ».....
٢٠٨	٢٠٨.....
٢١٤	الحديث الثامن «قصة هاروت وماروت».....
٢٢٠	الحديث التاسع «يَكُونُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ».....
٢٢٤	الحديث العاشر «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَثَّانٌ، وَلَا مُدْمِنٌ خَمْرًا».....

٢٢٨	الحديث الحادي عشر «من سمى المدينة يثرب»
٢٣٢	الحديث الثاني عشر «درهم ربا»
٢٣٧	الحديث الثالث عشر «إذا أقبلت الرايات»
٢٤٦	الحديث الرابع عشر «مَا مِنْ امْرَأَةٍ تَنْزِعُ ثِيَابَهَا»
٢٥٠	الحديث الخامس عشر «اشْتَكَّتْ فَاطِمَةُ شَكْوَاهَا»
٢٥٥	الخاتمة وأهم النتائج

Abstract

All praise to Almighty Allah and blessings upon his prophet Muhammad.

This dissertation approaches the traditions of the Prophet, comprising old and new studies.

These are prophetic traditions comprised by Ahmad Ben Hanbal (d.241 H.) in his book

(Al Musnad), some of which were commented on by Imam Abdul Raman Ibnul Jawzi (d.295 H.) in his book (Al Mawdoua'at) in which he mentioned some traditions from (Sahih Muslim) and some traditions of (Al Sunan) and (Al Musnad), thinking that they are falsified traditions ascribed to the prophet PBUS.

The critique scholars who followed (Imam Ibnul Jawzi) compiled treatises and books to criticize his book, among whom Al Hafiz Ibn Hajar Al Askalani... instead of the fact that

(Al Maoudoua'at) is a reference book to attest the authentic from the false; but flawlessness is ascribed to no man other than the Prophet Muhammad PBUS.

Al Hafiz Ibn Hajar was the conclusion of all (d. 852 H.) who replied to the message of his Imam Al Hafiz Al Iraqi (d, 806 H.) which he considered a basis for his book (Al Qawal Al Musaddad), which is also known as (Juz'on Fima Waqa' Fi Musmad Al Imam Ahmad Min Al Ahadeeth Allati Queel Annaha Maudou'aa) :(A chapter concerning the traditions mentioned in Musnad which were said to be false), and he defended (Musnad Al Imam Ahmad), due to the high status. He named it (Al Qawl Al Musaddad Fi Al Zab A'n Musnad Al Imam Ahmad):

(The meticulous opinion in defending Al Musnad).

For purposes of laying out the thesis, it is comprised of an Introduction, a preface, and a study divided into two halves, then checking the authenticity and a conclusion.

The introduction includes the reasons for choosing the subject, the importance of the subject, objectives and problem of the study, limitations of the study, previous studies, research and study and authentication plan, previous studies, research methodology and research plan.

The study is divided into two halves, the first of which comprises a preface in which I mentioned a short biography of Imam Ahmad and an introduction of his book (Al Musnad).

The preface is comprised of three inquiries:
In the first inquiry I introduced a biography of Imam Ahmad.
(164-241)

In the second inquiry I approached defining Al Musnad.

In the Third inquiry I mentioned opinions of scholars about Al Musnad.

Then I moved to the first Chapter, In which, I talked about criticisms raised by scholars about Ibn Al Jawzi's compilation (Al Mawdou'aat). This came in three inquiries. In the first inquiry I introduced a short biography about Abdul Rahman Bin Ali and his book (Al Mawdou'aat) and clarifying its effect on the book : (Al Qawl Al Musaddad).

I dedicated the second inquiry to talk about criticisms of Ibnul Jawzi in his book (AlMawdou'aat) and scholars' criticism of it.

The third inquiry clarifies the effect of the book (Al mawdou'aat) on (Al Qawl Al Musaddad).

In the third inquiry , I approached the scholars' criticism of Ibnul Jawzi concerning (Al Musnad).

I dedicated the second part to study (Al Qawl Al Musaddad). It became apparent to me through studying (Al Qawl Al Musaddad) that the book, in general, is reduced into six inquiries.

For that, I divided this part into six inquiries including six questions, as follows:

The first inquiry: general description of the book.

The second inquiry: the Methodology of Al Hafiz in his book, including two questions:

The first question: Isnad Science Al Hafiz Ibn Hajar employed

The second question: the Methodology of Ibn Hajar in Al Matn.

The third inquiry; opinions of Ibn Hajar about the narrators and the discussion of which; this includes questions:

The first question: Discrimination of Al Hafiz between confusion of narrator and him confusion.

The Second Question: his defence of narrators through discussing opinions of Imams.

The Third Question: Al Hafiz statement of the narrations of the Thiqah and Sadouq, and whose narrative is acceptable.

The Fourth Question: his statement of narrators' (Wahm) and some of the critics.

The Fifth Question: refuting the accusation of telling lies ascribed to some narrators.

The Sixth Question: Al Hafiz's care to define origins, regions and countries of narrators.

The Seventh Inquiry: refuting the accusation of those who were not accused of

(Jarh).

The forth Inquiry: Judgements of Al Hafiz on Narratives and discussing them.

The Fifth Inquiry: Al Hafiz's sources of criticism.

The Sixth Inquiry: the effect of (Al Qawl Al Musnad) on those who followed him.

By that, my study of Al Qawl Al Musnad is concluded.

After that, I started attesting the (Al Qawl Al Musaddad fi Al Zab A'n Al Musnad Lil Imam Ahmad) written by Ibn Hajar.

With it, my study of the book is concluded, in which I studied, attested and commented. I summerized my conclusions in where I stated the most important conclusions I reached.

The desertation includes indexes of the scientific material which are distributed over the study. The Indexes include:

- 1- Index of Qura'anic Verses
- 2- Index of Prophetic Tradtions and narratives.
- 3- Index of narrators.
- 4- Index of references in order of names of writers.
- 5- Index of Subjects.